

۴۵

۲۹۲

۵۷
۱

تفصیل منقذہ در طر



- ۱
- ۲
- ۳
- ۴
- ۵
- ۶
- ۷
- ۸
- ۹
- ۱۰
- ۱۱
- ۱۲
- ۱۳
- ۱۴
- ۱۵
- ۱۶
- ۱۷
- ۱۸
- ۱۹
- ۲۰
- ۲۱
- ۲۲
- ۲۳
- ۲۴
- ۲۵
- ۲۶
- ۲۷
- ۲۸
- ۲۹
- ۳۰
- ۳۱
- ۳۲
- ۳۳
- ۳۴
- ۳۵
- ۳۶
- ۳۷
- ۳۸
- ۳۹
- ۴۰
- ۴۱
- ۴۲
- ۴۳
- ۴۴
- ۴۵
- ۴۶
- ۴۷
- ۴۸
- ۴۹
- ۵۰
- ۵۱
- ۵۲
- ۵۳
- ۵۴
- ۵۵
- ۵۶
- ۵۷
- ۵۸
- ۵۹
- ۶۰
- ۶۱
- ۶۲
- ۶۳
- ۶۴
- ۶۵
- ۶۶
- ۶۷
- ۶۸
- ۶۹
- ۷۰
- ۷۱
- ۷۲
- ۷۳
- ۷۴
- ۷۵
- ۷۶
- ۷۷
- ۷۸
- ۷۹
- ۸۰
- ۸۱
- ۸۲
- ۸۳
- ۸۴
- ۸۵
- ۸۶
- ۸۷
- ۸۸
- ۸۹
- ۹۰
- ۹۱
- ۹۲
- ۹۳
- ۹۴
- ۹۵
- ۹۶
- ۹۷
- ۹۸
- ۹۹
- ۱۰۰

۲۹۲

۱۳۰۶

تفصیل منقذہ در طر

عربی
ابن رشد

سده ۱۰ و ۱۱
نسخه

اوراق ۱۵۵

۵۰

۲۹۲

۵۷
۱

تفصیل منطبق در خط



در اینجا
نقش

۲۹۲

۱۳۰۶

تفصیل منطبق در خط

عربی

این شد

شماره ۱۰ و ۱۱

نسخ:

۱۵۵ اوراق

۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ۵۱ ۵۲ ۵۳ ۵۴ ۵۵ ۵۶ ۵۷ ۵۸ ۵۹ ۶۰ ۶۱ ۶۲ ۶۳ ۶۴ ۶۵ ۶۶ ۶۷ ۶۸ ۶۹ ۷۰ ۷۱ ۷۲ ۷۳ ۷۴ ۷۵ ۷۶ ۷۷ ۷۸ ۷۹ ۸۰ ۸۱ ۸۲ ۸۳ ۸۴ ۸۵ ۸۶ ۸۷ ۸۸ ۸۹ ۹۰ ۹۱ ۹۲ ۹۳ ۹۴ ۹۵ ۹۶ ۹۷ ۹۸ ۹۹ ۱۰۰

٢
 ١٢
 ٢٥٢

مجلس
 كاتبة

١٣٠٤٠

٣٩٢

صالة ومعني اضيف الى الجمله كانه عادله فان الجمله ليس له اسم من طريق اخرى
 اذ كان قد مر من الجوانب الاراس له فذا هو الطريق الذي يتبعه المضاف
 يسلكها في السير له اسم من المضاف اعوان بهجها اسما له على المضافين
 من حيث يكون اضافة اسما له مثلا قلنا في الجمل والسكان واذا كان هذا
 هكذا فكل المضافات اذا اخذت على التعادل اي من طريق اخرى مضافات لا
 طريق اخرى تحت مئة اخرى وجدت لها هذه الخاصة داما وهران كل واحد منها
 يرجع على صاحبه بالكاف وما اذا اضيف احداهما الى الاخر واخذ كل واحد منهما
 ما و باي صفة اتفقت من الصفات الموجودة في المضافين اللازمة للاضافة له
 يرضى بالصفة التي هي بها مضافان ومنسوبة كل واحد منهما الى الاخر فليست
 بالتفاوت وان كان لها اسم مشترك من حيث هما مضافان قال ذلك لان العبدان
 لم يضاف الى المولى الذي هو اسم الاضافة لكن اضيف الى الانسان اودى الرجلين وما
 اشبه ذلك من الاشياء الموجودة فبما يرجع بالكاف لان الانسان ليس هو
 بالعبدة فان هذا المولى يدرك الانسان رجبا بالكاف **الفضل الخامس** ويختص
 هذه الصفة التي من قبلها تحت النسبة المضافين ان اذا مضافا الى الصفتين
 العارضة للمضافين التي هي بها يكون الاضافة من عادله لم يرتفع النسبة بين المضافين
 وان مضافا تلك الصفة ارتفعت النسبة مثال ذلك ان العبد اذا قيل بالاضافة الى
 المولى ومضافا الى المولى صائر الصفات التي يكون ان من العبد اليها مثل ان الانسان
 اودى الرجلين او غيره ذلك ولم يرتفع منه المولى فان نسبة العبد اليه لا ترتفع ومعني
 اصنافا العبد الى الانسان او الى رجلين ومضافا الى المولى ارتفعت هذه النسبة
 فانه لا يكون عبيد ليس له مولى فاذا ان النسبة المعادلة هي الصفة التي يرتفع النسبة
 بالارتقاء والارتفاع يرتفع بالارتفاع وهذا الذي ذكره هو كالتوازن بين الصفة التي
 يكون لها النسبة المعادلة كما يوجد هذه النسبة التي بها يكون الاضافة معادله
 متى كان المضافين اسم يدرك عليها من حيث لها هذه النسبة هو هو واسمها متى كان

نفسها على اسمها اسمها على اسمها
 من حيث هو صفة في نفسه

وانما هو بالعدم
 في المولى

لما تم فقد يصعب ذلك لكن يحتمل ان يستطاع ذلك الصفة بهذا التام
ويخرج لها فين اتم يدرك عليها حيث توجد لها تلك النسبة **الفصل السادس**
قار وقد ينظر ان من خواصها انما يوجب ان سابا الطبع وذلك طاهر في
اكثرها فان الصنف والصف موجودان كانه متق وجدا صاهما جدا الا في بعض
اصدها ارتفع الا في ان قد يخلق في ذلك شك من قبل بعض الاشياء المتأثرة
فانه قد ينظر ان المعلومات اقدم من العلم لان العلم انما يتبع بالشي في اكثر الاشياء
بعد تقدم وجوده واساس وجوده فالتدرك وان كان ذلك كذلك فلا يمكن
واحد التفتة كونه وجوده والعلم به سابا الطبع وايضا فان المعلومات يظهر ان يتقدم
على العلم وذلك لان اذا ارتفع العلم ارتفع المعلومات وليس اذا ارتفع العلم ارتفع
المعلم وهذا هو المذهب المتقدم على سبيل ابد وسأله ذلك تيسر في الدرس
الى تحقير عتبة من تقدم من المذهبين فيكون بعد فانه ان كان معلوما فليس
وان كان غير معلوم فليس كذلك ان يوجد عليه بعد وايضا فان الانسان اذا ارتفع
العلم وقد يربط بالمعلومات والاشياء في وجوده وهذا الشك عينه في
الحس والحسوس فانه قد ينظر ان الحسوس اقدم من الحس لان الحسوس اذا تقدمت
الحس فاما الحس فليس يتقدم من الحسوس واما يلزمه اذا تقدم الحسوس من تقدم الحس
جهت ان الحسوس والحس لا يوجدان الا في جسم فاذا ارتفع الحسوس ارتفع الجسم واذا
ارتفع الجسم ارتفع الحس والحس فاما الحس فليس يرتفع بارتفاع الحسوس فانه قد يكون
ان يتقدم الحسوس ويكون الجسم الحسوس موجودا مثل الجسم الحار والبار وايضا فان
الحسوس يوجد مع وجود الجسم فاما الحسوس فيوجد قبل وجوده فان الماء وال نار وسائر
مستقام الحسوس وهو موجود من قبل ان يوجد الحسوس فلهذا قد ينظر ان الحسوس
اقدم من وجود الحس والحسوس فيكون هذا الشك باهنا اذا افترض الحسوس
المعلم والمعلومات اما بالقرينة واما بالمعارف جدا وصارت فيما تملك الحسوس واما الحس
اشياء اذا افترضها بالقرينة والا فبما الفعل لكن لما كان الوجود الذي بالقرينة

في رتبة ارباب اسطرطو حل هذا الشك الى موضع اخر لانه انما يتكلم هنا في هذه
الاشياء من جهة الشهوة **الفصل السابع** قار وما فيه من وضع
في الجواهر شي صاف من جهة ما هو صرح وهذا الشك انما يربط بالمعلومات
التي هي في الاول فليس يربط وذلك لان يظهر انه ليس يتأثر في شي صاف
ان من المضاف اليه لا الكل ولا الجزء فانه ليس يتأثر في هذا الانسان المشاركة
ان الانسان لشي ما وكذلك المثال في اجزاء المشاركة فانه ليس يتأثر في
يد استدار اليها انما يد انسان ما او فسر بالكن يتأثر انسان او فردا بالجملة
انما يضاف الى الشيء لا الى الشخص وكذلك يظهر الامر في الجواهر الشائفة
ليس يتأثر ان الانسان انسان لشي ولا الشئ لشي بامر ثور اعني جرحه بل
ان كان من جهة ما هو ملك لما لا وما في بعضها قد يخلق في ذلك شك
وذلك ان الراس يتأثر فيه انه راس لشي والبدن لشي وكذلك الاشياء
والراس والبدن انما يد على الجوه فيكون على هذا قد ينظر ان كثير من الجواهر
في المضاف **قار** الا ان كان قد وقع في تحديد الاشياء التي من المضافات
قلنا ان المضافات هي الاشياء التي يتأثر مبدئها بالقياس الى غير ما تقدم
حل هذا الشك او يكون حله متفاوتا وذلك لان قد ظهر من هذه الجواهر ان
سهاها يتأثر بالقياس الى غير ما كان الراس الحقيقي للاشياء التي من المضاف
انما الاشياء التي ان هبة كل واحد منها يتأثر بالقياس الى صاحبه من ^{الوجه}
لذلك الهيئة المضافة الى قرينتها باي نوع اتفق من انواع الاضافة مثال ذلك
ما يسهل فان التحديد لا يربط كل واحد منها بشي الاضافة محضة وهو الذي
ربما عد في ادي الراي صافا واما الاضافة اصبحت به ذاته واما هذا
فانما الحق هو صاف بالحقيقة لا في ادي الراي واما انما هذا فاما احب ان الراس
ان كان يد على الجوه فانه صاف الى الانسان لان من قبل الاضافة الحقيقية
من قبل الاضافة الحقيقية بل من قبل الاضافة الوضعية اعني التي ليست في الجوه

المضاف وهو الحق تعالى الرسم الا ان الرضى والما انما المضافة في حيزها واحد
 منها فهو مثل التكرار والكثير فان كل واحد منها في حيزها واحد وهو الحق تعالى الرسم
الفصل الثاني في بيان معنى هذا الحد الحقيقي للمضافين ان من ماصتها انما هو في الانسان
 احد على ان يحصل من المضافين فان الانسان متى علم ان هذا الشيء من المضافين
 كانت مهية احد المضافين انما الوجه لها بالنسبة الى المضاف ان في غيرنا اذا كانت
 مهية احد المضافين فقد عرف مهية الاخر والا كانت مرفقة بمهية احد المضافين لا على
 اعم عليه بل على اولها وذلك ايضا من قبل الاستدلال مثالة للبرهان علم ان
 هذا انصف على ان يحصل وكذلك من عرف ان هذا احسن فقد عرف ان الشيء الذي هو
 احسن منه الا ان يكون المعرفة توحدها لثبوتها فان لم يعرف الشيء الذي هو احسن منه
 احسن قد يكون ان لا يكون الشيء دون في الحس فكيف يكون فيه احسن كذا ومن هذا
 يظهر ان الامر لا يدور على المضاف الحقيقي فانه قد يكون مهية كل واحد
 من حيث هو في الجوهر على ان يحصل من غير ان يعرف الشيء الذي هو له راسه ولا شيء
 الذي هو له يد **قاسم** الا ان الجملة الحكم بالحقيقة على اعم من المضاف من ساير
 المتولات والسر من المضاف هو ما يصعب لم يتدبره الا انما التمثل في
 فليس فيه صعوبة **القسم الرابع القول في الكيفية** وايضا في هذا
 الباب يتصور فاما من قبله الا ان يحذف هذه المقالة ويؤخذ انما يتصور في الجاهل
 اول انما في يعرف من هذا الجنس المسمى من هذه الاجسام باسم الملكة والحال في يعرف
 يختص باسم الملكة وهو الذي يتاخر عليه الكيف في المشهور واسما يختص باسم الملكة
 وان ان قيل عليها كيف فلكل منها من طبعه واحدة **الثالث** يعرف الجنس الثاني من
 هذه المقالة وهو الذي يتاخر بغيره طبعه ولا فقه طبعه **الرابع** يعرف من هذا الجنس
 الثالث من اجسام هذه المقالة وهو الكيفية الانفعالية والانفعالات ويعرف
 لم يسميت كية انفعالية ويعمل الفرق بين التي تسمى بها الانفعالية والتي تسمى بالانفعالات
 وان اسم الكيف في المشهور انما يطلق على الانفعالية المعنى الذي يطلق من قبله

اعني الكيفية

تقدم به في قوله
صنف على ان يحصل
م

الذي

اكثر ذلك من ان يلاحظ على الحال الخامس يعرف من هذا الجنس الرابع من اجسام هذه
 المقالة وهو الكيفية المعروفة في العلم باهر كذا الساسر يشكك فيه في التمثل
 والمكانة والحسن والامر من هذا ما اذا كان تحت هذه المقالة انما يتصور
 الرضخ اسما يعرف من ان الاشياء المنصفه بالكيفية على التي يدور عليها اسما
 مشتق من المثال الا ان لا تلاحظ على تلك الكيفية انما يعرف فيه انه قد يوجد
 التقاد في الكيف لكن في بعضها وان كان احد المتقادين في الكيف لزم ان يكون
 التقاد الاخر في الكيف **الثاسع** يعرف من ان الكيف قد يتقبل الاقل والاكثر
 ذلك ليس في كل العاشر يعرف من ان السبعة وعلى السبعة هو الخاصة التي يتصور
 هذه المقالة الحادي عشر يشكك فيه في شياء كثيرة ذكرت في هذا الباب في كذا
 ايضا في المضافة ويعطى من ان يعرف ذلك لها وان ذلك لها بعين **الفصل الثالث**
 قاسم واسم الكيفية الهيات التي بها يستدل في الاشياء من هذه الكيفية
 يدور على اجسامها في ثلثة **الفصل الثاني** فاما هذا الجنس من الكيفية التي تسمى
 وحالا الملكة منها في ان الحال في ان الملكة يدور من هذا الجنس على اعم من
 الطرس في ان الحال على اعم من شيك الزوال ومثال ذلك العلم من المضاف الى ان
 العلم بالشيء اذا حصل صفة يظن به انه من الاشياء الثابتة الصيرة الزوال
 ذلك المظهر على الانسان فيعرف قاسم من من وعرفه ذلك من اشتغال بالامر
 الطارية التي يكون سببا في طرد الزمان لذهول الانسان عن العلم وسببا في
 الحال فانها يدور من هذا الجنس على الاشياء السريعة الحركة السهلة التغير
 الصحو والمرض والحارة والبرودة التي هي اسباب الصحة والمرض فان الصحة يعرف
 بسرعة مرضها والمرض يحجب الم يمكن هذه فيفسر زوالها فانها اذا كان الامر كذلك
 كان للانسان ان يسميها ملكة قاسم ومن الذين ان اسم الملكة انما تدور في
 البرهان على الاشياء التي هو طرس في انما في السوت واعرفه فانه لا يتصور
 فيمن كان يعرف تشكك بالعلم كما يعرفه ان له ملكة على ان كان بهذه الصفة

وهو الحاصل فيه وتنبه على
على العموم فانه قد يكون
يكن وكما جرت به سيرة
الحكمة والنسب والافكار
حسنة ٥ متقاربة

فقد حال في العلم الماشقة والاحسية والمكاتب هي ايضا جهة من الجهات
وليس الحالت ملكات وايضا فان المكاتب اما ههنا الحالت ثم بقدر ما في المكاتب
وهذه الجنبه كما قيل هو الهيات الموجودة في النفس وفي التنفس من جهة التنفس
الفصل الثالث قال وجنبه ثانيا من الكيفية وهو الذي يدور في الشيء
ان له قوة طبيعية او لا قوة له طبيعة مثلا كمالنا معج ومراض وذلك ان ليس به في الشيء
انه معج او مراض والاشبه ذلك من قبل ان له اما في النفس وفي التنفس كما هو مقتضى
بل من قبل ان له قوة طبيعية او لا قوة طبيعية اعني لا قوة طبيعية ان يتغير ويتغير
بسهولة وبثقل وبطبيعة ان يتغير بسهولة ولا يتغير بغير مثال ذلك ان يتغير
من قبل ان له قوة على ان لا يتغير عن الاراض والافات وتغير عن حاضره ومضاه
من جهة ان له قوة ليعمل بها بسهولة ويتغير بغيره ويتغير عن مراض من قبل ان له
له طبيعة على ان لا يتغير عن الاراض والافات وتغير عن حاضره ومضاه من جهة
ان له قوة ليعمل بها بسهولة ويتغير بغيره ويتغير عن مراض من قبل ان له قوة له
طبيعية على ان لا يتغير عن الاراض وكذا ذلك الامر في الصلابة واللين فانه
بما له صلابة من جهة ان له قوة على ان لا يتغير بسهولة وبما له لين من قبل
ان لا قوة له على ان لا يتغير بسهولة **الفصل الرابع** قال وجنبه ثالث من
الكيفية وهو التي يار لها كينيات انفعالية وانفعالات وانواع ذلك الطوبى
مثلا الحلاوة والمرارة والارواء مثلا السواد والبياض واللحميات مثلا الحركة
والبرودة والرطوبة واليبوسة فان هذه كلها طواهر من افعالها كينيات
كلها انفعالية من جهة يستلزمه بحرف كينيات ذلك المانور كينيات
العسل في حلاوته وكيف هذا الثوب في بياضه فبما يار شديد الحلاوة والبياض
او غير شديد بها واما قيل في امثال هذه كينيات انفعالات لا من قبل ان كانت
في الاشياء المصنفة بها عن افعال بل من قبل ان كانت في جوارسها انفعالات
مثلا ذلك ان الحلاوة في العسل والمرارة في العبر انما قيل فيها كينيات انفعالية

كانت هذه وجنبه
وجنبه واربعة وسكن
بغيره

لا يفرق

لا من قبل ان افعالها حدث في العسل عند الحلاوة ولا من قبل افعالها في العبر
حدث عند المرارة بل من قبل ان افعالها في افعالها في اللسان وكذلك الامر
في الحرارة والبرودة وحس السحر والانعكاس الثالث الذي هو الارواح فليس
يتغير فيها كينيات انفعالية بهذه الجهة اذ كانت الارواح لا تحدث افعالها
في البصر واما يتغير في هذه كينيات انفعالية من قبل ان وجودها في الشيء المصنف
بها انما حدث عن افعال ذلك الشيء كما كان من البين ان حجر الجار وصغر النوع
انما حدث عن افعال الارواح والبرق وجانب يعتقد ان من قطر من الارواح
وبالطبع هو الوصف ان السبب في ذلك ان رايه في ان الحلاوة في العسل
هذا الحيز من افعال الذي يتبعه الحركة في الجار والصفرة في النوع وكان من هذه
العار من افعالها الزوال وهو الذي يسمى كينيات انفعالية وهو الذي يستلزمه
بحرف كينيات في العسل واما كان سبب الحركة من هذه فليس يسمى انفعالية اذ كانت
العادة ان يسارع عند حيز كينيات ذلك السبب ان يحجب هذا الجنب من افعالها
فقط باسم الكيفية الانفعالية وصار ذلك ان الصفرة في الحركة اذ كانت في
والجدة في رايها في الشخص كيف هو وان كانت الحركة عرضت من حيز الصفرة
من فرع لم يتغير في الشخص بها كينيات هو ذلك ان ليس به في حيز هذه حلاوة و
لا صفرة واما قال العز واصرف فقط والجدة في العسل فقط فيجب ان يسمى مثل هذا
انفعالات فقط وان كانت انما يتغير بطور البقاء وقهره على هذا المثال في
في عوارض النفس كينيات انفعالية لما كان سببا بالطبع وثابتا وانفعالات المكاتب
عارضا ولم يكن للسان بالطبع والارواح مثال ذلك يتغير العقل والعرض فان
من كان له هذا الامر ان بالطبع فكل فيه غضوب واذ ثابته العقل ولذا يسمى
امثال هذه كينيات انفعالية ومنه حيزه في العسل عارضا عن طراعه لم يتغير في
ولا ثابته العقل واما يتغير في العسل فانه عارضا عن حيزه في افعالها
لا انفعالية وذلك ان حقيقة هذه العسل يلق ابدالها في الشيء الثالث **الفصل الخامس**

مثال

قال وحسن راج وهى الشكل والحلقة الموجودان في واحد واحد من الاشياء و
 الاستقامة والاختلاف وما يشبه هذا فانه يتاخر في الاشياء اذا انصف واحد من
 هذه كيف هو ذلك انه قد يتاخر في الاشياء ان مثلث او مربع في جوار كعب هو
 وان يستقيم ونحن وكذلك الحلقة **الفصل السادس** وما المتعلق والاشياء
 والحسن والاسهل فقد نظر ان هذين اقل من تحت هذا الجنس الا ان
 ان يعتقد في هذين الجنس انهما راجعان عن هذا الجنس وذلك انه قد
 يظهر ان كل واحد منهما راجع الى ان يكون اقل من في موضع منه في هذه الاشياء
 وذلك ان المتعلق والاشياء انما لا يكون على وضع الاجزاء فانه انما يتاخر كيف
 لما اجزاء متماثلة بعضها من بعض وتختلف لما اجزاء متباينة بعضها عن بعضها وذلك
 الاسهل انما يتاخر في الاجزاء مستوية في سطح ليس بمثل بعضها عن بعض ويتاخر في
 فيما اجزاء غير مستوية بل في غير سطح بعضها على بعض فاسهل من ذلك ان يمتد
 اخر هذه التي هي اهم من هذا الجنس من عدة عاين هذا العدد من ذلك
 الكيفيات هي الكيفيات التي يتاخر في الاشياء في الاشياء وهي الاشياء التي هي
 صور رقيقة او تامة للصورة الغريبة وهذه الكيفيات هي التي يتاخر في الاشياء
 وهو الاحوال اللاحقة للصورة من قبل الصورة والاشياء هي الصورة لا بد من
 الفرق بين هذين النوعين من الكيفيات **السابع** قاسر ودوات الكيفيات هي المدة
 عليها بالاسماء الدالة على الكيفيات نفسها وهي المثل الاوكر وذلك على طريق الاشياء
 في اكثرها جيب اللسان اليوناني مثل الاشياء المشتق من اسم الباطن والبلع المشتق
 من اسم البلاء والاعداد المشتق من اسم العدالة والاشياء ذهبا فانه ليس
 في اللسان اليوناني للكيفيات الماخوذة من اسم الموضع اسما مشتقا من اسمها
 الكيفيات من حيث هي في موضع مثال ذلك ان الاسماء الموضوعة عند هذه الاشياء
 الدخالة في انما لا تسمى طبيعة ولا قوة طبيعة بل هي مشتقة من شيء مثل الحمار الذي
 فان اسما الدالة على هذه الاشياء في عهد لم يكن مشتقة من الحمار واسم الدالة على

الملك العزيز بالاسم
 وتسمى بالاسم
 وتسمى بالاسم
 وتسمى بالاسم

والم

في كلام العرب وليس بعد ان يوجد في اللسان العربي اعمال ليس لها مصادر
 وربما اتفق في اللسان اليوناني ان يكون للكيفية من حيث هي مجردة عن الموضع
 اسم ويكون اسم تلك الكيفية من حيث هي في موضع مشتقا من اسم اخر مثلا
 ذلك انه قد يكون اسما لشيء من الفضيلة بحيث لا يخلو **الفصل الثامن**
 قاسر وقد يوجد في الكيفيات تفاوت مثال ذلك ان العدل عند المحرم والعدل عند
 السواد وكذلك يوجد ايضا في الاشياء ذوات الكيفية مثال ذلك ان العدل عند
 الجابر والعدل عند الاسود لكن ليس يوجد التفاوت في جميع الكيفيات وكما في
 جميع ذوات الكيفيات فانه ليس للاشياء والاصغر عند الجملة الكيفيات المتماثلة
 وايضا متى كان احد المتقاربان كيانا فان العدل الثاني يكون كيانا وذلك ظاهر
 بالاستقراء مثال ذلك ان العدل لما كان عند الجابر وكان العدل في الكيفية كان
 الجابر في الكيفية اذ لا يصح ان نقول ان الجابر في الكيفية ولا في المضاف ولا في متعلقه
 اخرى وكذلك يظهر الامر في سائر انحاء الموضع في الكيفية **الفصل التاسع**
 قاسر وقد يتبدل الامر والاشياء فانه قد يكون عادل اكثر من عادل واحد من
 ايها من موضع هذه الاشياء وقبل الامر والاشياء اكثر لكن ليس هذا في جميعها
 بل في بعضها وما يشك فيه اذا اخذت هذه الكيفيات مجردة عن موضعها
 هل يتبدل الامر والاشياء فانه قد يكون عادل اكثر من عادل واحد من
 اكثر من عادل واحد من موضعها والاشياء التي يكون عادل اكثر من عادل واحد
 مجزئ اكثر من مجزئ وكذلك في سائر هذا الجنس الذي هو الحال والاشياء والاشياء
 وسائر الاشكال فيلزم ان لا يكون الامر والاشياء فانه ليس مثل اكثر من مثل واحد
 من مجزئ اكثر من مجزئ فان اظهر تحت عدالة مثل فهو مثل على عدو واحد وكذلك الامر
 تحت عدو واحد وقيل مفهوم على شيء سواء وما اظهر تحت عدو واحد فليس
 بالعدالة فانه ليس احد ان يعدل ان الموضع الذي هو المستطيل والجملة
 انما تقع المتأخر في الاشياء الدخالة تحت عدو واحد اذا كان هذا هكذا فليس

الكيفية بغير الاكثر والاقول ولا شيء من هذه التي ذكرنا خاصة حقيقة الملكية **الفضل**
العاشر والخاصية الحقيقية التي لا يتغير على غيرها فهي الشبهة وفي **الفضل**
الحادي عشر عار وليس ينبغي ان يتشكل على هذا الترتيب انما قصدنا
 الى تقدير الكيفيات فعدد الاشياء اكثر من المضاف مثل الملكية والحال الذي
 عدد في الجنس الاول من هذه المقتلة هو داخل في المضاف فان الملكية انما هي
 ملكة للشيء وكذلك الحال فاما ما يمكن ان يقدح من المضاف باجتماعه
 بانواعه فان العلم هو جنس النسخ والنفقة يتأثر بالاضافة الى المعلوم والافضل
 يتأثر بالاضافة الى الشيء وكذلك النفقة لا يتأثر بالاضافة من طريق جنس
 ان النسخ هو علم المعلوم الذي هو علم اذ هو الحكم واذا كانت هذه الانواع ليست من
 المضاف وانما هي من الكيفية وهي انما صارت انواعا ككيفية من قبلها فبين
 ان جنسها هو من الكيفية وذلك لان النسخ والنفقة انما صار كل واحد منهما صفة **الفضل**
 العلم ككيفية لكن من جنسها الذي هو العلم ان كان له اسم من حيث هو صفة
 ولم يكن له اسم من حيث هو ككيفية لصدور عن الانواع التي تحت اعينها **الفضل**
 من حيث هو ككيفية مثل النسخ والنفقة وليس لها اسم من حيث هو صفة **الفضل**
 ان يكون الشيء الواحد محدودا في متولين وجنين لكن بجوهر لا بجهة واحدة **الفضل**
 ذلك هو المستحيل **القسم الخامس القول في فعل وتقبل**
 وقد قبل بفعل وتقبل المضاف والاكثر والافضل ان يسجن صا لغيره وبمعنى
 ليسجن ويمنه صا لان تيازي فيكون هذا الجنس يتقبل التصادم ويتقبل الاقل
 اكثر فان قلنا في الشيء يسجن قد يكون اكثر واقل فان الشيء قد يسجن اكثر واقل
 ولذلك قد يبادى اكثر واقل عار فهو مبلغ ما تولى في هذه المقتلة في هذا الموضع
القسم السادس في مقولة الوضع عار وقد ذكرت الاشياء في
 الوضع في باب المضاف وقيل ان الاشياء التي اسماها شئ من مقولة المضاف
 مثل الضميمة والمتك فان الاضطرار والمتك والافضل من مقولة المضاف والضميمة
 المتك

المتك

والمتك ومن هذه المقتلة عار والاسماء المتولات التي تعدد اها وهي مقولة
 ومقتلة اين ومقتلة له فليس نقاس فيها ههنا شي اكثر مما مثله في هذا
 الكتاب في اولها وكانت واختر مثل قلنا ان لم يدرك على المتك والمقتلة **الفضل**
 قلنا ان في السورق وسائر امثاله فيها فان هذا القول في هذه الاجناس
 كان بحسب المقود **القسم الثالث** وهذا الجزء ينقسم الى خمسة اقسام
القسم الاول القول في المتكالات ويتكلم به في هذا الباب في خمسة اقسام
 فضلا عن ان يبين فيه اقسام المتكالات ويعرف فيه واحد واحد واسما على
 طريق المثال لان في بعض الفرق بين المتكالات بله جهة المضاف المتكاملة على
 طريق المضادة الثالث يبين فيه ان الاشياء المتضادة زمانا لا يوفق فيه
 طبيعة الاشياء التي تتأثر على جهة عدم الملكية ويعرف فيه ان الاشياء ذات
 عدم الملكية ليست هي عدم معينة والملكية وان هذه يتأثر ايضا كائنتا
 عدم والملكية التامة يعرف فيه ان الاشياء الموجبة والمسلوبة ليست هي
 القضية الموجبة والسالبة وان هذه ايضا يتأثر كائنتا بل الموجبة والسالبة
 السادس يبين فيه الفرق بين عدم والملكية والمضافين السابع يبين فيه
 الفرق بين عدم والملكية والصدئين الثامن يبين فيه الفرق بين الموجبة
 السالبة والثلاثة الباقية اعني عدم والملكية والمضافين والمتضادين **الفضل**
 في ذلك سخايا يبين في المتضادات في الفرق الذي اعطى في ذلك الاسم
 يبين فيه ان قد يضاد واحد لواحد متضادا واحدا لاثنين العاشر يبين فيه
 ان ليس يلزم في المتضادين متى وجد احدهما ان يكون الاخر موجودا وهي الخاصة التي
 وجدت في المضاف الحادي عشر يبين فيه ان كل متضادين اما ان يكونا في جنس واحد
 واما ان يكونا في جنسين متضادين واما ان يكونا انفسهما جنسين متضادين **الفضل**
 تحت جنس **القسم الاول** عار والمتكالات اربعة اقسام المضافات
 والمتضادات وعدم والملكية والموجبة والسالبة مثال المضاف الضعيف والضعف

مثل

وتنقسم الى اقسام
 في ذلك الترتيب

ويقال المتضاد من الخبز والشروط والعدم والملكة العيني والبهر ومثال الوجبة
والسابقة قوله زيد جالس زيد ليس بجالس **الفصل الثاني** والفرق بين
المتضادين والمتضادين ان احد المتضادين اي اتفق متباين له حقيقة بالقياس الى
صاحبه المبدأ والمباي هو متفق من وجوه النسبة مثل الضعف الذي يقيس
بالقياس الى الضعف والماتقان وان فليس يقيس حقيقة احدهما بالقياس الى الثاني
بل انما يقيس ان اهمية احدهما يصاد ما عينة ان في فانه ليس يقيس ان الخبز
ليس صاد له ولا لا يقيس ان يقيس بالصاد له فهذا ان الضمان من المتقابلات
مختلفان من زعم **الفصل الثالث** وما كان من المتضادات ليس على
الوضع المتضاد بهما من احدهما فها المتضاد ان اللذان ليس بينهما سطح مثل
والرض الذي لا يخلو جسم المتضاد من احدهما ومثال التفرج والفرز الذي لا يخلو
من ان يصف باحدهما فان مثال هذه من المتضادات هي التي ليس بينهما سطح
والما ليس واجبا ان يوجد احد المتضادين في الموضوع المعطى المتضادات التي بينهما
سطح مثل ذلك السواد والبياض الموجودان في الجسم فانه لما كان ليس واجبا
يكون كل جسم لونه اما ابيض واما اسود بل يخلو الجسم من كليهما اذا كان بينهما سطح
وهو الاصفر والابيض وسائر الالوان التي بين الابيض والاسود وكذلك الخمر
المنزوعة لما كان ليس واجبا ان يكون كل شيء اما خمر او اما منزه عن واحد منهما
مستطوات وهذا ليس بخمر ولا منزه عن واحد منهما فان المستطوات في بعض الاساطيل
اساسا لا اذ كان في الاصفر وفي بعضها ليس لها اساطيل عن الاساطيل بسلب
الطرفين مثل قولنا لا جسد ولا ردي ولا عدد ولا جسد **الفصل الرابع**
فاما العدم والملكة فاما يوجدان في شيء واحد بعينه مثال ذلك البهر والعيني
انما يوجدان في العين وهذا الجسم من العدم بالجملة هو ان يفتقد الموضوع
التي من شأنها ان يكون فيه في الوقت الذي شأنها ان يكون فيه من غير ان يكون
وجوده في المستقبل فانه انما يقيس له لمن لم يكن له اسنان في الوقت الذي

بأنه ثمان

من شأنها ان يكون له اسنان واعني لمن لم يكن له بصر في الوقت الذي شأنها
ان يكون له بصر ولذلك لا يقيس فيكون له من الجحان لا اسنان ولا بصر
مثلا قوله الجسد اذ هو واعني قاس وليس الذي يعده الملكة وهو
فيه الملكة هو العدم والملكة مثال ذلك ان البهر والملكة والعيني عديمها وليس
ذو البهر هو البهر ولا ذو العيني هو العيني ولو كان الموضوع البهر والبهر شيئا واحدا
والموضوع العيني والعيني شيئا واحدا لصدق ان يحل البهر على البهر والعيني على العيني
فيتساوى العيني والبهر بغيره لكن كان العدم والملكة متباينان كذلك المتضاد
بهما ايضا متباينان فانه ان كان الذي يتباين البهر فاعني يتباين البهر وذلك ان وجهه
فيما واحد **الفصل الخامس** قاس وكذلك ليس الشيء الذي يدينه
هو الموجب والسابقة فان الوجبة قاس مرجح والسابقة قاس سالب ليس
الشيء الذي يوجب او سلب قاس بل هو معنى يدبر عليه لفظ مفرد او مطلق
ولا يدرى لانه المفرد والشيء الذي يوجب او سلب قاس بل هو معنى يدبر عليه
لفظ مفرد ايضا يتباين بالوجبة والسابقة مثال ذلك ان كان يتباين بالوجبة
زيد جالس زيد ليس بجالس كذلك يتباين الجلس من غير الجلس **الفصل**
السادس ويظهر ان يتباين العدم والملكة ليس على نحو يتباين المتضاد من
الاشياء التي يتباين على طريق الملكة والعدم ليس بمتباين احدهما بالقياس
الى الثاني كما في رسمية الاشياء التي يتباين على طريق الاضافة فانه ليس يتباين
ان البهر بصر العيني ولا العيني على البهر بغيره ففرقوا ايضا وذلك
ان كل متضادين كما قيل يرجح كل واحد منهما على صاحبه بالتكافؤ والاشياء التي
يتباين على وجه العدم والملكة ليس يرجح واحد منهما على صاحبه بالتكافؤ
ذلك انه ليس البهر بغير العيني ولا العيني على البهر الذي هو الملكة **الفصل السابع**
ويظهر ايضا ان المتباينة على طريق العدم والملكة ليست على المتباينة على طريق
المتضاد من هذه الاشياء وذلك ان كل متباينين على طريق المتضاد فاما ان

ليس

تكون من المتضادين للذين بينهما وسط وهذا الصنف من المتضادات
 يختص به لا يخلو الموضوع المنقوت بهما من احدهما كما قيل مثلا العدم والوجود
 التي لا يخلو من احدهما بدون الحيوان واما ان يكون من المتضادات التي
 بينهما وسط ويختص هذا الصنف من المتضادات انه قد يخلو الموضوع من
 كليهما ما لم يكن احدهما متصفا بالذي لا يخلو من الحارة والبرودة في السارو
 البرودة في الثلج فان النار لا يخلو عن الحارة ولا الثلج عن البرودة واذا كان
 ذلك كذلك فلا يخلو المتضادات التي بينهما وسط من احدهما بل ان
 يوجد لهما الموضوع محصلا في اياتهما اصلها واما ان يخلو الموضوع من
 كليهما فاما العدم والملكية فليس يوجد شي من هذه الحاصل في
 اصناف المتضادات وذلك ان التسالبة على طريق العدم والملكية ليس
 يجب ان يكون احدهما في العالم وانما يجب ذلك في الوقت الذي كان
 العالم ان يخلو احدهما في ذلك الوقت الذي من شأنه ان يخلو من
 كليهما بل في وقت ليس في زمانه اعم ولا بصير والمتضادات التي ليس
 وسط فليس يخلو الموضوع من احدهما ولا في وقت من الاوقات فاذن ليس العدم
 والملكية من المتضادات التي ليس بينهما وسط ولا هما ايضا من المتضادات التي
 وسط وذلك ان يجب ان يكون احدهما متصفا بلين على طريق الملكية والعدم في موضوعها
 في الوقت الذي من شأنه ان يوجد له الملكية وليس يوجد هذا في الصنف من المتضادات
 التي ليس لهما احدهما في زمانها موجودا في الموضوع واما ان كان قد يخلو الموضوع من كليهما
 لا ايضا يمكن ان يقرر في العدم والملكية انهما من التي بينهما وسط واحدهما موجود
 للموضوع واما ان لم يوجد في العدم والملكية احدهما في الموضوع واذا كان ذلك
 كذلك فحينئذ يبين ان التسالبة على جهة العدم والملكية ليست واحدة من اصناف
 التسالبة على جهة المتضادة وقد ينفرد ايضا هذا الصنف من العدم الذي يسمونه
 قبل التسالبة على جهة المتضادة فان المتضادين يمكن ان يقع من كل واحد منهما غير الى

صاحب

كان

صاحبه المكنى احدهما للموضوع بالطبع واما انما الحارة والبرودة ذلك ان
 الوجود قد يصير اسود والاسود قد يصير ابيض والماء الصالح قد يمكن ان يكون
 طالحا والطالح قد يمكن ان يكون صالحا وذلك اذا تغيرت احوالها من غير ان يتغير
 من غير ان يتغير احوالها من غير ان يتغير احوالها من غير ان يتغير احوالها من غير ان يتغير احوالها
 طرقت الفضيحة ولا يخلو من غير ان يتغير احوالها من غير ان يتغير احوالها من غير ان يتغير احوالها
 سهلت عليه الحركة فاما ان يخلو من الفضيحة الى حد كبير واما ان يخلو من
 الى التمام ان لم يتغير الزمان واما هذا الصنف من العدم والملكية والملكية على التي
 يتغير الى العدم وليس يمكن ان يتغير العدم الى الملكية اذ قد قلنا في تحديد من غير
 ان يمكن وجوده في المستقبل فان اعمى لا يمكن ان يوجد بغير ولا الاصلح جهة
التسايلات قال ومن المكنى ان التي يتغير على جهة الاحبار
 السلب ليست واحدة من اصناف التسايلات الثلث فان الموجبة والسالبة
 يختصان من بين صيغها ان يجب ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا
 وليس يلزم هذا في واحد منهما ان ذلك في المتضادات والوجود والعدم ليس
 في واحد منهما ان صادقا ولا كاذبا وكذلك الحال في التسايلات على طريق التسا
 مثل الضعف والضعف والتي على طريق الملكية والعدم مثل العمى والبصيرة والجلية
 لما كانت هذه الثلث انما يدور عليها بالانفاس في الازمنة والافاق في اللفظ
 الذي لم يتصف شي من صيغها بالصدق ولا بالكذب فان قولنا حيوان ليس صدق
 ولا كذب حتى تركب مع ان قولنا انسان حيوان او ليس بحيوان وقولنا
 بالتسايلات على جهة القضاة والملكية انما يشار الى الموجبة والسالبة في
 على غيرها اعني اذا دل عليها بلغة مركبة كقوله انسان مثل قولنا في المتضادات
 سقراط مريض سقراط صحيح فان هذين قولان متضادان ومثل قولنا ان
 زيد بصير لكن الفرق بين هذين القولين وبين الموجبة والسالبة ان الاشياء التي
 بهذه الجهة على طريق المتضادة ليس يمكن احدهما ابا صادقا او كاذبا الا ان كان

يقتضيه

اصح ايضا الملكية في
 حقيقة ان ليس
 اصح

والعدم

المشقة المتصف بأحد هاتين الساتل للذات سطر طر من سطر اجمع ما يكون
احد هذين الترتين ما تادوا الا كما ياتى كان سطر طر موجودا او ما سطر طر لم يكن موجودا
كان الترتان جميعا كما ذكرنا في الاشياء التي يتألف على طرفي العدد والمملكة مثل
قولنا زيد يبيع وزيد يبيع ما يكون احدهما صادقا والآخر كاذبا بشرط ان
ان يكون زيد موجودا او يكون في الوقت الذي من شأنه ان يوجد له البعير فان
زيدا ان لم يكن موجودا كذا زيد اعني انه يبيع ولكن ذلك يكون عليه الامران في
الوقت الذي يوجد في الزمان فاما الوجه والسالبة فان احدهما يكون ايدضا
والاخر كاذبا كان الموضع موجودا او لم يكن فان قولنا سطر طر من سطر اجمع ليس
بموضع صادقا فمعرفة والاخر كاذبا كان سطر طر موجودا او سطر اجمع
الحاصية ببارق المتألمة على طرفي الايجاب والسلب سائر القضايا المركبة
من الساتلات الاخر **الفصل التاسع** في معرفة ضرورة صفة الجوزة ذلك
بين استقراء جزئيات الجزو الشرفان الصفة والضرورة الجوزة بحد العذر
والجوزة بحد الشفاء وكذلك في سائر هاتين الصفتين فاما كان شيان
احدهما الجزو والاخر الشرفان الجوزة وهو شرط بقاء المقدور وهو شرط الشفاء وهو
جزئيات الاربع جميعا وهذه هي الجزوات المتوسطة بين الطرفين التي هي شرط
الا ان هذا الامر يجد في هذا الجنس في البعير من العدد والما في الاكثر فان الجزو
هو صفة الشرف **الفصل العاشر** في معرفة ما يلزم المتضادين انه ليس واجبا
ضرورة متى كان احدهما موجودا ان يكون الاخر موجودا وذلك لان ان كان
الجوزان كل صحيحا فاما الزمان لم يكن موجودا وان كانت الاشياء كلها
بهاضا فان الساتل يكون غير موجود وايضا متى كان سطر طر من سطر اجمع
ان يكون افلاطون صحيحا ولا يمكن ان يكون سطر طر من سطر اجمع صحيحا اساقا
وكل متضادين فمن شأنه ان يكونا في موضع واحد مثل الصحة والمرض للرجل
في جسم احمى والبياض والسواد الموجودين في الجسم على الإطلاق والعدو

الجوز

والجوز الموجودين في نفس الانسان **الفصل الحادي عشر** في معرفة متضادين
فاما ان يكونا في جنس واحد بعينه مثل البصر والاسود اللذين جنسهما
التبصير واللون واما ان يكونا في جنسين متضادين مثل العدل والجور فان
جنس العدل الفضيلة وجنس الجور الذل وهما متضادان واما ان يكونا
بأنفسهما جنسان متضادان ليس فترتبا جنس مثل الجور الشر اذا كانا جنسا
في متقابلة والاخر في متقابلة اخرى لا يهاضمي كما في متقابلة واحدة كانت المتقابلة
لها **القسم الثاني الترتين في المتقدم والمتأخر** في معرفة ان شيان
شيان على رتبة احوالهما واشهرها المتقدم بالزمان بمنزلة ما يقرر ان هذا كذا
من غير واعتراف من غيره والثاني المتقدم بالطبع وهو الذي اذا وجد المأخوذ وهو
واخر الترتين هو ارتفاع المتأخر وليس بمحاذي له في الوجود اعني انما هو موجود
المتأخر لم يمتد في ارتفاع المتقدم والمتأخر وليس متى ارتفع المتأخر ارتفع المتقدم
مثل تقدم الواحد على الاثنين فانه متى وجد الاثنان وجد الواحد واذ كان الواحد
موجودا فليس يجب وجود الاثنين وكل ما كان يوجد بوجوده شيان اخر ولا يوجد له
الشيء الاخر بوجوده فمعرفة ان شيان فبما انه متقدم عليه والثالث المتقدم بالمرتبة
كما يتبين في العلوم والصناعات فالحدود والرسم التي ينفذها المهندس لا يمكن
متقدمة في مرتبة التعليم كما يريدون ان يكونوا عديروا في الكتاب فمعرفة في التعليم متقدمة
لتعلم الكتابة وكذلك صدور الاقوال في الخطبة متقدمة للقرآن القصير في الخطبة
والترتيب المتقدم بالشرف والكمال فان الاشراف يلزم بقدره من متقدم على الاقل
شرفا وله لا يجد هذا الاعتقاد مشرقا للجميع من ان هذا الوجه من المتقدم سديد
البينة للوجه التي تقدمت وذلك لان هذا الوجه من التقدم هو شرط من سائر احوال
التقدم كما ان يكون مبلغ الوجه التي يتأخر عليها التقدم بحسب تاد والري
هو هذه الاربعة لكن منها اخر اقل من احوال التقدم وهو المتقدم بانه سديد شي هو
الذي يكافئ في الزمان الوجود اعني ان شيان يوجد المتقدم الذي هو سديد وجه المتأخر متى

وجدا لما وجد المتقدم مثال ذلك ان وجد الانسان متقدرا للاعتقاد انما
 فيه انه موجود ومتقدرا لجد الانسان وجده هذا الاعتقاد ومتقدرا لاعتقاد
 وجد الانسان والاعتقاد هو السبب في وجود هذا الاعتقاد لا الاعتقاد في وجود
 الانسان وذلك لان سبب الصدق والكذب في القول انما هو وجود الشيء من غير
 باحد المتكلمين خارج النفس وان كان هذا هو الحق من التقدم والمتقدم يتأخر على
 خمسة اوجه **القول في معنى سائر** سائر على وجه اخر فاعلم
 المتقدم فيها باطلاقها الشئان اللذان يكون كثرهما في زمان واحد فانهما الى الله
 يكون احدهما مستمرا للثاني بالترتيب قبل انهما سببا للطبع وهذا على من بين احدهما الشئان
 اللذان يتكافيان في لزوم الوجود اي في وجود احدهما وجود الثاني سرغرا ان يكون
 سببا لوجود صاحبه مثل الضعف والضعف فانه متى وجد الضعف وجد الضعف في
 وجد الضعف وجد الضعف وليس واحد منهما سببا للاخر والضرر الثاني في انواعه
 الجنس واحد اعني الذي ينقسم على الجنس قسمه الاول مثل العاقل والسمك والثاني
 انواع قسمه للجنس الذي هو جنسها وليس واحد منهما مستمرا على صاحبه ولا
 متاخر ولا لذلك قد يتاخر في مسائل هذه انما سببا للطبع وقد يكون في كل واحد
 من هذه الانواع القسمين ان قسم ايضا الى انواع اخرى يكون ايها الله تعالى
 مثل قسمه المشايخ الى اربعة اقسام اولها اربعة اقسام اولها اربعة اقسام اولها
 اربعة اقسام اولها اربعة اقسام اولها اربعة اقسام اولها اربعة اقسام اولها
 وذلك انما لا يتاخر في الوجود فانه متى وجد السابح وجد السابح وان كان في
 موجودا فليس يلزم ان يكون السابح موجودا فانه متى وجد السابح وجد السابح
 صفات احدهما الشئان اللذان يتكافيان في لزوم وجود واحد منهما عن الثاني
 عز ان يكون واحد منهما سببا للثاني والثاني في انواعه التي هي قسمية اي كل واحد منهما
 قسم لصاحبه والتي تيسر انما سببا لاطلاق هو التي تكون في زمان واحد **القول**
في الحركة وانواع الحركة ستة الكون ومقابلته الفساد والنمو ومقابلته النقص والاحتكاك

انما في الحقيقة
 بينهما اثما معا

والنمو

والتغير في المكان وهو السمي في لساننا فكل واحد من هذه الانواع الستة لها من
 ارجائها اطلاقا فالتغير بعضها لبعض باعدا الاستحالة فالتغير ليس بغير اصدار الكون
 فسادا ولا النمو نقصا ولا النقص زيادة من هذه فاما الاستحالة فتغير بطريقها
 انما وسائر الحركات التي هي من اقسامها شئ واحد فاما الاستحالة فتغير في جميع
 اجناس الكيفيات الاربعة التي هي من اقسامها شئ واحد فاما الاستحالة فتغير في جميع
 الحركات ولا يلزم موافاة المتحرك باحد الكيفيات ليس يجب فيه ان يتغير
 لان يتغير وكذلك في سائر ما يتغير ان يكون حركة الاستحالة شئ واحد من
 سائر الحركات فاعلم ان كانت هي واحدة من الحركات شئ واحد او كانت يلزمها
 احد الحركات فتدرك ان يكون ما استحالة فتدرك في نقص او تزايد في بعض
 من هذه الحركات وليس يلزم وجود الامر هكذا وكان يلزم ايضا عكس هذا وهو ان يكون
 ما في او يتغير في حركة اخرى فتدرك استحالة ليس كذلك فان لم يكن اذا اضيف
 اليه في صناعة الهندسة الشئ الذي به يحدث السطح المستوي فالتغير لا يلائم
 لم يحدث في استحالة وكذلك في سائر ما يجري هذا المجرى فيجب من ذلك ان
 يكون هذه الحركات التي تعدت عنها هذه بعضها لبعضا وهذه الحركات التي
 عنها هي متفقة فان اسم التغير ليس به هذا المعنى الا باستحالة على الحقيقة وعلى
 الحقيقة فكل ما في فتدرك استحالة وكذلك لا يكون وانما الذي ليس يلزم ان
 يستحيل في المتحرك في المكان لكن هذا كله يتبين في مثال هذا الموضع فكل ذلك
 عدل للواقع في ذلك ان لم يكن قصده ان يبين شيئا الا ان الاستحالة هي
 سائر الحركات فالسبب في الحركة على الاطلاق التي هي الجسدية بصادها السكون على
 الاطلاق الذي هو الجسدية ايضا الاشياء الساكنة والحركات الجسدية بصادها
 السكون الجسدية والحركات الجسدية مثل التغير في المكان بصادها السكون في
 المكان ومثل ان التكون بصادها الفساد والنمو بصادها النقص وكذلك في سائر
 يكون الحركة في المكان بصادها الحركة في المكان من جهة تباد الموضع الذي اليه

تكون الحركة متارة للسان الحركة الى فوق مضادة للحركة الى اسفل اذا كان
 الفتح ايضا الاسفل فلما الحركة الى اقدم من الحركات التي تعد ناهاهي
 الاستحالة فليس يسجل ان يوجد لها ضد لا من جهة السكون ولا من جهة
 الحركة وقد يشهد ان يعتقد انه ليس لها ضد الا ان يجعلها على هذه الهيئة
 السكون المتبادل لها من السكون في الكيف والحركة المتبادلة لها الحركة التي يكون
 في الكيفية المضادة للكيفية التي فيها تكون الحركة كاجل المتبادل للحركة في الحركات
 السكون في المكان او التحرك في الموضع ذلك المكان الذي كانت اليه الحركة كما
 مثال ذلك ان التغير الى السواد مضاده التغير الى البياض والسكون ايضا في الشئ
القسم الخامس في لا يرتفع على اجابتي احداهما طرفة
 الملكة والحال فان التغير ان له علما وان له مضادة وانما على طريق الحكم فان تقرر
 ان له مقدر له طوله وكذا والثالث على ما يستلزم على بدن اسما على كل شئ
 الشرب والطينان والماعل جزء منه مثل الحاتم في الاصبع والصل في الرطل
 هذا المعنى الثالث هو المحصور بحدوده عند المسفرين والراعي على نسبة الجزء
 الى الكل مثل ثلثه لانه جلد الحمار جرداء اليوانين باستماله ومهتبه
 الشئ الى الوعاء الذي هو فيه مثل الحظ في الكيل والشرب في الدن فانه
 كما ان اجرت عاتره ان يقولوا الدن له شراب والكيل له حنطة والسادس على
 الملك مثل قرنا زبد له الدل له زوجة وله بيت قال ان هذا المعنى من
 هو بعد هذه الوجه التي تراس عليها له فان قرنا له امرأة ليس عليه على
 شئ اكثر من المارة تارة ولعله قد يظهر لولاه معنى اخر من هذه التعداد
 الا ان المعاني المشهورة من ذلك هو هذه التي تعد ناهاهي مجتبه هذه الجهة
 مستوفاه النقصي تخفيض كتاب المقولات والحمد لله العبد المذنب عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم
 قال وينبغي ان تقرر ان لا يهاجر الاسم واحد في محله ثم يغيره بعد ذلك لاجاب
 والسلب والجملة ماهر الحكم وها هو التمر الذي هو جسد الاجاب والسلب
 ان اللفظ الذي ينطق به هو الاسم او اللفظ المعاني التي في النفس والحروف التي يكتب
 واللفظ او اللفظ هذه اللفاظ وكما ان الحروف المكتوبة هي اللفظ ليس هو اللفظ
 الاسم كذلك اللفظ الذي يبرر المعاني ليست واحدة بعضها عند جميع الامم
 ولذلك كانت ولا تميز بينا لا بالطبع فاما المعاني التي في النفس فوهي
 بعضها للجميع كما ان الموجدات التي المعاني التي في النفس امثلة لخواصه التي عليها
 واحدة وموجودة بالطبع للجميع ولكن النفس في جهة اللفظ المعاني التي في النفس على
 الموجدات خارج النفس من هذا العلم وقد يحكم عليه في كتاب النفس الا ان
 شبه المعاني المقترنة في ان كان الشئ ما كان يعتقد ان يصدق لان عزان نصف بالصدق
 والكذب كد للالفاظ ما كان متفوتا من ميزان يصدق بصدق ولا كذب وكذا
 وما كان العقول من الشئ يتصف بالصدق والكذب والصدق والكذب اما
 ليجان المعاني المقترنة والالفاظ الدالة عليها متى كبر بعضها الى بعض او فصل
 بعضها عن بعضها وامتنى اضررت منفردة فان لم يصدق على صدق ولا كذب في الاسم
 الصلة شيئا المعاني المزدوجة لا يصدق ولا يكذب وهو في تفرع من تفرع كبر
 لا تفصيل مثالة ذلك قرنا انسان وساجن فانه متى لم يفرق بين وجوده وبين
 فليس هو بعد اصادقا ولا كاذبا بل انما يدعى على الشئ المشار اليه من قرنا
 ذلك الشئ بصدق ولا كذب ولذلك كان قرنا غيلا وعنا متفرع ليس يتصف بصدق
 ولا كذب لم يميز بذلك قرنا وجوده وليس وجوده المطلق واما في زمان فتفرع
 موجود في الوجود او غير موجود او غير الوجود ولا يوجد **القسم السادس** والاسم هو
 لفظ واحد يتناول على معنى من معنى من الزمان من زمان يدور واحد من اجزاء الزمان
 او على جزء من ذلك المعنى سواء كان الاسم المفرد بسيطا مثل زيد او مركبا

كان ذلك اللفظ قد يكون متمايزا
 منه متصفا بالصدق
 والكذب

مثل عبد الملك الذي هو اسم لرجل وذل الذي هو اسم للملك الذي هو اسم لرجل اذا
 اقرع عند عبد الملك لم يدرك على حق من المعنى الذي دل عليه غير ما كان عليه
 وقد لا عبد الملك اذا اراد عبد الملك فان عبد الملك قد يطلق على جزء من المعنى
 الذي دل عليه فربما عبد الملك وكذلك الملك يدرك على جزء من المعنى والفرق
 بين الاسماء البسيطة والاسماء المركبة مثل عبد وقيسر وعبد الملك ان الجزء من الاسم
 البسيط وهو المقطع الواحد من المقاطع التي كسبت بها الاسم ليس يدرك على اصل
 لا بالذات لا بالعرض مثل الزمان من زيد وما الجزء من المركب ليس كذلك اذا
 لا بالعرض مثل ان يتفق لزيد اسم عبد الملك ان يكون عبد الملك وانما يوافق
 هذا الاسم يتوافق من قبل ان اللفظ الذي ينطق به الاسم ليس في اللفظ بل في
 مثل كثير من الاصوات التي ينطق بها الحيوانات وهو الاصوات التي لا تكلمت فان
 الاصوات التي تنطق بها كثير من الحيوانات مثل تلك من المقاطع التي تولدت منها
 التي تنطق بها الانسان ومن سماع ثلثة من جوف ثقلها في الخيال وهي اللفظ
 على سنان في انفسها المعنى عند الحيوان والاسم منه يحصل وينتج يحصل فاما
 المحصل فهو الاسم الدال على الكلمات مثل ان كان في الاسم الماخذ المحصل هو الاسم
 الذي يتركب من اسم الملكة وحق لا في الاسنة التي يستعمل فيها هذا النوع من
 الاسم مثل قولنا الانسان والحيوان وهذا الصنف من الاسماء ما سمي اسما
 محصلا لا يستحق ان يسمى اسما باطلا اذ كان لا يدرك على ملكة ولا هو ايضا
 قد سلب ان دلالة الاسم الماخذ وان كان مركبا ولذلك قد يطلق عليه
 كالحق الاسم المحصل والاسم ايضا ان نصيب او خصل او غير ذلك مما يشبه ذلك
 لم تذكر فيه انه باطلاق بل هو محض فكل من الاسماء سواء انصافها في سماعها في
 معرفة والحد الذي هو اسم يستعملها جميعا الا ان الفرق بين العرض والحق
 وهو الفرق في كلام العرب انه اذا صيقل الى اسما المعرف وهو الذي يسمى المبالغة
 مثل كان او يكون او هو الان فيقال زيد كان بالنصب او زيد يكون بالخفض ويصدق

والمراد

في كذا وب الاسم الغير معرف وهو المسمى المستقيم اذا صيقت اليه واحد من هذه
 كان صادقا او كاذبا مثل قولنا زيد كان او زيد وجد بالرفع فهذا امر اذكر من
 هذا الاسم واصنافه **الفرق بين الصلة والكلمة** هي التي يسمى عند العرب الصلة
 هي لفظ دال على معنى وعلى زمان ذلك المعنى المحصل باحد الزمان الثلاثة التي
 هي الماضي والحاضر والمستقبل وليس واحد من اجزاء زيد ايضا على انفراد
 وذلك بالذات وخاصة الكلمة انها يكون اجزاء الجمل افعالا وفعولا وكذا
 ولذلك زيد ليس افعالا بمعنى شانه ان يعمل على غيره وذلك لان يكون بصيغة تامة
 على المعنى المحصور وعلى ارتباط محصور بالموضوع وذلك حيث يكون جملتها
 مثل زيد في محضر يدعى واسما ان يكون بصيغة تامة على ارتباط المحصور بالموضوع
 اذا كان الجمل اسما ان اسما مثل قولنا زيد وجد جملتها والجمل الذي يدرك
 على ارتباطه بالموضوع اما ان يكون مائة من مائة من مائة وذلك اذ كان في
 الموضوع والمان يكون مائة على موضوع اذ كان الجمل جزءا من الموضوع وما
 زيد في هذا الكلمة من انما تدرك على ان المعنى على زمان ذلك المعنى هو الصلة
 الذي يتعارف الكلمة الاسم وذلك ان قولنا زيد وجد كلمة تدرك على يد عليه
 قولنا صحة وهذا اسم وعلى الزمان الحاضر والمستقبل الذي فيه يوجد الصحة والكلمة
 ايضا اسما محصلا وسواء في محصلة والمحصلة هي التي تدرك على المعنى الذي يدرك
 عليه الاسم المحصل وعلى زمان ذلك المعنى والغير المحصلة هي التي تدرك على يد
 عليه الاسم الغير المحصل وعلى زمان ذلك المعنى وذلك هو عدم ما يدرك على يد
 المحصل معنى العدم الذي هو كذا في المقولات مثل قولنا زيد فانه يدرك على يد
 عليه قولنا الصحة وعلى زمان ذلك المعنى والكلمة الغير المحصلة هي نوع من انما الكلمة
 اذ كانت داخل تحت المتقدمة للكلمة باطلاق وسواء في الحاضر والمستقبل للكلمة
 وهذا انما تدرك على شانه ان يعمل على غيره اما على الشيء على الموضوع او في الموضوع
 وانما يسمى هذا الصنف كلمة غير محصلة لانها مشتقة من اسم غير محصل وهذا النوع

لا يصح
حذف

والمستقبل
وان الله هو المتقدم لهذا
الزمان كله

معمولاً

المكبر يكون واحداً بل بطريقين يكون أكثر إذا لم يكن له رابط بطريقين فلهذا لم يكن
 اما ان يكون واحداً او أكثر فان كان واحداً فاما ان يكون واحداً من قبل ان
 الموضوع فيه والخبر يدرك على معنى واحد واما ان يكون واحداً من قبل الرابط
 الذي يربطها وهو القائل بل الحق يوجد فيها أكثر من موضوع واحد وغير واحد
 مثل المعانيات الشرطية والحللية فان الشرطية هي واحدة بالرابط الذي هو
 الحق الشرطي مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة فالسما موجود فان المعانيات
 التي هي من هذه القولتين البسيطتين وهو قولنا الشمس طالعة والسما موجودة
 قولنا واحداً واما الحللية فهي واحدة بالرابط الذي هو الحد الأوسط مثل قولنا
 الانسان حيوان والحيوان جسم على ما سيأتي بعد وان كان القول كثيراً فاما ان
 يكون أكثر من قولنا الحيوان جسم ان الموضوع لو كان على معان كثيرة فاما ان
 انه ليس له رابط يربطها وكل واحد جازم فلا بد فيه من اسم وكله او ما يتوهم
 الصلة ورباط يدرك على رابط الخبر بالموضوع وذلك ان الفعل موصوف به كاي
 الامر فاما عند الانسان الورود اما بالقوة ومفعول كاي بعد الاسم في لسان النور فانه
 لما كان محتملاً لثلاث معان موضوع وهي نسبة تربط بين الخبر والموضوع وهو
 ان يكون سطرًا لثمة العاطف لفظاً على الموضوع ونظيره على الخبر ونظيره على
 النسبة والنظير الذي يدرك على رابط الخبر بالموضوع ربما دل على رابط في
 الزمان الماضي والمستقبل او الحال كقولنا زيد يوجد الان عالم الذي يوجد في
 اوزيد يوجد في الماضي او بل على رابط غير معتد به فان هذا هو الحد العرفي الذي
 مثل قولنا القابل للثلاث موجود فاما مساوية لما عرفت وليس في لسان النور
 يدرك على هذا الخبر الرابط وهو موجود في سائر الاسماء واقرير ان العاطف شيئاً
 في لسان النور هو لفظ هو في مثل قولنا زيد هو حيوان او موجود في مثل قولنا زيد
 موجود حيواناً والاسم والكله ليس صدق ولا كذب واما النور فانه الذي يصدق
 او يكذب والنور الذي يصدق او يكذب يسمى الجازم ويسمى الحكم والحكم البسيط

الماضي

مرجح ومنه سائر النسخة الجاهل من هذا على شيء والسؤال
 شيء من شيء والوقت من هذا هو القول المركب وقدر سم ايضا الحكم البسيط
 بأنه لفظ يدرك على ان الشيء موجود او غير موجود وذلك ان في الزمان واما
 في المستقبل واما في الحاضر واما بالطلاق واما الاجاب فانه الحكم بالماضي
 شيء والسلب هو الحكم في شيء عن شيء ولما كان قد يمكن ان الحكم بالماضي
 من جهة ما هو في النفس على ما هو موجود خارج النفس لئلا يوجد على النور
 موجود اما في النفس انه موجود على ما هو موجود اند موجود على النور موجود
 ليس موجود وذلك ان الحكم اسطفاً واما في احد الاربعه الثلاثة التي هي الحاضر
 او الماضي او المستقبل فقد يمكن في كل واحد مرجح ان يسلب سائر في
 كل اسلب سائر ان يوجد مرجح اذا كان ذلك كذلك فكل الحكم الجاهل
 يتأمله والحكم سلب الجاهل يتأمله وذلك من حيث السلب والجاهل
 في النفس الخارج النفس فانه ليس يوجد للاشياء المرجحة من حيث هو خارج
 سلب يتأمله ولا الاشياء الملوثة من حيث هو خارج النفس الجاهل يتأمله لكن
 النظر في الجاهل سلب هو من حيث هو في النفس والسلب الجاهل اما
 يكون متأملين في الحقيقة وكان معنى الخبر فيما واحد من جميع الجهات وكذا
 المعنى الموضوع واستمى لم يكن واحداً اما من قبل الاستقراء الاسم او من قبل
 سائر الاشياء التي تخط سفا في كتاب السفسطة فليس الجاهل اسلب يتأملين
الفصل الثاني والمعاني صفات اما كلية واما جزئية في شخصه
 واعني الكل الذي من شأنه ان يحل على أكثر من شيء واحد مثل كل الحيوان على
 الاسماء والنفس وسائر انواع الحيوان بالجزئية باليسرة ذلك من شأنه مثل زيد
 وعمر والمشار إليه وان كان الاسم كذلك لئلا يوجب ضرورة معنى كل الجاهل اسلب
 شيء ان يكون ذلك الحكم اما المعنى من المعاني الشخصية اما المعنى من المعاني الكلية
 ثم اذا كان المعنى هو المعاني الكلية فلا بد من ان يكون الماخوذ اليه من اواخره

بسرعة على السور لظلم بعض ثرائه ان كان اخذ السور فلا يخلو ان يكون
 ما اخذ السور على وجهي فالمسألة بالاجاب والسلب التي موصوفة سوني
 من المعاني الشخصية هي الشخصية مثل قولنا زيد سليل زيد ليس بسلطان السلب لا
 التي موصوفة على سني على اخذ بعض سوري ليس على كل ذلك المعنى الكل ولا بعض
 بل يكون في الجملة طالما يسمى الملة مثل قولنا الانسان ابيض الانسان ليس
 والمساألة التي موصوفة على اخذ سوري ليس هو ثلثه ان يكون كل واحد من
 المسألة لثلاثة ثلثين ليس على ذلك ان يكون كل واحد منها ثلثين ليس جزئي واما
 ان يكون ثلثين لثلاثة ثلثين ليس على ذلك ان يكون كل واحد منها ثلثين ليس جزئي واما
 سوري فيسمى المسألة مثل قولنا كل انسان ابيض ولا انسان واحد ابيض واما
 التي يكون ابيض على سوري ليس على ذلك ان يكون كل واحد منها ثلثين ليس جزئي واما
 ان يكون الكل ثلثين بالاجاب والجزئي موقوف بالسلب مثل قولنا كل انسان ابيض
 ليس كل انسان ابيض وبعض الناس ليس ابيض فان السلب الجزئي موقوف على
 بواقع العارفين واما ان يكون عكس هذا اعني ان يكون السور الكل بالسلب
 الجزئي بالاجاب مثل قولنا كل انسان ابيض ولا انسان واحد ابيض
 اما التي يكون كل واحد منها سوري فيسمى المسألة مثل قولنا انسان
 ابيض انسان ليس ابيض فيكون اصناف المسائل بالاجاب والسلب
 شخصية ومهله ومتناهية وهذه صفات ومستهادة واعت المسألة
 ليس للتصايات خمسة من جهة اقتران السور بالمجرى اعداد هذه الاقسام لان
 السور متى قرن بالمجرى كان الكذب واما افضلا اهل الكذب في مثل قولنا كل
 انسان كل حيوان واما البطل مثل قولنا كل انسان هو بعض الحيوان كما اذا تقرر
 لثلاثة في القضايا اضعف الا الشخصية فانها تقسم الصدق والكذب الى اربعة
 متى كذب بصدق احد في الاخرى ومضى صدق احد ما كذب في الاخرى وليس يمكن
 ان يجتمع الا على صدق ولا على كذب مثل قولنا زيد في مريم وعلم عزمه وذلك بين

كل انسان هو كل واحد

نحو

بنفسه عند التقسيم وكذلك المسائل تقسم الصدق والكذب في جميع المواد
 واما المسألة فتقسم الصدق والكذب في الضروري والممكن وكذا ان معاني
 الممكنة وليس يمكن فيها ان تصدق بالصدق صدق احد ما كذب في الاخرى
 واما تحت المسألة فتقسم الصدق والكذب ايضا في الضروري والممكن
 وتصديق ما في الممكنة وتو كذب احد ما صدق في الاخرى ضرورة ما كذب
 المتضادين معاني الممكنة قولنا كل انسان ابيض ولا انسان واحد ابيض واما
 صدق تحت المسألة في قولنا انسان ابيض انسان ليس ابيض واما
 المحللات فتدبر في ان تصدق معاني المادة الممكنة وقد يمكن فيها ان يكون
 حكمها حكم المسألة والسبب في ذلك ان لا واللام ويقام مقامهما في
 الاستدلال على تدبر على اسوار الحيلة ومرة تدبر على تدبر عليه
 الاسوار الجزئية فاذا تدبر على تدبر عليه اسوار الحيلة كانت قوتها قوة
 المسألة وتدبر على تدبر عليه اسوار الجزئية كانت قوتها قوة تحت المسألة
 وذلك انه قد يمكن ان تصدق ما قولنا الانسان ابيض الانسان ليس ابيض
 متى كان تدبر عليه الالف واللام هو يدبر عليه السور العيني وقد يمكن ان
 يكون احدا كاذب متى كان يدبر عليه الالف واللام هو يدبر عليه السور الكل
 واما يمكن ان توجد اصناف هذه المسائل بالاصح التي وضعت من
 اقسام بعضها الصدق والكذب في اياها وصدق بعضها كاذب بعضها ساقط
 تحتها في بان يوضع للاجبار الواحد منها سلب واحد والسلب الواحد اجاب
 واحد مع سائر الشرايط التي قيلت لا يمتنع الا بالاجاب الواحد اكثر من سائر واحد
 مثلا ان يوضع للوجوب الكل على الكل وسلب جزئي مثلا ان يوضع متبادلا قولنا
 كل انسان ابيض لا انسان واحد ابيض وليس كل انسان ابيض او يوضع للسلب
 الكل مرجح جزئي مرجح على كل ان يوجد متبادلا قولنا الانسان واحد ابيض
 انسان ابيض وكل انسان ابيض واما كان ذلك كذلك لان السلب الواحد

يكون سلب الإيجاب واحد وكذلك الإيجاب الواحد أما الإيجاب سلب واحد
والدليل على ذلك أن السالب إنما سلب المعنى المحرر بعينه الذي أحجم
الموجب عن الشيء الموضع بعينه الذي وجبه له المحجب سواء كان ذلك
الموضع من المعاني الكلية أو من المعاني الشخصية فزعمه سلب كل واحد من
فإن كان المحرر في الإيجاب غير المحرر في السلب والموضع عينه الموضع في
السلب كان ذلك الإيجاب سلباً فذلك السلب إيجاباً أيضاً والإيجاب
أو السلب يكون واحداً متى كان ما يزيل عليه لفظ المحرر والموضع فيها معنى واحد
سواء كان الموضع معنى كلياً أو جزئياً فزعم المعنى الكل سلب كل واحد من سلبه
كل إنسان أيضاً ليس كل إنسان أيضاً الإنسان أيضاً الإنسان ليس أيضاً إذا
وصفنا الإنسان أيضاً لا أيضاً بل كان على معنى واحد فاما إذا كان لفظ الموضع
فيما هو المحرر ليس على معنى واحد فليس الإيجاب واحداً ولا السلب واحداً
ذلك لأن وضع لفظ الإنسان والفرس سوا واحداً وهو ثوب مثلاً سلب أيضاً
الشرب ليس أيضاً بل يكون هذا الإيجاب إيجاباً واحداً ولا هذا السلب سلباً واحداً
وذلك أن قوله لا أيضاً الشرب ليس على إيجابين لأنه يدل على ما يزيل عليه
قولنا الإنسان أيضاً والفرس أيضاً وهما قضيتان لا واحدة وكذلك قولنا الشرب
ليس أيضاً يدل على سلبين وهو قولنا الشرب ليس أيضاً والإنسان ليس أيضاً
وأما كان ذلك كذلك المكان للفظ المشترك الذي هو قولنا ثوب وكذلك
القضية التي يكون محمولها أو موضوعها أو كلاهما أساساً مشتركاً ليست واحدة بل
قضايا كثيرة عدتها على عدة المعاني التي تدل عليها الاسم المشترك وإذا كان ذلك
كذلك فالمشكلات التي يكون من أمثال هذه القضايا المشتركة الاسماعي
المتناقضة والشخصية ليس يجب أن يكون أحد محمولها أو موضوعها أو كلاهما أساساً
فيما ساعدت على كون القضايا التي موضوعها أو محمولها معان كثيرة قضية واحدة
ومما لا يكون فيها ما دون ثمة أصول سبغ أن يشترط في المشكلات وحيداً

فيها

فيها التباين على بعض أعضائها أن يكون المحرر والموضع فيها واحداً من جميع
الجوانب لأن يكون ما هوذا الواحد ما يحجب وفي الآخر غير ذلك المحرر والآن
أن يكون الإيجاب فيها واحداً والسلب واحداً والآن لأن جعل المعاني السالبة
الواحد سلباً واحداً فتبين من هذا أن يكون التباين متساوية ولم يأنف
المشكلات وكيفية المعاني في التباين فزعم أن التباين من هذه المشكلات
الصدق والكذب دأباً في جميع المواد هو الشخصية والتباين ما في الأسماء
الموجودة في الزمان الحاضر والموجودة فيها معنى فواجب فزعم أن يكون اقتضاها
للسبق والكذب على واحد في نفسه هو الصادق والآخر هو الكاذب سواء
عرفنا عن الصادق من الكاذب بل لم يفرق ذلك لأن يكون بينهما الإيضاح
موجود من اثنين فبما أن أحد هذين القولين ضرورة هو صادق والآخر كاذب
فحصل لنا الصادق من الكاذب بل لم يحصل لنا أنه هو صادق والآخر في نفسه
كذلك الأمر في الأشياء السالفة وفي الأمور الضرورية التي ليس بشرط في غيرها
فميزان دأباً الأسماء الموجودة في الزمان المستقبل وهي الأشياء الممكنة فليست
الصدق والكذب على التحصيل في نفسها وذلك لأن الأمر في هذه المشكلات
هذه المادة لا يخلو من إسماء ما أن يكون مقسمة للصدق والكذب ولا تكون ثم
أن كانت مقسمة للصدق والكذب فاما أن يكون ذلك على التحصيل أو على
التحصيل وإن كانت مقسمة للصدق والكذب فاما أن يكون لها صدقها
أو كاذبها أو يوجد فيها الإيمان معاً فإن كان كل إيجاب وسلب يقتسم الصدق
والكذب على التحصيل في نفسه فواجب في كل شيء أن يكون إما صادقاً وإما كاذباً
موجود فحيز على هذا معنى في الإنسان في شيء من الأشياء المستقبلية يسكن
وقاسر الإقبال يكون أن يكون أحد هذين القولين هو الصادق والآخر هو الكاذب
وذلك لأنه لا يمكن أن يوجد الأمر معاً أعني أن يكون واللا يكون وأما كانت القضية
الموجودة تابعة للقول الصادق والآخر الصادق تابع لها لأن كان في ذلك الإنسان

في شيء ماله ابيض خارج النفس وكما صار فان اجاب ان يكون خارج النفس ابيض
 وان كان كاذبا فاجاب ان يكون غير ابيض وان قلنا انه غير ابيض وكان صادقا
 فاجاب ان يكون خارج النفس غير ابيض وان كان كاذبا فاجاب ان يكون
 خارج النفس ابيض وكذا لا يمكن هذا وهو ان كان الشيء الخارج النفس
 ابيض فواجب ان يكون القلب الصادق فيه ابيض والكاذب ليس
 بابيض وان كان خارج النفس غير ابيض فالقلب الصادق فيه هو ان ليس ابيض
 والكاذب ان ابيض فان كان الاجاب والقلب المتساويان في نفسان الصدوق
 والكذب في الامور المستقبلية على ان احدهما حصل الوجود في نفسه فالامر
 المستقبلية ضرورية في وجودها وليس كذلك مما ينبغي وجود الاتفاق وعرف سبب
 ولا يوجد شيء في نفسه انه يمكن ان يكون والا يكون بل يكون كون الشيء
 او لا يكون ضرورة وذلك واجب لكون الصدوق والكذب في اصل المتقابلين
 محصلا في نفسه وذلك ليس بجواب يخرج من الوجود من الصادق
 من اجاب ان اومن سلبه لانه لو كان الصدوق والاصل المتقابلين محصلا
 الوجود في نفسه كان لكان كون الشيء ولا يكون على مثال واحد كما اذا كان لكان
 كون الشيء او لا يكون على مثال واحد لم يكن الصدوق والكذب في السامعين المتقاربان
 عليه محصل الوجود في نفسه ولا كان الشيء بالاجابة او في نفسه بالسلب لا
 بالسلب في نفسه بالاجابة ولا يصح كذلك من اجل ان مرجعا او جيبا او ابدا
 سلبه وجب على هذا ان صار شيء من الاشياء ابيض في وقت من الاوقات
 ان يكون القلب فيه من قدام غير ابيض انه سيجب ابيض في احوالها فاجاب
 كذلك يكون القلب في كل شيء يكون قبل ان يكون باه سكون في احوالها كما
 كان فيه في عين تكون حتى يكون صدق القلب بان موجود في الوجود الخاص كصدق
 القلب بان موجود في المستقبل فاذا كان ذلك كذلك فليس يمكن في الشيء الممكن
 هو في موجود الان وحياله فيه انه سيجب ان يوجد وان كان لا يمكن ان لا يوجد

واذ لم يكن الصدوق والكذب
 في المتقابلين محصلا في نفسه
 في نفسه هم

الامر

المحال الا يوجد الشيء الذي من المحال ان لا يوجد فواجب ان يوجد وما هو محال
 فهو ضروري الوجود لجميع الاشياء اذن ضروري الوجود واذا كان ذلك كذلك
 فليس هناك شيء يحدث باتفاق ولا شيء هو متساو يمكن ان يكون
 ذلك ان يحدث بالاتفاق هو جعله الصفه احدى ان يكون ليس واصا ضرورة
 كما ان يكون الا كما ذكره واجب ضرورة فليس يحدث بالاتفاق وايضا فانه لا يمكن
 ان يتساوا في السلب والاجاب بجهتان في الامر المستقبلية حتى تكون
 متساوية في نفسان على ما يمكن كاذب من حاشلان يكون قولنا في الشيء
 يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون صادقين معا او كاذبين معا فان كانا
 كاذبين جميعا الزعم ان يكون المتساويان في نفسان الصدوق والكذب في
 جميع المواد وذلك شيء قد بين خلافه وكذا لا يمكن ان كانا صادقين معا
 وايضا فانه يلزم ان كانا صادقين معا ان يكون الشيء موجودا شدة وسادد
 حاله انه ترفع ايضا طبيعة الممكن وان كانا كاذبين ان يكون الشيء اجزا
 والسدد ما هذا يلزم من المحال ان فرضنا التساويان في نفس الصدوق
 والكذب في جميع المواد فتسبب على التحصيل في الامر المستقبلية او لا تستنسا
 تصدق اساسا وكذا باسما وهو طارئة يلزم شذائعات كثيرة فرضنا طبيعة الممكن
 وانما ان الامر المستقبلية كلها ضرورية او لها ان تطل الروية والاستعداد
 كرفع شريطة او انما تطلب يحصل فكيف يراه الانسان من ان يحصل
 ما يجب كان اجيب وان لم يفعل اجيب لم يكن اجيب اربا اطلوا اعدادا انما
 حتى ان يلزم من هذا ان يكون الانسان في عا دوا وقطع في بعد في
 عشرة ايام سنة مثلا واذا في اعداد الاسباب للمجرب لحدوثه وكونه في هذه الدنيا
 الطولية لوجوده انسان دروي في هذه الدنيا مبعوثا في صدق وخطا في
 هذا الزمان في الاعداد الاسباب التي تنحصر في مكان فكل واحد منها باطلا و
 درويته ساقط اسفل لعل ذلك ان الصلوات متناقضة فيجب ضرورة ان يكون هو

ما يما

تفسير

الموجود سدري اوصافها بطا الدوا في وجوده او لم يوجد اوصافها في ذلك فانه
 يجب على هذا ان يكون الارادة سببا لحدوث شئ من الاشياء بل يكون جميع
 الاشياء بحري محاز بها بالطلع على العالم المتناقص وان لم يرد في
 ايجاد شئ من ذلك اوصاف وجوده ويكون كل من روى في القتي عشرة الاوصاف
 حكم من روى في ثمانية اوصاف ان كان لم يكن حكم من لم يرد فيه اوصاف وجوده
 الاشياء كلها في ثمانية اوصاف وطلا فافطرنا عليه وذلك اننا نرى ان ههنا
 اشياء مبداء وجودها الزمنية واخذنا اوصافها وقلنا اننا في الاسرار المتحصل
 ان فيها الاشياء هو بطبعها معد لان يكون عطا الشئ وتسايله على السواء فانها
 ان يكون عطا الشئ او لا يكون على السواء وذلك من جهة الداعل والفاعل شيئا
 ومما رده للاراد التوسل قد يكون ان يترق من قبل ان يسبق اليه البلوغ قد يكون
 فيه ان لا يترق بل يسل في ذلك ان المكان ههنا المميز في التوسل هو على السواء
 جهة الفاعل والفاعل كذلك يجري الامر في جميع الاسرار المتكونة في هذه المادة
 التي فيها هذا النوع من الامكان والفرق اذا كان هذا معد لوطا لغيره ليس جميع الاشياء
 ضرورية بل يظهر ان الاشياء صفات الامر فيكونها امكنة وان الكثرة لثمة اوصاف اما
 امكنة على التساوي وهي التي لا يكون فيها وجود الشئ الا في موضع واحد ولا يرد في
 وجوده واما امكنة على الكثرة وهي التي يكون فيها احد المتباينين احدى من اثنين الوجود
 يكون ضروريا في على الاقل وفي هذا الجند من وجود الزمان جميعا من الكثرة
 الذي على الكثرة الذي على الاقل واما الضرورية صفاتها ضرورية اطلاقا وهي الاشياء
 التي وجودها اياها او عدمها اياها مسافرة في اطلاقا وهي الاشياء التي وجودها
 ضروري في الوقت الذي هو فيه موجودة او اشياء معد ما ضروري في الوقت الذي
 فيه معد وسد هذه صفات اما اشياء محلا لافرة في الوجود لضرورتها ما دامت
 من صفاتها موجودة مثل وجود النطق لسانا اذا وجد في ذلك الانسان اشياء
 معدومة ما دامت من صفاتها موجودة مثل وجود النطق لسانا اشياء موجودة او دامت

فموجوده

هي موجودة مثل وجود الانسان ما لم يوجد او اذا كانت هذه هي اقسام طبيعة
 الوجود وكان واجبا ان يكون جهة اقتسام السلب والاحراز للصدق والكذب
 الكذب مطابقا لما عليه الوجود خارج النفس فظاهر ان المتباينين الذين
 تقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد انما يقتسمان الصدق والكذب
 في اقسام الاسرار الضرورية على التحصيل في نفسه اعم على ان الصادق
 منها والكاذب يحصل في نفسه خارج النفس وان لم يحصل في نفسه وطلبا
 كذا الامر فيه واما في المادة المكنة في الاسرار المستقلة فانها ايضا يقتسمان
 الصدق والكذب وذلك لانها واجبان وجودا لثمة مقتضين فيما يستقبل
 لا على التحصيل في انفسها بل على انهما في طبيعة من عدم التحصيل مثل انهما
 عندنا ولذلك لا يمكن ان يحصل في هذا الجند معرفة اذا كان الامر في نفسه
 بجوهرا لكن بما كان من الممكن على الاكثر اطلاقا التساوي فان احد المتباينين فيه
 احدى بالصدق من الثاني اذا كان وجوده احدى من الوجود وفي هذا الجند
 يمكن ان يحصل المعرفة بحدوث الحادث منها قبل وجوده في وجوده في انفسه
 ان يحدث على الاكثر في جميع المتباينين من صفاتها ان يقتسم الصدق والكذب
 انما يقتسمان الصدق والكذب في الاسرار المستقلة في المادة المكنة على
 التحصيل لكن اما في الممكن الذي على التساوي فليس احد المتباينين فيه احدى
 بالصدق من الاخر واما في المكنة الاكثرية فاحد المتباينين فيه احدى بالصدق
 من الاخر واما في الممكن على الاختلافان كذب احد المتباينين فيها احدى بالصدق
 من الثاني فتدبر من هذا كيف اقتسم المتباينين الصدق والكذب في جميع
 الاسرار وذلك فيما سانه ههنا ان يقتسم الصدق والكذب اياها هو المتباينين
 والشخصيات ولما كانت القضايا اسفلا شديدة وهي التي هو لها كلمة ومنها امكنة
 وهو التي هو لها اسم وانما سميت التي هو لها كلمة ثنائية لانها موزعة من مجموع
 موضوع فقط وسميت التي هو لها اسم ثنائية لانها موزعة من موضوع وكل رابط

الصدق والكذب

ومحور وكان الإسره الصلة التي تزلت سقا القضايا اما ان يكون المحصلين
 او غير محصلين فظاهر ان كل قضية ثنائية هي منزلة اما من اسم محصل وكلية
 محصلة مثل قولنا الانسان يوجد واسما من غير محصل وكلية غير محصلة مثل
 قولنا الانسان لا يوجد اما من اسم محصل وكلية غير محصلة مثل قولنا الانسان
 لا يوجد واسما من غير محصل وكلية محصلة مثل قولنا الانسان يوجد لكل
 الية المحصلة لغير العادة باستمالها في السال هذه القضايا اعني الثانية وذلك
 انه ليس بين في موضع حرف السلب من موضع حرف العدد اذ كان موضع حرف
 السلب في موضع عين موضع حرف العدد فلهذا ليس يوجد في الاسماء التي
 يستعمل فيها العدد قضية ثنائية يكون الحكم فيها معدوم وذلك لليسقط من
 اصناف هذه القضايا الاربعة صنفان الصنف الذي اسم المحور والموضع
 فيه غير محصل وهو صنفان فيكون المتباينات التي فيها اثنين والمتباينات التي
 فاذا امرنا هذين الزوجين من المتباينات في ستة الاربعة من المتباينات
 المستندة تكون المتباينة في القضايا الثانية اثنا عشرة والقضايا الاولى
 عشرون وان كل واحدة من القضايا الثانية اما ان تكون الكلية وهذا على
 الحاضر وان يكون ذلك على الزمان المستقل وانما ان يكون ذلك على الزمان
 فاذا امرنا هذه الثلث في الاربعة والعشرين قضية يكون القضايا الواحدة في هذا
 المجلس اثني سبعين قضية وستا وثلاثين متباينة فان زبناها في المواد الثلث
 الذي هو الممكن والعزوري والمتن كانت القضايا المجمعة من هذه ما في قضية و
 ستة عشر قضية واما القضايا الثلاثة فانها صنف القضايا الثانية وثلاثا
 ضعف متبايناتا وذلك ان ياتي فيها الاصناف الاربعة من المتباينات التي
 الذي يكون فيه اسم الموضع واسم المحور محصلا وهو التي توف باليسيط متاخر لنا
 الانسان يوجد عددا الانسان ليس يوجد عددا والصنف الذي يكون فيه اسما محصلا
 غير محصلين مثل قولنا الانسان يوجد عددا الانسان ليس يوجد عددا والصنف

والصنف الذي هو المحصول
غير محصل

ان كان المحور
اسما محصلا

الباقين

الباقين اعني الذي يكون اسما محصلا ولا فرق بين محصل وذلك انما هو
 واما المحور ومتبايناتا الثلاثة التي موضعها اسم محصل ومحصولها اسم
 محصل واما اسم غير محصل اذا وضعت متبايناتا في شكل ذي اربعة اضلاع
 ووضعت المتباينة سقا على الصلحين اللذين في عرض الصفوف القضايا
 على الصلحين اللذين في طول الصف على ان يكون المرجعية من البسيط سقا
 من المعدولة على ضلع واحد واسم البنية من البسيط مع المرجعية من المعدولة
 على ضلع واحد ايضا وجرت حال القضايا المعدولة مع البسيط في التلازم
 كحال القضايا العددية مع البسيط في التلازم ايضا وليس يوجد حال
 العدديات من المعدولة كحال المعدولة مع البسيط وذلك في جميع
 المتباينات الستة واعني بالقضايا العددية ههنا القضايا التي تدل
 محولها على العدد الذي تقدمه رتبة مثل قولنا الانسان زاحا هو اثنان
 على احسن الصنفين مثل قولنا الانسان جابر فليسقط من ذلك في الامثلة
 ونضعها في شكل ذي اربعة اضلاع على ما شرطنا ونضع ايضا العدديات
 تحت المعدولة على مثلها ونضع المعدولة مع البسيط وذلك بالانصاف
 الى الشكل ذي الاربعة اضلاع شكلا اقربا من شكل الاربع اضلاع
 اضلاعه مائل ذلك انما نضع شكل ا ب ج د ونضع الشكل المتصا
 ج ه ز ونضع على ضلع ا ب المرجعية البسيطة ومتبايلتها وهي
 الانسان يوجد عددا الانسان ليس يوجد عددا وعلى ضلع ج د المرجعية
 المعدولة ومتبايلتها وهي الانسان ليس يوجد عددا الانسان يوجد
 عددا وعلى ضلع ه ز المرجعية العددية ومتبايلتها وهي الانسان
 ليس يوجد جازا الانسان يوجد جازا فاذنا ملت هذه القضايا على
 هذا الوضع وجدت الحق على الصلح سقا ~~الانسان يوجد عددا~~

والقضايا

التي على الاصل منها ^{الانسان يوجد عادلا} ^{الانسان ليس يوجد عادلا}
في بعض الصغى لا يتلائم ^{موجبه} ^{سالبه}
لا فاستقامة وقد وثقت ^{الانسان ليس يوجد عادلا} ^{الانسان يوجد عادلا}
فيما قد مر حالها في التماثل ^{سالبه} ^{موجبه}
واذا تأملت التي على الضلع ^{الانسان ليس يوجد عادلا} ^{الانسان يوجد عادلا}
سواء في طول الصغى وجدت ^{سالبه} ^{موجبه}
السالبة المدة لتكتم في الصدقة الموجبة البسيطة وليس في العكس ^{الانسان ليس يوجد عادلا}
انما اصدق قولنا ^{الانسان يوجد عادلا} ان صدق قولنا ^{الانسان يوجد عادلا} ان صدق قولنا ^{الانسان يوجد عادلا}
الانسان ليس يوجد عادلا ان صدق قولنا ^{الانسان يوجد عادلا} ان صدق قولنا ^{الانسان يوجد عادلا}
يوجد عادلا لا يصدق على الانسان العادل على الانسان الذي لا يتصف بالعدل ولا بالجر
وهو الصغى على الانسان الذي ليس يصدق فاذا السالبة المدة او صدق من الموجبة
البسيطة لا فاصدق على ثلثه والموجبة البسيطة على واحد واذا وجد العالم ليس يلزم
يوجد الخاص كما يلزم من وجود الخاص وجود العام مثال ذلك الحيوان والانسان فلو ان
الانسان وجد الحيوان وليس يلزم ان يوجد الحيوان يوجد الانسان ^{الانسان يوجد عادلا}
مع الموجبة المدة لانه فاصدق في الصدق بعكس هذا اعني ان السالبة البسيطة يلزم
من الموجبة المدة وليس في العكس وذلك لان السالبة البسيطة ام صدق من الموجبة
المدة وان كان قولنا ^{الانسان ليس يوجد عادلا} لا يصدق على الانسان الجائر
وعلى الانسان الذي ليس بجائر ولا عادل وهو العزل المدنى وعلى الطفل وقولنا ^{الانسان}
يوجد عادلا لا يصدق على الجائر فقط لان قولنا عادلا يدل على عدم العدم والعدم
الشيء مما من شأنه ان يوجد في الوقت الذي شأنه ان يوجد في احد قبل الموجبة
المدة وتصدق على واحد والسالبة البسيطة على ثلثه والاذ انظر لاربعهما في الكذب
من وجد لا يصدق عكس هذا اعني ان الموجبة البسيطة يلزم من السالبة المدة وذلك لان
السالبة المدة لا تصح ان يكون من الموجبة البسيطة لان قولنا ^{الانسان يوجد عادلا} لا يصدق

وليس يلزم اذا

على الجائر على الانسان الذي ليس عادل ولا جائر وقولنا ^{الانسان ليس يوجد عادلا}
علا انما يكذب على الجائر فقط وكذلك على الحال في الكلام السالبة البسيطة
مع الموجبة المدة فالكذب بعكس كلامها في الصدق اعني ان اللازم ^{الانسان يوجد عادلا}
لم يصادف واذا تأملت المدة مع البسيطة في هذا الكلام وجدنا في الصدق
والكذب كالحال المدة ومع البسيطة والاذ الذي على النظر لاربعهما وهو قوله تعالى
من جهة الحاد وتعرف حالها في المستقبل واذا وصفت سائر اصناف المتبيلات
هذا الوضع وجدت حالها في الكلام حال واحدة اعني الصفات والشخصات
والمصادرة واخت الاختارة وانما كان ساقا على الاقطار في صنف صنف
وذلك لان ما يمكن ان يوجد معا وما يمكن ان يكونا معا واسطه لذكر من
هذه التي ذكرناها فقط واما الامر في الكتاب القياس والافعال العام
فترى هذه المتبيلات ان كل واحد من هذه القضايا انشئت في الكلية
وهي الصور واختلفت في كيفية وهي السالبة الجائر في سائر هذه
الانسان يلزم الاخصر والاذ لا يتلائم في المتبيلات على جهة التضاد على
جهة التناقض كما قيل **التضاد** الثلاثة اذا اضربوا باسرها يحصل
مربع حاصل ومرة باسرها يحصل حدث في هذا الجنس سابط ومدة لا
وسل غير التي سلفت فيكون البسيط ايضا ما كان محالها ام حصل كان
ذلك في الصنف الاول من البسيط والمدة والاذ التي محالها امر يحصل
ان اعتبار القضية فيكونا بسيط او مدته هو من جهة الجنس لا من جهة الموضوع
البسيطة الموجبة في هذا الجنس مثل قولنا الانسان يوجد عادلا او السالبة
ليس يوجد عادلا وكذا مدته الموجبة قولنا الانسان يوجد عادلا او السالبة
انسان ليس يوجد عادلا وكذا مدته انما هي المتبيلات التي يحدش في هذا
من الثلاثة اعني التي من موعدها امر يحصل غير المتبيلات التي يحدش في هذا
من القضايا التي من موعدها امر يحصل فان موعده هذه موعدهم موعدهم تلك وقد

اصناف العدد الذي يدعى على اسم الميزان المحصل في هذا الموضع وهذا
 الصنف من القضايا اذا علمنا سوابق السلب فيكون السلب تمام حروف
 العدل في جواهرها لا يجوز احد مما هو عليه بل ينبغي ان يرتفع السلب في
 في ذات الاسوار في السور كالحال في الصنف الاول في القضايا الثلاثة واما
 في الماهيات والاشخاص في السور كالحال في الصنف الاول في القضايا الثلاثة واما
 الموضوع حتى يكون لما في القضايا البسيطة السالبة من هذا الجنس فكل من جاز
 السلب حروف في ذلك مع السور في القضايا السالبة مع الموضوع ومع العلم بالوجه
 ومع الموضوع في الماهيات والاشخاص واما في العدد فكل من جاز مع السور
 او العلم بالوجودية واما في الموضوع واما في الجنس وليس بجوهر واحد في السلب
 الاخر ما في ذلك من السور في ذلك لا انسان يوجد لا انسان لا انسان يوجد
 عاذا لا انسان ليس كل انسان يوجد عاذا لا انسان يوجد عاذا لا انسان يوجد
 ليس كل انسان يوجد عاذا لا انسان يوجد في ذلك من السور في ذلك من السور
 لان في ذلك من السور في ذلك من السور في ذلك من السور في ذلك من السور
 التامة التي في هذا الجنس المعنى في البسيطة منها فانه قد قلنا ان لا يوجد سواها
 بحسب ذلك لا التامة المتعارفة فان حروف السلب في هذه ايضا ينبغي ان يرتفع في
 يرتفع مع الموضوع ومرتفع مع السور في ذات السور ومع العلم نفسه في الحقيقة
 الماهيات والاشخاص ايضا واما في ذلك من السور في ذلك من السور في ذلك من السور
 يمشي وهو الموضوع في السور في ذلك من السور في ذلك من السور في ذلك من السور
 لا انسان يمشي قولنا ليس كل انسان يمشي قولنا ليس كل انسان يمشي
 ليس كل انسان يمشي فان حروف السلب ليس يرتفع مع حروف العدل في
 العدل يرتفع مع ما ساد ذلك واحد منها في غير القضية في ذلك من السور في ذلك من السور
 ذلك ان حروف السلب في ذات الاسوار انما يرتفع الحكم الكلي الذي تقتضيه السور
 الكلي او الحكم الجزئي واما حروف العدل فانما يرتفع الموضوع الكلي او الحكم الجزئي

الذي تضمنه السور
 الجزئي

الحل

الكلي وذلك لان السور الكلي المقرون بالقضية ليس يرتفع على المعنى الموضوع كلي
 فيكون يرتفع مع المعنى الكلي للموضوع بل انما يرتفع على الحكم الكلي على المعنى الكلي
 وذلك لان حروف الماهيات فانه ليس يرتفع في ذات الاسوار مما لا يرتفع ان
 يكون المعاني الموضوعية فيها كلية اذ كانت في ذات الاسوار عليها لا كلية
 مثل قولنا الانسان عاذا لا انسان ليس عاذا لا انسان ليس عاذا لا انسان ليس
 معي كلي وان لم يرتفع في لفظه كذا لو كانت لفظه كذا لو كانت لفظه كذا لو كانت لفظه كذا
 كانت لفظه انسان لا يرتفع على معنى كذا اذا اقترنت بكلمة ولذلك يجب ان
 ترتفع حروف السلب في القضايا السالبة التي يرتفع عليها اسما في محصلة تلاته
 كانت او متعاقبة مع السور في حروف السلب بانه مع الموضوع فان كانت
 اعم من السور وان كانت يرتفع مع السور في حروف السلب بانه مع الموضوع فان كانت
 في المادة الملكية يكون يرتفع حروف العدل يرتفع حروف السلب في اقتسام العدل
 الكذب في جميع المواد واما في مواضع ليس يرتفع في ذلك من السور في ذلك من السور
 حروف العدل يرتفع حروف السلب في القضايا الشخصية اذ انما يرتفع حروفها
 موجودة في الوقت الذي من شأنها ان تنصف الملكية او العدد المتقابل لها
 ذلك انما اذا اسال سائل سقراط عدل او ليس عدل فكان الجواب الصادق
 فيه انه ليس عدل فاجاب السائل بحان قولنا انه ليس عدل انه ليس عدل فان حروفها
 مما لا عدل هو قولنا ليس عدل اذ كان قولنا سقراط عدل او لا عدل اذ انما
 وجدنا الشرطان المتقاربان يقتضيان الصدق والكذب على سقراط يقتضيه قولنا
 عدل او ليس عدل وقد يكون في هذا الموضع كالمقترن المقرون اذ كان قولنا
 يعلم من الحبيب متعاقبة فاجاب بالسالبة ان يا عدل ان يا عدل ان يا عدل ان يا عدل
 بها اذا وضعت القياس في الموضع الذي انما يقتضيه فيه بالمجبة لا بالسالبة
 الصغرى من الشكلا اذ انما في الصغرى من الشكلا اذ انما في الشكلا اذ انما في الشكلا
 بطا في الاستنتاج على سبيلين فكما في القياس قد يقتضيه السال في هذه الرتبة ايضا

اذا اراد ان يتبع عن البر شيئا فقد انكر ان يضربا عن الموضوع هو الموضوع
 هذا الكتاب والامور التي لا يكون فيه قرة هو ان العذر اذا قرئ في
 قرة هو السلب في اقتسام الصدق والكذب فهو القضاة المحلة في هذه
 المادة مثلا ان يستلزم ان كل انسان حكيم او ليس كل انسان حكيم
 الجيب يدركه ليس كل انسان حكيم كل انسان لا يحكم وذلك لان الذي يتلوه
 كل انسان حكيم متعاقبة نعمتان الصدق والكذب اياها باهر قولنا ليس كل انسان
 حكيم لا قولنا كل انسان لا يحكم اذ كان قولنا حكيم ولا يحكم قرة قرة المتعاقبات
 وهو قولنا كل انسان حكيم ولا انسان واحد حكيم والمتعاقبان كذا بان ساق
 هذه المادة كاتين قبل والسلب الذي بين الاسماء المحصل والاسم الغير المحصل
 والصفة المحصلة والغير المحصلة ليس هو من جنس متعاقبة الا محار والسلب
 فان ليس قولنا انسان يدرك في السنة التي ستعملها امثال هذه الاسماء
 على ما يدركه قولنا ليس انسان فان قولنا ليس انسان يدرك على موضع سلب
 عند الانسان وان لم يصح به في هذا القول فهو كذا في قولنا كذا كذا
 عليه قولنا ليس يحكم والاقولنا انسان ولا يصح فانه لا يدرك لانه السلب اذا
 قيل من غير ان يقرن باسم ولا محلة مصرح بها لا ما يدرك قولنا انسان على عدم
 الإنسانية وقولنا اصح على عدم الصحة وهو المعنى الذي يدركه عليه قولنا
 مرض ويظهر انه ليس لا تقاد لانه السلب من ان السلب يصدق او يكذب وانما
 قولنا انسان فليس هو اصادق او لا كاذب او لا كاذب اذ كان قولنا انسان
 صادق ولا كاذب بما لم يقرن به خبر ان يدرك على ملكه وهو بوجوه فاحي ان
 يكون قولنا انسان لا يدرك على صدق او كذب اذ كان ليس يدرك على وجود
 وانما يدرك على وجود غير محصل والقضايا التي موضوعها اسم غير محصل يصدق على البسيط
 سواء المعدول استلزامه كمال البسيط المعدول في القضايا التي موضوعها اسم
 محصل وذلك ان قولنا كل انسان يوجد لا ما لا وهو الموجبة المعدولة في هذا

البر

الجفس ترر على ما يدركه قولنا ليس يوجد شي ما يصح لا انسان لا لا وهو
 السالبة البسيطة وليس بين هذا الصنف من القضايا التي موضوعها اسم
 محصل وبين الصنف من القضايا التي موضوعها اسم محصل ملازم ولا يتلوه
 اذا تدرك ترتيب اسم المحرر او الموضوع او المحلة في الرابطة في القضايا الثلاثة
 او اسم الموضوع او المحرر او المحلة في الشاكلة مثلا ان يقدم سقراطا انسانا في
 بداخر اعني ان يوقى ولا باهشانه ان يوقى به ثانيا او يوقى سقراطا باهشانه
 سقراطا ان يوقى به منقذ او بالجلد ان يغير ترتيبها ويقال المحرر فيها محلا ولا
 والموضوع موضوعا فان القضية تبقى واحدة بعيدا عن محضرة الصدق ان كانت
 صادقة او الكذب ان كانت كاذبة وسال ذلك قولنا يوجد انسان يوجد
 يوجد الانسان فان هذه القضية هي واحدة بعيدا وكذلك قولنا يوجد
 وقام زيد فانه لم يكن القضايا التي لا تختلف الا في ترتيب اجزاءها من التقدم
 التاخر قضية واحدة للزم ان يكون القضية واحدة للرئيس سالب واحد وقد
 تبين ان ليس للوجوب الواحد السالب واحد وذلك لان ان لم يكن قولنا يوجد
 الانسان عدلا وقولنا يوجد الانسان قضية واحدة بل قضيتان مختلفتان
 المعنى وكان سلب قولنا يوجد الانسان عدلا قولنا ليس يوجد الانسان
 عدلا وسلب قولنا يوجد الانسان ليس يوجد الانسان وكان
 قولنا ايضا ليس يوجد الانسان بين ان سلب قولنا يوجد الانسان
 عدلا لزم ان يوجد قولنا يوجد الانسان عدلا سلبا ان عدما قولنا ليس
 الانسان عدلا ولا يوجد ليس يوجد الانسان عدلا وهو سلب القضية التي هي
 انما ساقية في المعنى قولنا يوجد الانسان عدلا وهو قولنا يوجد الانسان
 فانه عرفت ان هذين السبلين هو سلب واحد من هاتين الوجهتين وجبة
 واحدة فقد بان من الاسماء والكلمات التي هي القضايا اسمي غير تبيين في الوجود
 عن عادة الجارية في ذلك اللسان اعني عن الترتيب الذي هو الاصح ويق

الحجر لا يصدق بمرضاها فلو كانت القضية بعينها او اذا اوجب اسم واحد
لاسا كثره اذا اوجب كثره لا اسم واحد وسلب اسم واحد من اسما كثره فليس
اسما كثره عن اسم واحد فليس يكون ذلك الا ايجابا لاسما واحد ولا لاسم
سلبا واحدا كما اذا اوجب اسم واحد واسم واحد فليس يكون ايجابا لاسم واحد
ولا سلبا واحدا لما يمكن المعنى الذي يدرك في ذلك اللفظ الواحد عليه واحد
ما قيل في اسلف الا ان يكون ذلك الاسماء الكثره تدرك على معنى واحد في ذلك
الاسم يكون ذلك الاسماء الكثره مترادفه في المعنى التي تدرك على معنى واحد على معنى واحد
او يكون تدرك على الاسماء الكثره اجزاء واحده في معنى واحد تدرك الاسماء
حيوان والاسم فلو كان المعنى من هذه الحجر هو صفة الانسان وذلك
ان الانسان حيوان فلو كان كذلك ان كان ايضا صفة الانسان فلو كان الانسان
حيوان والاسم فلو كان المعنى من هذه الحجر هو صفة الانسان وذلك
رجلين ولفظ الانسان يدرك في المعنى على يد تدرك على معنى واحد من هذه
منفصلا فلو ان كانت المحركات الكثره ليس من هذا واحد فليس ايجابا لاسم واحد
واحد ولا سلبا لاسم واحد وذلك ان كانت بمرضاها كثره على
معنى واحد فليس ذلك ايجابا لاسم واحد ولا سلبا لاسم واحد وذلك
على الانسان انه انفس وانفس فان هذه اذا اجتمع على الانسان فليس
الانسان انفس يشي يدرك على معنى واحد باللفظ والحال في هذه كالحجر
فالحجر الذي هو لفظ مشترك يدرك على كثر من معنى واحد اذا اجتمع على معنى
واحد وكالموضوع الذي هو لفظ مشترك اذا اجتمع على معنى واحد فليس يدرك
واحد عن انه كان القضية التي الحجر لها لفظ مشترك ليست قضية واحدة ولا
القضية التي فيها الموضوع بهذه القضية واحدة كذا الحال في القضية التي
توجب فيها معان كثره باسم متباينة لموضوع واحد او التي توجب فيها معان كثره
لموضوعات كثره يدرك عليها باسم متباينة اذا لم يكن المعنى من هذه المحركات

او

او للموضوعات الكثره معنى واحد والقضايا التي حجر لها الموضوعات كثره تدرك
لما كانت قضايا كثره لم يكن ينبغي ان يكون السؤال الجدير عن هذا السؤال
ولا الجواب الجدير جوابا واحدا وان كانت جميع المعاني التي تدرك عليها الاسماء
الموضوع يدرك على الحجر لاسم واحد او كانت جميع المعاني التي تدرك عليها الاسماء
الحجر يدرك على الموضوع الواحد او كانت المعاني الكثره على الحجر لاسم واحد
الحجر والموضوع يدرك كل واحد منهما على معنى واحد ان جميع المعاني التي تدرك عليها
لفظ الحجر مترادفه في جميع المعاني التي تدرك عليها لفظ الموضوع على يد تدرك في كتاب
الجدير فان الجدير على طرفي الحجر ليس عليه ان يصلح على اسما واحد بل ان
ذلك المعاني التي تدرك عليها ذلك الاسم المشترك اذا كان الجدير والسائل في
شبهة واحدة من معنى الشيء الذي فيه يتماثلان وانما قصد السائل على طرفي
الجدير ان يسلم من الجدير صفة في النقيض الذي يدرك ان يصفه صفة سطران
وضع الجدير في معنى السائل الجدير في الجدير بالجدته المشتركة للفظ فليس
الجدير صفة في النقيض فوضع السائل من احد تلك المعاني مقدمه وروان مستقيم
سواء قصد السائل على الجدير كان الجدير حقيقة ان تدرك اسم هذا المعنى ولا
الذي سئل معنى كذا او لا فلا يتبع السائل حقيقة جدير الجدير صفة في النقيض
واما السائل على طرفي النقيض فليس يكون الاسم المشترك لان على المعنى ان يصلح
السؤال بتفضيل يدرك عليه ذلك الاسم المشترك عليه وذلك ان يكون هذا
سؤال الجدير لان هذا النوع من السؤال يقتضي تفضيل يدرك عليه الاسماء
مثل ان يسأل السائل ما هو المعنى فان الجدير لا يتصور انه يدرك على معان مستقيم
على الجاهل وعلى معان الماء وعين السور في ذلك واتا السؤال الجدير في ذلك
انما يسأل السائل فيه جدير في النقيض مسلم له احداهما مثل ان يسأل هل كذا
او ليس بكذا فانه ينبغي ان يكون السؤال محدودا ليكون الجواب الذي يقع عليه
محدودا وذلك ان يكون الاسم المشترك على ذلك المعاني كالمعاني الكثره التي

وإذا اجتمعوا في الصدقة والاعتقاد

على موعود واحد فوجدوا بركة واحدة لا محالة وإذا افترقت صدقاتهم وإذا
اجتمعت صدقاتهم وكانوا في الحقيقة مضافا لا واحدا وهو الذي قلنا ان المجتمع منها يكون
مقتضية واحدة وأما محركات إذا افترقت صدقاتهم وإذا اجتمعت صدقاتهم إلا ان
المجتمع منها ليس يكون محمولا واحدا إلا بالعرض وأما محركات إذا افترقت صدقاتهم
وإذا اجتمعت كذب فقد يتبين ان يعطى القانون الذي تبين هذه المحركات بعضها
من بعض بعد ان تبين انه ليس واجبا ان يكون اصدق غيره اصدقهم جميعا من
غير ان يتطوى في ذلك كذب ولا فضل **فتقرر** انه ليس بضرر ان يكون المجتمع
التي تصدق فردى تصدق مجموعهم من غير ان يكون الكلام عددا وفضلا ولا بد من
من قبل المادى وما يلحق هذا الوضع ان سلمنا من الشائكة الممنوعة قبل المادى فانه
قد تصدق على غيره طلبة تصدق عليه ان يصير ما ذق وليس يلزم ان
يصدق عليه الانسان جميعا حتى تقرر فيه ان طلبة يصير ما الشائكة التي تلحق
معه وان كان اصدق فردى تصدق مجموعهم من غير ان يكون القدر عددا واحدا
انه ان كان قولنا في زيادة انسان صا وانه ايضا صا فحينئذ يكون القول عددا
صا اعني ان يكون زيدا انسانا ايضا وان كان محمولا عليه ايضا الانسان ايضا
ايضا على انما هو ان يكون منزه ان فقد بحسب ان يصدق عليه ان الانسان ايضا
ولذلك اذا اضربنا هذا القول بجزئية فهو واحد ومنه واخذنا القول الاول فلهذا
عمود من صدق عليه انسان ايضا انسان ايضا من غير ان يكون في الكلام
هذه ولا فضل وانما الامر في غير طائفة وذلك شنيع وايضا فان اذا اختلف عليه
منه ان كثره لزم ان يصدق عليه جميع التراكيب التي تعرض عن تلك المنة انما هي
اذا ركب بعضها البعض وهو غير متناهية فيصدق على الموضوع الواحد شيئا من
شئانه ان صدق عليه الانسان وانما ايضا وانما يسمى مجتمعا ان يصدق عليه انسان
ايضا بمعنى انه انسان انسان ايضا بمعنى وانما انسان انسان ايضا ايضا
كذلك لا يصدق ايضا ويشي ويشي فكون المحركات الصادقة عليه غير متناهية

بين

بين من هذا انه ليس كل اصدق فردى تصدق مجموعا على ان يكون فردى كقولنا
واذا قد تبين هذا فليست مستحقة كون من المعاني الكثيرة التي تتحرك على معنى واحد من
المعنى الواحد الذي يتحرك على معنى كثرة مقتضية واحدة ولا بد ان يكون المجتمع من
المعاني الكثيرة حتى واصدا وماذا فاقى لا يكون فنفسه انما هي كقولنا انما هي
الكثرة على الموضوع محمولا لكونه لا كان احد ما مستطرا في الاخر فحينئذ انما هي
الشرط مستحقة في الشرط قيد واخرى بذل ان يكون الشرط هو عينه وذلك شرط
ان تقرر ان زيدا ايضا ايضا من ان يكون ذلك على جهة ان يكون فان المجتمع من ذلك المعاني
كون معنى واحدا فاما متى كان محمولا بالعرض مثل قولنا في زيادة ايضا وانما هي
ليس للمجتمع منها معنى واحدا وكذلك متى كان الثاني محصورا في الاول كان الكلام
حينئذ يكون فضلا مثل قولنا في زيادة انسان على جهة تميز الانسان بالحيوان
لفظ الانسان قد انطوى فيه الحيوان ولذلك لا يكون تقييدا اليه بالحيوان عددا ولا في
المجتمع بالفضل فتبقى محركات الكثرة من هاتين الصفتين اعني من المحال الذي
بالعرض من ان يكون احدهما مستحقة في الاخر فالمقتضية تكون واحدة مثل قولنا في
الانسان ان يكون وانما هو جليل وما الاشياء التي تصدق محمولا في محال شيئا
اذا قيد بعضها ببعض منها ما يصدر اذا افترقت ومنها ليس تصدق الصادقة منها
التي تقع فيها شيئا من احدهما لا تحصر في الشيء المستطرا في القول شيئا بل هو الذي
استمر طاقده وقيد به وذلك ما يخرق من اتحاد التباين الاربعه كان ظهور ذلك
المقابل له بحسب ما يدرك عليه اسد مثل قولنا حيوان ميت فان الميت عند الحيوان من
جهة ولا هذا الاسم عليه اعني الحيوان او كان ظهور ذلك لان جهة ولا التباين
بل من جهة ولا التباين الحداد الرمز مثل قولنا انسان ميت فان الانسان انما يظهر في
الحيات من جهة صفة الذي يبرز فيه ان يكون مطلق حتى انحصر التباين انسان
الميزات كذب اذا افترقت فانه يصدر على الميت انسان ميت وليس يصدر عليه
ان الانسان والشرط انما ان يكون محال المقيده على الموضوع بالعرض من اجله بل

شيد

المقتضيات

بالذات اي من اجله انما فانه اذا كان محملا بالعرض على هذه الجهة كذا اذا
 افرد شدة قولنا امر القيس بمرء شاعرا او موجودا من غير ان يكون له جهة
 فقولنا امر القيس بمرء كان كذا باذنه ان معدوم السبب في الدران
 لفظ قولنا موجود محملا على امر القيس من جهة امره او شاعرا او
 اول من اجله انه اي باطلاق قولنا انه موجود من جهة امره في الذهن
 مستحقا لصدق وصدق وصدق في هذا اذا صدقت به هذه الجهة لفظ القول
 ان صدق على المعدوم كان لفظ غير الوجه اذا حملت على الشيء من اجله
 على الشيء الموجود وليس صدق عليه اذا حملت عليه من اجله مثل قولنا في
 المشار اليه انه موجود حاكما فانه ليس صدق عليه انه موجود باطلاق
 ليس صدق على المعدوم انه موجود باطلاق باذن من لا يتصور في الشرط
 القيد متا بالشيء المتيقن من على الشيء المتيقن به او اسمه ولا كان
 محملا من اجله فانه واجب حتى افردت مثال هذه في الحمل ان صدق قولنا
 كما صدقت مجموع **الفصل الرابع** ولما كانت القضايا استوارات
 الجهات وسماها من غير ذوات جهات والجهة هي اللفظ التي تدل على كونه
 المحملا للموضع مثل قولنا الانسان واجب ان يكون حيرا او يمكن ان يكون
 فيلسوفا وكما ان اجناس الفاظ الجهات جهتان احدهما الضروري وانتم
 على جهة اللزوم وبعد عدم وهو الواجب والمنتهى الذي هو ايضا احد شيئين
 الضروري الامروري الوجود والامروري المعدوم وهو المنتهى والثانية الممكن والواجب
 على جهة اللزوم وبعد عدم مثل قولنا محتمل قد يتبين ان ينظر في المتفالمات
 هذا الجفسي اي هو في الملازمة ايضا سفا وذلك في المعدوم سفا ايضا سفا
 وانما صارت الفاظ الجهات جهتين لانه انما صدق بها ان يكون ولا تساطا فانه
 والموجود متساان اما بالواقع والامروري فيقال على بالفعلة ولكن
 على بالحق فلهذا في المتسا لهما سفا او لا ثم في الملازمة فتدبر ان ينظر في امر

في القضايا ذوات جهات

الراي ان قولنا السلب يتغير بوضع فاما هذه القضايا مع اللفظ الوجودي
 التي هي الرابطة لاسم المحملا كالحال في القضايا غير ذوات الجهات وذلك ان
 سلب قولنا الانسان يوجد عدلا هو قولنا الانسان ليس يوجد عدلا قولنا
 الانسان يوجد عدلا وذلك لانه لما كان الاجاب والسلب يقتسمان الصدق
 والكذب على جميع الاشياء فان وضعنا ان السلب قولنا الانسان يوجد
 عدلا قولنا الانسان يوجد عدلا وجب شيئا من القولين ان يقتسمان الصدق
 والكذب على جميع الاشياء حتى يجب ان كان قولنا في الحسبة مثلا انها توجد
 كاذبا فيكون الصادق عليها انها توجد عدلا لكن لما كان قولنا عدلا ولا عدلا
 يقتسمان الصدق والكذب على الانسان فقط فقد جرد ان كان الصادق ان
 الحسبة توجد عدلا ان صدق عليها ان الحسبة انسان لا عدلا وذلك في غاية
 الاستحالة واذ كان حرف السلب يابى بوضع في القضايا الثلاثية او الثنائية
 مع الصلة فنحن نرى ان الحال في القضايا ذوات الجهات هي هذه الحال
 على هذا سلب قولنا في الشيء انه يمكن ان يوجد قولنا ان لا يوجد
 قد يظهر انه صدق على الشيء بعينه ان يتاخر فيه انه يمكن ان يوجد ويكون
 ومثال ذلك انما يمكن ان يتقطع فهو يمكن ان لا يتقطع وهو يمكن ان يتقطع
 يمكن ان لا يتقطع وذلك لان الممكن هو ليس بغير رعي الوجود ولذلك قد يكون
 فيدان يوجد ولا يوجد ولما كان المتسا لان ليس يمكن فيما ان يجتمع على الصدق
 في شيء واحد يتبين انه ليس سلب قولنا يمكن ان يوجد قولنا لا يوجد
 ان قولنا السلب في هذه القضايا اعني ذوات الجهات لا ينبغي ان يوضع لاح المحملا
 لاسم الصلحة الوجودية فتدبر ان يوضع مع الجهة فيكون سلب قولنا في الشيء
 يمكن ان يوجد قولنا انه ليس يمكن ان يوجد وهكذا الامر في جميع الجهات التي
 وذلك واجب فانه كان القضايا التي ليست بذات جهة انما كان يتغير حرف
 السلب بالشيء الذي يترس في الجاهل من الصلة وهو الصلة الوجودية بالشيء

الذي هو في قبض
قولنا ليس اجبا
ان يوجد

مقدورنا واجبا ان يوجد والسبب في ان لم يكن السالبة البسيطية
الواجبة المدة والمزمنة سالبة الممكن المدة موجبة البسيطية
المعنى ضد الواجب يوجد وان كانت قوتها في الضرر قوت واحدة فلا
السالبة الممكنة البسيطة تنزها المتعقبة الموجبة البسيطة فكانت المتعقبة
الموجبة البسيطة ضد الموجبة الواجبة البسيطة لزم ضرورة ان يتبعها
المرجبة الواجبة البسيطة وهي الموجبة الواجبة المدة ولما كانت السالبة
الممكنة المدة يلزمها المتعقبة المدة الموجبة وكانت المتعقبة المدة
الموجبة ضد الواجبة المدة الموجبة وجب ان يلزمها من الواجب المدة
المدة الموجبة وهي الواجبة البسيطة المدة لكن اذا تعقبت هذه المتعقبة
ان الحال فيما يلزمه الممكن من الواجب كالحال فيما يلزمه من الممكن ان
التعقبات منها يلزمه النفي لكن على وجه الوجه الاول التي تبين وتطابق فيكون
من قولنا يمكن ان يوجد قولنا ليس واجبا الا يوجد الذي هو نقيض قولنا واجبا
اللازم من قولنا ليس يمكن ان يوجد لا قولنا ليس واجبا ان يوجد ويكره
من قولنا يمكن الا يوجد من الواجبة قولنا ليس واجبا ان يوجد لا قولنا ليس
الا يوجد كما فرضناه في الوضع الاول فلما كان لا يمكن ان يوجد من قولنا يمكن
يوجد قولنا ليس واجبا الا يوجد لا قولنا ليس واجبا ان يوجد فانه يتبعها
ان قولنا يمكن ان يوجد هو لازم من قولنا واجبا ان يوجد كما كيف تبين هذا
قولنا وذلك ان قولنا واجبا يوجد ما ان صدق عليه يمكن ان يوجد قولنا
ليس يمكن ان يوجد لان قولنا يمكن ان يوجد وليس يمكن ان يوجد متناقضان
والمناقضان يقتسمان الصدق والكذب على جميع الاشياء فان لم يصدق عليه
قولنا يمكن ان يوجد فيصدق عليه قولنا ليس يمكن ان يوجد ويصدق عليه قولنا
ان يوجد اذا كان هذا يلزم قولنا ليس يمكن ان يوجد اذا صدق عليه قولنا
ان يوجد لم يمتد ذلك لان يكون ما هو واجبا ان يوجد متناقضا بصدقه ولا خلاف

وضعا

شئ من صفة
عليه قولنا ليس
يمكن ان يوجد

لا يمكن

لا يمكن فاذن الصادق على قولنا واجبا ان يوجد قولنا يمكن ان يوجد لانه اذا كذب
احدا التعقبات صدق الاخر واذا نكرنا قولنا يمكن ان يوجد يلزم قولنا
ان يوجد فاقتران اللازم من قولنا يمكن ان يوجد من قولنا واجبا ان يوجد هو
السالبة المدة التي هي قولنا ليس واجبا الا يوجد برهان ذلك ان السالبة
ان يكون اللازم من قولنا يمكن ان يوجد من الممكنة البسيطة الموجبة سالبة الواجبة البسيطة
او موجبة الواجبة البسيطة او موجبة المدة او سالبة الواجبة المدة وان
كانت سالبة الواجبة البسيطة على ما فرضنا وهي قولنا ليس واجبا ان يوجد
كانت الممكنة البسيطة الموجبة لازمة من الموجبة الواجبة البسيطة لزم ان يكون
الواجبة البسيطة نقيضا وهي السالبة البسيطة لانه في القول هكذا كما كان
ان يوجد يمكن ان يوجد وهو ممكن ان يوجد فليس واجبا ان يوجد فاذن لما كان
واجبا ان يوجد فليس واجبا ان يوجد من خلف لا يمكن فان التعقبات لا يمكن
فيما ان يوجد قاسما واذا لم يلزمها السالبة الواجبة البسيطة فلم يتوان يلزم
عنها المرجبة الواجبة البسيطة او المدة او سالبة الواجبة المدة ولكن
مرجبة الواجبة البسيطة والمدة ليس صدق واحدة منها مع الموجبة الممكنة
وذلك ان ما هو ممكن ان يوجد فهو ممكن ان يوجد وان لا يوجد ما هو ممكن ان
يوجد وان لا يوجد فليس هو واجبا ان يوجد ولا واجبا الا يوجد وذلك من
فاذا كان واجبا ان يلزم واحد من قضايي الواجبة الواجبة الممكنة البسيطة
وقد تبين ان الثلاثة منها ليس يلزمها فلم يتوان ان يكون لازمة لها الا
ليس بر اجبا الا يوجد وهي سالبة الواجبة المدة وذلك واجبا ايضا
لا يوجد من الخلال العارضة بما تقدم من وصفها ان في الممكن يلزم الواجبة
قد يلزم قولنا واجبا ان يوجد قولنا ليس واجبا الا يوجد اذا كانا يصدقان
على شئ واحد لكن قد يوجد من خلفها ان قولنا يمكن ان يوجد يلزم قولنا
واجبا ان يوجد وذلك لان لا يمكن يلزمه نقيضه يلزمه ونقيضه ان لا يكون

قولنا ليس ممكنا ان يوجد ما قبلنا يمكن الا يوجد لكن ان لم ندر قولنا ليس ممكنا ان
 يوجد له الحال المستقر الذي في زمانه وذكره وان لم ندر قولنا يمكن الا يوجد ان
 يكون ما هو واجب ان يوجد يمكن الا يوجد وذلك لخلق لا يمكن بهذا الترتيب
 ان يكون الازم عن قولنا واجب ان يوجد قولنا يمكن ان يوجد لكن اذا فرضنا ان الازم
 عنه قولنا يمكن ان يوجد كما ان الشيء الذي يمكن فيه ان يوجد يمكن فيه الا يوجد
 يلزم ان يكون هو واجب ان يوجد يمكن الا يوجد وذلك لخلق لا يمكن واذا كان
 القول الاول وجبا ان يكون الازم عن قولنا واجب ان يوجد قولنا يمكن ان يوجد
 والثاني يطل ان يكون الممكن يتبع الواجب ويلزمه فيمن انه يجب ان يكون ما انشأه
 الاول من طبيعة الممكن ان لا يمتنع عن الواجب غير انشاء الثاني فالممكن ان يتبع على
 اكثر من معنى واحد وذلك ايضا بين بالاستقراء فانه يظهر انه ليس كل ما قبلنا انه
 ممكن ان يتبع كذا او يتبع فيه قوة على الاتصال وان لا يتصل وذلك لان الاشياء
 التي تتوزع ان يمتنع في عائلة ترجع على من يمتنع اما ترى متوزعة على من يمتنع
 بالاستقراء وما ترى ليست متوزعة على من يمتنع بالارتقاء وتبريد الشئ فاما الذي
 بالنظر فان يمتنع على ان يتصل الاضداد واعني ان يتصل والافتقار شانه ذلك
 المشي فان في الانسان قوة ان يمشي ولا يمشي على السواء واما القوة التي ليست متوزعة
 بقطر فان يمتنع على احد الاضداد فقط ومما لا يمتنع على الثاني فاما يمتنع على ان
 تتنح نقط على الامتحن الا العوض وذلك ما عندنا المتحد بوضعا يتبع السخونة
 واما عندنا بوضعا على امتحن العمل الذي له بالطبع في ذلك الموضع وقد يوجد في
 المتصل الفرائض التي يتبع المتقابلين على السواء واذا كان هذا هكذا فليس كل
 ممكن فقد ممكن ان يتصل الاشياء المتسلسلة ولا ايضا الممكن ان يتسلسل اطرافه حتى يكون
 نزعا واحدا بل لم الممكن ما يتسلسل بالاسم وذلك انما قد تترس ممكن فيما هو
 موجود بالفعل وقولنا انه ممكن انما هو معنى ان هذه الحالة الموجودة له بالفعل يمكن
 ممكنة له ولا يمكن لمقبلها وهذا قد تيسر وان لم يستقم الا مكان في العمل بالارتقاء

اندر

ان وجد شي بهذه الصفة ومنه ما يدر فيه انه ممكن بمعنى ان من شأنه ان يوجد
 في المستقبل وهذا الممكن انما يوجد في الاشياء المتحركة وحدها فاسد كما
 اورد فاسد الا ان كان منه في الاشياء الغير الناسبة حتى يترتب واجب مثل ان يكون
 عذرا ما كان منه في الاشياء الناسبة فليس كذلك واجبا واما الصنف الثاني من الممكن
 فهو يوجد في الاشياء الغير المتحركة وهذا الصنف من الممكن هو الذي يلزم الواجب
 واما الصنف الاول فليس يلزم الواجب وذلك لان كان منه في الاشياء الناسبة
 لكن قد يشبه ان يدر سائر الممكن اذا كان اعم من الواجب وذلك ان يمتنع على الواجب
 وغير الواجب فقد يجب ان يكون لازما عنه على جهة يلزم الاعم الاصل اعني جهة
 ما يلزمه الحيوان انسان قاسر واذا قد تبين ان هذا الممكن قد يجب ان يقع في
 الذي يقع اليه التأسيس في اللزوم قولنا واجب ان يوجد ليس واجبا ان يوجد
 كان هذا هو المبدأ لهذه كلها ثم شاعرا يلزم ذلك من تلك التقاضيات اربعة
 قاسر وهذا شيء قد فصل في كتاب القياس فارحمي الاسرار في ذلك الموضع وانما
 الواجب هو المبدأ لهذه كلها لان الاشياء الواجبة هي الازلية الموجودة بالفعل
 سابقين في العمل والنظرية ولما كانت الاشياء الازلية اقدم وجبا ان يكون الاشياء
 التي هي بالفعل اقدم من الاشياء التي هي بالفعل آتية والعقبة آتية وذلك لان
 الموجودات ترجع بالفعل دون القوة مثل الموجودات الاخرى ومما بالفعل آتية
 آتية وهي الاشياء الكائنة الناسبة وبعض الاشياء مع القوة فقط من غير ان يكون
 مثلا الحركة والجدة وجود الفرائض التي هي من جهة ما هو من جهة على ما تبين ايضا
 العلم الطبيعي في هذه جملة ما تكلم به في القضا اذ كانت الجهات **الفصل الخامس**
 في ما كانت الاقوال المتسلسلة المتسلسلة بالاجبار والسلب المتسلسلة
 بان موادها متضادة وهي الاقوال التي هي من جهة الاستفادة وكانت ترجع في
 نحو الاستفادة ايسر انصاف الحجة من التسلسلة التي من جهة الاجبار
 السلب التي تقدم الترتيب فيها فندرج ان تظروا في هذه الاقوال ما لا يتقارن

وابتدأنا في الاعتقاد هذا المتصادم على طريق الإيجاب والسلب المتضاد
 على طريق اعتقاد الصدق متساو ذلك ان قولنا كل انسان عدو يتبادر في العقل
 ولا انسان واحد عدو وهو المتبادر على جهة السلب وانما في قولنا كل انسان عدو
 وهو المتبادر على جهة الصديق فأي هذين هو أشبه بمصادمة قولنا كل انسان عدو
 وقولنا كل انسان واحد عدو وقولنا كل انسان جاهر فتدبر انما في الحاشية الاطراف
 المتبادر على المعاني المتبادر بالنفس وكان قد يوجب من ذلك في الذهن اعتقاد
 واعتقاد سلبه فبين انما يتبادر في العقل ان هذا القول لا يتبادر من جهة متبادر
 الاعتقادات التي في النفس اما باعتقاد الصدق واعتقاد السلب وان كان الامر
 كذلك فقد ينبغي ان يتبادر في اعتقاد وهو الذي في الفاترين المتضاد والتباين المتبادر
 الصادق والكاذب من جهة اعتقاد صدقه واعتقاد سلبه ومثال ذلك ان اعتقادنا
 في شيء ما ان نخره كان ذلك اعتقادا صادقا متساو اعتقادنا في الحقيقة انه خسر فيكون
 اذن ههنا اعتقادان كاذبان متباينان لهما واحد هما الفاسد والآخران ليس بخير
 فأي من هذين الاعتقادين الكاذبين في الحقيقة هو الذي في غاية المتضاد في الكذب
 للاعتقاد الصادق الذي هو قولنا الحياة خير من الموت اعتقادنا اننا نعيش او اعتقادنا
 اننا لنستحيي بخير فتدبر ان المتضاد الموجود في الاعتقاد اعني الذي اعني الذي في غاية
 التباين في غاية المتضاد الموجود خارج النفس في المواد فهاهنا يجب ان يكون كاذبا
 لا شيئا من التباين المتضاد خارج النفس هو المتضاد في الاعتقاد ان لا نفس في الدنيا
 كان الشيطان للذات المتضاد ان خارج النفس بمصادمة بين هاتين الاعتقادات
 من الشيطان للذين يتضاد ان بمصادمة واحدة او كاذبا ذلك غير متضادين في
 الاعتقاد بل انما ذلك ههنا متساو ان مثلا اعتقادنا ان الحياة خير من الموت وقولنا
 هذين القولين متضادان بالجوهر والموضوع خارج النفس فبين ان ليس سلب المتضاد
 الموجود في الاعتقاد وهو المتضاد الموجود خارج النفس ان لو كان سلبه لكان هو
 ان المتضاد خارج النفس اعني ان يكون متضاد في الاعتقاد وان كان ذلك كذلك

وفتننا وفتننا
 شيئا واحدا

فان كان متضادا في الاعتقاد من قبل المواد فهاهنا عري الكون هو المتضاد باطلاق في
 الاعتقاد والاعتقاد الذي يوجد في الاعتقاد من قبل الاجزاء والسلب في ذلك
 موجودا في غير متبادر بل من قبل ان من قبل ما موجود في ذلك في الذهن الذي
 المتضاد فيه من قبل انما اعني ان يكون متضاد من الذي المتضاد فيه من قبل ان
 وايضا فانما اذا كان اعتقادا ما في شيء ان خروجه كان اعتقادا فانه ليس كل
 اعتقاد كاذب كان اعتقادا في ذلك الشيء هو الاعتقاد المتضاد لهذا الاعتقاد الصادق
 مثلا ان يكون اعتقادا في شيء اخر ليس هو موجودا له او ليس بشيء اخر ما
 موجود له فان الاعتقادات هي غير متباينة وانما الاعتقاد الذي يصاد في ذلك في
 اعتقاد واحد هو الاعتقاد الذي يرى ان يقسم الصدق والكذب في الاعتقاد
 الاخر وهذا هو الاعتقاد ان الذات غير متباينة في نفس في المطلوب
 بعد ذلك صفة الشهادة والخبر اي منها هو الصادق واي منها هو المتضاد
 وانما الاعتقاد للذات يمكن ان يكونا باسما على الموضوع بالاعتقاد او بصداقها
 فليس يمكن ان يقع بينهما الشهادة والخبر ولا يحصلان في نفس في المطلوب على
 ان الحق في احداهما حصل الموجود في نفسه وان لم يكن متضادا لاجل هذا
 الاعتقاد الذي يتبادر الوجود بالحقيقة هو الاعتقاد الذي يكون في الشيء الذي
 منه يكون الكون وهو السلب في ذلك انما يكون من غير وجود الى موجود والاعتقاد
 موجودا في غير موجود وانما الاعتقاد الذي يكون في الاشياء التي هي في الاعتقاد وهو الاعتقاد
 الذي يكون من الاعتقاد فهو قديم في الاعتقاد اذ كان لعدم اعتقادنا في
 من الاعتقاد كان الصدق موجودا ولذا ليس يكون ان يكون من موجود الى
 وايضا فان الاعتقاد الذي يكون بالسلب يتغير في الاعتقاد والواجب ان كان متضادا
 السلب انما يقتضي ارتفاع الاجزاء الذي هو محال للشيء الموجود والاعتقاد هو المحال
 في الشيء الذي اعتقد فيه وجود الخير فليس يقتضي ارتفاع الاجزاء ان كان ليس
 الصدق في الموضوع يقتضي وجوده في هذه المتبادر له وانما هو شيء في غير هذا

في الموضع اعني ان يقع الصدق على الصدق فيقال ذلك ان ارتفع الخط
 عن الماء بحمل البرودة فيه منسوب الى البرودة بالصدق في البرودة ذلك
 ان ارتفع عنها انما هو حادث عن جرد الرض والارتقاء بالسلب انما هو
 حادث عن السلب بالذات الذي يلزم منه ارتقاء الاجاب بالذات هو
 بالصدية الموجودة في الاعتقاد من الذي عند يكون الارتقاء بالرض والصدق
 وهو انما هو ذاته واستدق ان كان الضدان هما المختلطان للذات في غاية
 وكانت المصاداة التي في الذهن للسلب المحسوس قبل التغير لشد من المصاداة
 التي يكون لمن قبل الاعتقاد ضد الموجود خارج النفس من ان الاعتقاد لا يتغير
 فهو الاعتقاد المضاد للايجاب باطلاق وايضا فان الاعتقاد في الشيء الذي
 هو جزاءه شر هو اعتقاد لمزمنه اعتقاد في جزاءه ليس بجزاء الاعتقاد في
 جزاءه ليس بجزاء ليس لمزمنه اعتقاد في معنى ان شئ ولو كان ذلك كذلك
 وجد اعتقاد مضاد في الاشياء التي ليس لها ضد فان اعتقاد السلب هو
 للايجاب من اعتقاد الصدق وهو المصاد بان انه اذا كان يوجد الاشياء التي لها
 ضد والتي ليس لها ضد فانها يجب ان يكون الاعتقاد الذي هو ضد بالطبع للايجاب
 هو الاعتقاد الموجود مصادا في كل موضع لا في موضع دون موضع فالاعتقاد العام
 الذي هو في كل موضع وبذا يتصاد هو انما هو مصاد من الاعتقاد الذي هو في
 موضع دون موضع اذا كان العام مصادا بالطبع على الخاص ولذلك اذا وجد الخاص
 وبما العام وليس يتكسر ذلك اعني اذا وجد العام ان يوجد الخاص فان كان الخاص
 في الاعتقاد وما ليس للصدق هو السلب فواجب ان يكون المضاد في كل موضع هو
 السلب اعني الذي في العايرة وايضا فان الاعتقاد فيما هو جزاءه جزاء الاعتقاد فيما
 ليس بجزاءه اعتقاد ان صادق وان الاعتقاد فيما هو شر ان ليس بجزاءه جزاء
 ليس بجزاءه اعتقاد ان صادق وان الاعتقاد فيما هو شر ان ليس بجزاءه جزاء
 ليس بجزاءه ليس بجزاء الذي هو عند صادق وان لا يحل ذلك من ثمة احوال

احد هان يكون المصاد للمعتاد منه وهو الاعتقاد فيما ليس بجزاءه جزاء
 ان يكون المصاد للسلب الاعتقاد فيما ليس بجزاءه ليس بجزاءه انما
 يكون المصاد للاعتقاد فيما ليس بجزاءه فاما اعتقاد منه فليس بجزاءه ولا
 وذلك ان قد يكون ان يصدق ما فان كان كذا من الاشياء ما ليست بجزاءه
 واما اعتقاد سلب منه فليس بجزاءه اعتقادا صادقا اذا كان قد يصدق ان ما
 يشي واحد فان الخط يصدق في يدان ليس بجزاءه ولا شر والجلية ما ليس بجزاءه ان
 بواحد من هذين الصدين وان كان ذلك كذلك فالاعتقاد المصاد للاعتقاد
 في ما ليس بجزاءه جزاء اذا كان الاعتقاد الذي في غاية المصاداة لاعتقاد انما
 بجزاءه ليس بجزاءه اعتقاد انما انه جزاءه ان المصاد الذي في العايرة من البقاين
 لاعتقاد انما هو جزاءه جزاءه اعتقاد انما هو اعتقاد انما هو اعتقاد انما هو
 لان ان كان الاجاب هو المصاد الذي في العايرة للسلب فواجب ان يكون منه في
 غاية البعد وان كان ذلك كذلك وكان الاعتقاد مصادا لاعتقاد المصاد
 الذي في العايرة هو السلب فيكون في هذه الحامات التي استعمالها
 القضايا المتضادة من جهة السلب والاجاب بان الخط بالموضع في كل موضع
 واللام او بالخط برصد السلب الكلي فان اللام واللام قد يكونا قد يكونا
 يدرس عليه السور الكلي فلا فرق على هذا المعنى ان تقول ان عند الاعتقاد فيما
 ان ليس بجزاءه ان عند الاعتقاد فيما هو جزاءه او واحد منه جزاءه انما
 والسلب الذي هو الاعتقاد والمصاد انما يوجد في النفس الكلي فان كان ما يخرج
 باللفظ دلالة على في النفس من الاعتقاد من المصادين في النفس ان ضد الاجاب
 في اللفظ انما هو السلب في اللفظ لذلك المعنى الكلي الذي في عليه الاجاب اذا
 دل على ذلك المعنى الكلي في الاجاب والسلب باللفظ الكلي هو السلب
 ذلك ان عند قولنا كل انسان جزاءه جزاءه لا انسان واحد جزاءه جزاءه
 انسان جزاءه هو ان الاعتقاد ان في كل واحد من هذه المصاداة ان ليس بجزاءه

البرهانية انما هو احد جزئي التيقن وهو الصادق واما المقدمه الجديده فممكن
كل واحد من جزئي التيقن ان كانا مترادفين من المحجب والمحجب فممكن
بطل واحد من جزئي التيقن اذ كانا السامعين من اليد من هذه الصاعه عند السؤال
ان يجب ان يكون جزئي التيقن احد وليس الفرق الذي بين المقدمه والبرهانية والمقدمه
الجديده فماله ان يكون جزء القياس على ما ليس بينهما في ذلك فرق اصلا قال ابن
والجديده قد يقسم كل واحد من هذه القياسات الى قسمين احدهما على ما هو عليه
في المقدمه عليه اعني اوضح مقدمه من المقدمات ويكون المقدمه القياسية التي هي
للمقدمه البرهانية والجديده وهي التي يظفر بها في هذا الكتاب على ان قد رتب
شيئا شئيا او بالبرهانية شئيا واما المقدمه البرهانية فهي التي تكون من المقدمات
الاولى بالطبع واما الجديده فليست القياس من المقدمات والاسماء من المقدمات
التي هي من المقدمات وهذه المقدمات بعضها من مقدمه هو مستوفاه في كتاب البرهان
وكبار الجدل والنظر في هذه الجديده هو هذا الكتاب وكذلك في مقدمات المقدمات
هو مستوفاه في الصانع الخاصة بمسائل المقدمات المستوفاه والمقدمه
واما ما فيها من مقدمه فمقدمه المقدمات هذه المقدمات التي ذكرها واما المقدمات
يذكر في هذا الكتاب على الشئ الذي يتخلل اليه المقدمات مما هو جزء من المقدمات
مقدمه وهو المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
الاشياء التي تتراد في المقدمات لموضع الرباط وهي الحكم الوجودية فان تلك ليست
تخلل المقدمات على انما اجزاء من مقدمه المقدمات اذ كانت قد تكون المقدمات مقدمات
وان كان الحكم الوجودية موجودة فيها بالفرق وفي العزم على ما هو عليه العادة عند العرب
في الثلاثية على ما عليه الامر في الشائنة اعني من ان ليست بها حاجة الى الحكم الوجودية
به دواء في هذا المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
اشياء اكثر من واحد من المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
شئيا من المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات

تقديم المقدمات
تقديم المقدمات
تقديم المقدمات

والنظر

تقديم المقدمات

تقديم القياس

في الحد هو ضروري من القياس القياسي المقدمه من القياس قولا اذا وضعت فيه
يريد ان اذا استلزم واصطلاح عليها وقولنا انما اكثر من واحد من المقدمات انما
قوله اكثر من واحد لا يسمي مقدمه لا يكون قياس من مقدمه واحدة وقوله شئ
يعني به الشئ وذلك لانه واجب ان يكون النتيجة عن المقدمات فان الشئ لا يوجد في
نفسه وقوله من المقدمات انما استلزم ان لا اضطراب من قبل ان المقدمات من المقدمات
ومن مقدمه من المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
يريد ان في الاستلزام والمثل والقياس التي هي السبب من الاجابات اخرى
وقوله انما اراد بان يكون القياس المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
بالوصف بطلان الاشكال التي قد يترتب في بعض المقدمات على سبيل المثال انما
لم يجز في السلك انما في الاشكال التي كانت مسايه للمقدمات في المقدمات وبعض
ما الضيق في هذا الحد هو من نفسه اعني وجود القياس وبعض مقدمه وجوده
ذلك ان كون القياس المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
بصدق او كذب وكذا المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
وان يكون المقدمات من مقدمه من مقدمه من مقدمه من مقدمه من مقدمه من مقدمه
امر من نفسه اعني ان القياس يجب ان يكون هذه المقدمات المقدمات المقدمات
الراجح ان موضع المقدمات من مقدمه واحدة وذلك سبب من المقدمات المقدمات
قياس فاما المقدمات من مقدمه من مقدمه من مقدمه من مقدمه من مقدمه من مقدمه
كالمقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
من ما بين المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
شئيا اخر او اشياء اخر ما هو لازم من المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
بالجمله يجب ان يكون المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات المقدمات
يتقصد شئ من مقدمه من مقدمه من مقدمه من مقدمه من مقدمه من مقدمه
شئيا من مقدمه من مقدمه من مقدمه من مقدمه من مقدمه من مقدمه من مقدمه

تقديم القياس

تقديم القياس

بناته

فيعني به ان يوجد شي في كل الموضوع الا وحده على الجبر وذلك ان يكون
 الجبر موجودا في كل الموضوع وكل ما يتصف بالموضوع وجوده حتى يكون قولنا كل
 ما هو جبري ان وجوده جبري اذا اردنا بمعنى القول على الكل ليس سواء لكل واحد من الجبريات
 فهو جبري بل كل واحد من الجبريات وكل ما يتصف بكل واحد من هذه الجبريات
 هو الفرق بين القول على الكل استعماله في هذا الكتاب وبين المقيدة
 وكذلك القول على واحد ما يعني به ان يوجد شي في كل الموضوع الا وحده
 عند الجبر حتى يكون الجبر مسلما على كل الموضوع وعن جميع الاشياء الموجودة في
 الموضوع اعني الاشياء التي يتصف بالموضوع هذه هي الاشياء التي يحسن ان يسميها
 موضوعا قبل النظر في اصنافها القياسية صنف كان وكله متحدة فاما ان يكون
 مطلقة او مجردة بالفعل واما اصطلاحية ولا مكنة ولذلك تنقسم اجناس
 بانقسام جهات المقدمات وكل واحد من هذه اساميه او مباديها اما كلية واما
 جزئية واما مهيمنة ولذلك تنقسم القياسية الموجودة من قبل هذه الجبريات اعني
 ان سها ما يكون من مقدمات ضرورية ووجودية ومكنة كما تنقسم من جهة اصطلاحية
 فالكلية والكيفية اعني الكلية اختلافها من قول الاسرار والكيفية اختلافها
 قبل الاجابة والسلب والجهة الضرورية والممكنة قدرة منها من الكتاب المتقدم
 اما البرهانية فيسبب ان يكون اربابها هي الموجودة بالفعل وليس بعضها
 اعني التي توجد الجبر في كل اشخاص الموضوع فذلك هو الذي هو الزمان وهذا هو
 الفرق بين الضرورية والوجودية بالفعل اعني الضرورية يوجد الجبر في كل اشخاص الموضوع
 في كل الزمان والملك في كل الزمان ويشهدان بغير هذا الصنف من المقدمات التي
 يجعلها من امورها الخارجية او غير ضرورية لا الوجودية بالاعتقاد اما الموضوع موجودا في الزمان
 الجبر موجودا وهو الذي يذهب اليه الاسكندر ان هذه شخصية وان وجدته كلية
 فهو الاقارن بالزمان والحر من قدرة لا يستطيع استعمال امثال هذه المقدمات
 فيما ياتي بعد وان كان قد يستعملها السطر لاسر وعندها في ذلك وهو ايضا شئ يشهد

تقسيم المقدمات الجبرية الى كلية وجزئية

الضروري

الضروري ولكن على ما يدعيه ابي تائوس في شرحه ان الزمان لا يوجد بالضرورة
 الجبرية كونه ضرورية او مكنة فان المقدمه هي مقسمة المقدمات الجبرية
 او الى اصنافها الخارجية او الموجودة بنا بالعلم في المقدمات وبسبب هذا
 من قولنا بعد هذه المقدمات الثلثة اعني المطلقة والضرورية والممكنة متساوية
 ما يتكسر منها بالاعتكاف اعني بالاعتكاف ان يتبدل ترتيبها اجزا القضية
 نحو لما هو ضروري ومرتفع عما هو لا يتقدمه كما وكيفية ما من الاجابة والسلب ايضا
 محذوف فاما اذا تبدل الترتيب ولم يبق الصدق محذوف فما الذي يسمى في هذه
 الصنفه قبل القضية فاما المقدمات المطلقة الكلية فان السالبة تنكسر محذوف
 الكلية مثال ذلك ان كان لا شيء من الذين حرموا تافهوا لا لا شيء من الجبرية
 صادقا ايضا واما البرهانية الكلية فاما تنكسر ايضا لكانها تنكسر محذوف الكلية اعني
 لكلها قول السالبة بل تنكسر جزئية وذلك ان كان قولنا ان كل لغة جزئية
 فنقولنا بعض الجبرية صادقة واما المقدمات الجزئية المطلقة فان الموجودة منها
 تنكسر جزئية وذلك ان كان قولنا بعض اللغة جزئية صادقة اذ لا يكون قولنا
 بعض الجبرية صادقة ايضا واما السالبة منها فليس تنكسر واما في كل واحدة في
 هذا الصنف وهو الذي يشترط في المقدمات المنكسرة وذلك ان كان زمانا
 قولنا بعض الجبري ليس انسان فليس صادقة عكس هذا وهو قولنا بعض الانسان
 جبري فالاستقلا كانت في زمان ما لا يتكسر فاما السالبة الجبرية واما ما لا
 يتكسر منها فمحتاج الى التوفيق فذلك ان امثال السالبة الكلية قولنا لا شيء
 من ب على ان يكون امثالا للجبر وب امثال الموضوع فان التبدل بالحروف هو
 احدى الاطراف ما بين من ذلك ان انا لم ازل من قبل الماده اعني من قبل الناس
 الموضوع فذلك ان من قبل الامر في نفسه مثلك ان تقع يد احدا او يد رجل بحجر
 فانه اذا كان قولنا لا شيء من اب صادقا فانه يجب ضرورة ان يكون لا
 شيء من ب صادقا لان ان لم يكن قولنا لا شيء من ب صادقا فاقضيته هو

بارز سطرس
 تقسيم المقدمات الى كلية وجزئية

تقسيم المقدمات الى كلية وجزئية

الصادق على اثنين في الكتاب المتقدم وهو قولنا بعض اب لا يتصور ذلك لبعض
 شيئا محسوسا وهو شيئا لا يكون في الشيء بعض ب موجودة بالحس في ا
 فهو بعض ا فيكون بعض ا موجودا بالحس في ب وقد كنا فرضنا انه لا شيء من
 ا هو ب صادقا وذلك خلف لا يمكن فاذا قولنا بعض ب ا كاذب واذا كان
 هذا صادقا قولنا لا شيء من ب هو ا وهو الذي قصدنا به انا والموجبة الكلية
 المطلقة فانها تنعكس كاذبة جزئية وذلك لان كان كل ب ا صادقا فافترس
 انه يجب ضرورة في كل ا ا ان يكون بعض ا ب صادقا وان كان ذلك
 قولنا بعض ا ب صادقا فتقتضيه هو الصادق وهو قولنا لا شيء من ا هو ب واذا
 كان هذا صادقا فتنعكس ايضا صادقا على اثنين قبل ان نسا ان السالبة الكلية تنعكس
 وهو قولنا لا شيء من ب ا وقد كنا فرضنا ان كل ب ا هذا خلف لا يمكن فاذا
 قولنا لا شيء من ا هو ب هو كاذب واذا كذب هذا صدق فتقتضيه وهو قولنا
 بعض ا ب والموجبة الجزئية فافترس ايضا تنعكس جزئية وذلك لان كان
 بعض ب ا صادقا فبعض ا ب صادقا ضرورة لان ا لا يمكن صادقا فتقتضيه هو
 وهو لا شيء من ا هو ب واذا صدق هذا فتنعكس هذا ايضا صادق وهو قولنا ا
 لا شيء من ب ا وقد كنا فرضنا بعض ب ا هذا خلف لا يمكن فاذا قولنا لا شيء
 من ا ب كاذب ضرورة فتقتضيه هو الصادق وهو قولنا بعض ا ب والموجبة
 السالبة فانها لا تنعكس اياها مثال ذلك ان جعلنا في موضع ب حيا وفي موضع ا
 انسانا فصدق قولنا ليس كل حي انسانا لم يصدق كسده وهو قولنا ليس يصح
 كل انسان حيا وهذا كاف في الابطال كما قلنا ففرض هو المقدمات المتكسكة وغير
 المتكسكة في المادة المطلقة واما المقدمات الاضطرابية فان الكلية السالبة
 سفا تنعكس كلية ايضا والكلية الموجبة جزئية وكذلك الجزئية الموجبة كالكلية
 في المطلقة وبيان ذلك لان كان لا شيء من ب ا باضطراب صادقا فافترس انه
 يلزم ان يكون لا شيء ا ب باضطراب صادقا ايضا وان كان ذلك ان لم يكن صادقا

في الحكم على الشيء

قولنا لا شيء من ا ب باضطراب فتقتضيه اذ الصادق وهو اما الموجبة الجزئية
 التي في المادة المتكسكة التي هي صادقة المادة الضرورية والموجبة الجزئية
 الضرورية اذ كان ليس سفا غير هاتين المادتين فان المطلقة هي من طبيعة
 المتكسكة والحال الذي يوصف من وصفها هو واحد بعينه اذ كان المتكسكة هو الذي
 اذ انزلنا بالفعل لم يلزم من انزاله حال المتكسكة ان نزلنا على الجزئية الضرورية
 شيئا بالبيان المتقدم في السالبة المطلقة لزم الحال عن هذا الرض وان كان
 الجزئية المتكسكة مثلا ان يلزم بعض ا ب باضطراب ففرضنا ان ا نزلنا ان بعض
 ب بالفعل انه ليس هو من جهة ذلك حال لكن ان نزلنا ان بعض ا ب بالفعل
 فبعض ب ا بالفعل لان الجزئية المطلقة قد بين انك سفا وقد كن ضمننا انه لا
 شيء من ب ا بالضرورة هذا خلف لا يمكن فان الموجود من طبيعة المتكسكة المتكسكة
 ضد الضرورية واذا كذب الموجبة الجزئية الضرورية والموجبة الكلية فوجب ان
 تصدق السالبة الضرورية الكلية لان ليس يوجد اما كان ولا بالضرورة فهو
 مسلوب الضرورية واما الموجبة الكلية الضرورية فانها تنعكس ايضا جزئية
 لان ان كان كل ب ا باضطراب صادقا فافترس ان يكون بعض ا ب
 باضطراب صادقا فان كان بعض ا ب باضطراب باضطراب وجب ان يكون بعض ب
 ا باضطراب وذلك ببيان الزمن المتقدم المستقل في الوجود وذلك لان ا اذا
 بعض ب الذي هو موجود في ا باضطراب شيئا محسوسا كان ذلك الشيء بعض ا
 وبعض ب فيكون اذن بعض ب ا باضطراب وقد كنا وضعنا كل ب ا
 باضطراب وهذا خلف لا يمكن فاذا وجب ان يكون الصادق مع قولنا كل
 ب ا باضطراب ان بعض ا ب باضطراب واما الموجبة الجزئية الاضطرابية
 فانها تنعكس ايضا جزئية ضرورة لان ان كانت بعض ب ا باضطراب فوجب
 ان يكون شيء من ا باضطراب وهو ب ا لا يمكن شيئا من ب ا باضطراب هو ا ففرض
 هو المقدمات المتكسكة والمطلقة والاضطرابية وهذا البيان الذي كنا نريد

البيان الذي اعتمد اسطو فيا ويخلو اشكال التي تشكلها التباد في
 هذا الباب **التوسيع في انعكاس المقدمة** والمقدّمات
 الممكنة اعني التي يتبادر عليها المكن بالحققة وهي التي يمكن ان يوجد والا يوجد في
 الزمان المستقل فان الحال في انعكاس المجرات منها كالحال في انعكاس المجرات
 المطلقة والضرورة اعني ان الصلابة المكنة والحركة تشكلان جزءية وذلك من ان
 ان كان كل ارب باحسان او بعض ارب باحسان فاقول ان بعض ارب باحسان
 لا ان لم يكن باحسان بل باضطراب ارب بعض ارب باضطراب على مقتضى
 كان وضع ان كل ارب باحسان هذا خلاف لا يمكن وانما المقدّمات انما
 في هذه المادة فانعكاسها على ضد الانعكاس في تلك وذلك ان الصلابة انما
 في هذه المادة لا تنعكس كلية والحركة تنعكس على استبعاد للضرورة
 في التاميس التي تلت من المقدّمات المكنة والسبب في ذلك ان السو ارب في
 هذه المادة ليست سوابب بالحققة على اثنين في الكتاب المتقدم واما في
 قوة المجرات وذلك لان الجهد فيها يعطى الصلابة الجوهرية في القضايا التي ليس فيها
 جهة وكان القضية التي لا يقرن هذه السلب بما اصبحت الوجدية واما يقرن بالجور
 هي من جهة مشتركة لا يزيد ويوجد لا يجرى ولا يجرى كذلك هذه القضايا لما
 هو السلب لا يقرن بها بالجهد واما يقرن بالجور مشترك في هذا مكن ان لا يكون
 في شيء من هذا ويمكن ان يكون في بعض هذا وسبب هذا انما بعد ما انما
 قد كانت هذه الاشياء فليكن ان شيء امكن القياس الذي قد قبل واما
 امكن وكيف جهة ايتاخذ وهو امكن ايتاخذ ما يقرن عن شيء اخر عرجه بالضرورة
 ثم من بعد ذلك فليكن ان يخلو في البرهان لان الصلابة في القياس يجب ان يتقدم على
 في البرهان لان القياس اعظم من البرهان اذ كان كل برهان قياسا وليس كل قياس
 برهان اذ ذلك اذ كان شكل متجاو امكن متداصلة ما قد تقدمت من ان السو
 المطلوب في هذا الكتاب ما هو القياس الذي يقرن على مطلوب مجرد مشترك في

في القضايا

حل كل ج هو ارب ليس شيء من ج او هو من لما اذا اضنا شيئا مستقلا
 والذين هما طرما المطلوب وهو مثلاً انما يكتف من ذلك مستقلاً
 من ثلثة حدود متباينة بحدين مشتركين في حدود احدى ازا اذا اضنا شيئا
 مشتركاً لطرف المطلوب بهذه الصفة ان يكون ان يتبين المطلوب اعني ان
 هو اوان ج ليست هي ا او ليس فيها آساسة للز ان توسيع هو ج
 وب هو ا فليز ان يكون ا في ج او توسيع هو ج وب ليست هي ا فليز
 ان لا يكون ا في ج وليتم وضع المطلوب في المقدّمات الواحدة التي هي ج
 الطرف الاخر وهو المطلوب في المقدّمات الثانية التي هي الطرف الاخر
 والحد المشترك بينهما الذي هو الحد الاوسط وهو المقدّمات التي فيها الطرف
 الاخر الصغرى والتي فيها الطرف الاكبر الكرى وليس ترتيب الحد الاوسط
 من الطرفين الشكل ولما كان الحد المشترك من الطرفين له اوصاف اربعة
 احدها ان يكون موضعاً للطرفين او محلاً عليهما او موضعاً للآخرين او محلاً عليهما
 او كسرة ذلك فليست في اربعة ترتيب فما يصح ان يكون الاشكال الطبيعية للثلاثة
 العشرة اعني التي تضع عليها الاساس بالطبع لا يتبع صاعية فان هذا هو القياس
 الذي يترجم اعطاه هذه الصاعية اعني الذي يترجم صرا جاسد في القضايا
 المتخفي في جبرين جبرين فاما من غير المتخفي ومن هذا الفحص فليكن ان الاشكال
 المتخلة تكون ان الشكل الرابع الذي يصفوا اليونس ليس بشكل طبيعي وهو ان
 يكون الحد الاوسط محلاً على الطرفين اعظم موضعاً للاصغر لا ليس يستعمله
 بالطبع اعني ان ليس يوجد في كلام الناس ولوجود كان من جبرين الشكل الاخر
 فليكن رابعا **الشكل الاول** فتوسيع الماداة الحد الاوسط
 من الطرفين ان يكون محلاً على الاخر والاخر محلاً على مثل ان يتوسع كان ج
 هو ج وكل ج هو ا فهو من الذين يتبين ان هذا الترتيب قياسا في البرهان
 في بالطبع واسطو يسمى هذا الترتيب الشكل الاول ولما كانت كل مقدّمات

فيه سالبية فتدبر لمن يراه ينتج سالبية جزئية اذا عكسنا المقدار لكن
 هذا النوع من الاشياء ليس هو من قياسه عليه الفكرة بالطبع واما
 كان يكون منتجا لو كان الشكل الرابع قياسا لطبيعا والمقصود هنا كما قلنا
 اما هو احصاها المتأخر التي تقع عليها افكار الناس بالطبع وانما هي كانت
 احدى المقدمات في هذا الشكل كلية والاخرى جزئية فانه متى كانت الكلية
 على الكبرى موجبة كانت اوسالبية وكانت الجزئية هي الصغرى وكانت جزئية
 فانه يكون من ذلك قياس منتج كما لم يأت ذلك في معنى وضعا ان بعض
 وكل هو ا فانه يجب ان يكون بعضه هو ا وذلك من معنى المنطق على
 الكل لان معنى قولنا كل هو ا كما قلنا جزئية هو كل ا يمتد به وصف
 اجاب فهو ا وبعضه وضع موصوف باب فواجب ان يكون ذلك للكل
 بكل ا وكذلك متى وضعنا ان بعضه هو ب ولا شيء من ب ا فانه يجب
 ذلك ان بعضه ليس ا وذلك ايضا بين من معنى المنطق على الكل ان
 وعلى هذا التحويل لا امر من جمل جزئية في هذين الصنفين ممكن لان
 المصلحة في قاعدة الجزئية اذا كانت المصلحة لا تنك من ان تكون جزئية وذلك
 هو الدائم الصغرى الموجودة فيها واما كونها ا على المعنى الكلي فليس لازما لان
 جمل ا في قاعدة الجزئية واما اذا كانت المقدمة الكلية هي الصغرى موجبة كانت
 سالبية وكانت المقدمة الكبرى غير كلية اما سلبية واما جزئية سالبية كانت جزئية
 فانه لا يكون من ذلك قياس وذلك لما هو من انما ليس يريد فيها معنى القول على
 الكل فطاهر يقاسر الواحد ا على ا فانه ينتج في الملازمة موجبا وسه سالبيا
 ذلك من معنى وضعا ان كل ه هو ب او موجودة في بعضه او موجودة في بعضه
 فانه ليس يلزم عند ان يكون اسلمية من بعضه او موجودة في بعضه وذلك لان
 نقصه من شرط القول على الكل المصلحة الموجودة فيها اذ كان معنى القول على الكل ان
 يكون المحمول با اجاب ا بسلب على كل ا وصفه با اجاب فقط واعضاها متصلة

على

على بعضه لا على كل ا ومثال الحد الذي ينتج الموجب الصادق في الزاوية مثلا
 كلية موجبة والكبرى جزئية موجبة الجزئية الكلية والحكمة وذلك ان كل حكمه عليه
 وبعضه الجزئية المنتجة كل حكمه جزئية والمنتج السالب الجزئية والمنتج
 الذي على طريق الملكية اعني المكتسب وذلك لان كل حكمه جزئية وبعضه الكلية
 جزئية ولا حكمه واحد جزئية وهذا ايضا ينتج بالطريق الطبيعي وكذلك في وضعا
 انه ولا شيء من ه هو ب وبعضه ا وبعضه ليس ه ا فانه لا ينتج
 محظوظة الكيفية وذلك لان ايضا من معنى القول على الكل ومن المواد
 حدودا المقدمة التي تنتج الموجب والكبرى جزئية موجبة جزئية والصغرى
 سالبية كلية الا بين الزوس والتقسيم وذلك انه لا يقتصر والحد من
 وبعض الزوس ايضا ينتج كل يقتصر بعض الحد الذي ينتج سالبية صادرة
 الا بين الزوس والغراب وذلك انه لا غراب واحد من بعض الزوس
 ينتج ولا غراب واحد ايضا وهو سالب صادق واذا بين فاسا لحد المتأخر
 انما ينتج الموجب الصغرى والسالب الصغرى فانه ليس ينتج سالبيا جزئيا
 ولا موجبا جزئيا وذلك لان من جهة ا فانه ينتج الموجب الكلي فليس يمكن
 ان ينتج ايا سلبا جزئيا ومن جهة ا فانه ينتج السالب الكلي فليس يمكن ان ينتج
 ايا موجبا كليا ولا جزئيا وهذا ليست متعين بالاضافة الى ان ينتج بطريق
 طبيعي وكذلك على الامران ا فانه واحد ا في الجزئية ممكن اذ كانت قوتها
 واحدة وكذلك ايضا متى كانت المقدمة الكبرى كلية موجبة كانت اوسالبية
 كانت المقدمة الصغرى جزئية سالبية فانه لا يكون ايضا قياس منتج المطالب
 طبيعي لان الطرفين الاصل لما كان ليس يوجد في الحد اوسط اعني ليس هو حملا
 عليه اجاب على الربطة الفروضة في القول على الكل ان يكون الطرف الاكبر
 مستند او وجد في شي من ا وسال ذلك انا اذ وضعا ان بعضه جزئية
 من ب وكل ب ا فانه يمكن ان ينتج ان موجودة من بعضه وجزئية موجودة

حدود ذلك من المواد الحية والانسان والايضا وذلك ان بعض الايضا ليس بالانسان
 وكل انسان حي فان كان قولنا بعض الايضا ليس بالانسان وهو السالبة الجزئية
 تصديق السالبة الكلية وهو قولنا ولا احد من الايضا انسان كان القياس متوقفا
 من متدينين من الايضا كلية وكذا هو موجب كلية وقد بين ان هذا هو نتيجة
 من جهة الحدود التي تنج المتضادين وان كانت لا تصدق قولنا بعض الايضا ليس
 بالانسان السالبة الكلية فكون بعض الايضا ضرورة هو انسان وبعضه ليس بالانسان
 فاذا لم يوجد في هذا الموضع حدود تنج المتضادين اعني الموجب والسالبة كان
 يجب ان يكون بعض ج هو الاشارة اصدق قولنا بعض الايضا ليس بالانسان
 قولنا ان بعض الايضا انسان كان اللازم من هذا التاليف ان السالبة الكلية
 يكون من جهة صغرى جزئية وكبرى كلية وقد بين ان نتيجة ولا بد من جهة
 فذلك لا يصح ان يوجد في مثل هذه المادة سالب كلية لانه يقتضي الجزئية
 لكن يتبين في مثل هذه المادة اعني اذا كانت المقدمة الجزئية سالبة صادقا
 مع الموجبة الجزئية وهي التي تسمى جزئية بالطبع ان هذا التاليف من جهة
 يمكن ان يتخذ في ذلك البعض الذي سلب عنه الانسان اصدق على الجزاء
 المكذب عليه وذلك ان بعض الايضا ليس بالانسان اذ فرضنا ان السالبة
 صدق قولنا ولا يوجد احد حيوان واذا فرضنا ان القتنس لا صدق قولنا ان كل
 قتنس حيوان فمن هذه الجهة قد يظهر ان هذا التاليف من جهة موجب كلية
 صادقا وروية سالبا صادقا كلية وهما المتضادان وقد بين ايضا ان تاليف
 هذا الشكل من جهة انما يطلب هنا النتيجة انما لا يحسب مادة المواد
 ولما كان هذا التاليف ان السالبة نتيجة موجبة جزئية فانما يتجلى في الموضع الذي
 الجزئية السالبة فيه جزئية سالبة بالطبع اعني في المادة التي تصدق معها الجزئية
 الجزئية لا في الموضع الذي تصدق معها السالبة الكلية وهي التي تسمى جزئية بالوضع
 وكان المطلوب من التاليفات انما هو النتيجة بالذات وهو النتيجة في كل اداة لم تصدق

هذا التاليف في التاليفات المنج كما لا يعد الذي من موجبين في الشكل الثاني
 مستحاضا وان كان قد بين في بعض المواد ان المواد التي يتألف منها الانسان هي التي
 لا تتألف منها الانسان قد يكون عندنا مجردة وكذلك يتبين ايضا ان التاليف الذي
 يكون المقدمة الكبرى فيه سالبة كلية والصغرى سالبة جزئية انما هي من جهة
 هذا الانسان بعينه وحدود ذلك من المواد غير التاليف الانسان والايضا وذلك
 ان بعض الايضا ليس بالانسان ولا انسان واصغر انما فان اضا من ذلك
 البعض السالبة وقتنس ان السالبة ان السالبة انما وان قتنس الذي هو الطائر انما
 هذا التاليف نتيجة المتقابلين معا واذا كانت التاليفات المتضادان في هذا الشكل
 كلاهما جزئية او كلية او احد بهما كلية والسالبة جزئية فانه لا يكون من ذلك
 موجبين كما نسا اوسا البين بما اوضحنا به من جهة الاخرى سالبة وذلك من جهة
 ان ليس يوجد بها سبب التفرس على الكل اذ كان ذلك يقتضي شرطه اذ هو ان
 يكون الكبرى كلية كيف كانت وكيفية اعني موجبة او سالبة وان يكون الصغرى
 موجبة ولا بد ان كانت في كونهما اعني كلية او جزئية وقد بين ان من جهة الحدود
 التي تنج المتضادات في جميع هذه التاليفات والحدود العامة لها انما هي الموجب
 الكلية فالتاليف والايضا الانسان اعني ان يكون الحي هو الطرف الاضطراري والايضا
 الاوسط والانسان الاضطراري وذلك انما يتخذ في هذه الحدود جميع اقسام تلك
 التاليفات وكلها نتيجة موجبة وذلك ان بعض الانسان ابيض وبعض الايضا
 وبعض الانسان ليس ابيض وبعض الايضا ليس من جهة وكلها يلزم عنها ان الانسان
 واسا الحدود العامة لها التي تنج فيها السالبة الكلية فالتاليف والايضا اعني ان يكون الحي
 هو الاكبر والايضا الاوسط والايضا الجزئية من جهة في هذا الشكل من جهة السالبة
 المنج سفا اربعة فقط وهو الذي يكون من موجبين كليتين ومن موجبة كلية وكبرى
 ووجبة جزئية صغرى من كلية سالبة كبرى ووجبة موجبة صغرى ومن كلية سالبة كبرى
 وكلية موجبة صغرى وانما جميع اقسام التاليفات اعني انما تنج موجبة كلية ووجبة جزئية

رسالة كلية وسالبة جديته وان الملائم المنهج وهذا الشكل كالمثل ولذلك
 يسمى بالشكل الاول وما طرأ القدر ما من ان الثلاثة الاصناف التي في هذا
 الشكل قد يتبع بعضها بعضا ان الصف الذي يتبعه السالبة الكلية قد يتبع بعضها
 وكذلك الذي يتبعه الموجبة الجزئية والذي يتبعه الموجبة الكلية اعني ما
 يتبعها ايضا بعضها وهو موجبة جزئية قد لا يتبعها اوسطها وذلك
 ان اوسطها انما قصد ان يحدد ما هي اقسامها من الصف بالذات او
 القائل الطبيعية لا الموجبة بالتصديق على غير الصف القياسي **القول الثاني**
 في الشكل الثاني انما هو ان كل اوسط على الطرفين جميعا اعني على موضع المطلوب
 وعلى محله وذلك ان ما بان يكون محلا عليها باجابه على اقسامها باجابه
 وعلى ان يسلط ان كل واحد في كل واحد او غير واحد على اقسامها باجابه
 او صلا فانه بين ان مثل هذا التاميم هو بالذات قياسي وان كان كذلك
 تقع عليه بالعلم بالاطراف صافي ما لا بد من ذلك في هذا السطر العشري
 فيكون له ولم ذلك فهو كان المحل صارا فانه من بين ان هذا التاميم قد
 حذف منه قايده المتقدمة الصفوي لبيانها وان هذا الطول لم يستطع صارا في هذا
 هو اقل المستطاع صارا الذي هو الحد الاوسط محلا على الطرفين فليس هذا التاميم
 الشكل الثاني وليس الحد الجوهري عليها ايضا الحد الاوسط موضع المطلوب لا محض
 محدد والمطلوب الكبر والقدرة التي موضعها موضع المطلوب المتقدمة الصفوي
 والتي موضعها محدد المطلوب المتقدمة الكبرى ونفوس الادب في هذا القول هو
 الطرف الاصف في كونه الاوسط ثم لم يلد الا عظم يتميز بالطرف الاكبر من الاصف
 وهذا الشكل لا يتميز ان الاضافة الى المطلوب وهذا الشكل ليس بوجدي قايما
 ويجري فيه قياسات نتيجة اذا كانت المتدمات كلية وعكسية فاما اذا كانت كلية
 فان القياس انما يبرهنه اذا كان الاوسط محلا على اقسامها باجابه كان
 محلا على الاقسام فاما اذا كان محلا عليها باجابه فلن يكون في قياسه من النقص

من
 قول
 كبر
 كبر
 كبر

اوله قد يتبع بعضها بعضا او الاخرى موجبة ولكن الكبرى على السالبة
 والصفوي على الموجبة فاقترابا نتج سالبه على سائر ذلك كل من هو
 ولا يتبع من اهورب واقترابا يلزم عن ذلك لا يتبع من هو الا اذا
 عكس السالبة الكلية وهو قول لا يتبع من اهورب وقولنا لا يتبع من
 هو او قد كان معنا ان كل من هو لا يتبع في الصف الثاني من املا الادب على
 انه لا يتبع من ج او لنضع السالبة ايضا على الصفوي والموجبة على الكبرى
 فاقترابا ان هذا التاميم يتبع ايضا سالبه كلية سائر ذلك قولنا لا يتبع من ج
 هو ب وكلا اهورب فهذا يتبع انه لا يتبع من ج هو ب وان ذلك انما هو التاميم
 السالبة فيكون معنا لا يتبع من ج هو ب وقد كان معنا ان كل اهورب
 فليتبين ان الصف الثاني من الشكل الاول انه لا يتبع من اهورب ثم نكسر
 التاميم فيكون معنا لا يتبع من ج هو ب وهذا التاميم صحتها كانت نتيجة القياس
 الاول من هذا الشكل فاما اذا كانت المتدمات الكلية ان محله انما يتبع
 سافا فلا يكون عن ذلك قياس نتج وسائر ذلك انه اذا صفا كل من هو ب
 اهورب فاقترابا ليس يلزم عن ذلك ان يكون كل من هو ب او لا يصح هو ب
 وذلك من المواد التي نتج المتصادات فصار ذلك الحد الذي نتج التاميم
 من المواد الاسان والجوهري على ان يأخذ الجوهري هو الحد الاوسط وذلك
 ان كل اسان جوهري وكل جوهري هو هذا يتبع في هذه المادة ان كل اسان جوهري
 سائر الحدود التي نتج السال من المواد الجوهري والجوهري والحد الذي كان كل
 جوهري وكل جوهري هو هذا يتبع في هذه المادة ان كل اسان جوهري وسائر الحدود
 وكلا جوهري واحد وكذلك سائر صفاته لا يتبع من ج هو ب ولا يتبع من
 اهورب فانه يوجد هذا التاميم ايضا في المواد يتبع المتصادين معا وسائر الحدود
 التي نتج الموجب الاسان والخط والحد وذلك انه لا يتبع من جوهري او لا
 خط يتبع وكل اسان جوهري وسائر الحدود التي نتج السال من الكل الجوهري والحد

وذلك انه لا يجوز اصرطواحي واحد خطين ولا جرد اصرطواحي فوجد هذا
 ان التماس مرة نتجان الموجب مرة نتجان السالب فليس اقياسا قد يتبين
 هذا التماس اذا كانت المقدسان كليتان متى كن قياسا في هذا الشكل وقد
 لا يكون وان القياسات المتباعدة في هذا الشكل ليست بكاملة اذا كانت انا
 بين انما نتجه بغيرها انفسها وهو رعا الى الشكل الاول فاما اذا كانت
 اصرط المتدسين في هذا الشكل كلية ولا اخرى جزئية فانه اذا كانت الكبرى
 كلية والصغرى جزئية وكانت اصرطها مخالفة للاخرى في الكيفية اعني ان
 كانت اصرطها سالبة والاخرى موجبة فانه يكون من ذلك قياسات متضادة
 الكبرى سالبة كلية والصغرى موجبة جزئية ومثال ذلك ان يكون بعض
 هرب ولا شيء من اب فيكون خاضعا بعض هرب ولا شيء من اب هربا فانه
 ان من الاصل ان يكون بعض هرب لا ينكسر ولا شيء من اب فيكون سلبا
 بعض هرب ولا شيء من اب فخرج هذا الى الشكل الثاني وقد يتبين ان
 في هذا الشكل ان يكون بعض هرب هربا جزئية من او تكون ايضا القديمة
 الكبرى الكلية الموجبة والصغرى السالبة الجزئية مثال ذلك ان يكون بعض
 ليس ب وكل اهراب فاقول ان لم يزد عند جزئية سالبة وهوان بعض
 ليس هربا هربا ذلك ان لم يكن قولنا ان بعض هرب هربا صادقا فليكن
 الصادق يقتضيه وهوان كل هربا ونضيف اليها القديمة انا نية ما في صفنا
 وهو قولنا وكل اب فيلزم عنه في الشكل الاول ان يكون كل هرب هربا وقد
 وصفنا ان بعض هرب هربا هذا خلف لا يمكن والزم عنه الكذب فهو كذب
 والكذب انما الزم عن وصفنا ان كل هربا فقولنا كل هربا اكد مقتضاه ان
 صادقا وهو قولنا بعض هرب ليس او ذلك ما انا نية ما انما اذا كانت القديمة
 الكبرى في هذا الشكل هي الجزئية والصغرى هي الكلية وكانت اصرطها مخالفة
 في الكيفية للثانية فانه لا يكون عن ذلك ايضا قياسا فليكن او الكبرى جزئية سالبة

والصغرى

والصغرى موجبة كلية ومثال ذلك ان يكون كل هرب هربا بعض ليس هربا
 ب وبيان ذلك انما ترصد بنته في المواد المختلفة المتضادين معا فالحدود
 التي بنته الموجب النوار والحي والجوهر والنوار هو الاصرط والحي هو الاوسط
 فان كل غراب حي وبعض الجوهر ليس هي بنته كل غراب هربا وهو موجبا صادقا
 واما الحدود التي بنته السالب فهو الغراب والحي والاوسط وذلك ان كل غراب
 حي وبعض الاوسط ليس هي بنته ولا غراب واحد اهراب وذلك صادقا وكذلك
 ايضا لا يكون قياسا اذا كانت الكبرى موجبة جزئية والصغرى سالبة كلية مثال
 ذلك من الحروف ولا شيء من هرب وبعض اهراب والحدود التي بنته
 الموجب في هذا ان لا ينحصر في الحي والجوهر والجوهر الاصرط والحي هو الاوسط
 وذلك انه لا يجوز اصرطواحي واحد خطين ولا جرد اصرطواحي فوجد هذا
 ان التماس مرة نتجان الموجب مرة نتجان السالب فليس اقياسا قد يتبين
 هذا التماس اذا كانت المقدسان كليتان متى كن قياسا في هذا الشكل وقد
 لا يكون وان القياسات المتباعدة في هذا الشكل ليست بكاملة اذا كانت انا
 بين انما نتجه بغيرها انفسها وهو رعا الى الشكل الاول فاما اذا كانت
 اصرط المتدسين في هذا الشكل كلية ولا اخرى جزئية فانه اذا كانت الكبرى
 كلية والصغرى جزئية وكانت اصرطها مخالفة للاخرى في الكيفية اعني ان
 كانت اصرطها سالبة والاخرى موجبة فانه يكون من ذلك قياسات متضادة
 الكبرى سالبة كلية والصغرى موجبة جزئية ومثال ذلك ان يكون بعض
 هرب ولا شيء من اب فيكون خاضعا بعض هرب ولا شيء من اب هربا فانه
 ان من الاصل ان يكون بعض هرب لا ينكسر ولا شيء من اب فيكون سلبا
 بعض هرب ولا شيء من اب فخرج هذا الى الشكل الثاني وقد يتبين ان
 في هذا الشكل ان يكون بعض هرب هربا جزئية من او تكون ايضا القديمة
 الكبرى الكلية الموجبة والصغرى السالبة الجزئية مثال ذلك ان يكون بعض
 ليس ب وكل اهراب فاقول ان لم يزد عند جزئية سالبة وهوان بعض
 ليس هربا هربا ذلك ان لم يكن قولنا ان بعض هرب هربا صادقا فليكن
 الصادق يقتضيه وهوان كل هربا ونضيف اليها القديمة انا نية ما في صفنا
 وهو قولنا وكل اب فيلزم عنه في الشكل الاول ان يكون كل هرب هربا وقد
 وصفنا ان بعض هرب هربا هذا خلف لا يمكن والزم عنه الكذب فهو كذب
 والكذب انما الزم عن وصفنا ان كل هربا فقولنا كل هربا اكد مقتضاه ان
 صادقا وهو قولنا بعض هرب ليس او ذلك ما انا نية ما انما اذا كانت القديمة
 الكبرى في هذا الشكل هي الجزئية والصغرى هي الكلية وكانت اصرطها مخالفة
 في الكيفية للثانية فانه لا يكون عن ذلك ايضا قياسا فليكن او الكبرى جزئية سالبة

وما ندره نتيج ومرة
لا يتبع

ان هذا التاليف غير مستقيم من قبل ان تلك السالبة الجزئية غير محدودة في
انها تكون جزئية بالطبع ومرة بالوضع فتكون مرة بنتيجة ومرة لا بنتيجة لم يتبعها
اذا القياس هو الذي يتبع نتيجة واحدة دايا وباصطلاحه قد يكون ان يستعمل
في هذا البيان المتقدم الذي استعمل في نظر هذا الشكل الاول بان يضاف
من ذلك البعض شيء يصدق عليه المطلوب ويثبت كدبر عليه قال ذلك
ان مقرر بعض البعض ليس هو ولا مجرد واحد ثم ما عتد من بعض البعض كدبر
عليه الجرح وهو الشايل البعض وايصدق عليه الجرح هو الرغام ولكن هذا البيان
قدرة قلة الشكل الى السالبة الصغرى الكلية ولذلك بالظن ان ارسطو اقرب
هنا عند ذلك وانما هو جدير بان يكون الكلية على الكبرى والجزئية الصغرى
مثل ان يكون بعض ج ب وكل ا ب فانه ايضا لا يكون عن ذلك قياسا
انما صدقت مع الموجبة الجزئية الموجبة الكلية كان ذلك من نتيج على ما بين
ووجدت حدود نتيج الموجبة فيها والسالبروان صدقت معها السالبة الجزئية
ان تصدق هناك حدود نتيج الموجبة الكلية للسبب الذي قلناه في الذي يكون
سالبين لكن بين انه من نتيج بذلك الوجه بعيدا الذي يتبين بذلك
انما ان كانتا جميعا سالبين وكانت المقدمة الكلية على الصغرى والجزئية هي
الكبرى مثل ان يكون لا شيء من ج ب وبعض اليس هو ب فانه لا يكون عن
ذلك قياسا والحدود التي نتيج الموجبة الكلية فيه هي الزايل والابيض والجر
الزابل هو الاصفر والاصفر هو الاوسط والحد الاكبر هو الحمر والنتيج السالبة
والابيض والجرح الزايل هو الاصفر والاصفر هو الاوسط والجرح الاكبر وكذلك
لا يكون قياسا وان كانتا موجبتين معا وتكون المقدمة الكلية على الصغرى والجزئية
هي الكبرى كانه نتيج المتضادين مثل الحدود التي نتيج الموجبة المقننة والابيض
الحمر والمقننة هو الاصفر والاصفر هو الاوسط وذلك ان كل مقننة ابيض بعض
الحمر ابيض والنتيجة كل مقننة حمر والتي تلحق السالبة الكلية الشرح والابيض والحمر

دكر

ذلك ان كل نتيج ابيض وبعض الحمر ابيض والنتيجة كالجرح واحد في مقننتين
انه اذا كانت المقدمتان متساويتين في الكيفية ومختلفتين في الكمية انه لا
يكون في هذا الشكل قياسا وما اذا كانت كلتا هاتين جزئية او محملة او محملة
جزئية والثانية محملة فانه لا يكون ايضا قياسا كما ان موجبتين معا
سالبتين معا او احداهما موجبة والثانية سالبة ان جميعا نتيج في الحدود المختلفة
الموجبة تارة والسالبة تارة والحدود العائدة التي نتيج الموجبة في جميعها هي
الاشياء والابيض والحمر والاشياء هو الاصفر والابيض هو الاوسط والحمر
الاكبر وليس نحو ذلك في هاتين هاتين ان الاشياء هي الحدود والاشياء هي
التي نتيج السالبة عن النامي والابيض والحمر والاصفر هو عن النامي والاصفر
الابيض وكل ما نتيج ان يري النامي ليس هي فتدبر من هذا التور انما اذا وجد
في هذا الشكل قياسا نتيج من الاضطرار ان تكون المقدمات على ما مضى انما ان
تكون الكبرى كلية والثانية محملة لها في الكيفية وانما اذا وجدت المقدمتان
بهذه الصفة من الاضطرار ان يكون في هذا الشكل قياسا وبين مع هذا
ان كل قياس يكون في هذا الشكل مقنن كما ان كان اما بين جزئية قياسا
اذا زعمه اشياء او اما من الاسد للاضطرار فانه لا يمكن ان يكون قياسا
يرجعها الى الشكل الاول وما استعمل بيان الخلف في ذلك فهو انما لا يكون
في هذا الشكل نتيج موجبة وانما يكون سالبة كلية جزئية **الشكل الثالث**
واذا كان الحد الاوسط مرفوعا في المطلوب والظرفان مرفوعا عليه فانه
يسمى هذا الشكل **الشكل الثالث** مثل ان يكون ا ب ح حمران على وهو
ان هذا الشكل ايضا شكل طبيعي وذلك انه قد يقرر ان ا ب ح هو ان يكون
ب ح حمران او من الود الجرح حدث لان الحاريط جسم لان الحاريط حدث
والمقننة التي فيها مرفوع المطلوب تسمى الصغرى وهو الذي يسمى الحد الاصفر الذي
فيما هو المطلوب الذي هو الظرف الاكبر يسمى الكبرى ولكن سائر الظرفان

ج والارسطي والاكر او يكون ترتيبها في القدر بان يتدلى او بالحد الاوسط
ثم يلزم الاصفى من هذه الاوسط ثم يلزم الاكر وليس يكون ايضا في هذا الشكل قياس
كامل وقد يكون ان يكون فيه قياس اذا كانت مقدساته كليتين او احداهما كلية و
الاخرى جزئية وقد يكون الاكر فيهما قياسا فليكن اولا المقدمتان كليتين
ولكن مرجعتهما الى ذلك قولنا كل ب هو ج وكل ب هو ا فاقول ان ب هي
بعض ج هو ان يتعكس الصوري الكلية وهو قولنا كل ب هو ج فبعض ج هو ب
بعض ج هو ب ومعنا ان كل ب هو ا فبعض ج هو ا في الشكل الاول ان بعض ج هو ا على
هذا لا وقد بين هذا الحلف والافتراض بالحلل فان اخذنا بعض ج فبعض ج هو ب
البيان والمقدّمين فيلزم عنهما بعض المقدمتين الثانية والارادة عند الكذب فيكون
والا فافتراضنا بالحلل فبان اخذنا بعض ج فبعض ج هو ا والصوري المقدمتين كليتين
عنها فبعض المقدمتين الثانية والارادة عند الكذب فيكون ب والافتراض ان
بعض بعض ب هو ج وان ج في كل ب و ج هو ج من ب فبعض ج هو ج
من ج وان ا في كل ب و ج من ب فبعض ج هو ج من ا و قد كانت ج
من ج فبعض ج هو ا وكذلك متى كانت المقدمتان الكبري سالبته والصوري جزئية
فانه يكون ايضا قياسا في ذلك قولنا كل ب هو ج ولا شيء من ب هو ا فاقول
ان ب هي بعض ج ليس احد سالبته جزئية لانه اذا انعكس الوجه الكلية جزئية تليق
القول هكذا بعض ج هو ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس هو ا وذلك في الشكل
الاول واما اذا كانت الكلية السالبة هو الصوري والكلية الموجبة هو الكبري مثلا
قولنا لا شيء من ب هو ج وكل ب ا فانه لا يكون في ذلك قياس فينتج المطلوب لا
ينتج المتقاربين عند استحالته في الحرفا وثالث الحدود التي ينتج الوجه الزمر والافتراض
والج والاصغر هو الزمر والارسط هو الانسان فذلك لانه الانسان واحد فز
وكل انسان ج ينتج كل فز ج وهو مرجع صادق والحدود التي ينتج السالبة هي
الافتراض الانسان والافتراض الانسان ليس بغيره الانسان ج وينتج ان غير الانسان

ج واما اذا كانت المقدمتان كليتان سالبتين فانه لا يكون قياسا اصلا فالحرف
التي ينتج الوجه الزمر وغيره الانسان والافتراض هو الانسان والافتراض هو الانسان
هو الانسان وغيره الانسان والارسط وذلك ان غير الانسان ليس بغيره الانسان ج وينتج
الزمر ج والتي ينتج السالبة الزمر وغيره الانسان والافتراض هو الانسان والافتراض
وغيره الانسان والارسط الانسان الاكر وذلك ان غير الانسان ليس بغيره الانسان
الافتراض ليس بغيره الانسان والافتراض ليس بغيره الانسان فانه لا يكون قياسا في هذا
الشكل اذا كانت المقدمتان كليتين ومتى لا يكون وذلك ان اذا كانتا جزئيتين
كان قياسا في مرجعها جزئيا وكذلك في الكبري هو السالبة والصوري هو
الموجبة كان قياسا في مرجعها جزئيا واما اذا كانتا سالبتين او كانت
الكلية هو السالبة والكبري هو الموجبة فانه لا يكون قياسا واما اذا كانت
احدهما كلية والاخرى جزئية ابدا النقي وكانا موجبتين فانه لا يكون قياسا
ينتج مرجع جزئية مثال ذلك اذا افترضنا ان كل ب هو ج وبعض ج هو ا
فاقول ان بعض ج هو ا فبعض ج هو ا فبعض ج هو ا فبعض ج هو ا فبعض ج هو ا
ذلك لانه يتعكس بعض ج هو ا فيكون مما بعض ا هو ب وكل ب هو ج فبعض ج هو ا
في الشكل الاول ان بعض ج هو ج فبعض ج هو ا فبعض ج هو ا فبعض ج هو ا فبعض ج هو ا
ان بعض ج هو ا وهذا ينتج بعلين وكذلك ايضا ان كانت الجزئية هو
والكلية هو الكبري فانه لا يكون قياسا فينتج ومما ذلك ان بعض ج هو ا فبعض ج هو ا
ج وكل ب هو ا فاقول ان ب هي ا فبعض ج هو ا وذلك لانه يتعكس هذه الجزئية
فيكون مما بعض ج هو ب وكل ب هو ا فبعض ج هو ا فبعض ج هو ا فبعض ج هو ا
ج هو ا وقد بين هذا بالافتراض وذلك ان اذا افترضنا بعض ب مثلا
هو ا كان كل ب هو ج وكل ب هو ا فبعض ج هو ا فبعض ج هو ا فبعض ج هو ا
في هذا الشكل اعني ان ينتج بعض ج هو ا وقد بين مما اقد الكلام الى
الحال هو الذي هو الحلف وذلك بان اخذنا بعض ج فبعض ج هو ا فبعض ج هو ا فبعض ج هو ا

وقد رخصنا في مقدمات هذا القياس ولا ينبغي من باب هذا القول لا يمكن إذا
لا يمكن في هذا الصنف ان ينتج موجبا اصلا لكن يعلم ان ليس قياسا لا ليس
منتج نتيجة واحدة وبما وذلك انه لا يمدى الموضع الذي يصدر في قياس السالبة
الجزئية الموجبة الجزئية من الموضع الذي يصدر في قياس السالبة الكلية
لما اذا كانت المقدمات في هذا القياس جزئيتين او مهملتين او احداهما جزئية
والاخرى مهملتين موجبتين كما شاعرا والى الصنفين معا او احدى واحدة جزئية والاخرى سالبة
فانه لن يكون في هذا قياسا للحدود والتي ينتج الوجها العامة لهذه القروب
كلها البياض والانسان والحلي والتي ينتج السالب الابيض وغيره والتي والحلي
والابيض والحد الاوسط هما والحد الاكبر فنتبين من هذا القياس ان يكون
قياس في هذا الشكل يسمى لا يكون قياسا وانما اذا كانت الصغرى في هذا
القياس موجبة وكانت في مقدماته كلية اما الصغرى والماخرها ان يكون قياس
منتج وانما اذا كان قياس منتج فمن الخطا ان يكون المقدمات بهما نصفين
وتبين ايضا ان القياسات في هذا الشكل على كماله وان سلمنا ان اثنين من
الافراض والحدف وسما اثنين من الافراض والحدف وليس موجد في هذا
الشكل نتيجة كلية لاسالبة ولا موجبة وانهم الاشكال كلها انه لا ينتج قياسا
سالبة ولا من جزئيتين ولا من مهملتين ولا من مهملتين جزئية اذا كانت
المقدمات قريبا فاقوة الجزئيات وتبين ان اذا كان في كل واحد من افراض
مقدمات احد باهية سالبة والاخرى موجبة انتم يكون قياس منتج وانما ان
نتيجة مطلوبة انموضا غير منتوض اما المطلوب المروض فتسمى كانت السالبة الكلية
والكبرى في الشكل الاور فاما ما غير المروض فتسمى كانت الصغرى من اجله السالبة
كذلك الحال في الشكل الثاني الذي ذكرنا فيه الصغرى كلية والكبرى جزئية
في الشكل الثالث الذي يكون فيه الصغرى سالبة وذلك ان اذا كان ولا
يخرج من حروب وكلاب هو اذا عكست هاتين المقدمات فكل بعضا

صوب ولا شيء من بروج فانه يتجه بعض اليسر هج لكن لم تقدمنا
هذه التاميس في التاميس المقصودة هذا اذا كان المطلوب هذا الماهر
القاسم الذي يتبع عليه الفكرة بالطبع بالإضافة الى المطلوب المحدث فاما
القاسم الذي يتبعه المطلوب فليس مقتدا الفكرة الطبيعية وتكون
اصلا لا مثلا اذا طلبنا هذا في ج فقلنا ان في ج ان ا في ب وب
ج كان ذلك قياسا عليه ما ورد في كلام الناس كثيرا وهذا هو الشكل
الاور وكذا اذا قلنا ان في ج ان ب في ج وفي اف وفي ا هذا
التاميس موجودا بالطبع وهذا هو الشكل الثاني وهو موجود كثيرا في كلامنا
بالطبع وكذلك اذا قلنا ان في ج ان ا في ج في ب هذا ايضا فاما
انما بالطبع وهذا هو الشكل الثالث واما ان نشر ان ا في ج ان ب في
ج وب في اف وفي ا في ب بالطبع اصدرا الذي يلزم منه هو المطلوب
هوان في ا كان هذا بمنزلة من قال ا في ج ان ا في ب وب في ج
هذا شيء لا ينفصل الفكرة بالطبع ومن هنا بين ان الشكل الرابع الذي ذكره
جاء يتصور ليس تقاسم عليه الفكرة بالطبع وذلك اذا طلبنا هذا في ج
اف قلنا ان في ج ان ب في ج وفي ب في ج هذا من اصدرا انما ان نلاحظ
اللازم عن هذا ان في ج وفي ب في ج ذلك المطلوب الجدل وهوان في ا و
ذلك خلاف ما طلبنا واما ان يكون عندنا في ج هذا التاميس في المطلوب في
ا هذا نلاحظ ان عليه عند الطلب وهوان يكون الموضوع فيه موضوعا و
المحور هو ا وذلك ان كل مطلوب واحد الموضوع فيه موضوع بالطبع
في المحور بالطبع فاذا بقي الموضوع موضوعا عندنا في المطلوب والمحور هو ا
وذلك موجود في ا هذا نلاحظ الصفة وادام المطلوب بطولنا ثم اتينا
بجدا وسط يكون هو ا على محور المطلوب وموضوعا الموضوع المطلوب على
بري جاليتور ان هذا الشكل الرابع بالإضافة الى المطلوب واما هذا الشكل

رابعاً واما هنا شكل اول اما على المثلوس والمعل كنه كنه من هنا ان
 هذا الشكل الرابع اما تصحيح على هذه الجهة من الاضافة الى المثلوس المحدث
 الذي هو من موهج الطبع والمجسور الطبع فانه ليس يتصور شكل رابع
 الاعلى هذا الوجه فتمت جلبه ووجدت في شي واخذ احد اوسطه فوجد على
 محور المثلوس ووجه على موهج المثلوس فانه من ان يكون الى اليمين
 بعينه كانه محسوس على نفسه فانه من جهة على محور المثلوس ويوضع الموهج في
 كانه محسوس على نفسه وذلك في غاية الاستكراه فها هو السبب في ان لم تزل
 فكله بالطلع على موهج محدود وحيث يكون هنا قياس بين المثلوس المحدث والمثلوس
 كما يراه بالقياس في الشكل الرابع والفرق بين هذا العكس والعكس الذي يستعمل
 اوسطه في كثير من اصناف الاشكال في وانما في الاصل ان ذلك العكس
 هو في تبيين النتائج في موهج طبعه وهذا عكس في قياس صفات الطبع والاعلى
 اوسطه الى القياس الصائبة لا فانه في كنه الموهج وكذا ان يكون في موهج طبعه
 طبعه فانه توجد طبعه كنه في كل واحد من الاشكال في النتائج الذي ذكره اوسطه
 ذلك اما في نتائجها واكثرها وتلك ان جعلت طبعه في موهج طبعه النتائج
 الاصل فذلك السبب في موهج طبعه بل صافي وارضو بين ان الصنفين الكليتين
 من الاشكال الاصلين الذين يتجانس بينهما عملية الكل الاشكال كلها الا ان جميع اصناف
 القياس التي نتجت في الاشكال في ترجيح الكلية منها الى الكلية في هذا الشكل وترجع
 الجزئية التي تليها الى الجزئية جميع اصناف الاشكال الى الجزئية التي في الشكل الاول
 وذلك لان جميع اصناف الاشكال الثالث ما يتجه جزئية والجزئية التي في الشكل الاول
 في ان موهج على طرفيها فكلية التي في الشكل الثاني التي بين باصليها التي في
 الشكل الاول فيكون هذا ان الصنفين من الاشكال الاول وكل من جميع اصناف القياس
 المتجه وكلها يمكن ان يمين موهج الصنفين واما كيف بين الجزئية التي في الشكل الاول
 على طرفيها فكلية التي في الشكل الثاني على طرفيها وذلك ان كانت

في غير هذه

مرجوة في كلرب وب في بعض فاقتران امرجوة في بعض فان لم يكن
 كذلك فنتجها هو الصادق وذلك ان لا شيء من اف في ج وقد كان
 سائر امرجوة في كلرب فنتج في الشكل الثاني ان امرجوة في شي
 من ج وقد كنه هنا في بعض ج هذا خلف لا يمكن ومثل هذا اشتباه
 السائر الجزئية في الشكل الاول بالكل الثالث في الشكل الثاني على طرفيها فكلية
 متبين من هذا القياس ان القياسات المطلقة التي ترجب اثبات شي وابطاله
القول في القياسات الاضطرابية وذلك ان المحدثات المطلقة
 والاضطرابية والمكته عاين بعضها بعضا في الجهة وفي المادة التي تدر على الجهة
 وذلك ان ههنا اشياء كثيرة موجودة في العالم من غير ان يكون وجودها باضطرابية
 على المطلقة واشياء ليست باضطرابية ان يكون ولا امرجوة في الفعل بل هي مكته
 ان توجد في المستقبل والاقتران وهذه هي المكته واشياء في امرجوة واما ههنا
 على الاضطرابية فهذه من اشياء ان يكون القياس الموهج من صف من صفه فكلية
 من قبل الاضطرار متداها فيكون القياس الاضطرابية متداها من صفه من صفه فكلية
 والقياس المطلق من صفه من صفه فكلية فاما القياس التي تألف من المتداها الاضطرابية
 فتقيد من القياس التي تألف من المتداها المطلقة وذلك وظهر ان الاشياء
 التي تشترط في النتيجة المطلقة هي بعيدة مشترط في النتيجة من الضرورية والاشياء
 التي هي سبب عدم النتائج في النتيجة منها هي بعيدة سبب عدم النتائج في الضرورية
 اذا كان لا فرق بينها الاضافة الاضطرابية فقط ولذلك كانت الاصناف المتجه من المطلقة
 وغير النتيجة على عدة المتجه من النتيجة من الضرورية واما الفرق بينهما في ان المطلقة تباين
 على ان يكون مرجوة بالقياس من غير ان يشترط في ذلك وجود مرجوة وان الضرورية على
 ما كان موجودا بالفعل وشترط فيه هذه الزيادة وجهان فاما القياس من النتيجة
 في الشكل من الاضطرابية فمعيده وجهان فاما القياس من المطلقة وذلك لان الفرق
 بين القياس على الكل والقياس على الاصل هو الشرط الذي يكون القياس في الشكل الاول

متنفا في المادة المطلقة والعزوية وذلك ان معنى المتور على الصلحها انما هو
ان يكون امتناعا بايجابا وسلبا على كل ما هو بالغلط سواء كان ما هو
بالغلط مجرد ابتداء شرط العزوية او غير ابتداء ذلك والاشارة على
الكل المستعمل في المادة الممكنة فحاشا لشرط المتور على الكل المستعمل في المادة
الممكنة فحاشا لشرط المتور على الكل المستعمل في جازين المادتين وهذا هو ظاهر كلام
ارسطو وهو الحق في نفسه على سبيلين بعد ذلك جهة البيان فيما يمكن من النتيجة
في الشكل الثاني والثالث من المتورات اضطرابه هو بعيدا جهة البيان فيما
من ذلك في الشكل الثاني والثالث من المتورات المطلقة وذلك كما كان
يتبين برجوعه الى الشكل الاول بعكس احدى متدبرته وذلك ان رجوعه الى الشكل
المتورات المطلقة والعزوية هو واحد وكذا ذلك كما كان سبطا بين المتدبرته كما
سبطا بين المتدبرته وهو متى كانت المتدبرته احدى متدبرته والجزئية من المتدبرته
واحد وذلك ان القياس الذي يودي الى الاستحالة يكون متولدا من احدى متدبرتيه
ومن متدبرتيه النتيجة والسلب فيكون محتملا من متدبرته ومطلقة او ممكنة
ولم يتبين بعد جهة النتيجة اللازمة من هذا التاميف ولكن هذا الذي يتبين بالتحقق
هناك متبين مما بالاضراب ان يترتب بعض السلب عنه شيئا مما لا يرد في الجواب
مسلوبا عن جميعه فخرج الى الصنف الذي يكون في ذلك الشكلين كليتين احد متدبرته
والثانيه سائلة **القول في القياس المتعلق بالعزوية** والماتيس النتيجة في هذه
المتعلقة هي بعيدا التاميس النتيجة في المتعلق الا انها ضعفا وذلك ان الصنف الذي
يعينه يكون ضيقا مما لا بد ان الذي من كليتين مثلا في الشكل الاول يكون صنفين
احدهما ان يكون الكبرى هي العزوية والصغرى الوجوبية والصنف الثاني عكس هذا
فيكون التاميس النتيجة في كل شكل من صنف النتيجة في كل شكل من العزوية الذي الذي
به متدبرتيه من النتيجة ههنا هو الذي به متدبرتيه ههنا في المتعلق والاولى
بقرعنا ان ننتظر في ههنا من هذه المتعلقه جهة متاجها اعني لا جهة تكون

تابع من جهة المتدبرتيه واسطرط ليس متولدا اذ كانت النتيجة الكبرى
في الشكل الاول ضرورية وان النتيجة تكون عزوية وان لم يكن عزوية لم يكن
النتيجة عزوية فليكن كلاهما هو محسوب بالغلط وكل ما هو محسوب بالغلط
او ليسا بالعزوية فانهم ان هذين الصنفين من الشكل الاول ينتج احدهما
انما بالعزوية في كل الجمل والاخر لا شيء من ج بالعزوية هو بالغلط ذلك
ان ج هو من ج اذ كان من شرط الشكل الاول ان يكون الصغرى منه
سوجبة ومن شرط هذا الاختلاف ان يكون ج جزءا من ج بالغلط وكلا
ج بالغلط لا بالاحكام كالحال في التاميس الممكنة وانما على ان ج على الكيفية
يحل على الجزء ضرورية بالجهة التي لها على الكل وذلك من نفسه فان الجزء
سقط في الكل وادخل تحتها ولما ان كانت الكبرى ليست بالعزوية لكن كانت
العزوية الصغرى فانه ليس يكون النتيجة عزوية مثال ذلك قولنا كل ج هو ج
باضطراب وكل ج هو ج بالغلط او لا شيء من ج بالغلط فانه لا يمس
ينتج في هذا ان لا يكون ج هو اضطرابا وليس اضطرابا جاز ذلك
استان كان ذلك ممكنا فلتضع ان كل ج هو اضطرابا وقد فرضنا ان كل ج
هو اضطرابا ينتج لنا في الشكل الثالث ان بعض ج هو اضطرابا وبعضه
ان كل ج هو الا بالاضطراب هذا خلف لا يمكن ومثل هذا متبين اذا فرضنا
كل ج هو النتيجة الكبرى سائلة ليست بعزوية وقد تبين ايضا ذلك ان
ان ج هو ج من ج فاذا كانت المحولة على كلاهما هو ج ليس على الكل من
عزوية فهو محولة على ج بعزوية اذ كانت ج جزءا من ج وهو ايضا من ج الجواب
ان النتيجة ليست عزوية مثال ذلك ان تضع عرضا متحركا وعرض جاز
ج استا فنتحرر كل انسان ج بالاضطراب وكل ج محترج بالاعزوية فكون النتيجة
كل انسان محترج بالاعزوية الا ان الحد واما على انما ليست ينتج ضرورية
دايما الا انما ليست ينتج ضرورية اصلا كما يعلل ذلك فيقال للحد ومن المتور

على الكل واما السالبة الجزئية فمما لا يمكن ان يتبع نتائج فنيته فانه
 اذا كانت المقدمات اصلية اصطلاحية وهي الكبرى فالنتيجة اصطلاحية وان كانت
 الجزئية وهي الصغرى اصطلاحية وليست النتيجة اصطلاحية موجبة كانت الكبرى
 اوسالبة والبرهان على ذلك هو البرهان على القياس الصغرى اعني من الجزئية
 على الكل ومن جهة الحدس ومن جهة المراتب وذلك اذا وصفا بدر استحقاقا
 ودرج بحدود بدرج ايصن فيا لملك الياسر هكذا بعض الايصن في الجزئية
 وكل حتى تحون لا بالضرورة فينتج بعض الايصن تحون لا بالضرورة فانه
 من امر الكبرى في هذا الصنف ان جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى ان
 كانت المقدمة الكبرى مطلقة فالنتيجة مطلقة وان كانت جزئية فالنتيجة جزئية
 وارز سطر داود يسر من تدب المشاير ونا سطر من متافيهه وتتم
 يرون ان جهة النتيجة تابعة لوجه الجنتين اعني انما تصادف في ما هذا انما يص
 تابعة للمقدمة المطلقة فان الوجود المطلق احسن من الوجود الجزوي ومن
 اقوى ما يتكون به في ذلك انه يرون ان كل شئ كان فيه شئ يحوي جزوي
 الجزء والكل فانه متى حمل شئ محلا اعلى الكل فحينئذ يحمل على الجزء بتلك
 الجهة بعينها ومتى حمل ايضا الجزء على شئ محلا اقله ساوجب ان يحمل الكل على
 الشئ بتلك الجهة بعينها ولما كان كل قياس فيه شئ يحوي جزوي الكل وجزوي
 فتسوق كانت احدى المقدمات مطلقة والاخرى جزئية فلا يحل ذلك ان يكون
 الجزوي من الصغرى والمطلقة الكبرى او الجزوي من الكبرى والمطلقة الصغرى قالوا
 فان كانت الضرورية هي الصغرى فيها شئ يحوي جزوي الكل وفيها شئ يحوي جزوي
 الجزء اما الذي يحوي جزوي الكل فالحد الاوسط واما الذي يحوي جزوي الجزء
 فالحد الاوسط فيجب حتى يحمل شئ بجهة ما على الكل الذي هو الحد الاوسط ان يكون
 تلك الجهة بعينها يحمل على الجزء الذي هو الطرف الاوسط متى كانت الضرورية
 هي المقدمة الكبرى كان الكل والجزء موجودا ايضا اما الذي يحوي جزوي الكل

فالطرف

فالطرف الاكبر واما الذي يحوي جزوي الجزء فالحد الاوسط فيجب حتى يحمل الجزء
 الذي هو الحد الاوسط على الطرف الاوسط فيجب ان يكون تلك الجهة بعينها
 هي جهة حد الكل الذي هو الطرف الاكبر عليه قالوا فيكون كان يحوي ان يكون
 جهة الحد والنتيجة تابعة لجهة المقدمة المطلقة وهذا القول في حد الاكبرين
 وذلك ان اعتبار الكل والجزء في القياس من جهة ما هو قياس من حيث في الشكل او
 بحسب المقتر على الكل اما هو في المقدمة الصغرى ولذلك لا يشترط فيها ان يكون
 موجبة وان شرط في الكبرى ان يكون كلية ولم يشترط فيها ان يكون موجبة واذ كان
 ذلك كذلك فلا اعتبارا بالكل والجزء الموجود في المقدمة الكبرى ان وجهه
 كان جزويا او لم يكن بل لا يجز اعتبارا بالكل والجزء في الموضع الذي هو شرط في
 وجود القياس وهو الكل والجزء الموجود في المقدمة الصغرى واذ كان ذلك
 كذلك فكذلك جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى على ما مر واسطره ولو
 لهما ان الجزء والكل يعتبر في كل واحدة من المقدمات بل يكون انما يحمل في
 موضع الاعتبار بالجزء والكل الذي يكون في المقدمة الصغرى وفي موضع الاعتبار
 بالجزء والكل الموجود في الكبرى حتى يحكم على القياس هذا التحكم وايضا في
 الجزء والكل في المقدمة الكبرى ولم يعتبر في الصغرى بل قياسا بالاعين كما
 يجب ان يكون الطرف الاوسط نظرا في حال تحت المقدمة الكبرى وذلك في نفسه
 واما ما يجتنبون به من ان يجب ان يكون جهة النتيجة تابعة لوجه الجنتين
 كالحال في الاجاب والسلب اعني ان متى كانت احدى المقدمات موجبة والاخرى
 سالبة ان النتيجة تتبع السالبة التي هو احسن فان هذا قياسا شبيه وذلك ان
 النتيجة ليس تتبع المقدمة السالبة دون الموجبة من جهة ان السالبة احسن من
 الموجبة بل من جهة انها سالبة والمطلقة وان كانت احسن فهو موجبة سالبة
 واختلاف هذا القول ظاهر في نفسه واما ما يجتنبون به ايضا من ان قد يوجد في بعض
 المواد ما ينجح المطلق وهو لو لم يكن مطلقة صغرى وجزوي كبرى مثال ذلك

كلما كان يشي بالفضل وكلما شتوي باضطراب كل انسان يختل لا
 باضطراب فان جعل التخليط في الانسان الماشي ليس هو متحركا باضطراب
 من جهة ما هو انسان واما هو من جهة ما هو ماش فاذ اضطرابه من جهة
 الاضطراب الماخوذ في المقدمة الكبرى في النتيجة كانت ضرورية وهو ان كل
 متحرك باضطراب من جهة ما هو ماش وليس متحركا في حجاب في هذا ان كان
 المتحرك في هذا التالى ان يكون النتيجة مطلقة والكبرى ضرورية من اجل هذه
 المقدمة الضرورية ليس هو مجرد بها شرط المتحرك على الكل الذي استعمله كسطر
 على الخصوم من هذا الكتاب وهو ان يكون المحذور في الضرورة على كل ما
 يوصف به باجبار سواء كان موصوفا بالفضل او بالضرورة او بالاجتناب
 فانه لا يذية في هذا الاضطراب اذ الكبرياء في جميع المواد ولما يتحقق ان
 يشترط الشيء الصادق في جميع المواد ولما يتحقق ان يشترط الشيء الصادق في
 جميع المواد ونحن اذا استقرت المواد فظهر ان قولنا كل ما هو بالضرورة
 او بالاطلاق ان في بعض المواد سواه كل ما هو بالفضل فهو باضطراب متحركا
 كلما شتوي باضطراب في بعض المواد سواه كل ما هو بالضرورة او بالفضل
 فهو باضطراب متحركا كلما شتوي باضطراب في بعض المواد سواه كل ما هو بالضرورة او بالفضل
 واذ كان الامر هكذا فاذن المتحرك على الضل الصادق وكل مادة في المقدمة
 الضرورية والمطلقة هو ان يكون اسرورة بالضرورة او بالاطلاق على ما هو
 بالفضل باجبار ان كان في بعض المواد يصدق على كل ما هو بالضرورة والفضل
 وفي بعضا على ما هو بالفضل فقط لان اذا صدق على كل ما هو بالفضل والفضل
 على ما هو بالفضل ليس يترك هذا اعني انه لا يصدق على ما هو بالفضل
 بوهو يصدق على كل ما هو بالضرورة ولهذا ما يجب ان يكون شرط المتحرك
 على الكل في الضرورية والمطلقة ان يكون الطرف الاكبر محلا على كل ما هو بالضرورة
 بالفضل من كل ما يحل عليه الحد الاوسط بالفضل لا بالاجتناب بل بالضرورة

لكن

بالضرورة او بالفضل

الضرورة

المقدمة الضرورية مكنية والكبرى ضرورية او مطلقة لانه كلما شتوي بالفضل
 المتحرك على الكل في كل مادة على ما صرح به باضطرابه لانه ما يكون متحركا
 المتحرك على الكل في بعض المواد وهو الذي يصدق فيها ان الاطلاق او بالضرورة
 على كل ما هو بالفضل بالضرورة والضرورة ما يكون من قبل المواد فمبنيها فاما هذا
 فان بالضرورة قد يصدق على شرطه واما المقدمة المكنية الكبرى فانه يصدق على
 جميع المواد الشرط الذي قلنا بالضرورة في كل المراتب جميع اصناف المتغيرات وذلك
 ان قولنا كل ما هو بالفضل بالاجتناب يصدق على كل ما كان بالضرورة او بالفضل وذلك
 متى كانت الكبرى مكنية كانت النتيجة مكنية في كل ما كان من الاختلاف على كل ما
 بعد فليس اذن شرط المتحرك على الكل في جميع المتغيرات ان يكون بالضرورة
 الضرورية والمكنية وهو اصل على اقله بالضرورة من ان يكون بالضرورة او بالضرورة
 او بالاجتناب على ما هو بالضرورة واصل ما كان من هذه الاصناف الثلاثة اعني بالاجتناب او
 باضطراب او بالفضل او بالضرورة ايضا اذ كل من الاسكتة من ان شرط المتحرك على الكل
 في هذا الكتاب هو ان يكون المحذور باضطراب او بالاجتناب او بالفضل على كل ما هو بالفضل
 بقطر فانه لو كان الامر هكذا لكانت النتيجة مكنية في كل ما كان من الاختلاف وهذا
 قد بين والاستقراء ما هو بالضرورة فانه لا يذية في شرط الاطلاق بالضرورة على ما
 ذهب اليه ابو ضرر ولا في شرط الاوسط جميع اصناف المتغيرات على كل ما هو بالضرورة
 وبعد انقل الخرج عرضت للناس في هذا في اضطراب المتحرك في كل ما هو بالضرورة
 الضرورية على ما سبقين من قولنا اذ وصلنا الى ذلك الموضع اننا قد سمعنا في
 ان الحكم في الاطلاق الضرورية مع المطلقة المقدمة الكبرى في الشكل الاول في
استكشاف المطلقة والضرورة في الشكل الثاني واما الشكل الثاني فانه
 متى كانت المقدمة السالبة فيه هي الضرورية فان النتيجة ضرورية وان كانت المقوية
 اضطرابية فليست النتيجة اضطرابية فلتكن او لا السالبة المحل الكبرى اضطرابية
 والموجبة المحل الصغرى مطلقة سائر ذلك قولنا كل ما هو بالفضل بالضرورة

لا نعلم ان لا تنكسر في هذا الشكل لا ان انكسر كما ان القياس من جوهري وقد
 تبين انه من نتيجته واذ لم تنكسر فهو الذي يكون كبرى في الشكل الاول وان كان
 مرجحة والاخرى سالبة فان جهة النتيجة تابعة لجهة السالبة لان السالبة ان كانت في
 هذا الشكل هي الكلية فهو الكبرى في الشكل الاول اذ كانت الصغرى لا يمكن ان تكون
 في الشكل الاول سالبة وان كانت الجزئية فتكونا عند السالبة الاخرى في جهة
 الكلية على ما تبين من الاخر **الفصل الثاني في القياس على التناقض**
المقدمة قاله وبقى ان يتبين كون القياس من مقدمات ممكنة وكيفية كون
 وبما لا يكون والممكن بالجله هو الذي ليس بالضروري وبقى وضع موجود الموقوف من
 ذلك حال لا يعني الذي معنا ما يسمي بالوجود بالضرورة والمعدوم بالضرورة
 جميع اصنافه بالضرورة على الضروري على لفظ الضروري والاضافة الى
 وقت اما في الماضي واما في الحاضر واما في المستقبل لا ياتي على الضروري في وقت
 الاسم وهو الممكن الذي يقصدنا به ما لا ان هذا هو الممكن وقد لا يظهر من انه ليس
 بممكن ان يصدق للتناقض مع ان التناقض ان الشيء لا يمكن ان يكون في حال
 ان يكون وبلا اضطراب لا يكون بياقصدنا به ان يكون ان يكون وليس مما لا يكون
 ولا اضطراب لا يكون وذلك ان هذه يلزم بعضها ايضا اعني ان يلزم قولنا لا يكون
 ان يكون قولنا حال ان يكون وقولنا اضطراب لا يكون كما يلزم قولنا ممكن ان
 يكون وليس محال ان يكون ولا ضروري لا يكون واذا كان ذلك كذلك كان
 كل واحد من الاشياء واجبا اما ان تصدق عليه السالبة والموجبة فاذن قولنا
 ممكن ان يكون واجبا ان تصدق عليه قولنا ليس بالضروري يكون اذ كان
 عليه قولنا بالضرورة يكون ولذلك تنكسر هذا حتى يترتب كل ممكن ليس ضروري
 وليس ضروري فهو ممكن ولذلك شبه ان يكون مبشر هذا الحد ما يدعي عليه
 لفظ الذي وهو الشيء الذي يسمي بالوجود والمعدوم كما قلنا فيمكن قولنا ليس
 بضروري وممكن ما زدد فيه من انه اذا وضع موجود الملزوم عنه حال عامته من

حد الممكن

الممكن

الممكن لا تضل من مضلوه وهذا هو الذي يضر في هذا الحد ويحتمل ان يكون
 هذا الضرر هو الفصل الاخر في الحد ويكون المقدم من قولنا ليس بضروري
 انما هو ضروري لمجرد ليس بالضرورة هو ضروري لمجرد بل من ان لمجرد موجودا
 عنه حال فيكون على هذا جبرش الممكن هو المعدوم والعصا الذي يحضه هذا
 وضع موجود الملزوم منه محال وهذا هو الذي يجب على المميزين من السابقين وما
 التقديرات الممكنة ان المرجحة فيها يلزم السالبة والسالبة يلزم الموجبة اعني ان
 الممكن لا سالبة الممكن وهو التي ترجح الاحكام وتلك الوجود التي تنكسر
 لان تلك هي المناقضة للممكن على ما تبين في بابي الاولى ارسايس وذلك ان
 قولنا هذا هو ممكن ان يكون اذ كانت **المقدمة** طلبة الممكن اعني ان يتبين ان
 يوجد الشيء والوجود وهذا اللزوم موجود في جميع اصناف المتسلسلة الموجبة في هذه
 المادة وذلك ان يلزم قولنا ممكن ان يكون في كل الشيء ممكن ان لا يكون في شيء
 منه وقولنا ممكن ان يكون في كل ذلك ممكن في نفسه وعكسه هذين والبرهان على
 ذلك هو ان الممكن هو الذي يضروري الوجود وليس ضروري الوجود فيمكن ان لا
 يوجد اذ لا يمكن ان يوجد يمكن الوجود ما يمكن الوجود يمكن ان يوجد ما كان
 بضروري الوجود هذه التقديرات التي تقدمها ساسا له في الحقيقة وجوابا
 على ما تبين في بابي ارسايس اذ كان حرف الاقتران فيها بالجهة واما تبين بالجهة
 الوجودية وذلك مثلا بقرن بالموضع في الحقيقة التي ليست بخارج جهة الممكن
 يتبين على ثمة اعز بها هذا الممكن على الاكثر مثلا ان سيب انسان في سن
 السخينة ونحو في سزا السباير وانما في الممكن على الاكثر وهو الذي يتبين للممكن
 على الاكثر مثلا ان لا سيب انسان في سن الاكثر والاعني في سزا السباير وانما
 الممكن على التساوي وهو الذي يمكن ان يكون ولا يكون على التساوي مثلا في
 هذا الترتيب ولا تفرق فاما الممكن الذي على التساوي فانه يلزم الموجبة السالبة
 والسالبة منه الموجبة على التساوي واما على الاكثر فانه يلزم الموجبة سالبة

ان يكون قولنا تنكسر

ان لا يكون

الذي

والسابقة منه الموجبة على الأقل واما الذي على الأقل فانه يلزم الموجبة
 السابقة والسابقة منه الموجبة على الاكثر وذلك ان كان يمكن ان يكون
 على الاكثر في سن الاكثر فيمكن ان لا يسبق على الاقل والذى على التساوي
 فليس مستلزما لصاحبه البرهان وقد سبق له صانع كبرية مثل الخطار فاعاد يستعمل
 الحكم على التساوي واما الزجر والتكبر فاعاد يستعمل الذي على الاقل والبرهان
 هذا اما هو التوسر في تقييدى يكون قياسه متى لا يكون من المقدمات المكنة
 باطلاق اى من جهة ما هي مكنة سواء كانت في الاكثر او في الذى على التساوي اوفى
 الاقل واما كان هذا الكتاب انما يظفر فيه في صحة التماسر لا في بادره واذ قد تقرر هذا
 فليست في التماسر التماسر من المقدمات المكنة في الشكل الاول وليندر هذه
 او لا يعرفهم بالخطوط فتقرر ان التماسر الكاملة النتيجة في هذه المادة هو باعيا
 عدة التماسر النتيجة في المادة المطلقة والضرورة وذلك ان كان اخرج من
 باسكان وكل اخرج من باسكان فاجاز ان يكون كل اخرج من باسكان فاجاز
 ان يكون كل اخرج من باسكان وذلك ان باسكان اى كل اخرج من باسكان
 بالفعول اى كل اخرج من باسكان بالفعول فانه باسكان اى فان اخرج من باسكان
 فاذا اوصنا ان اخرج من باسكان فاجاز ان يكون اخرج من باسكان وكذا لا بد ان كانت
 المقدمات الكبرى كلية سابقة للصغرى موجبة كلية متساوية كل اخرج من باسكان
 ولا يشترط من باسكان فانه يجب ايضا ان اخرج من باسكان لان يكون سلوبة
 عن كل اخرج من باسكان واما اذا كانت الموجبة من المقدمات الكلية الكبرى والسابقة
 الصغرى فانه لا يكون قياسا اذا كان لا يوجد فيها شرط التوسر على الكل وهو ان يكون
 الطرف الاخر متصفا بالوسط اعنى متصفا بالوسط وصف ايجاز على اقله
 اساس صحة تقرر المقدمات الموجبة في هذه المادة من السابقة فتدبر يكون قياس
 غير تام اذا كان بين شي زائد على معنى المقتر على الكل هو التوسر الذى سيبسط

في هذه المادة على اقله ان اوصنا بغير المقدمات السابقة اللازم عنها
 وهو الموجبة كان واجبا ان يكون من ذلك الصنف في هذا الشكل هو الذى
 يكون من موجبتين كليتين واكثر لا يتصل بمثل هذا التماسر اذا كانت السابقة
 امكنة فاعاد تفكر الى الاكثر وهو المستعمل اكثر ذلك وكذا لا بد ان كانت
 المقدمات الكلية ان في هذا الشكل السابقة فليكن قياسا تام اذا كان ليس
 سماع المقتر على الكل قد يكون قياسا تام اذا عكس السابقة السابقة الى المقدمات
 اللازمة لها وعكس السابقة الصغرى الى الموجبة اللازمة لها واكثر لا يتصل
 العكس اذا كانت السابقة فان لا اوصنا التماسر هو افتق في الجد
 حيلة حجة في تلك الصنعة وذلك ان السابق قد يحدان يستعمل
 موجبة اكثرية نتيجة متساوية اكثرية نتيجة فاجاز ان اخرج من باسكان المقدمات
 التي ينتج لتلك النتيجة الاسطوار المحيبت فليست من مواد الاقلية فلا
 يشتر المحيبت با يلزم عن ذلك فيسلفها واما اذا كانت احدى المقدمات
 في هذه المادة كلية والثانية جزئية وكانت الكلية هو الكبرى والصغرى
 هو الجزئية فانه اذا كانت الصغرى موجبة يكون قياسا تام كانت الكلية الكبرى
 سابقة او موجبة وذلك بين من معنى المقتر على الكل واما اذا كانت الصغرى
 سابقة او موجبة فانه لا يكون قياسا تام لكن يكون قياسا تام اذا عكست الصغرى
 الى الموجبة اللازمة عنها واما اذا كانت المقدمات الكبرى جزئية والصغرى كلية
 فانه لا يكون منه قياسا تام ولا غير تام موجبتين كانتا اوسا البتين او
 احدىهما موجبة والاخرى سالبة وذلك ان لا يوجد فيها معنى المقتر على الكل
 لا باعكاس وانفس المقدمات وذلك لانه اذا قلنا كل اخرج من باسكان
 وبعض اخرج من باسكان ان يكون اخرج من باسكان بعض الذى فضل على ا
 اعنى الذى سلب عن اسلافه ورافلا يلزم لذلك ان يكون كل اخرج من باسكان
 باسكان ولا الا يكون في شئ متساويا باسكان لانه اذا لم يكن كل اخرج من باسكان

يصدق كل ج ليس هو بالمكان وكذلك اذا لم يصدر ايضا ان يكون بعض ج هو
 بالمكان فلن يصدق ايضا ان بعض ج ليس هو بالمكان وقد بين في جميع
 هذه الاضاف انما هي نتيجة جزئية كاشاها او الكبرى جزئية والصغرى كلية
 من الحدود لا تاتي نتيجة الموجب تارة والسالب تارة لعنى السالب العزوي
 الموجب العزوي فالحدود التي تلحق الموجب مثلا الانسان والابن والحي
 ذلك ان بعض الناس اسير بعض بالمكان وبعض الابن جى بالمكان وبعض الحي
 وهو النتيجة جى بالضرورة والتي تلحق السالب الثوب والابن والحي وذلك لان
 بعض الثوب اسير بعض بالمكان وبعض الابن جى بالمكان ولا ثوب واحد جى بالنتيجة
 وكذلك بعض جى اصدا الصغرى كلية مثلا ان يتر كل انسان ممكن ان يكون
 اسير وبعض الابن ممكن ان يكون حيا فكل انسان جى وكل ثوب ممكن ان يكون
 اسير وبعض الابن جى بالمكان ولا ثوب واحد جى بالنتيجة وكذا الحدود
 في هذا التالى نتيجة موجبة ضرورية وسالبة تدل على ان هذا الصغرى
 ليس بمسار اصلا ينتج من نتائج من اعادة كانت نفس مطلقة فوضت او غير
 امكنة وذلك بان نتاج السالب العزوي تارة والموجب العزوي تارة يد
 على ان ليس نتيجة واحدة ضرورية وكنت نتيجة الضرورية يد على ان النتيجة
 لا نتيجة مطلقة ولا ممكنة لان المطلقة والممكنة ليست بضرورية فيكون القاب
 المنتجة في هذا الشكل في هذه المادة ثمانية اقسام اذ التقدر المفضل على
 اربعة اقسام وهي التي تلحق في المواد الاخرى اربعة اقسام وهي الخاصة بهذه
 المادة واليتزلها مسطويوس في ان هذه الاربعة العزى اقسامها اقسامها
 لان ان كانت السوال التي وصفت او لا اكثرية اشكست الى الاقلية وذلك
 لا تستعمل فصاعدا اصلا وان كانت اقلية فذلك صدقات غير مستعملة
 صناعة من الصانع التي تصنع القدرات بالسوال والامر غير ايضا المتدا في
 الصالح التي لا تستعمل السوال فهو قور باطل كما قد بينا الوجه الذي يستعمل

ويشيع بها في صناعة الحد وهذا ان سدا ان القدرات الاقلية تستعملها
 صناعة فانه يشهد ان يكون الذي يخص عن هذه الطدقة يحتاج الى است
 وذلك هو صاحب العلم **الاسم المكنن والوجود**
المشكل الاول ونترس انه اذا كانت احدى القدرات مختلفة
 والثانية ممكنة فان كانت المقدمة الكبرى هي الممكنة والصغرى هي المطلقة
 فان اضاف القابيس التي توجد في هذا التركيب تكون تامة اي جزاها
 بحسب القور على الكل وهي اربعة اقسام هي التي تلحق الموجب الكل
 والسالب الكل والجزئى السالب والجزئى الموجب ويكون ثانيا ممكنة
 حقيقة واما اذا كانت الكبرى هي الوجودية والصغرى هي الممكنة فان القابيس
 المنتجة في هذا النوع من الاختلاف يكون في هذا الشكل ثمانية وتكون نتيجة
 الموجبة مسطمكنة كانت كلية او جزئية والسالبة اممكنة والضرورية
 جزئية كانت او كلية فذلك ان الا الكبرى هي الممكنة والصغرى هي المطلقة ويكونا
 كليتين فاقورس انما تلحق نتيجة ممكنة مسط وذلك ان يكون كل ج هو ب بالفعل
 وكل ج هو ب فبها بالمكان فنتيجة ان كل ج هو ا بالمكان وذلك ان معنى
 قولنا كل ج هو ب فبها بالمكان اي كل ج هو ب بالقرعة او بالفعل فبها بالمكان
 وذلك ان هذا هو شرط المترسل على الكل الماحظ في المقدمة الكبرى الكلية
 شرط القور على الكل الماحظ في المقدمة الكبرى الكلية وهو شرط الاطرار
 ذلك ان معنى قولنا ان كل ج هو ب بالفعل او بالقرعة فهو بين ان في كل من المواد
 اما صدق هذه القدرات على كل احوال بالفعل فقط مثلا قولنا كل انسان يمشي
 وكل انسان اطلق فان هاتين القدرتين اما صدق ان على احوال انسان بالفعل
 على احوال انسان بالقرعة وفي كل مسط يصدق على الامرين جميعا اعني على كل احوال القرعة
 واهو بالفعل وبخاصة الضرورية مثلا قولنا كل متحرك جسم فانه يصدق على المتحرك
 بالفعل والمتحرك بالقرعة فاذا كان الامر كذلك فالعلم في كل اداة في هاتين القدرتين

اعني الضرورية والمطلقة انما هو ان يكون الموصوف بالما هو الفصل الحاد عشر
 اعني ان يكون امجوده بالضرورة لولا الفصل لكل ما هو بالضرورة لولا ان يكون
 اسطر في هذا الاشكال ان متى كانت الكبرى مطلقة والصغرى ممكنة ان التقياسات
 تكون جزئية لا ان الصغرى اذا كانت ممكنة والكبرى مطلقة او جزئية لم يتغير
 شرط المترس على الفصل العام في كل اداة فوجب ان يتجنب ما يتجنب بعض المواد
 كما تجنب في التقياسين في الشكل الثاني وان كانت قد تبين في بعض المواد والما
 الممكنة الكبرى فالامر في اختلاف ذلك اعني ان في كل اداة يصدر عنها ان
 متصلة بالبحان على كل ما هو بالضرورة او بالضرورة ذلك ان قولنا كل ما هو
 فهو يمكن ان يسمى يصدر على كل ما هو بالضرورة بالضرورة وانما بالضرورة كذلك
 الامر في سائر المواد وهذا امر طاهر يتبين من استقراء المواد ولا ادري كيف
 هذا على التفسير والامر في ذلك في غاية البيان واذ قد تقرر هذا فنتبين ان
 متى كان معنى قولنا ان كل ما هو بالضرورة بالبحان ان كل ما هو بالضرورة
 بالضرورة ان الامر عليه بالبحان ثم وضعت ان في حروب الفصل فطهران ان يكون
 متصلة على بالبحان وكذلك بين الامر متى كانت الصغرى الممكنة الكبرى
 والصغرى المطلقة متصلة بوجه كلي ان النتيجة تكون سالبة ممكنة من معنى المترس على
 الكل بجهة المترس في النتيجة الكبرى سالبة الممكنة وذلك ان معنى قولنا انه
 ولا شيء من حروب بالبحان ان لا شيء من حروب بالضرورة كان او بالضرورة
 هو بالبحان ثم وضعت ان في حروب الفصل فيجب ان يكون في ليس شيئا من بالبحان
 واما اذا كانت الكبرى مطلقة والصغرى ممكنة فانه لا يكون قياسا لان
 شرط الفصل المطلق الصادق في كل اداة كالفصل هو ان يكون على شيئا امجوده بالضرورة
 لا بالضرورة فمتى وضعت ان كل ما هو بالضرورة بالبحان فكل ما هو بالضرورة
 احصنا الى ذلك ان في حروب بالبحان فبين ان في ليست اخلية تحت شرط المترس
 على الكل وان هذا النوع من التقياس غير بين النتائج فبفساد معنى التقياسات انفسها

بل من شيء اخر ولكن هو اخر من التقياسات الموضوعة في هذا الفصل
 التقياسات البعز الكاملة فذلك لما كان اسطر في هذا التقياس
 التي يكون الكبرى فيها في هذا الاشكال مطلقة والصغرى ممكنة فنتبين ان
 غير آمنة واما ما بالبحان بالحلوف وهو يراد على ان اشياء هذه المتأخرين
 المتأخرين ان الكذب المحال ليس يلزم من الكذب الكذب وهو ايضا على ان
 لبيان هذا المعنى ان متى كان شيئا يلزم وجود احد ما من التقياسات فيكون
 النتيجة عن القياس اعني انه يجب ضرورة متى وجدت المتأخرات ان لا توجد
 فانه يلزم في ذلك التقياس ان اوجد الا در سببا بالضرورة الذي هو مترس
 فان الثاني يصدر الذي هو تابع بالضرورة واذ اوجد الا در بالبحان فان الكلام
 موجد ايضا بالبحان اعني بالبحان العام وهو الذي يتقابل المتضمن في ذلك
 انه اذا افترضنا ان متى كانت امجوده فان يكون امجوده بالضرورة فنتبين
 او تقررنا ان لا شيء التقياس السليمة وبدرج النتيجة فاقول ان متى كان
 وجزا اخر بالبحان وجود بضرورة في كل ما هو بالضرورة وسمى كان
 وجود امكنا كان وجود بكمنا فنتبين ان لا يمكن فاقول ان في التقياس
 وجوده على وجود امكنا يكون ممكنة برهان ذلك ان كانت بغير ممكنة وسمى
 هذا غير ممكنة فمجموع جميع المعاني التي تدبر عليها امكنا وهو السلب الذي
 على المتضمن وكان الممكن في وقت ما هو ممكن هو الذي يجوز ان يخرج الى الفصل
 وغير الممكن هو الذي لا يجوز ان يخرج الى الفصل فان اذا افترضنا امكنا
 بغير ممكنة فان قد يمكن ان توجد او خرج الى الفصل من ان توجد بضرورة
 وضعت ان اذا وجدت او وجدت بغير ممكنة يكون بضرورة وسمى وجوده
 خلف لا يمكن فاذن واجب متى كانت امكنا ان يكون بكمنا اعني ان في
 ما جاز عليه الممكن واذ تقرر هذا فاقول ان ليس يلزم من الكذب الكذب
 مستحيل ومثال ذلك ان افترضنا وجود كاذبا ممكنا وهو الممكن الذي تقررنا

في الوقت الذي يزعم وجوده فاقول ان وجوده يكون كاذبا كما ان
متناه وهو الكذب الدائم ومثال ذلك ان يكون متناه في القياس او
كاذبة ممكنة فانه ليس يمكن ان يكون النتيجة كاذبة مستقلة وذلك لان
حقيقة اذ كانت كاذبة فهو في وقت كذا ممكنة حقيقة وقد افترضنا ان
اذا كانت ممكنة حقيقة ان يكون ممكنة والممكن ليس كاذب مستقلا
بممكنة غير ممكنة مساو ذلك لعل لا يمكن فاذن متى كانت احدى متناه
القياس او كذا هذا كاذبة ممكنة فليس يكون النتيجة كاذبة مستقلة بل
كاذبة ممكنة فاذن ان هذا الفرض متدين كليتين كبراهما مبرهنة مطلقة
ومرارة مبرهنة ممكنة مثلا ان يكون كل ج ح ب بالمكان وكل ج ح ب
بالفعل فاقول ان هذا ان ليس يتبع دايما ان ج ممكنة ان يكون ابرهنا
ذلك ان ان لم يكن كل ج ممكنة ان يكون ا فليكن نتيجة هو قولنا ليس
ان يكون ج ا وهذا ان كل ج ممكنة ان يكون ج فاذن ان هذا الفرض
موجبة بالفعل وهو ان كل ج ح ب بالفعل كانت كذا غير محال فاذن ان
الا لا يرد عن قولنا ليس يمكن ان يكون كل ج ا نتج لنا في الشكل الثالث ان
بعض ب ليس بالضرورة لان قولنا ليس يمكن ان يكون كل ج ا صدق
سواء قولنا بعض ج ليس بالضرورة يكون متنا في الشكل الثالث متدين
احدهما وجودية موجبة والثانية سالبة ضرورية فهي جميع ضرورية سالبة ضرورية
جزئية على ما تقدم وهو بعض ب ليس بالضرورة لكن قد كان مرصدا ان
كل ج ح ب بالفعل وهو نتيجة النتيجة هذا ممكن لا يمكن فالكذب المحال انما
لزم ضرورة عن المقدمة التي اصنافها الى المقدمة الكاذبة الممكنة وهو قولنا
ليس يمكن ان يكون كل ج ح ب باضطرار اذ كان الكاذب لا يمكن لا يلزم عنه
صحة على اثنين والزم عنه محال فهو محال واذا كذب قولنا بعض ج ليس
باضطرار اللازم عن قولنا ليس يمكن ان يكون كل ج ا قولنا ليس يمكن ان يكون

فرضية

كل ج ا كاذب واذا كان هذا كاذبا فنتيجة هو الصادق وهو قولنا
ممكنة ان يكون ا فنتجنا من هذا ان نتيجة هذا القياس هي ممكنة وانما
لهذا لان ليس يمكن من نتيجة هذه الجهة اعني ان نتيجة الإيجاب الضرورية
ومرة السلب الضرورية كالحال في القياس العزلة النتيجة متى اخذت المطلقة
وهي التي يصح فيها الجدل المحل المطلق اعني الذي يشاهد بالضرورة وجود المحرر فيها
لجميع الموضوع في جميع الزمان او في اكثره وهذه هي المقدمات التي تنشأ عن الاستدلال
الذي يستوفيه جميع الجزئيات مثلا ان كل عدل سود وكل عدل ابيض والفرق
بينهما وبين الضرورية ان هذه يحظر ابال اسكان عدوها في الاقل من الزمان
المستقبل والضرورية لا يحظر ذلك فيها ابال ان الزمن يسبقها بل
الناشئة التي بين المحرر والموضوع ومن هذه المطلقة كقولنا لا يمكن ان
الماتيسر واما المطلقة التي توجد في الاقل من الزمان مثلا ان كل عدل ابيض
فهو بين انه لا يسلمها قياسا وعجاجة مع الممكنة كالا يولد في الملكة الثانية
قياس هذه المطلقة اعني التي لا يصح فيها الجدل الكلي الا في اقل الزمان متى
جاءت الكبرى والصغرى ممكنة فانها ضرورية نتيجة الوجوب ومرة نتيجة السلب
والسبب في ذلك ان هذه المطلقة انما تصدق الكلية فيما في الزمان الحاضر
والمقدمة الصغرى من جهة ما هي ممكنة ليست بمنطوق تحت الكبرى اذ كان
الممكن هو الوجود في الزمان المستقل فهذا هو عذري معنى ايضا اصطلاح
كقولنا المقدمات الكلية الماخوذة صادقة على الارض الثالثة لا يظن ان
من ان هذه الوصية هي في معنى المقترن على الكل فانه ليس يمكن ان يوجد
المقترن على الكل في المقدمة الكبرى الوجودية الحقيقية عاما في الارض الثالثة
الا في بعض المرات وهي التي يصدق فيها ان اسجودة بالفعل لكل واحد
بالقوة او بالفعل واذا وجد الامر هذه الصفة فانها ليست من ذلك يكون
نتيجة بحسب المقترن على الكل لان اسطر هو لا يستعمل المقدمات المطلقة

الا في هذه المادة فبالبدقة لا يطعن في نتيجة حجب الضرر على الكل اعني المطلقة
 اذا خلطت مع الكثرة ومن اتساعها بالخلط وبالبدقة لا يطعن في اتساعها على الكل
 مرة والسبب في ذلك ما اذا جوب ان يكون هذه المطلقة هي المطلقة التي لا يرد لها
 نتيجة بطريق الخلف ويكون السبب في امر اخر من النتيجة منها حجب الضرر على الكل
 العام صفة في بعض المواد لا في كلها وليس هذه الصفة ايضا مما يفسد منها ان
 المتقدمة البعديّة عن كل شيء من الضرر بل لا يمكن كما قد ذكرنا في بعض المسائل
 فان هذه المتقدمة اعني المطلقة بهذه الصفة ليس لها وجود خارج الذهن والصدق
 انما هو احصاء جهات المتدمات الحقيقية المطلقة لاصناف الوجود او لصفات في الوجود
 فاما ان كان قصدنا سطرا بالجهات احدى فصول المتدمات من جهة الوجود والصدق
 ينتج بالمطلقة على ان لا يكون سطرا واسطويا وان كان اراد احصاء جهات
 الفاعل لا والى ان لا يطعن في نتيجة هذا فان كثيرا ما علم ان الضرر هو ضرر
 ويجعل الضرر وجودا بالمكان او باضطرار فيشبه ان يكون قصدنا المطلقة التي لا
 اعني المطلقة بحسب المعرفة والمطلقة بحسب الوجود والمعرفة هي الحد اعم
 نذكرها الاسكتند فان تلك لا تملك لا تملك شيئا قياسا بالوجود في وقت محض
 واذا خلطت مع الكثرة فليس سقيا قياسا اصلا اعني ان يكون الضرر كلفة
 فضل هذا التاويل ويرتفع الشك في الازالة على كلام هذا الرجل مع انه التاويل
 الحق الذي يذهب في هذه الضائقة واسطويا من الحدود والمأخوذة من
 المراد ان اذا احدث في مثل هذا الاحتكاك المطلقة الموجودة في الاقل من الزمان
 بالعدالة لا يكون قياسا في اصلا لا في نتيجة قياسا بالاضطرار واما ضرورة
 والحدود التي ينتج السبب هي الانسان والحيوان والزرع والاشجار والاعراض
 والاشياء والاشجار والاشجار والاشجار والاشجار والاشجار والاشجار والاشجار
 وكل متحرك قد يكون في وقت ما من الزمان في موضع محدد في الزمان والنتيجة سبب
 ضرورية وهو الانسان والاشجار والحدود التي ينتج الحجب الانسان والاشجار

هل

والحق

والحق فان كل انسان يمكن ان يكون متحركا ولا متحركا في وقت ما قد يكون اذا
 ترهنا الى ان يتحرك في ذلك الوقت شيئا الحيوان والنتيجة ضرورية وهو الانسان
 كل انسان في اذ كان الامر هكذا فذلك المطلقة المأخوذة مما على ان يتحرك
 بزمان دون زمان وسواء علم من امرها انما ليست ضرورية او جارية للزمان
 اكثر المتدمات هذه هي حالها ولكن المتقدمة الكلية الكبرياء المطلقة والضرر
 الصلابة الموجبة ممكنة فاما ان نتبع سبب كلفة باشتراك الاسم اعني ان
 على الكلية والضرورية ومنه قد لا في امثال هذه الحاصلات فنتيجة انما ليست
 الموجبة مرة والسبب في ذلك انما نتبع الما الموجب فتكون السبب في ذلك السبب
 الموجب فيها هو مترس على الزمان من جهة هذا امر السبب في ذلك السبب في ذلك
 فيها انما عينا متساوية لذلك قولنا كل من هو بامكان ولا شيء من جهة
 باطلاق فاقول ان نتيجة هذا انه لا شيء من جهة هو بامكان فلو كان نتيجة
 ولا شيء من جهة هو بالضرورة مرة يكون ولا شيء من جهة هو بامكان فلو كان ذلك
 انه ان لم يكن الصادق قولنا ان يكون ولا شيء من جهة هو بامكان فنتيجة
 الصادق وهو انه ليس يمكن ان يكون ولا شيء من جهة هو او ان لم يكن ان يكون
 ولا شيء من جهة هو ان ينفذ في جهة بالضرورة وذلك هو الضرر فلو كان
 معا ان بعض من جهة هو بالضرورة وان كان في جهة بالضرورة ذلك متساوية الكلية
 في هذا الشكل الى الضرورية كان قياسا في الشكل ان من جهة متساوية
 احيما بوجوبية ضرورية كبرى والثانية كلية مطلقة من جهة متساوية في جهة متساوية
 بوجوبية ضرورية بالاضطرار وذلك انما يرجع بوجوبية كلية في الشكل الثاني
 ضرورية وهو ان بعض من جهة هو بالاضطرار وقد كان موضعها في القياس
 لا شيء من جهة هذا حلف لا يمكن والخلف في جهة من الكذب ولكن وانما
 عن وضو ان بعض من جهة هو بالضرورة لكن انما في جهة متساوية هو الصادق وهو
 قولنا ليس بالضرورة من جهة هو وهذا صيد وقد ان يكون في جهة بامكان وليس

بالضرورة فذلك لا يكون نتيجة هذا القياس من مسالة ضرورية ووجه مسالة ممكنة
وقد تبين هذا المعنى من الحدود فليكن مدح انسان ويدرر بنكر ويدرر
عزاس فليكن هكذا كل انسان ان يكون بنكر او انكر واصر ان يتنج ولا انسان
واحد عزاس وهو مسالة ضرورية وليكن ايضا انسانا وب بالاد استرحا كما يمكن
القياس هكذا كل انسان يمكن ان يكون عالما ولا عالما واحدا تحرك عليه فيكون النتيجة
كل انسان ممكن ان يكون محكا عليه وهو مسالة ممكنة وينبغي اذا اراد ان يحصل هذا
ليكن او ما ياتر باليقين استقر الامر في هذا التاميم في اكثر من مادة واحدة فانه
مستبعد الامر في هكذا المعنى ان يتنج من مسالة ضرورية من مسالة ممكنة فان
كانت الصغرى في هذا الشكل مسالة ممكنة فانه لا يكون قياس تام اذا كان من شرط
الاشراج في هذا الشكل ان يكون الصغرى موجبة لكن اذا علمت المسالة الممكنة التي
ممكنة كان القياس الذي مقدره وكذلك يرضى ان كانت المقدتان في هذا الشكل
صائبتين وكانت الصغرى هي الممكنة اعني ان يتنج شيئا حتى تعكس الممكنة الموجبة
فان كانت الصغرى في هذا الشكل مسالة مطلقة فانه لن يكون قياس تام وان
الكبرى مسالة ممكنة او موجبة ممكنة والحدود التي تنتج الموجب القوي هي
والحي والاصغر وذلك انه لا يتنج واحد حتى وكل شيء يمكن ان يكون اصغر من الشيء
كل شيء اصغر وهو موجبة ضرورية والحدود التي تنتج السالب هي العار والحي والاصغر
وذلك ان كل ما ليس شيء وكل شيء يمكن ان يكون اصغر من الشيء لا قاروا
يكن ان يكون اصغر وهو مسالة ضرورية فحينئذ كانت المقدتان كليتين
في هذا الاختلاط حتى يكون قياس متنج وسق لا يكون واذا كان فاعلمت تام وامتنع
تام وتبين ان يكون بين الاشراج ليكون من غير التام بتمام الخلف وما يكون مينا
بالاعتكاس فاما اذا كانت احدى المقدتين من هذا الاختلاط كلية والاخرى جزئية
وكانت المقدمة الكبرى ممكنة مسالة كانت او موجبة والصغرى الجزئية موجبة فانه
يكون قياس تام على نحو ما كان الامراء كانت المقدتان كليتين وكانت الكبرى ممكنة

يكنس

ان يستقر

والعز

والصغرى فانه مطلقة تكون جزء النتيجة هو صحة تلك النتيجة ببساطة ممكنة الا ان
هذه جزئية وتلك كلية وذلك بين من من التمر على الخل كما كان الامر في تلك فان
كانت المقدمة الكبرى كلية وطلقة من ممكنة وكانت المقدتان موجبتين او احداهما جزئية
والاخرى مسالة فانه يكون عند ذلك قياسات مستجيبة عزاسة منها ما بين الخلف
وهي نظر ما ان بالخلف في هذا الاختلاط الذي فيه المقدتان كليتان وسما ما بين
بالعكس وهو من كانت الصغرى الجزئية مسالة ممكنة والاد كانت الصغرى مسالة مطلقة
فانه لن يكون قياس الحدود التي تنتج الموجب هي الشيء والحي والاصغر وذلك ان بعض
الشيء ليس شيء وكل شيء يمكن ان يكون اصغر والنتيجة بعض الشيء اصغر من الشيء
فانما والحي والاصغر وذلك ان بعض العار ليس شيء وكل شيء يمكن ان يكون اصغر
والنتيجة بعض العار ليس باصغر وهو مسالة ضرورية جزئية واذا احدث هذه الحدود
محملة قامت مقام الجزئية ولم تهم انه هل هي الجزئية في بعض الشيء وهذا ينبغي
ينبغي ان يمتد في الحدود التي ترضع عامة للجزئية والمحملة فان كانت المقدمة
الكلمة هي الصغرى والجزئية هي الكبرى مسالة كانت او موجبة ممكنة او مطلقة فانه
ليس يكون من ذلك قياس وكذلك اذا كانت المقدتان جزئيتين او محملتين فانه
لا يكون قياسا كانت الكبرى هي المطلقة والصغرى الممكنة او بالعكس والبرهان على
ذلك هو البرهان المستند على هذه الاصناف في الحداد الزاخر الخلف والحدود التي
تنتج الموجبة الضرورية في هذه اذا كانت الكبرى جزئية الانسان والاصغر هي
والاصغر هو الانسان والاصغر الاوسط والحي الاكبر والحي التي تنتج السالب السور هي
والانسان فحينئذ بين من هذا المنتج في هذا النوع من الاختلاط في هذا الشكل من
الاور ومايز المنتج والمان من المنتج اما ان يكون **القياس في السلب**
الصغرى والممكن في الشكل واذا كانت احدى مقدتي القياس ممكنة و
الاشية اضطرارية فان ازام الحائس المنتجة تكون على عدد التاميم المنتجة في الخلف
من الممكن والوجودية التامة سها وخير تامة والتامة تكون هنا اذا كانت المقدمة

مسالة ممكنة كالخلف
اذا كانت 9

شروط لازم

الكبرى على ملكة كما كانت هناك وبقائه اذا كانت الكبرى على الضرورية
والصغرى على الملكة واما السابح فمفكر اذا كانت المقترسان موجبتين ملكة
تامة كانت المقترسان وبقائه ملكة كانت السابح او جزئية واما ان كانت
المقدمتين موجبتين والاخرى سلبية وكانت الموجبة اضطرارية والسالبة ملكة
فان النتيجة ملكة فان كانت المقدمة السالبة اضطرارية تكون النتيجة سلبية
وهي سلبية مطلقة كما اننا اذا كانت السالبة في احاطة الملكة والوجودية وجودية كانت
النتيجة موجبة سلبية ضرورية وهي سلبية مطلقة وهذا كله ما كانت المقترسان على كلياتين
اذا احدهما كلية والاخرى جزئية اعني اذا كانت الصغرى على الكبرى والجزئية على
الصغرى فانها اذا كانت الجزئية على الكبرى لم يكن نتجا اسلاوا لتدل انهما قياسا
ينتهج سلبية ضرورية لان ذلك جزئي وفي بعض المواد وان كان يوجد قياس في سلبية
ضرورية لان ذلك جزئي وفي بعض المواد وان كان يوجد قياس في سلبية الاضطرارية
فان سلبية الاضطرارية سلبية الاضطرارية كما اننا لم يتدل انهما قياسا ينتج جزئية
فان ذلك ايضا جزئي وفي بعض المواد كالحال في السابح السالبة في موجبة فذلك المقترسان
موجبتين كليتين والكبرى على الضرورية والصغرى على الملكة فانها تنتج
ملكته كضرورية وان القياس في ذلك يكون قياسا ماثلا لذلك قلنا كل من هو
إمكان وكل بهما الضرورية فانها تتران النتيجة هو كل من هو إمكان واحد
قياس قياس لان شرط المترس على الكل في المقدمة الضرورية ان يكون اعم على
ما هو سلب العلة لا القوة فاما ما بين ان النتيجة ملكة في قياس المترس على الحق
الذي بان في نظرنا من الاحاطة الا في ذلك بان احد نقيض النتيجة وهو سلبية
ضرورية لان من الممكن يصدق على السالبة الضرورية ونقيضها البرهنة المقدمة الملكة
القياس على الصغرى بعد ان نقلها الى الوجود فليزمن فيه نقيض المقدمة الكبرى
على السالبة الضرورية لان الكبرى كانت موجبة ضرورية فاما اذا كانت الكبرى على الملكة
والصغرى الضرورية فانه يكون في ذلك قياسا تام وذلك من معنى المترس على الكل

عائنه

على ما تقدم ويكون النتيجة ملكة فان كانتا احدى المقترتين كليتين موجبتين
الاخرى سلبية وكانت السالبة اضطرارية وكبرى والصغرى ملكة فانه يكون قياسا
منتج ينتج موجبتين احداهما سلبية مطلقة والاشية سلبية ملكة ولا يتدل انهما سلبية
اذا كانتا ملكة اما يمكن ان كان الطرف الاصح احدا بالاشية او بالاشية تحت الاشية
وذلك لا يصدق الا في بعض المواد ولكن هذا ايضا قياسا المترس على النتيجة منتجة
سلبية وملكته فذلك من قياسا كل من هو إمكان واحد والاشية سلبية هو بالاشية
فانها سلبية منتجة ولا يشي من غير هو بالاشية او إمكان واحد ذلك ان
لم يكن هذه النتيجة صادقة فذلك نقيضا هو الصادق وهو ان بعض من هو بالاشية
وذلك ان هذه هي المناقضة للنتيجة في الكيفية والقيمة والحقيقة ونقيضها هو بالاشية
السالبة الصغرى الضرورية من القياس وهو ان ليس بالاشية الضرورية ينتج في ذلك
الاشية ان اوجب ملكة ان تكون بعض من هو بالاشية او إمكان واحد كل من هو سلب
إمكان هذا خلف لا يمكن واذا كانت الموجبة الضرورية صادقة فنتجها هو بالاشية
المطلقة فانه اصبحت السالبة الوجودية لكن ان نقدر معها السالبة الملكة اذا كان
ممكن الوجود فان كانت المقدمة الكبرى سلبية ملكة والصغرى موجبة اضطرارية
فانه يكون قياسا تام ويكون النتيجة ملكة على اثنين من معنى المترس على الكل واضطر
يترس انه ليس يمكن ان يتبين القياس الخلف انه ينتج مطلقة فان كانت المقدمة
صغرى وكانت ملكة فانه لا يكون قياسا تام لكن يكون قياسا تامة بعكس السالبة
الى الموجبة على تقديره فان كانت الصغرى السالبة اضطرارية لم يكن قياسا ولا اذا كانت
جسدا سلبتين وكانت الصغرى على اضطرارية والحدود التي تنتج الموجبة
الحق والاشية وذلك انه لا يوجب واحد من الحقيقتين إمكانا والنتيجة موجبة ضرورية
وهو ان كل من يوجب الحدود التي تنتج السالبة التارة والاشية لا يوجب ذلك
ان النتيجة ولا قار واحد بعض وهي سلبية وكذلك اذا انفك السالبتين وذلك
ان القياس ليس على الحقيقتين بل على ابعثا والاشية ليس ابعثا وانما ان السابح

في والحق ليس باسحق بالحق والحق اسحق اما اذا كانت احدى المقدمتين
خبرية وكانت الكبرى ضرورية وسالته فان النتيجة تكون سالبة مطلقة وسالته
ممكنة كما كانت الحال اذا كانت كليتين الكبرى سالبة وتبين ذلك الخلف
كما بان ذلك في الصليتين واما اذا كانت الصغرى خبرية موجبة ضرورية وكانت
الكبرى سالبة ممكنة فان النتيجة تكون ممكنة خبرية وذلك بين معنى التفسير
على القول واما اذا كانتا موجبتين معا وكانت الكبرى كلية وضرورية فان النتيجة تكون
ممكنة والبرهان على ذلك هو البرهان الذي تقدم مراد اذا كانتا كليتين فان
كانت النتيجة الكلية هي الصغرى والخبرية هي الكبرى وكانت الخبرية اضطرارية
والكلية ممكنة موجبة كانت اوسالته فانه لا يكون قاسر الحدود والتي ينتج
الوجب الانسان والاسحق والحق وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون اسحق
وبعض الاسحق ليس بحق والانسان حي بالضرورة والانسان يمكن ان لا يكون
ايضا اسحق وبعض الاسحق حي فالانسان حي بالضرورة واما الحدود والتي ينتج
السالب فالنور والاسحق والحق وذلك ان النور يمكن ان يكون اسحق
وبعض الاسحق ليس بحق والنور ليس حي وايضا فان النور يمكن ان لا يكون
حياسواء كانت الصغرى سالبة او موجبة اذا كانت كلية وممكنة فانه ينتج
نتيجة كذلك اذا كانت الصغرى كلية اضطرارية سالبة كانت او موجبة و
الكبرى ممكنة خبرية فانه لا ينتج اصلا والحدود والتي ينتج الموجب اذا كانت سالبة
الغراب والاسحق والحدود ذلك ان الغراب ليس باسحق بالضرورة وبعض
الاسحق حي بالحق فالغراب حي بالضرورة فهو النتيجة واما الحدود والتي ينتج
السالب فالغراب والحق والاسحق وذلك ان الغراب ليس باسحق وبعض الاسحق
حي والغراب ليس حي واما الحدود والتي ينتج الموجب اذا كانت الصغرى كلية
موجبة واضطرارية فهو التفسير والاسحق والحق وذلك ان كل قفس اسحق
بالضرورة وبعض الاسحق حي والنتيجة وكل قفس حي وهو ضرورية والتي ينتج

فان شئ والاسحق والحدود ذلك لان البسحق بعض الاسحق حي فانه ليس حي
بالضرورة وهو النتيجة وكذلك لا يكون قاسر في هذا الصنف ايضا اذا كان
المتقدمتان معلومتين او خبريتين او احداهما معلومة والاخرى خبرية كانت الكبرى
هي الممكنة والصغرى هي الضرورية او العكس والحدود العامة لهذه الاصناف
كلها اما التي ينتج الموجب فالانسان والاسحق والحق والتي ينتج السالب فالنور
التفسير والاسحق والحق والتي ينتج السالب فالنور التفسير والاسحق والحق و
تركيبها قريب على ما سلمنا فنتبين من هذا القول ان انسانا والماء ليس الممكنة في
هذا الشكل من اضطرار الممكن والمطلق هو سائر اصناف المقامير الممكنة
من الممكن والضروري المنتجة منها النتيجة وعن المنتج لغير المنتج والمنتج انما ينتج
النام والمنتج غير النام لغير النام والطريق الذي يبين بغير النام هو صواب احد
بمعينه وسبب ان السابح يفسر في الوجبات ممكنة وكذلك في السوال فان كانت
المتدمات الكبرى سخفا هي الممكنة واما اذا كانت الضرورية او الوجودية فانهما
تكون اما في الحقيقة من الممكنة والوجودية سالبة ضرورية او ممكنة واما في
الحقيقة من الممكنة والضرورية سالبة جملتها اوسالته ممكنة **القول**
في ما يفتي الممكن في الشكل الثاني واما اذا كانت كلتا المقدمات
ممكنة في الشكل الثاني فانه من الممكن قياس منتجة موجبتين كانتا السالبة والنام
احدهما موجبة والثانية سالبة كليتين كانتا او خبريتين معا او احداهما كلية
والاخرى خبرية واما اذا كانتا احداهما مطلقة والاخرى ممكنة فانه ان كانت
الموجبة هي المطلقة والسالبة هي الممكنة فانه لا يكون قياس منتج واما اذا كانت
السالبة المطلقة وكانت كلية فانه يكون قياس منتج وشروط هذا هو مراد اذا كانت
احدى المتدمتين ايضا ضرورية والاخرى ممكنة ولكن منها ينبغي ان يميز وتحتاج
هذه المتامير على غير ما فهمت فيكون في فهمها ان لا انا صليتها
الممكنة لا تنكسر حفظ الكمية والكيفية كما تنكسر السالبة الضرورية والسالبة المطلقة



فلنضع ان كل شيء يمكن ان يكون شيئا من اقسامه ليس يلزم من هذا ان يكون
كل اقسامه لا يكون شيئا من اقسامه وان كان كذلك فلا بد ان يكون شيئا من اقسامه
الموجبة للملكة الكلية وهو قولنا كل اقسامه لا يكون شيئا من اقسامه لان الملكات الموجبات
الملكاة ترجع على سائر الملكات الكلية والجزئية الجزئية وذلك لان قولنا
كل شيء يمكن ان لا يكون شيئا من اقسامه صدق مع قولنا كل شيء يمكن ان يكون شيئا من اقسامه
كل شيء يمكن ان يكون اقسامه صدق مع قولنا كل شيء يمكن ان يكون شيئا من اقسامه
كل شيء يمكن ان يكون اقسامه صدق مع قولنا كل شيء يمكن ان يكون شيئا من اقسامه
تتبعك هذا خلف لا يمكن ايضا فان كونه لا يتفكر اياها يظهر من المواد
ذلك انه اذا كان كل شيء يمكن ان لا يكون شيئا من اقسامه يمكن ان يكون شيئا من اقسامه
ليس هو في الضرورة مثال ذلك لان كل انسان يمكن ان لا يكون انسانا او يكون انسانا
الا ان لا يكون انسانا بالضرورة مثال النجم والشمس وان كان يمكن ان يكون انسانا
بالضرورة ليس هو في الضرورة فليس يصدق مع ذلك ان كل اقسامه لا يكون شيئا من اقسامه
بعضه واجب من زوى الا يكون قادرا وقد يلزم ان السالبة الملكة قد تبين
انعكاسها على الحلق وشأن ذلك ان يترتب ما يلزم ان قولنا ان كل
كل اقسامه لا يكون شيئا من اقسامه بغير عار وقا وهو ان كل شيء يمكن ان لا يكون
شيئا من اقسامه ان كان ذلك ان لم يكن صادقا قولنا كل شيء يمكن ان لا يكون شيئا من اقسامه
اذ هو الصادق وهو كل شيء يمكن ان لا يكون شيئا من اقسامه او لا كان قولنا كل شيء
غير ممكن ان لا يكون يلزم من ان بعضه بالضرورة ان كان هذا قد تبين
انه يتفكر اذ كانت جزئية من زوى بعضه بالضرورة وذلك ان قولنا ان كل
لا يمكن ان لا يكون بغير هذا خلف لا يمكن ان لا يكون في الترتيب مخالفا وذلك ان
ليس اللازم من قولنا كل شيء يمكن ان لا يكون في شيء من اقسامه ان يكون
بالضرورة ان لا يكون يلزم من ان بعضه بالضرورة ان لا يكون شيئا من اقسامه
يمكن ان لا يكون قولنا بعضه بالضرورة ليس اكاميا اقض قولنا بعضه

بالضرورة

بالضرورة ان لا يكون كل شيء يمكن ان لا يكون يلزم من ان بعضه بالضرورة ان لا يكون شيئا من اقسامه
قولنا كل شيء يمكن ان لا يكون اقسامه قولنا بعضه بالضرورة ان لا يكون شيئا من اقسامه
بلا يمكن ان لا يكون اقسامه قولنا بعضه بالضرورة ان لا يكون شيئا من اقسامه
ليست او كذلك لا يقضها من الجزئيتين المتضمنة السالبة الملكة و
هو قولنا كل شيء يمكن ان لا يكون او الذي يقض هذا يلزم من مقتضه فاذن
قولنا كل شيء يمكن ان لا يكون اقسامه بيان احد ما بعضه بالضرورة
ليست او ان في بعضه بالضرورة ليست او ان في بعضه بالضرورة
هو افتراض في قياس الخلق كل شيء يمكن ان لا يكون اقسامه فليزمن من ان بعضه
بلا ضرورة او من ان بعضه بالضرورة ليست او ان كان اللازم هو السالبة
الجزئية الضرورية لم يقض الترتيب الى محال لا بد من تفكر السالبة الضرورية
بل قد يكون كل شيء يمكن ان لا يكون بغير عار وقا وهو ان كل شيء يمكن ان لا يكون
انسانا يمكن ان يكون انسانا او لا يكون انسانا بالضرورة مثال النجم والشمس وان كان يمكن ان يكون انسانا
الشمس والشمس فاذ قد تبين ان السالبة الملكة لا تتفكر فليضع متدبرين
ملكيتين احد ما موجبة والاخرى سالبة في الشكل الثاني في قولنا كل شيء
هو ببيان كل اقسامه لا يكون بغير عار وقا وهو ان كل شيء يمكن ان لا يكون شيئا من اقسامه
لا يمكن ان يتفكر السالبة الملكة كما ان ذلك في المادة المطلقة والضرورة
لا تقاسر الخلق بين ايها ان يكون قياسا لان ان كان احد ما اقض من النجم والشمس
الحقيقية لم يلزم من ذلك محال اذ كانت استلزام من احد ما موجبة الملكة
السالبة وكذلك لان احد ما القبيض جزئية من زوى السالبة وبالجملة
ان كان عز هذا السالف قياسا فانه انما يمتنع بالذات نتيجة ممكنة اذ كانت
النتيجة ممكنة لا نتيجة مطلقة ولا ضرورة اذ كان ليس في هذا القياس
بعضه الصدق فان كان نتيجة ممكنة فاما ان يكون سالبة ممكنة والاصح
بغير من الحدود انما يمتنع من سالبه ضرورة ووجه ضرورة وجوب واحد من

حاتين النقيضين بطلان نتيجة سائلة ممكنة او ممتنعة ممكنة وذلك ان السالبة الضرورية
 تناقض الملكية الموجبة والسالبة الممكنة وكذلك الوجبة الضرورية تناقض كليتها
 فالحدود التي تنتج في هذه المادة سائلة الانسان والاصغر والزرع والايض
 الحد الاوسط والانسان الاصغر والكل هكذا الانسان يمكن ان يكون اصغر
 وكل فرس يمكن ان لا يكون اصغر والنتيجة والانسان واحد فرس وهو سائلة
 ضرورية واذا كانت السالبة عن ج باضطراب لا يصدق ان كل ا يكون ان يكون
 في ج ولا كما يمكن ان لا يكون في ج اما تفكر على الوجبة فمن حساسين ان
 هذا الساتيف ليس نتيجة ممكنة لسالبة ولا موجبة وقد بين ذلك ايضا ان
 ينتج في بعض المواضع ضرورة وذلك اذا اضربا بالفرس الح في ذلك لا ينتج
 كل انسان ج وهو موجبة ضرورية وليس يمكن ان يصدر سوا الموجبة الممكنة والسالبة
 وذلك اننا افترضنا السالبة الممكنة بين نفسه وما افترضنا الوجبة الممكنة بين
 اصل لزمها السالبة الممكنة وكذلك بين انه لا يكون قياس في هذا الشكل ان
 يزعم ان السالبة اعني ان حصلت صفى بعد ان كانت كبرى او العكس وكذلك
 بين انه لا يكون قياس وان اخذت كلها المقدسين او سالبين والبرهان على
 ذلك ففقد الحدود باعيانها وان عيسر ذلك على ما سلكا

واذا كانت احدى المقدسين في هذا

الشكل مطلقة والاخرى ممكنة وكانت السالبة هو الممكنة فانه لا يكون قياس في ذلك
 اصلا كلية كانت كلها المقدسين مساو في غاية والبرهان على ذلك هو البرهان الذي
 استعملنا كانا سائلين وتلك الحدود بعينها اعني انا ترصد مرة تنتج
 ضرورية وموجبة ضرورية فان كانت المقدمة السالبة هو المطلقة والموجبة هي
 الممكنة وكانا سائلين فانه يكون قياس وذلك ان السالبة المطلقة تفكر فيكون
 الشكل الاخر على تقدير سوا كانت السالبة هو الكبرى والصغرى لكن اذا كانت
 بين ذلك بعكسها على المقدمة وعكس النتيجة على ما سلكنا فان كانت كلها على اعني

كليتين

كليتين سالبين وكانت احدىهما ممكنة والاخرى مطلقة فانه يكون قياس في تمام
 اذا انعكست السالبة الممكنة الى الموجبة التي تتركها لانه لا يكون متناقضين
 مطلقة سائلة وممكنة وموجبة وان كانت كلها المقدسين موجبين فاذن يمكن
 قياس ذلك بين من انما ينتج مرة موجبة وسعة سائلة اما الحد في النتيجة
 الموجب فهو الانسان والصحة والحج وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون صحيحا
 وكل ج صحيح وكل انسان هو اضطراب هو النتيجة والاولى هي السالبة السائلة
 والصحة والزرع وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون صحيحا وكل فرس صحيح والنتيجة
 والانسان واحد فرس وهو سالب ضرورية وان كانت احدى المقدتين كلية او جزئية
 جزئية فانه بين في ذلك مثلا من انما اذا كانت كليتين معا اعزل ان شرط ان
 هو شرط النتيجة في ذلك وبين النتيجة معا صير النتيجة في هذه والبرهان على كانت
 الموجبة هو المطلقة الكلية كانت او الجزئية فانه لا يكون في ذلك قياس وذلك
 كائين في ذلك اذا كانتا كليتين وتلك الحدود باعيانها واما اذا كانت الكلية
 هو المطلقة وكانت سائلة فانه يكون قياس العكس الى الشكل الاخر وان كانت
 كلها سائلة سائلة وكانت احدىهما مطلقة فانه يكون قياس ايضا على ان اذا
 انعكست السالبة الممكنة الى الموجبة الكلية كائين فان كانت السالبة المطلقة
 جزئية فانه لا يكون قياس موجبة كانت المقدمة الاخرى ام سائلة وكذلك
 يكون قياس اذا كان كلا المقدسين محليتين او جزئيتين او احداهما محلي والآخر
 جزئية موجبتين كانا سائلين والبرهان على ذلك هو البرهان المتقدم

واحدة باعيانها

واذا كانت احدى المقدسين في هذا الشكل ممكنة والسالبة اضطرابية وكانا كليتين
 معا وكانت السالبة هو الضرورية فانه يكون قياس بعكس السالبة الى الشكل الاخر
 الذي كبراه سالبة ضرورية وممتنعة موجبة ممكنة وقد بين ان هذا ينتج سائلة
 وممكنة سائلة وسوا كانت السالبة الضرورية هي الكبرى او الصغرى فاما اذا كانت

هو الضرورية فانه لا يكون قياسه بيان ذلك من الحدود ان يرضى الطرف الاصل
 اسما او الاوسط ايضا والا فتنفس وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون
 ابيض وكل نفس غير ابيض بالضرورة النتيجة ولا انسان واحد تنفس وهي
 سالبة ضرورية وانما نتج سالبة ضرورية فليس يمكن ان ينتج دايما مكنة لا محبة
 ولا سالبة وهو بين ايضا انه لا ينتج نتيجة سالبة ضرورية دايما لان الضرورية
 انما يكون عند متساوية ضرورية ومن اذن قياس يكون الضرورية في سالبة
 وجودية لا مكنة على ما تبين وكذلك تبين ايضا انه لا ينتج مكنة لان المطلقة
 من طبيعة الممكن وقد يظهر ايضا من الحدود انه لا ينتج سالبة ضرورية فانه
 من ينتج سالبة ضرورية ومنه محبة ضرورية فالحدود التي ينتج سالبة ضرورية
 هي التي نثبت دايما التي ينتج محبة ضرورية فهو السطان والمحقق والحي و
 ذلك ان كل سلطان محقق بالضرورة وكل حي ممكن الا يكون محققا وكل سلطان
 حي بالضرورة فاذن لا يكون في هذا التاميم قياس ينتج اصلا وسواء كانت
 الموجبة الضرورية هو الصغرى او الكبرى فان كانت المقدتان الامتناعيتين في
 النتيجة فاما ان كانتا سالبتين فانه يكون قياسا اذا انعكست السالبة المكنة
 الى الموجبة التي تكملها لانه يكون التاميم من متساويتين الموجبة مكنة والسالبة
 ضرورية وقد تبين ان هذا المنتج وسواء كانت السالبة هو الصغرى والكبرى فان
 كانت المقدتان الصليتان موجبتين فانه لا يكون قياسا لانه تبين ان المنتج
 ليس يمكن ان يكون سالبة لا مطلقة ولا اضطرابية لانه لا يوضع في القياس
 سالبة الا اضطرابية ولا مطلقة ولا ايضا سالبة مكنة لا محبة اضطرابية لانه
 بين من الحدود انما ينتج سالبة ضرورية وانما ينتج سالبة ضرورية فليس يمكن ان
 ينتج دايما لا محبة ضرورية ولا مكنة ولا مطلقة وكذلك لا يمكن ان ينتج
 مكنة فاما الحدود التي ينتج السالبة الضرورية فالانسان والابيض والنفوس
 فان كل انسان واحد تنفس فانه هو الضرورية المنتجة في هذا الشكل وهذا

الفرز

الصغرى من الاختصاصات من المنتجة اذا كانت المقدتان مكنيتين فان كانتا
 مكنية والاخرى جزئية فان كانت المقدتان سالبة على مكنية واضطرابية فانه
 يكون قياس منتج سالبة مكنة والسالبة مطلقة لان السالبة اضطرابية
 تنعكس فتخرج الى الشكل الاول الذي انما ينتج من محبة مكنة صغرى وسالبة
 كبرى ضرورية واسا اذا كانت الموجبة هو الاضطرابية فانه لا يكون ايضا قياس
 عنه والبرهان على ذلك هو البرهان بعينه اذا كانتا كليتين وتلك الحدود
 باعيا ما التي سلست وكذلك لا يكون قياسا اذا كانتا كليتين فان كانتا
 المقدتين اعني الكلية والجزئية متساويتين وكانت احداهما كلية واضطرابية
 فانه يكون في ذلك قياس عظيم وذلك لانه اذا انعكست المكنة السالبة الى
 الموجبة فانه يكون قياسا كما يكون اذا كانتا كليتين على اتقدم وكذلك لا يكون
 قياسا اذا كانت المقدتان مكنيتين او جزئيتين والبرهان في ذلك هو البرهان
 الذي استعملنا تقدمه وتلك الحدود باعيا ما قد تبين ان منتج صنف
 السالبة الكلية اضطرابية فانه يكون ضرورية قياس منتج السالبة مطلقة
 سالبة مكنة وانما صنف الموجبة اضطرابية لانه لا يكون قياسا وهو بين
 ان مرتبة واحد الحدود في التاميم المطلقة والضرورية يكون قياسا ولا يكون
 وهو بين ان هذه التاميم كلها غير تامة

واذا كانت المقدتان في هذا الشكل مكنيتين كليتين فانه قياس
 ويكون النتيجة جزئية مكنة على نحو ما يكون في المطلقة الضرورية واضطرابية
 الشروط باعيا ما والبرهان على ذلك هو البرهان على ذلك وحصر هذه المادة
 انما كانتا سالبتين فانه يكون من جميعها قياس غير تام اذا انعكست احدى
 الى الموجبة اللازمة لانه يعود من مكنيتين احداهما موجبة والسالبة سالبة فان
 احداهما موجبة والسالبة سالبة فان كانت احداهما كلية والاخرى جزئية فان التاميم
 المنتجة منها والمنتج يكون كما كانت الضرورية وتلك الشروط باعيا ما وحصر هذا

في الحدود المطلقة

اذا كانتا حساسا للبين كان قياس الانعكاس السالبة الى الموجبة اللازمه لها
 لانه لا يكون قياس من سالبين في نقيض السالبات البسيط ولا المركبة
 واما اذا احدثت المقدمتان مقلتين او خفيتين فانه لا يكون ايضا قياسا لانه
 لا ينتج مرة موجبة ضرورية من سالبه ضرورية الحدود التي ينتج الموجبة فان
 وايضا وجوب ذلك ان بعض الايسر يمكن ان يكون اسما والايضه يمكن ان يكون حيا
 والاسمان بالضرورة حتى التي ينتج السالبة الانسان والايضه بالضرورة ذلك
 ان الايسر يمكن ان يكون اسما والايضه يمكن ان يكون حيا والانسان بالضرورة
 والنتيجة السالبة الانسان الايسر والضرورة ذلك ان الايسر يمكن ان يكون
 اسما والايضه يمكن ان يكون ذرا والنتيجة الانسان واحد ضروري بالضرورة
 باعيا طاسين ذلك اذا كانا حساسا للبين واحد بهما موجبة والاخرى سالبة لا فاما
 يمكن ان تولد هذا التالى

واذا كانتا صديقتين في هذا الشكل مقلتين السالبة
 وكلاهما موجبتان كليتان فان النتيجة تكون ممكنة جزئية وذلك لان سلب انهما
 الصغرى فان كانت هي الممكنة عادت من الشكل الاول الى اصغراه ممكنة كبره اطلعت
 وقد بينت فيما سلف ان نتيجة ممكنة فان كانت الصغرى هي المطلقة عادت الى اصغراه
 في الشكل الاول مقلتين كبره ممكنة وقد بينت ان هذا ايضا ينتج ممكنة فان كانت
 احداهما موجبة والاخرى سالبة وكان ايهاا اتفق مقلتين اعنى الكبرى والصغرى
 كانت السالبة هي الكبرى فاذا النتيجة تكون ممكنة فان كانت السالبة هي الممكنة كانت
 النتيجة ممكنة حقيقة وان كانت السالبة هي المطلقة كانت النتيجة سالبة ممكنة
 الاسم اعنى انه ينتج نتيجة بين سالبين ضرورية وسالبة ممكنة فان كانت السالبة هي
 الصغرى وكانت ممكنة او كانت جميعا سالبين فانه لا يكون قياسا لانه اذا انعكست
 الممكنة السالبة الى الممكنة اللازمه عطا لانه يعود الى الصغرى موجبتين والاولى
 كبره سالبة وصغره موجبة واما اذا كانتا صديقتين كليتين والاخرى جزئيتين وكان

كلاما

كلاهما موجبتين او كانت الصغرى سالبة الكبرى والجزئية الموجبة فانه يكون
 قياسا رجوعها الى الشكل الاول بالانعكاس الجزئية الموجبة على باين ينتج يكون
 على نحو ما كانت نتيجة المقلتين الصغرى فان كانت الموجبة هي الكلية والسالبة هي
 الجزئية وكانت الصغرى هي المطلقة الموجبة والكبرى سالبة الجزئية لذلك فانه
 يكون قياسا وبيان ذلك يكون بقياس الجملتين فليكن كل منهما مجموع بعض
 ليس هو بالمكان فاقدر ان بعض ج يمكن الا يكون الا ان يكون هذا صادقا
 فتبين انه الصادق وهو ان كل ج هو بالضرورة لان هذه هي المقصود في الحقيقة
 والكلية وقد كان هناك كل ب ففهم ج اطلاق فاذن ينتج في الشكل الاول ان كل
 ج هو بالضرورة وقد كان سمان بعض ب ليس هو بالمكان هذا حادثة لا يمكن
 ان كانت الكبرى الجزئية هي الوجودية والصغرى هي الممكنة فانه يكون قياسا بين
 بالانفراض فان كانت الصغرى سالبة وكانت مطلقة فانه لا يكون قياسا لان
 وخاصة الشكل الثالث الاكبر صفه سالبة وان كانت ممكنة فانه يكون قياسا اذا
 انعكست الى الموجبة على سلفه واذا كانت كلا المقلتين او جزئيتين فانه
 لا يكون قياسا وبيان ذلك هو انهما المستعمل في الاصلان الكلية في هذا

ممكن

الباب اعنى في الممكن الصغرى وتلك الحدود باعياها النتيجة الممكنة
والاضطراري في الشكل الثالث واذا كانتا كليتين

كليتين وكانت احداهما اضطرارية والاخرى ممكنة وكانتا ساسا موجبتين فانه يكون
 عن ذلك قياسا نتيجة نتيجة ممكنة وذلك لان الانعكاس الى الشكل الاول فان
 كانت احداهما موجبة والاخرى سالبة وكانت الموجبة هي الضرورية وهي الصغرى
 فان النتيجة تكون سالبة ممكنة وذلك بالانعكاس الموجبة ورجوع التالى في الشكل
 الاول الى اكبره سالبة ممكنة وصغره موجبة ضرورية فان كانت السالبة هي
 الاضطرارية الكبرى فان النتيجة تكون سالبة ممكنة وسالبة مطلقة رجوعها الى
 الى اكبره في الشكل الاول سالبة ضرورية وصغره موجبة ممكنة فان كانت الصغرى

مسألة محكية والكبرى موجبة ضرورة فانه لا يكون قياس الاجزاء السالبة
 المكنته الى الموجبة المكنته وان كانت الصغرى بالتعريف فانه لا يكون قياس
 الاجزاء السالبة المكنته الى الموجبة المكنته وان كانت الصغرى سالبة ضرورة فانه
 لا يكون قياس فالحذو الذي ينتج الموجب من الانسان والايام والزمرة فذلك ان
 ولا تفرس واحد انسان وكل فرس يمكن ان يكون نايما والحدود التي ينتج الانسان
 والبطان والايام والزمرة فذلك ان الانسان واحد فرس وكل انسان يمكن ان
 يكون نايما والنتيجة ولا يحسن مجازا واحد ميطان هروايم فان كانت احدى القديسين
 كلبية والاشنة فربما كانت كلبية هروايم جيتين فانه يكون قياسا لرجوع الى الشكل
 الاول ويكون النتيجة مكنته كما هو في الاصناف التي ترجع اليها الشكل الاول
 فان كانت احدى القديسين سالبة والافرى موجبة وكانت السالبة هي الكبرى فانه
 ان كانت اضطرارية فان النتيجة تكون مطلقة او مكنته لانها ترجع بالعكس الى الصغرى
 من الشكل الاول الذي ينتج هاتين النتيجةين ان كانت كلبية وان كانت فربما فالا
 والحلف وان كانت السالبة هي المكنته فانه يكون النتيجة مكنته حقيقة كما هو في
 من القياس الذي يرجع اليه في الشكل الاول فاما اذا كانت السالبة هي الصغرى فانه
 كانت مكنته كان قياسا بعكسها الى الموجبة المكنته وان كانت هي الضرورية يمكن قياس
 وذلك بين على نحو ما بين اذا كانتا كلبيةين وبذلك الحدود واعياها فنتبين
 متى يكون في هذا القياس قياسا وكيف يكون واي نتيجة جيتي قياسا والهيئات
 وايضا فربما في الحال في الاصناف التي يكون في هذا الشكل وهذا استقر في جميع القياسات
 المحلية **فصل** **د** وبين نحو ما قيل في الاشكال الوحدية

والنتيجة هروايم جيتين
 فيقتطعان

بين اما ان الشيء موجود او غير موجود وكل واحد من هذين الاماكن يكون كليا واما
 جزئيا وكل ما بين ان الشيء موجود او غير موجود فاما ان يكون على جهة الحقيقة فاما
 ان يكون على جهة الاشتراط واما ان يكون قياسا مركبا من هذين وهما الذي
 يدعى بقياس الحلف والزمرة لان انا هروايم الشكل في القاموس المحلية وشرط
 مستطير من النتيجة على الاطلاق فانه اذا تبين هذه تبين القاموس المصطلح في
 الاماكن الى هذه وهو قياس الحلف والقياس الذي يكون بشرطه فقرر ان
 اجتماعا ان يتبين ان المحرلة على اسما على جهة السلب والاعلى جهة الايجاب
 فهو من الظاهر ان يجب ان اخذ في بيان ذلك على جهة الحلال ان شيئا موجودا
 ومحولا على شيء فان اخذنا في ذلك ان المحرلة على بين الين انما اخذنا
 الشيء في بيان نفسه وذلك استحالة غير مستحيلة على زيادة في المطلوب وكذلك
 ان اخذنا في ذلك قضية مبينة بالحق والموضع المطلوب فهو بين ايضا
 ليس يلزم عنه شيء في المطلوب لا ايجاب ولا سلب بل ان يتبين ان المحرلة
 على ب ك ان محولة على واذ المتعقدان الوحدان فلهذا ان يكون التو
 الماخوذ في بيان اموجودة في با ما قرر مشار له في هذا الطريق او مشار
 لها ما سائر ان كان مشاركا لاصدا الطرفين فلا يخجل ان يكون محولة هروايم المحل
 بعيدة وموضوعة عه او يكون موضوعة موضع المطلوب ومحولة عه او يكون
 محول المطلوب هروايم موضوعة او موضوعة المطلوب هروايم فانه لا يخلو القول في
 لاصدا الطرفين من هذه الاقسام اما ان يوجد كما واحد انفسه من غير ان يشارك
 حكم او قضية اخرى واما ان يوجد مشاركا لقضية اخرى وذلك من غير ان يشارك
 بالمطلوب فان اخذنا مشاركا لاصدا الطرفين الذي هو اوجبة قضية واما
 فقط مشاركا ان اخذنا ان مشاركا في محل واحد هروايم على صاحبه فهو بين انه
 ليس يلزم عنه ذلك ان يكون مشاركا لشيء محولة با حار او سلب على
 سائر مشاركا ج بر وان اخذنا مشاركا لشيء مشاركا لشيء محولة با حار او سلب على

ان يكون في هذا الطريق او مشار
 له في هذا الطريق او مشار

ان يكون في هذا الطريق او مشار
 له في هذا الطريق او مشار

فهو من ايضا ان يكون عن ذلك قياس الا انه لا يكون قياس على المطلوب
 الذي طلب اعني على وجوده ان يبرهن بطلانه ولو اذنا الامور الشاركة
 الطرفين المتساوية من غير ان يشار الى الطرفين الا من شأنه ان يشارك
 في ذلك لانه لا بد له فانه ليس يلزم عن ذلك ان يكون اشراكه له
 اجاب ارسطو بالممكن ان يشارك في ذلك لان الاشراك لا يكون قياسا على المطلوب
 انما يكون عن مقدمات غير موجودة اعني ان القياس يكون على غير مطلوب محدود
 القياس المحدود الذي يكون على غير مطلوب محدود اما القياس المحدود الذي يكون
 على غير مطلوب محدود فانه يحتمل ان يشارك في مقدمات محدودة مشاركة
 المطلوب ولذلك لا يجب ان يكون اقل القياس المحدود اما ان يشارك في مقدمات
 مشتركة كان محدودا وسطا ويختلفان بطرفي المطلوب والامكان ان يشارك في مقدمات
 على شي من اجل ذلك اعني على شي مشترك يكون اشراكه للقياس والقياس مشترك
 في مقدماته يجب ان يكون اشراكه للقياس فانه يشارك في مقدماته فانه يكون
 متوحدتين وتلك محدودا وسطا والامكان ان يكون قياس على طرفي
 محدود فانه يكون احد هذه الثلثة الاصناف من القياسات التي اعني الاشكال الاول
 والثاني والثالث والبرهان على ذلك ان يشارك في المقدمات الوسط الذي
 يشارك في المقدمات فانه يشارك في المقدمات الشاركة للقياس والقياس
 المطلوب لا يشارك في المقدمات احوال ان يكون موضوعا للطرف الاكبر وهو لا يشارك
 ان يكون استقوله على وجه متوحد على وجه وهو الاشكال الاول او يكون موضوعا
 وهو الاشكال الثاني او يكون موضوعا لهما وهذا هو الاشكال الثالث والامكان ان يشارك في مقدمات
 على الاكبر موضوعا لهما فليس يكون لان الطرف على الاكبر هو على الاكبر وكان الاكبر
 محدودا في الطلبات بطبع على الاكبر فيكون الشيء بعينه هو على نفسه وذلك محتمل
 هذا اذا اعتبر الحد الاوسط بحسب المطلوب المتروك اذا اعتبر بحسب الشاركة فانه يشارك
 في المطلوب الذي هو على نفسه فانه يشارك في المقدمات الشاركة لهما كما ينبغي

باب

جاءه من ان يكون قياسا على غير المطلوب المتروك ولذلك ليس يقع عليه
 حكمه بالطلب ولا يشارك في كلام قياس برهان ولا يقع في مقدمات من هذا القبيل
 ان كل قياس على فانه لا يكون متروك احد هذه الاصناف الثلاثة وان كان الحد
 الواحد بعينه يشارك في وسطا فانه يشارك في مقدمات ان يكون متروك في مقدمات
 في وجه والحد والحد والحد في المقدمات فانه يشارك في المقدمات ايضا فانه
 مشترك في مقدمات من هذا الاشكال الثلثة ومن القياس الشرطي فانه يشارك
 ان قياس الحد انما يكون ببيان الكلام في الحال قياس على وجه وان كان الحد
 في المقدمات لا يشارك في مقدمات شرطية فانه يشارك في المقدمات ان يكون
 مشترك في المقدمات او يشارك في المقدمات من هذا القبيل الشرطي وهو لا يكون
 مشترك في قياس على وجه في المقدمات وذلك بان يشارك في المقدمات كما كانت
 نسبة جميع اقسامها الى اخرتها نسبة عدد من المقدمات في المقدمات فانه يشارك
 نسبة جميع اقسامها الى جميع المقدمات نسبة عدد من المقدمات في المقدمات فانه يشارك
 ان نسبة المقدمات اقسامها الى المقدمات ليست كنسبة عدد من المقدمات في المقدمات
 الا ان يشارك في المقدمات فانه يشارك في المقدمات ان يشارك في المقدمات فانه يشارك
 الشرطي الذي استعمله او لا وهو قد شارك في المقدمات الشاركة لهما فانه يشارك
 في مقدمات من هذا القبيل فانه يشارك في المقدمات الشرطي المتصل الذي يشارك
 المقدمات الشاركة لهما الذي يشارك في مقدمات اقسامها التي تتشارك في المقدمات
 في المقدمات الشرطية فانه يشارك في المقدمات فانه يشارك في المقدمات فانه يشارك
 قياس شرط واما القياس الشرطي فانه يشارك في المقدمات اقسامها التي لا يشارك في المقدمات
 الحلي وذلك ان القياس الشرطي جسيان او كان احد هذا القياس المتصل وهو
 الذي يشارك في المقدمات الشرطية فانه يشارك في المقدمات الشرطية التي يشارك في المقدمات
 ان كانت الشرطية طالعها فالها موجودا في المقدمات الشرطية الذي يشارك في المقدمات
 واللازم ان يشارك في المقدمات اقسامها التي يشارك في المقدمات الشرطية فانه يشارك

الى عدد اربع

بين

في المقدمات الشرطية

طالعة فالشاهد موجود وان لم يستثن قد يتبادر الى فنيته متبادلا للشرط والمقدور
لكن انما يخرج وجوده فالشاهد بطالته والجنس الثاني ان الشرط المنفصل وهو
يتكبر من المتعاقبة السامة وتكون وجود الشرط المتكبر على انما
مثل قولنا هذا الوقت لا يلبس لونه وهذه اربعة اصناف وقد علمنا ان يستثنى
فيه المقدور حينئذ يتبادر الى الاستثنى في ذلك بعينه فينتج متبادلا
المقدور او يستثنى فيه متبادلا للمقدور فينتج الثاني ويستثنى فيه متبادلا في
المقدور وذلك ان المقدور لكنه ليس بغيره فلهذا هو كذلك وليس بغيره فلهذا
او لكنه ليس بغيره فلهذا هو كذلك وليس بغيره فلهذا هو كذلك وليس بغيره
الشرطية الا ان هو هذا الجنس فلهذا هو هذا الجنس فلهذا هو هذا الجنس فلهذا هو هذا الجنس
فيما هو الذي يمتنع فيها جهة الشرط وانما المستثنى في خارجها في الوجود
بقياس على الشرط المنفصل والمصل اذا كان السابغ والاقبال في نفسه
وذلك لان اذا كان الاتصال فيها بينا بنفسه والمستثنى فيها بغيره فلهذا هو
بين بنفسه لانه ان كان بينا ان الاتصال لا يخلو ان يكون اما هو او اما قد يما
وكان بينا بنفسه لانه ليس بغيره فلهذا هو كذلك وليس بغيره فلهذا هو كذلك
يكون الامر كذلك في الشرط المنفصل فانه اذا كان وجود الحركة بينا بنفسه
وجودها عن الطبيعة بينا بنفسه من غير وسط فوجود الطبيعة بينا بنفسه
ان كانت افعال النفس عند الوجود بنفسها وبين الوجود عن النفس بنفسه فلهذا هو
بين الوجود بنفسها وكذلك ان كانت الحركة معلومة الوجود معلومة بنفسه
وجودها عن محران فالجواب معلوم الوجود بنفسه وان كان عدة الحركة في شئها
بين الوجود بنفسه فعدم المحرر هذا الذي هو الوجود بنفسه بالحكمة فانه اذا
كانت البراهين التي يخرج من الشرط في العلم ووجوده في المطلوبات
بالطبع وجدت اما الاتصال فيها بينا بغيره واما الاستثناء وهذا انما يميز في
القياس الشرطية التي ليست هي حلية بالوقت وهو في هذه الشرطية الحقيقة

المتبادر

لانه لا بد من شرط في نفسه
في الشرط المنفصل فانه اذا كان
المتبادر في نفسه فلهذا هو كذلك

واما التي هي بالوقت حلية فذلك حلية اخوت في الشرط ولذلك ان كان في
ان بين بها المطلوب بذاتها ومنزلة زيادة مقتضى هذا النوع من الشرطية
هو الذي يشار اليه المقدم الثاني في وجوده وقد تفصيلا ذلك في قوله انما
الوقت للمقدور اذا كان الامر في القياس الشرطية معلومين بانفسها فانه لا
يستعمل اصلا في بيان شئ بمقدور بالطبع وان كانت قد يستعمل في بيان
اقلها من المحرر بالطبع مثلا استعمال الاستثناء والسببه وليس بالبدل
ان يميز له قد يكون المقدور في القياس على معلومين بانفسها فينتج
بمقدور كذلك وقد يتبين ان يكون الامر في القياس الشرطية امرين ان يكون
معلومين بانفسها الشرطية والمستثنى يكون النتيجة بمقدور فانه انما يتبين
ان كانت المقدور في القياس على معلومين والنتيجة بمقدور لانه انما يتبين
لما لم يميز في الزمن انما يميز الذي يميزه عند النتيجة والمقدور في القياس
الشرط فانه ليس بحاجة الى التاثير في لزوم ما يلزم عنها فلهذا هو
ينفصل هذا الموضوع عن شرطه على ما يتولد في ذلك اربعة ولا على ما يتكبر
عليه ان يميزنا وبالجملة فلا يستعمله الذي ارشده اليه يظهر انما يميز في
هذا الامر يظهر انما يميز قد يتبين من قولنا ان كذا من الاشياء المعلومة على
شروط الوجود الشرطية غير ما على ما به هذا المحرر بيان ومحال ان يكون ذلك
واحد بعينه يستعمل في التوقف على المعلومة بنفسه والمقدور بالطبع قد يتبين ان
جميع اجسام القياس انما يميز بالشكل الاول وانما يتخذ الى الحكمة مستقلا على
مستقل وذلك انما بعد حلية تتم بالحكمة والحلية تتم بالشكل الاول و
الجزئية التي في الشكل الاول القياس الصلبة التي يميز على ان يميز ويزاد
ان يكون في كل قياس منتهى مقتضى موجه كذا كانت في كذا ومقتضى حلية
كيف ما كانت في كذا ومقتضى موجه كذا كانت في كذا ومقتضى حلية فاما
ان لا يكون هذا القياس وان يكون على المطلوب وان لا يكون المقدور

المتبادر

يشترط في المطلوب مثال ذلك ان كان المطلوب حل الدقة بالوقت
 جزئيا ما يمكن ان يراد من هذا المطلوب ان يكون المطلوب
 نفسه او غير ثم ان كان فيه فانه لا يمكن من ثلثة احوال اما ان يكون المطلوب
 الحاضرة في ذلك معلومة وهي ان الدقة جزا او يكون جزئية وهو ان
 الذات جزا او يكون كلية وهو ان كل لذة جزا فان احدثت المقدرة معلومة
 وهو ان الدقة جزا لم يميز ان يكون هذه المعلومة تصدق من الذات
 على غير الدقة المستقيمة فلا يتحقق المطلوب وهو ان الدقة المستقيمة
 وكذا ان مرجحا ايضا فيها بالصورة الجزئية فيمكن ان يكون الذات جزئية
 ان نتجت ابطال هذه اياها فغير المطلوب مثال ان يكون قولنا بعض الذات
 جزئيا وقاطع لذة العلم وكذلك المعلومة نتج عن ذلك ان لذة العلم جزئية
 ليس هو المطلوب واما ان احدث المطلوب نفسه فغير ممكن ليس يكون قياسه فلا بد
 في القياس النتيجة من ان يكون الطرف الاخر منطوقا نحو الاوسط انظر الى
 في الكل حتى يكون شبه احد هما الى الاخرى نسبة الجزا الى الكل وذلك الفعل
 في الشكل الاول وبالقياس في الشكل الثاني والثالث ومن هنا يبين ان واجب ان
 يكون المقدرة المنطوقية تحت المقدرة الكلية موجبة لاما ان كانت سالبة لم تنطو
 تحتها ولا وجدت فيها هذه النسبة ولذلك كان معنى القول على الكلام الذي
 يتضمن هذه النسبة موجبا بالفعل في الشكل الاول وفي الثاني والثالث ان
 وقد يبين من هذا القول ان كل قياس فارجح ان يكون فيه مقدرة كلية وموجبة
 وان النتيجة الكلية اما بين عن متديات كلية وان النتيجة الجزئية قد يبين عن
 متديات احد بها جزئية وذلك في الشكل الاول والثاني وقد يبين عن متديات
 كلية وذلك في الشكل الثالث واما ان كان ذلك كذلك فالنتيجة الكلية لانه
 مبررة في الامتداد متديات كلية وانما النتائج الجزئية قد يبين عن المتديات
 اعم من الكليتين وعن الكلية والجزئية وهي ايضا اوجب ان يكون كل

الفرق

المقدرة او احد براسية في جهة او كيتسفا فالنتيجة اعلم ان كانت النتيجة
 ضرورية او ممكنة او مطلقة فانه اما ان يكون كل المقدرة تلك الجهة
 او احدها وذلك في المقاميس التي تنبع من جهة واحدة وهي النتيجة بالقياس
 من معنى القول على الكل وهو ان ايضا ما قبله متى يكون قياسه من معنى
 يكون غير متبع وايضا متى يكون ناقضا متى يكون اما وان يقيس كل
 بالضرورة ان يكون الحد ومبررة احد تلك الاتجاهات الكلية التي هي متنا
 وهو ان ايضا ان كل نتيجة فانه لا يكون بطلان صدق الا من ذلك ولا
 ان تكون النتيجة الواحدة بعينها متباينة بكمية كثيرة وذلك يكون على ضربين
 احدهما ان يكون النتيجة الواحدة بعينها متباينة بكمية كثيرة كل واحد
 سفا كما في نتائج النتيجة اعم من اذات وتشتغل ان ذلك يمكن فحين
 احدهما مثل ان يكون نتيجة مثلا مبتدئ متى ان عليه ومقدرة متى ان على
 حده او متد متى ان ومتد متى ان على حده او مبتدئ متى ان على حده والفرق
 الثاني ان يكون المقدرة متان المتجانس للنتيجة المبررة نتائج عن مقدرات
 احوال كلاهما واما احدهما سال ذلك ان يكون نتيجة نتيجة مبتدئ متى ان
 ويكون مقدرة النتيجة مبتدئة ووسيلة ب نتيجة مبتدئ متى ان او يكون
 نتيجة مبتدئة ويكون مقدرة ب مبتدئة بالاستقرار او جهة متباينة او
 فعلى الجهة الاولى يكون المقاميس كثيرة والنتيجة واحدة وعلى هذه الجهة يكون
 المقاميس كثيرة والنتائج كثيرة لاما في هذا المثال ثلثة وهي التي هي النتيجة
 الاخرى واولب الدخان مما ستنتج نتيجة ونتيجة متد متى ان واما
 متى ان تكون مقاميس كثيرة لنتيجة واحدة واما المقاميس واهل فانه لا يمكن ان يكون
 نتيجة واحدة عن اكثر من صدق ولكنه لا بد من ان يكون قياسه عن اقل
 من متديات وتبين ان يكون عن قياس واحد نتيجة واحدة من ان مقدرات
 وستصدروا مثلا ان تزل ان مثلا نتيجة من متد متى ان ومتد متى ان

ولا قد يتبين ان كان منهما ان يكون عن مقدمتي اب قياسا ان يكون نسبة
 احد ما الى الاخرى نسبة الجزء الى الكل فان يكون عنهما مزيج نتيجته فان كانت
 عنهما نتيجته فلا يخجل من ثلثة احوال اما ان يكون عنهما نتيجته ه المزدوجة
 اما ان يكون النتيجتين احدى مقدمتي ج واما ان يكون شيئا اخر غير هذين ثم في كل
 واحد من هذه الاحوال الثلثة لمقدمتي اب لا يخجل ايضا فدمنا ج ومن ان
 يكون نسبة احد ما الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء او لا يكون فان كانت نتيجته
 عنهما مزيج نتيجته ثم هذه النتيجته ايضا لا تخجل من ثلثة احوال اما ان يكون
 نتيجته ه المطلوب واما ان يكون النتيجتين احدى مقدمتي اب واما ان يكون النتيجتين
 اخرى غير هذين فان كان النتيجتين الحادتين مقدمتي اب هي نتيجته ه المطلوب واما
 عن مقدمتي ج ونتيجته با ان يكون نسبتا احد ما الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء فان
 ان كانت تلك النتيجتين هي نتيجته ه او هي احدى مقدمتي اب فان يكون قياسات
 كثيرة على نتيجته واحدة وذلك شي غير متعق وان كانت نتيجته مقدمتي ج وغير
 ه وغير احدى مقدمتي اب فان يكون متايسر كثيرة على مطالب كثيرة غير متعق
 بعضها بعض واما ان لم يكن نسبة مقدمتي ج واما احد ما الى الاخرى نسبة الكل
 الى الجزء فان ليس يكون لهما في نتيجته ه الا ان يوجد على جهة الاستواء في مقدمتي
 القياس اربعة النتيجتين واضافا الى اوليها من الاشياء التي برز له مقدمات
 التي ليست مزوجة في الاشياء على فرضنا تبين في ان نسبة الحد لهذا الميزقي
 فرضنا ان نتيجته مقدمتي اب هي ه واما ان كانت نتيجته مقدمتي اب غير ه وغير
 احدى مقدمتي ج واما ان كانا ايضا لا يخجل ان يكون نتيجته مقدمتي ج واما النتيجته ه واما
 احدى مقدمتي اب واما الاشياء اخرى غير هذين واما ان يكون متداوج وغير نتيجته
 اصلا فان كانت نتيجته مقدمتي اب غير ه وغير احدى مقدمتي ج واما كانت نتيجته مقدمتي
 ج وغير ه غير احدى مقدمتي اب فان ليس يكون قياس على المطلوب واما فضلا
 على المطلوب وكون متايسر كثيرة وان كانت نتيجته مقدمتي ج وهي ه فانها ايضا

متايسر

متايسر كثيرة على مطالب كثيرة وان كانت نتيجته مقدمتي ج واما احدى مقدمتي اب
 فان يكون ايضا متايسر كثيرة على مطلوب واحد الا انه غير المطلوب وان
 كانت متداوج وغير نتيجته فانها لا يكون غناء في نتيجته مقدمتي اب مع ان نتيجته
 مقدمتي اب هي غير مطلوب واما ان كانت نتيجته مقدمتي اب احدى مقدمتي
 ج واما مقدمتي ج واما لا يخجل ايضا من ثلثة احوال اما ان يكون نتيجته
 له واما احدى مقدمتي اب واما شيئا اخر غير ه فان كانت نتيجته ه فان يكون
 متايسر كثيرة على المطلوب الواحد وقد تبين ان ذلك غير متعق وان كانت نتيجته
 احدى مقدمتي اب فان يكون البيان دورا ان يكون هذا القياس على المطلوب وان
 كانت نتيجته ه مقدمتي ج وغير ه غير مقدمتي اب فان يكون ايضا
 متايسر كثيرة على مطلوب واحد الا انه غير المطلوب واما ان كانت متداوج و
 غير نتيجته اصلا فان ليس يكون لهما في الاشياء وكون باطلا وكون هذا القياس
 واحد لكن على غير المطلوب فتبين ان جميع الوجوه التي يمكن ان يتصور بها ان
 مطلوبها واحد تبين عن قياس واحد كرسب من الميزقي مقدمتي ج واما
 تبين انه لا يكون ان يكون مطلوب واحد قياس واحد هو كرسب من الميزقي ثلثة
 حدود ذلك بقصد ما ياء واذ قد تبين ان كل قياس بسيط فان لا يكون اكثر من
 ثلثة حدود واما كانت الثلثة الحدود هي مقدمتان فقط فكل قياس لا يكون اكثر
 من مقدمتين وثلثة حدود وقد كان تبين ان لا يكون اقل فكل قياس بسيط
 فلا يكون اكثر من ثلثة حدود ولا باقرا واذ تبين هذا فهو بين ايدينا ان كل
 قياس بسيط او مركب من متايسر بسيط تام التركيب غير ناقص عند مقدمته
 من المقدمات الضرورية في النتيجته الاخرية فهو مؤلف من مقدمات ازيد او
 افراد لان الحدود اكثر من المقدمات بواحد واذ اقياس كان بهذا الصفة و
 لم يكن متداوجا ازايا فان غير نتيجته الا ان يكون اخر في مقدمته ليست ضرورية في
 الاشياء او صدف منه بعض المقدمات الضرورية وخاصة هذا القياس ان يكون

يكون دافعا فعدا الجنس من المهورات اعمى المتوسط يكون بان يتغير ولا
المطلوب الى حد الذي هذا الموضوع والمهورات اذ كل مطلوب يتغير الى
هذين الحدين ثم ينظر في الاشياء التي توجد لكل واحد من هذين الحدين اعمى
الاشياء التي ترجب للمطلوب والتي ترجب لموضوعه وتلك هي الحدود
الاجناس والنقص والخصائص والافاضة للشئ وفي الاشياء ايضا التي
وجد لها كل واحد من هذين المطلوب اعمى الاشياء التي ترجب لها موضوعها المطلوب
والاشياء التي ترجب لها مظهر وفي الاشياء ايضا التي تسلب عن كل واحد من
هذين الحدين اذ كانت السوابق قد تمزجت فاعتكس وبقى عند ايضا هذا ان
تميزا من هذه المهورات هو صدد واحد الحدين او كليهما او هو اجناس او هي
خصائص او هي مظهر او صدد وكذا ينبغي ان نتميز ايضا من هذه الحقيقة
وحسن وخاصة او عروا واما سائر محسوسات المهورات فبعضها خاصة او
عروض لتستعمل من ذلك الملائق بصناعة صناعة فاما من ذلك بالحقيقة
فصناعة البرهان واما من ذلك بحسب البرهان المستعمل في صناعة
وبالجملة فكل الكثر من الكسائر انواع المقدمات كان اسرع لوجد المطلوب
ينبغي ان لا يربط من الدواعي الا الاكثر الصلة بحل الحدين وهي المهورات على كل واحد
منها الا الدواعي الخاصة وهي الجزئية اعمى المهورات على بعضها مثل ذلك ان كان
المطلوب حل الانسان كذا فانه ليس ينبغي ان يختار احد الاخر الانسان المهورا
صداق لكل انسان لانه لا يكون قياس الامز المقدمات الكلية كالجزئية وكذا
لا ينبغي ان تؤخذ المقدمات مفعلة لان المفعلة متناقضة الجزئية على ما تبين في الشئ
من اماره على كل مفعلة لم ليست كلية وحسب ذلك ينبغي ان يختار من الاشياء التي
للموضوع واحد من الحدين الاشياء الكلية مثال ذلك ان يختار ما لجملة الانسان
كله لا بقصد والسوابق ان يترن بموضوع المقدمات المستندة لا بمهورها
لانها اذا قرن بمهورها كانا مستحيلا واما غير ما في القياس على ما تبين في الكتاب

المتقدم

المتقدم واذ كان احد الحدين من المطلوب الذي لم يترن احد المهورات
كل قلاق في هذا الموضوع بين ان يترن احد فبمنه او اخر ذلك المهور
المحيط به مثال ذلك ان اذا التمس الدواعي الانسان على كل من المثالين
التي وقد علم ان المحيط بالانسان لم يكن في هذا الصنيع بين ان يترن
بين ان يجد الصانع الدواعي الانسان او احسن الدواعي التي لان كل الحق
المحيط بالانسان قد يلحق الانسان وكذلك ايضا سمي التمس احد
الحدين وكان الحد الذي التمس لاصح مظهر عروا ما ليس ينبغي ايضا
ان يستلجج ان يصداق ذلك الحد فداق لموضوعه اذ كان سلبا
ان الحق الشئ فداق لا يحيط به ذلك الشئ واما ينبغي ان يترن ان ذلك
الحد الذي اذ احد محيط به ذلك الموضوع مثال ذلك ان اذا كان على احدا
للاسان ومحيط به من ان اخر مظهر محيط به الانسان واما الذي ينبغي
يترن ان هذا الشئ محيط به الانسان او ليس محيط به وينبغي ان يختار من
الدواعي المناسبة للمطلوب فان كان المطلوب في الملك الا كذا فانه لا يترن
الكلية والاكثريه لان قياس المطالب التي يكون في الحقيقة الاكثر ان يكون من
مقدمات اكثرية كما ان قياس المطالب التي يكون في المادة الضرورية اما يكون مقدمات
ضرورية فلهذا هي القواني التي تلتزم بها الكسائر المقدمات في كل قياس مقدمات
والا فترت ان التي ما ليست التماس مقدمات مظهر على ان يكون ذلك ان
مطلوب ليس مقايده فاما ان يكون مهورا كليا او سلبا كليا او مهورا جزئيا
او سلبا جزئيا فان كان المطلوب مهورا كليا او سلبا كليا فانه ينبغي ان ينظر
في موضوعات محمولة ومحمولات موضوعة فان التمس بعض موضوعات المحمولة
باعتبارها بعض موضوعات موضوعة فانه لا يكون المحمولة من ذلك الموضوع
ذلك بين من ان هذا الموضوع بعيد هو موضوع الشكل او اذا كان الموضوع
انما يترن في هذا الشكل ومثال ذلك ان يكون مطلوبا حل كل خمر من اجزاء العالم

لا يكون من ذلك موجباً في الشكل الثاني وقد بينت ان غير متين في شيء من
 لا ينبغي ان تأخذ اصولاً من الطرفين لان قد بينت ان لا يتبع من سائتين
 ولكن لا ساداً ان موضع محور المطلوب وايك من موضع المطلوبين
 فليس ينبغي ان تأخذ ان يكون القدر من الصفين سائتين في الشكل الاول وقد
 بينت ان لا غير متين وهو من ان لا يكون قياساً اذا الضربين واحد كبر الآخر
 اضرباً في سائر الطرفين مستطراً ووضع وهو الحد الاوسط وان كان الحد
 الاوسط شيئاً لم يكن قياساً لا يكون قياساً من جهة واحد الطرفين من جهة
 او ثلثه عنه وانما يطرح هذا ان قد يكون قياساً اذا الضربين للطرفين مختلفان
 كما اضربوا بالجملة الا يمكن ان يجمعاً في شيء واحد فان ذلك لا يصح الى ان قد بينت
 قوة احدى شي واحد وجب احدى هاتين من سائر من الاخر ولو كان ذلك لم يكن متيناً
 ذلك ان من بين ان القوة ليست بعبارة انسانية من جهة ان يجمع او لا ان
 القوة ليست بغير من جهة الاشارة الى الصفوف هذه النتيجة ان العبارة ان
 جزاً يتبع لان القوة ليست بعبارة انسانية من جهة ان يجمع او لا ان القوة ليست
 فلا في امثال هذه المسائل هي حقيقة مركبة من اكثر من شكل واحد وانما
 قياساً بام بسيط من اعتقد فكل هذا انه قياساً واحد وهو من اعتقد قياساً
 مركباً من اعتقد ذلك ان من هو القياس البسيط ومن هو المركب
 القياس البسيط لم يرد القياس باطلاً في حقيقة الخلق انما يكون هذا من
 من انظر اعني الاشياء التي قبلها واحد من الطرفين وهو ثلثة كما قلنا ان
 اشياء توضع له والاشياء تجل عليه والاشياء السليمة المعلقة على الحد
 على جهة الوضع ان كان ذلك غير مختلف في السلب على اقل ذلك طالع من ان
 كما مطلوب بين قياساً حلية يمكن ان من سائر الحدود واما قياساً بالخلق
 وكذلك كل مطلوب بين قياساً بالخلق يمكن ان من سائر الحدود واما قياساً
 بقياس سائر ذلك ان كان عندنا ان من موجودة في كل او غير موجودة في

منه وادارة ان بين بها بين المتدين ان غير موجودة في شيء من
 بطريق الخلق قلنا ان غير موجودة في شيء من ه والافضل ان موجوده لبعض
 ه وقد كان سائر ان موجوده في كل احدى من ان موجوده في بعض
 وقد كانت غير موجودة في شيء من ه هذا خلف لا يمكن وان اردنا ان
 ذلك على طريق الخلق قلنا ان غير موجودة في كل احدى من ان موجوده في
 المطلوب وذلك ان كلا القياسين اعني الجبري والسايي الى الحال انما سائتين
 احدهما هو الطرفين له برضاها واما سائتين واحد كبر منها واما الفرق
 ان القياس السابق الى الحال بالثمن من سائتين احدهما القدر من المتدين المتين
 والاخر كذب في غير المتدين الحق والقياس الحق بالثمن من المتدين الحق
 لا غير فلا بد في كل قياس من سائتين من الاعتراض بغير متين وذلك يكون بالطرق
 التي وصفنا فان التخييل ما كان القياس حلياً وان احد الطرفين المطلوب اصغر اليه
 احدهما كان قياساً بغير متين وسين في ذلك الكثرة انما يتبع انما القدر من المتدين
 الواقعة في قياس الخلق وكذلك القدر من سائتين مضطرة الى هذا النوع من
 النظر ان قد بينت ان لا يمكن مطلوب بالقياس بقياس شرطى دون ان يتبين
 بد قياس حلي وهو الذي بينه الماحض المستشعر والماجد الاصل فهذا من
 من النظر بين كل مطلوب كان في احدى من او في مادة مكنة وهو من ايضا
 ان ليس فقط هذا السبيل يمكن ان يتخرج من كل قياس بل وان ليس يمكن ان
 يتخرج قياس بغير هذا السبيل لان قد بينت ان كل قياس انما يكون واحد
 من الاشكال الثلاثة وان هذه الاشكال الثلاثة من اسرار الخلق على الطرفين او
 الموضوعه للاخر فاذن ليس يمكن ان يوجد قياس الا من الطرفين هذه الاشياء اعني
 المتعلقة والموضوعه فان كان ايضا يتبين ان كل قياساً انما يكون من الطرفين هذه
 الاشياء فهو من ذلك ان كل قياساً انما يكون واحد من الاشكال الثلاثة من
 متدين وثلاثة حدود وهذا الطريق في اكتساب القدرات والمناخس على

في شيء من ه لان غير موجودة
 في شيء من ه وموجوده في

بين

المطلوبات هو عامه في جميع الصانع وفي كل تعليم كان حقيقيا او مستهدرا انه
 برفعة الدواعي والموضوعات في الحقيقة حقيقته وفي الشهرة مستهدرة من
 ان هذا الطريق بانع لاسوته في اكتساب المقدمات في جميع المطالبات الا ان
 جديا متى لم يكن عندنا هذه الطريق ان فقدنا في استنباط المطالبات
 الى شيئا اتفق من المقدمات والمقدمات واحدة مبيها في المطالبات
 والمطلوبات السالبة وليس هذا فقط بل وكان يمكن ان نعرف اننا ان نعرف
 استنباط جميع انواع المطالبات الا اننا اعني ايجاب النفي والسلب والكل والجزء
 الجزئي والسلب الجزئي بطريق واحد من مقدمات واحدة باعيناها وانما
 كان عندنا هذا الطريق كان قدما في مطالبات مطرب من اشياء مجردة
 قليلة العدد ومشتق اذا استعملنا هذا الطريق ان تخار في كل مطالبات المقدمات
 الخاصة بالجنس الذي منه ذلك المطالبات المناسبة له مثلا ان كان المطالب
 عمليا ان تخار المقدمات المناسبة للاسرار اذ ان كان عمليا اخر الاشياء
 المناسبة للاسوار النظرية الخاصة بذلك الجنس الذي ينظر فيه تلك الصانع النظرية
 ولذلك لا يحتاج في مرتبة المقدمات الا اولا في كل جنس من الخاصة المناسبة
 له الى التجربة مثال ذلك ان تخار في مرتبة علوم البحار اعني علم الهيئة الى التجربة
 الموقفة على حركات البحار ولذلك لما علمنا التجربة والرصد حركات الكواكب
 المتحركة ان توصل البراهين على معرفة افلاكها وكذلك الامر في كل صانع وفي كل علم
 الخاصة به الى التجربة ضرورة فاننا اذا اكتسبنا التجربة جميع الاوائل والمقدمات الخاصة
 في ذلك الجنس اكتسبنا بسهولة ان نجد البراهين على جميع الاشياء المطالبة في
 ذلك الجنس وان تعرفنا يمكن ان يبرهن في ذلك الجنس الا يمكن قد قلنا
 على العموم كيف ينبغي ان يكتب المتأخر والمقدمات والمقدمات على الاستنتاج
 والخصص بحسب جنس من اجناس المطالبات في ذلك الكتاب الجدي والجدول
 والمطابق للقسمة فانه في صميم هذا النوع من النظر لانه قد يعبر في اكتساب المقدمات

التي يكون من القدر اللائقة والسبب في ان يكون صغيرا كون القسمة كالمقاييس
 صغيرا كالمقاييس حقيق لان الذي يتيسر لطريق القسمة يضع فيها ينبغي ان
 يبرهن بالقياس ويختص فيه بامتناعها لارجاع المقدمات غير منطوقها
 ذلك بخلاف ما عليه الامر في القياس قسما والقضايا لما كانا بطريق الطريق
 القسمة ان قياس يبرهن بحدود الاشياء كان غلطهم في القسمة في صميم
 احدهما ان طهه ان الحد يبرهن والثاني في طهه ان طريق القسمة قسما
 فاذن لم يسلوا ما يمكن ان يبرهن الا يمكن ان يبرهن ولا علم ان ابراهيم القياس
 فاما ما بين هذه المقاييس التي ذكرناها وانما كانت القسمة ليست قياسا
 الحقيقة لان الحد الاوسط في القياس ابراهيم من الطرفين الاول والآخر
 الاول الذي هو محور المطالبات احده منه وفي القسمة الاسرار العكس اعني ان
 الحد الاوسط اعني من الطرفين الاوسط الذي هو محور المطالبات مثال ذلك
 ان كان عندنا الجهد ان الانسان لم يت او غير مايت وكان معلوما عندنا مايت
 احد ما ان الانسان حيوان والمقدمات التي ان الحيوان ما غير مايت والما
 مايت فاذا اردنا ان نبرهن من هاتين المقدمات ان الانسان حيوان مايت
 والما غير مايت اعني احدهما من المتسايلين ليحصل لنا من ذلك صد وهو ان
 مايت او غير مايت فالتسايل القوي هكذا الانسان حيوان والحيوان المتسايل
 والما غير مايت فالتسايل يبرهن من هاتين المقدمات ان الانسان المايت او غير
 غير مايت لانه احدهما على المتسايل الذي كان مطورا لنا ان كان جديا
 او معلوما القياس من الاقسمة المذكورة فاذا كان الحد الاوسط في هذا القياس
 الذي هو القياس الذي هو الحيوان اعني من المطالبات الذي هو المايت او غير
 المايت وصك ذلك ان كان معلوما عندنا ان الانسان حيوان مايت او غير
 منه ورجلين ومنه وارجل كثيرة وارادنا ان نعرف ان هذا الانسان حيوان
 لم نستفد ذلك من طريق القسمة بوجه من الوجوه فاذا القسمة ليست قياسا

فيستدعي القياس هذا الفلاسفة في انقسم المتقنين ايضا الى الثلثة الحدود
 ثم الحد الاوسط الذي هو الحد المشترك للحدين الذين صا طرا فال المطلوب فانه
 لابد في كل قياس من حد اوسط فانا لنبينا الحد الاوسط محورا على الامور منوعا
 لا يكون محورا لا من وجه واحد الا كبر فانه يكون الاشكال الاول فان كان الحد
 الحد الاوسط محورا في احد هما سلبا في الاخر على جهة الرفع فانه يكون الاشكال الثاني
 وان كان الحد الاوسط منوعا للطرفين على طريق الاجاب او لا من وجه على طريق
 الاجاب وذلك ان على طريق السلب فانه يكون الاشكال الثالث فانه قد يرضى
 انه ليس منعا متبعا لبقية الحدود الاوسط الى الطرفين والطرفان على طريق
 الطبيعي في الطرفين سواء كانت المقدتان كلمة او كانت احدهما كلمة والثانية
 جزئية فالم تقع الجزئية كبرى في الاشكال الاول والثاني فان الحد الاوسط في
 وضع واحد واذا كان هذا هكذا فهو بين ان اى قرار لم يوجب بين واحد
 تكرير بين فليس فيه حد اوسط واذا لم يكن هذا الحد اوسطا فليس هناك
 قياس ولا نه قد يتبادر ليس يتبين كل مطلوب في كل شكل وان سفا ما
 في شكل واحد وهو الكلى الموجب وسفا ما يتبين وهو السالب الكلى الموجب
 الجزئي وسفا ما بين في الثلثة الاشكال وهو السالب الجزئي فهو بين انه
 ليس يتبين ان يتبين المطلوب في اى شكل انتقل لكن في الشكل الخاص به
 فكل ما كان من المطلوبات يتبين بالكم من شكل واحد فاما بين في الشكل
 الذي به يتبين بوضع الحد الاوسط فيمن الطرفين وكل ما كان اما بين
 في شكل مخصوص فقد يعرف الشكل الذي بين به من المطلوب نفسه كانه في
 من وضع الحد الاوسط واما ما سفا بين في شكلين فاما لم يتبينه ان يجد
 وضع الحد الاوسط في الرض الذي يكون في ذلك الشكلين فقط فانه في
 التقيما ما يمكن ان يقين على شكل القياس انما المطلوب في القرار انما
 المكتوب او المذكور وقد يرد من الامرار الكثرة الغلط والخذلة بان تظن

الحد الاوسط

تأخير

تحليل التوسيع في ليس يتبين ان قياسه عكس ذلك لا سباب شي احدا
 اذا علمنا ان المقدتان كلمة وليست في الحقيقة كلمة وذلك بوض ان احدى
 مهله فان شكل القياس يتكلم في ذلك مثلا ان اخذ الانسان حيلان
 وان الحيوان غير كايرو ولا فاسد فيظن انه يلزم عن ذلك ان الانسان
 غير كايرو ولا فاسد وذلك كذب والمقدمة الصغرى صادقة والكبرى
 ان الانسان حيوان والاكبرى فاما هو صادقة بالجزء لا بالكل وذلك
 انه ليس كل حيوان غير كايرو ولا فاسد واما يصدق ذلك على الحيوان
 الكلى المقترن كايرو ولا فاسد من اشخاص الحيلان وقد يرد من الكذب
 والخذلة من قبل فساد نسبة الحدود وبعضها الى بعض في الوضع حتى يظن
 منها هو قياسه ليس يتبين وذلك بان توضع على الحقيقة التي هي هي
 صادقة مثال ذلك ان يتبين ان الانسان قابل للرؤى والمرئ ليس
 يمكن ان يقبل الصحة فالانسان ليس يمكن ان يقبل الصحة وذلك
 كذب وسبب ذلك ان الحدود في هذه المقدمات لم توضع في الحيلان
 بيني وذلك ان اذا اخذ بر من وضع الصحة والمرئ الصحة والمرئ نفسه
 امر انما يصدق بر قولنا صحيح وبدل قولنا مرئ مرض ولن ذلك اذا
 غيرنا ذلك قلنا الانسان يمكن ان يكون مرئيا والمرئ يمكن ان يصح
 انما لنا امر اصادق وهو ان الانسان يمكن ان يصح فنتق له تحفظ بهذا
 في امثال هذه المقدمات فليكون قياسه فانه اذا اصدت بهذا الكلام
 والملاحظات بدل القابل للملكات فليس يظن ان قياسه في الاشكال الاول
 فقط ولا في الثلثة الاشكال لانه قد يتبادر قايلا الانسان يمكن ان يقبل
 الصحة والمرئ وليس يمكن ان يقبل الصحة وهذا التاثير فيما يشكال ان
 غير متبع اذا كان بينه كذا وهو ان الانسان ليس يمكن ان يقبل المرض
 كذلك يمكن ان لا يوجد لهذا التاثير نتيجة في الشكل الثالث وذلك

ان الموضع والحد والعلية يوجدان في شي واحد وليس بينهما
 في ان في هذا المثالين الشكل الثالث فلهذا لا يظن هذه العلة ان
 الثلثة غير متحدة والسبب في ذلك انه اذا كان في الموضع للثلاث والحد
 الاحوال انفسها فالمكان والحد كانا اجابا الى ما لونه المقتران
 ناضا القابل للحال مع الحال وحده يقصر صا من صا او حولا الحد و
 يتخللها التماس وبخاصة الحد الاوسط فليس ينبغي ان يظن ان
 يدل عليها امر مفرد لان كذا ما يدل عليها بمرسك وبخاصة اذا كان ذلك
 الحد ليس له امر مفرد ولذلك لا يغير ان مسائل هذه الاقوال الى المثال
 المتقدم وتقطيع في ذلك فيظن انه قد يكون في امر غير صا ووسطا في ذلك
 قولنا انما حال الثلثة زوايا مساوية لتماثلها لا في الخارج متساوية
 للداخلية فلهذا لا ما ينبغي ان لا يظن الحد الاوسط في كل قياس
 ولا نظما من ذلك اياها لا يكون قولا واجبا لا يكون لفظا مفردا او ايضا
 ان نطلب الحد والموجودة في القياس اذ العمل ببعضها على بعضها على السبب
 ولما على جهة السطر واما على جهة الجواب نسبة واحدة من المثالين اذا
 اخذنا ان الطرفين لا يكون موجودا في الاوسط والاولى في الاخر فانه لا ينبغي
 ان يفهم من ذلك في كل موضع ان الاول منه للاوسط والاوسط منه للآخر
 وان الاول في الاخر ايضا فلهذا لا ينبغي سلبها صا من غير ذلك ينبغي ان يفهم
 منه سلبها على انه صفة وموصوف بل انما ينبغي ان يفهم من ذلك واحد
 النسب التي بها جيب شي شي او سلب شي شي او اكثر من نوع واحد
 ان كان يوجد منها اكثر من نحو واحد من لهما النسب مثال ذلك ان يصدق
 للاضداد على واحد وقولنا الاضداد على واحد وليس يصدق قولنا الاضداد
 واحد وقد يتفق ان يكون الطرفين الاول منه للاوسط ولا يكون الاوسط
 صفة لذلك مثال ذلك قولنا الحكمة علم والحكمة للفاضل والنتيجة ان العلم

مناظر

للفاضل وقد يكون عكس هذا اعني ان يكون الحد الاوسط صفة للاخر والاول
 غير صفة للاوسط مثال ذلك ان يكون الحد الاوسط على الحد والنتيجة ان
 تكون ان في الحد على وقد يتفق ان تكون الاول منه للاوسط والاوسط
 ويكون الاول منه للاخر وهي النتيجة مثال ذلك ان في الحد على والنتيجة
 فالحد ليس على هذا ينبغي ان يفهم ان في السلب فانه ليس من سلب شي
 عن شي يدل على ان هذا هو غير هذا بل اجابا على ان هذا ليس لهذا وليس لهذا
 والاشبه ذلك من مقرر النسب مثال ذلك ان يصدق قولنا ليس للحكمة
 ولا يصدق قولنا الحركة ليست في حركة وكذا لا يصدق قولنا ليس للحكمة
 ليس للحكمة ليس كذا فاذا اخذنا الى هذا ان يكون ايجابا ليس هو
 كون ايجابا ليس للحكمة كون لا ان الله ليس كذا في الحجة والنتيجة
 اما الحدود والموجودة فيجب ان يفهم بالجهة التي بها توجد مفردة ريد البرغ
 لا بهذه الجهة يستدل على المقترانات سواء اما المقترانات فيجب ان يفهم
 على الخط الذي يكون به صا لا يتصور ان كانت مفردة او غير مفردة فغير
 المفردة مثل قولنا العشرة ضعف الخمسة والثوبين كان والحدود
 الوجبة لشي ليس يكون ابا مفردة ولا مطلقة بل قد يكون مركبة كالكون
 متبدا فيجب ان يفهم على كل الحد الذي هو به صا من تركيب افراد او
 اطلاق او تقييد وكذلك الحدود المحركة على جهة السلب واما الحدود والحق
 تكرر في المقترانات في بعض المواضع ثلث مرات فيجب ان تكرر ان التماس الحد
 لاح الحد الاوسط مثال ذلك قولنا الانسان محسوس والمحسوس يتلخص في
 ما هو محسوس فانه ان كان قولنا من جهة ما هو محسوس مع الحد الاوسط
 الانسان محسوس من جهة ما هو محسوس كان ذلك كذا وكذا قولنا العدد
 حيزا لغيره من جهة انه حيزا فالعدد معلوم من جهة ان كان كذا وغيره من جهة
 وانما يحتاج الى هذا التكرار لان يكون المفردة صادقة لا يصدق عليها ان

فون

فان الات يتلخص في جهة
 محسوس

يتلف في شدة من جهة احد محسوس كان كذا وليس وضع الحد في مقدار
 القياس التي نتجته مطلقة مثل ان هذا في القياس الذي نتجته مقيده وشروط
 ميسر شرط اما ان ذلك انما اذا بين بين ان الحيز معلوم او ان معلوم ما
 بواسطة ان موجود فينتهي ان يتبين ان معلوم ما بان اخذ في بيان ذلك ان
 موجود ما الموجود على الاطلاق وان كان قصده ان يبين ان معلوم على الاطلاق
 اخذنا في بيان ذلك ان موجود على الاطلاق وذلك ان سبق فكما ان الحيز موجودا
 وذلك الموجود معلوم كانت النتيجة ان الحيز معلوم اي يحصى وذلك انما انما
 انما على ان ذلك الخاصة بالشئ وتبين ان الحيز موجود والموجود معلوم فانما
 ان الحيز معلوم من جهة ان موجود ان جهة يحصى ويبين ان مقدار السماء
 اذا كانت غير واضحة باسماء او وضع مضافا وكذلك سائر التور المركبة بالتور
 المركبة التي هو اوضح منه اذا كان من غير ان يدر على ان يقرر من كل اسم
 فينتهي ان اخذ اسم مكان ذلك التور لانه اسهل واخص من ان ذلك انما اذا
 كان لا فرق بين قولنا ان المتصور ليس حيز المظنون وبين قولنا ان المتصور
 ليس حيز المظنون وبالجملة فينتهي وبين قولنا ان المتصور ليس حيز المظنونا
 فينتهي انما يستعمل في القياس قولنا المتصور ليس حيز المظنونا بدر قولنا ان
 ليس حيز المظنونا بدر قولنا المتصور ليس حيز المظنون وبالجملة فينتهي ان
 بان يكون العاقل والمقدرات على النحو الذي يكون في النتيجة اعراضا لانه في
 حرف ليس يصدق في المقدمات ولا يصدق في صوابها فذا اخذ في المقدمات
 ان كان كانت النتيجة ان اللذة هي الحيز فينتهي عن طريق ان توجد الحيز في المقد
 التي تنتج هذه النتيجة سرفانا لا واللام وان كانت النتيجة ان اللذة هي حيز في
 المقدمات على هذا النحو لان ما اكثر ما بين قولنا اللذة حيز وقولنا اللذة هي الحيز
 ذلك ان التور الاول يدل على ان اللذة من الحيز والتور الثاني يدل على ان
 اللذة وحدها هي الحيز واذا اخذنا في الحد من بعضا على بعض فينتهي ان تحفظها

بالتور على الظاهر ذلك ان في كبره ان انتمس في المقدرة الكبرى ان الذي
 توجد فيه اليا وتصل الالف في كماله او بين ان التور ان الالف توجد في كماله
 فانه اذا اخذنا في قولنا ان الالف توجد في كماله اليا واليا موجود في كل
 الجسيمات لبا الصفة ان موجودة في كل جسيم في كل جسيم في كماله اليا
 يوجد فيه اليا يوجد الالف في كماله ان اليا يوجد في كماله الجسيم لم يلزم من ذلك
 ان يكون الالف موجودة في كماله الجسيم اذا كان الشرط انما هو ان اليا الذي يوجد
 فيه اليا توجد الالف في كماله فتكون ذلك الشيء بعض ما توجد الالف في كماله
 فليس يلزم من ذلك ان يكون الالف موجودة في الجسيم وقد يمكن ان يكون الجسيم
 من البعض الذي يتصف باليا ولا يوجد فيه الالف وكذلك يمكن ان يكون الكبرى
 سارية اعراضا عن كبره ان يتور ان اسلوبه عن كماله الشيء الذي يوجد فيه
 اليا وبين ان التور ان اسلوبه عن كماله اليا فحينئذ انما اذا اخذ
 في الحد وان استعمله على كماله الشيء الذي يتصف باليا وان اليا يتور على
 كماله الجسيم انما ليس يلزم ان يكون استعمله على كماله الجسيم وان اخذنا ان الالف متولة
 على كماله يتصور عليه اليا لانه ان يكون الالف متولة على كماله الجسيم فالس واليقين
 ان يتصوره ما اخذ في قولنا ان الالف هي حيز اليا هي الجسيم اي ما في ذلك
 مستحيل ما انما استعمله هذه الحدود على انما الشيء المتأخر اليه المطلوب
 بانه وانما اخذنا هذا لانه كماله اليا من الحيز الذي هي حيز اليا
 الذي يتصوره البرهان عليه ولذلك لا بد من بعض المقدرات ان هذا الحفظ لم يستلزم
 قدم وان هذا الحفظ لم يستلزم له وليس كذلك في الحد ولذلك لا بد من
 الالف المتصورة ليست هي اليا ولا الالف هي الالف فحينئذ انما يتور انما يتور
 استعمله على كماله هو حيز اليا وكانت الحيز متولة لليا ان ليس يلزم ان يكون
 متولة على الجسيم الا انما اذا كان معنى نسبة الالف الى كماله الجسيم واليا
 نسبة الالف الى كماله الجسيم فانه لا يكون عن ذلك قياس لكن اخذنا

الامثلة الداخلة تحت هذا القول لانه اسهل في التعليم اذ كان اعطى
 المثالين في التعليم في سبعة اجزاء الخوض النظر يمكن ان هذا المثالين
 وليس يتبين ان يطلب على هذا النحو القياس السطحي لانه ليس يمكن ان
 يحل القياس الذي بين على جهة الشرط لان ذلك انما يكون على جهة الوضع و
 الاصطلاح بين الشكليات مثال ان وضع واضع على جهة الاصطلاح وان كان
 توجد مرة واحدة غير قابلة للاضداد فانه ليس يكون للاضداد على واحدة
 بين اربعة مرة واحدة غير قابلة للاضداد فيكون عند الكبر للاضداد
 علم واحد فالذي يمكن ان يحل من هذا القول ليس هو واضع على جهة الشرط
 وهو قولنا ان كانت توجد مرة واحدة غير قابلة للاضداد فانه ليس للاضداد
 علم واحد لكن الذي يمكن ان يحل هو الشيء الذي بين على جهة القياس العلوي وهو
 قولنا ان يوجد مرة واحدة غير قابلة للاضداد او لا توجد في ذلك القياس
 قولنا المرض والصحة اضداد والمرض والصحة ليست قد هما واحدة فيجب
 ذلك في الشكليات ان ليس كل الاضداد قد تكون واحدة لانه لو وجد ذلك
 لوجد الشيء محجوا بغيرها وانما كان ذلك ان القياس السطحي انما يبين
 المستثنى ببيان محل وكذا القياس الخلف ليس يحل منه الا القياس العلوي
 الذي يسوق الى الجاهل لا القياس السطحي لانه قد يبين انه مركب من الزعمين
 القياس وهو ايضا بين ان كان من المطالبين في اكثر من شكل واحد
 قد يكون ان يحل القول الذي استعمل في بيان المطلوب الى اكثر من شكل
 والعاقبة في ذلك انما كان من اضاف القياسات التي في الشكليات في
 والثالث التي يشارك الاول في بيان بعض انواع المطالبين مشاركة بعض
 الاول والثاني من شكل الاول في انتاج السال السطحي ومشاركته الى
 التي بين الجز في السال والشكليات في والثالث الذي بين في الشكليات
 الذي بين في الشكليات في والثالث الذي بين في الشكليات في

هذه الاصناف في الشكليات في والثالث ما بين انتاجها بعكس السال كان
 بعكس او بعكس ما قد يكون يكون منه في الشكليات في والثالث ان يرد
 الى الاول وكان من ذلك في الاول قد يكون ان يرد الى الثالث
 واما ما بين انتاجها من هذه الاصناف في الشكليات في والثالث بطريق
 الخلف او انتاجها فانه لا يمكن رجوع ذلك القول الى الشكليات الاول
 الطريق الرابع من الشكليات الاول الذي بين السال الجز في ذلك لم يكن
 ما كان من السال كل فمكن فيه ان يحل القول المتبع الى الشكليات في
 الى الشكليات الاول واما السال الجز في الشكليات في وفي الثالث فليس
 يرجع منه شي الى الشكليات الاول ولا كان في الشكليات في ويرجع الى الضيق
 الاقوى ما بين انتاجها في الاضراض واما الذي بين انتاجها الاضراض
 اما الذي بين انتاجها الاضراض في الشكليات فلا يمكن ذلك في انما
 رجوع ما كان في الشكليات في والثالث اعني من التي بين السال في
 من ذلك في الثالث الى الثالث في انما يمكن ذلك في الاضراض التي بين في
 المتقدمين ما قد يكون من كانت المقدمة السال على اعني ان كل واحد
 يرجع الى صاحبه لان السال الصليته تنعكس والمقدمة الجزية تنعكس المست
 كانت السال في الشكليات في جزئية فان الجزئية السال لا تنعكس والصليته
 ايضا ان انكسرت تكون جزئية وكذا الثالث في الشكليات في اذا كانت السال
 هو الصليته ليكن رجوع مقدمتها الى الشكليات الاول لان السال الصليته تنعكس
 والمقدمة تنعكس جزئية كانت كلية او جزئية وان كانت السال هو الجزئية فان
 القياس لا يحل الى الشكليات في لان السال الجزئية لا تنعكس فقد بين من هذا
 القول ايضا ان القياسات التي في الشكليات في مطلوبه واحد من اجزاء السال
 من اجزاء القياس يكون فيها ان يحل بعضها الى بعضها وانما لا يكون ذلك في
 قد وقع حذر في القياس ان نظن القضية العمولة لها السال قضية وانما

ولا يحتاجان في شيء واحد اذا كان هذا هكذا فليس يمكن في اوهل الموجبة
 البسيطة وفي اوهل الموجبة المدعولة ان يحتمل على الصدق ان اصدق عليه اصدق
 عليه وفي اصدق عليه كذا عليه اصدق عليه اصدق عليه اصدق عليه اصدق
 صدق عليه اصدق عليه اصدق عليه اصدق عليه اصدق عليه اصدق عليه اصدق
 البسيطة فلا يحتاجان على الصدق والكذب في ذلك حيث يكذب الموجبان البسيط
 والمدعولة ولا يحتاجان على الكذب لانه لا يحتاجان على الكذب بعد تصديق
 واحد منهما فكان يلزم اجتماع الموجبتين المدعولة والبسيطة على الصدق وقد بين
 اشياء الكذب ويحتمل من هذا ان اصدق عليه لم يصدق الا في شيء واحد
 كذا بما اذا كذب لم يصدق الا في شيء واحد وقد بينه ان اوهل الموجبة
 البسيطة وفي اوهل الموجبة المدعولة متساويان وذلك لانهما لا يصدقان في شيء
 كانت مبرجدة ان بوجهة وبها متساويان اي متى وجد احدهما ارتفع
 الاخر وليس يخلو من احدهما شيء من الاشياء فاذا نفي جوازه الصفة كانت
 لو كان دوام متساويان على جهة السلب والاحبار للزم متى وجد احدهما ارتفع
 ووجه ذلك كذب بطلان ما بين لانه كان واجبا ان يصدق على ب اذ كان زكيا
 عليه او قد يكون متناقض صفتا ان ج لانه لا وان ليس لزم ان يصدق في ذلك
 ان ب لانه لا يصدق في ذلك لانه لا يمكن ان يصدق في ذلك في شيء واحد
 ج وب وذلك لانه اذا كان هذا هكذا فليس يمكن في اود ان يحتمل في
 شيء واحد لان د محصورة في ب وحيث قلنا في اود ان اصدق عليه اصدق
 سائلة والاهج وب فقد يمكن ان يحتمل في شيء واحد ليس ج محصورة في ا فقد
 توجد ج حيث لا توجد ا واذ كان كل شيء ا ما ان يوجد فيه ا وما لم يوجد فيه ج
 في ا و ا ب في ب وقد يمكن ان يبين برهان اخر ان من كانت ج لانه لا
 ان ب لانه لا يصدق في ا و لا يمكن ان يحتمل ما وان ب و ج قد يمكن ان يحتمل
 ذلك لانه اذا كانت المحصورة في ج وكان كل شيء ا ان يصدق عليه ا و ج ان

يكون

يكون الصادق منها على ا ج دون د ولا يبرهن ليست محصورة في متا بل الذي
 هو ا فاذا نفي كانت المحصورة في ج فان د محصورة في ب واذ كانت
 المحصورة في ج و د محصورة في ب فبما ان د و ا ليس يمكن بينهما ان
 في شيء واحد لانه يمكن ذلك في ج وب وهذا الذي يبرهن في التقابلا
 الشخصية المدعولة والبسيطة يبرهن مثله في العدمية مع البسيطة وكان
 ليس سائلة البسيطة الشخصية الموجبة الشخصية المدعولة الموجبة كذا ليس
 سائلة الموجبة الكلية البسيطة الشخصية الموجبة الكلية المدعولة لانه لا يمكن
 قولنا كل انسان ابيض قولنا كل انسان لا ابيض بل قولنا ليس كل انسان ابيض
 والعلة في ذلك هي العلة التي ذكرنا وذلك ان قولنا كل انسان ابيض وكل
 انسان لا ابيض يكذبان معا وليس ج جوازه ما بالضرورة في امر شيء كان
 الاشياء كالحال قولنا كل انسان ابيض ليس كل انسان ابيض فاذا نفي
 الذي يتبع به قولنا كل انسان لا ابيض هو غير التماس الذي يتبع به انه لا انسان
 واحد ابيض وذلك لان قولنا كل انسان لا ابيض هو مبرجدة وقد بين ان لا يتبع
 في الشكل الاول وقولنا لا انسان واحد ابيض هو سائلة كلية وهو يتبع في
 الاول والثاني وذلك في نفسه احدى من الاول وفي صنفين متا في صنفين
 في ثلثة اصناف من المتماثل وكذا ذلك متى كانت المقدمية الصغرى في الشكل الاول
 معدولة فليس ينبغي ان يظن به انه غير متبع كالحال اذا كانت سائلة ولا ينبغي
 اذا كانت المقدمتان معدولتين كالحال اذا كانت سائليتين والمقدمة المدعولة
 تتميز من السائلة بان هو من العدمية هو من المقدمة ولذلك لا يتصل عليه
 ايضا هو من السلب وليس هو من السلب جوازه المقدمة ولذلك لا الموجبة

وسرورها انقشت المائة الاولى
 من التماس

المقالة الثانية من الأصول الأولى

بما قد رتبته على محمد وآله قاسم واذ قد بينا في كل شكل يكون الاقدام
القياسية وبما يصف من اصناف المقدمات يكون وهي المقدمات التي هي
المقاس على الكل وبكم مستمدة يكون وانها اثنتان ومن يكون منها قياس
ومقي لا يكون وذلك اذ لم يكن بينهما حد مشترك وقتلا في كيفية شكل
من الاشكال الثلاثة الذي هو ترتيب الحد الاوسط بين الطرفين وقتلا في ذلك
ان شكل من الاشكال المتكسرة في مظهر مظهر من المطالب الاربعه انما هو
الكل والساكن والكل والموجب الجزئي والساكن الجزئي واجزا بعد ذلك
عن كيفية البحث عن المطالب على الاطلاق وفي صناعته كانت احدى سبل
مقدمه ما ان القياس مظهر وكيف يمكن ان القياس الذي تركبته
فقد استلزاما انما كان المقاس صفا ما ينتج نتائج كلية ومسا ما ينتج
جزئية فان المقاس الذي ينتج نتائج كلية قد يحددها ويوضح لها ان ينتج
الاولى نتائج جزئية والاما المقاس الذي ينتج نتائج جزئية فان الذي ينتج منها الموجبة الجزئية
قد يبين لها ان ينتج من النتيجة الاولى نتائج جزئية واسا التي ينتج سالبه جزئية فليس
ينتج غير النتيجة الاولى والسبب في ذلك اننا نتاج الكلية والجزئية للوجبة
والسالب للجزئية ليس تنعكس والقياس الذي ينتج نتيجة كلية موجبة يعرض له
ان ينتج الجزئية المنطوق تحت تلك الجزئية التي تنعكس بها الكلية الموجبة والذي
ينتج سالبه كلية يعرض له ان ينتج بها اذا كانت غير منكسرة ولا يحيط بغيرها
هذه الجهة يعرض للقياس الواحد حينئذ ان ينتج اكثر من نتيجة واحدة الا ان النتيجة
بالذات والاولى واحدة وسائر ما ينتج انا ينتج من جهة ان طريق النتيجة الاولى
وبساطة كما نلاحظها بالوجه ولذلك لم يقدرا انما هذه في نتائج المقاس في
المقالة الاولى وعلمت في ذلك بقا المنع من هذه وما قد يمكن ان يظن انه قد يكون

الكلية وم
ان ينتج عليها واما الذي ينتج
السالب للجزئية فليس
يعرض له

علاوة

عن انقياس الواحد معينة نتيجة اكثر من واحدة على جهة اخرى الا ان ذلك في
الظن لا في الحقيقة وذلك اما في الشكل الاول فانه يعرض ذلك على وجه
مقي بينا ان محلا ما يعرض لموضوع او كان محلا عاما ان شيئا ما موضوع لموضوع
المطلوب فقد يظن ان اذ بين ان محلا المطلوب موجود في موضوعه انما قد بين
ح ذلك ان موجود في موضوع الموضوع مالا ذلك ان يكون المطلوب محلا عاما
فانه اذ بين ان العالم محدث بين ان ان السام محدث وذلك ان ظاهر
بفسد ان السام جزء من اجزاء العالم فلهذا انما يظن به انه قد يكون عن قياس
واحد بعض الجهة اكثر من نتيجة واحدة وليس ذلك حقيقة لان قولنا السام
في هذا المثال انما ينتج القديمتين احداهما ان السام جزء من اجزاء العالم والثانية
ان جميع اجزاء العالم محدث فيلزم عن ذلك ان السام محدث والوجه ان يتحقق
بين ان شيئا ما موجود لموضوع بمقتضى ان كان ظاهر انفسه ان الحد الاوسط في
القديمتين منطوق تحت موضوع الغرض موضوع المطالب فقد يظن ان ينتج عن ذلك
نتائج اكثر من واحدة احدها ان النتيجة المطلوبة والاخرى التي موضوع منطوق تحت
الحد الاوسط موضوع المطالب مالا ذلك ان يبين ان العالم محدث بمقتضى
احدهما ان العالم مطلق والثانية ان المحدث محدث فانه قد يظن ان ينتج لسان
هاتين القديمتين يتحان احدهما ان العالم محدث والثانية ان الجسم محدث ان
ظاهر نفسه ان الجسم منطوق تحت المرفوع على مثل انظر العالم تحت واكثر ما يعرض هذا
اذا كانت الكبرى مبتدئة قياسا وهذا في الحقيقة قياسا مبتدئا في المقدمات الكبرى
ومنه تبان في الصغرى وهذا يعرض في الشكل الاول الذي ينتج السام الكلية
كما يعرض في الذي ينتج الموجبة الكلية والاما الذي ينتج الجزئية فليس يعرض فيه
من النتائج التي يكون من هذا انظر موضوعات تحت موضوع النتيجة لكون النتيجة جزئية
ويعرض فيه الصنف الثاني لكون المقدمات الكبرى كلية في جميع اصناف المقاس في
هذا الشكل الكلية والجزئية واسا الشكل الثاني فانه يعرض في اصناف الكلية

عند ان تظن بان نتيجة تقيس ونا هو من تحت مخرج النتيجة تقرر ذلك في
 ادى الراس وفي الحقيقة انما هي نتيجة قياس في الشكل الا و اعني وجه الطرح
 الاعظم لموضع موضع وليس يظن فيه انه يخرج من تحت مخرج المخرج
 لان ذلك انما يخرج مما يخرج بترتيب الشكل ان في النقطة لا تقع بالتحليل
 شعور المساج في الشكل ان كونه على ذلك في الشكل الاول فذلك
 يظهر ان وجود الطرح الاعظم ما هو موضع الحد الاوسط في الشكل ان هو في
 ثمن وليس يظن به انه منقي بالقياس الاول بخلاف ما هو موضع موضع النتيجة
 ذلك قولنا الجسم الساوي ليس بمحدث الجسم المركب محدث فانه لم يزل هذا
 القياسان الجسم الساوي ليس مركب وان تلك المركبات ثمانية غير مركب اذا
 انظره تحت الجسم الساوي ظاهر في نفسه واما ان يظن انه يزل من هذا القياس
 وجود الطرح الاعظم ما هو الحد الاوسط في ذلك ان يكون ثمانية وان
 ليست مجرد فانه ليس يزل من ذلك ان اسقطات ليست مركبة الا بقا
 هو من القياس الذي لم يزل من الجسم الساوي ليس مركب وذلك في الحقيقة فاني
 الراس في ذلك الحال في الشكل ان اعني انه ليس يزل من انه يخرج من
 لا وجود الطرح الا كمالا هو موضع للطرح الاوسط اما هو موضع الحد الاوسط
 لذلك ليس يظن بالمساوية الجسم ثمانية سفا انما يخرج من تحت مخرج الطرح
 جزئي **فصل** فانه قد يكون ان يكون من المقدمات الكاذبة نتيجة
 صادقة ومن يكون ذلك وكيف والمقدمات التي ان يكون منها القياس قد
 يكونان صادقتين وقد تكونان معا كاذبتين وقد يكون احداهما صادقة والا
 كاذبة والكاذبة ربما كانت كاذبة بالكلية او هي الصادقة ضد جاذبة بالكلية
 كاذبة بالجزء واما النتيجة فتكون اما صادقة باضطرار او كاذبة واما المقدمات
 الصادقة ان او المقدمات الصادقة فليس يمكن ان يكون منها نتيجة كاذبة
 المقدمات الكاذبة فتدبر ان منها نتيجة صادقة لكن ليس موضع ذلك من قبل ذلك

موضع م

ان م

بما ان

بل ذلك

بل ذلك معلوم ان في سمين بعد فاما انه لا يمكن من مقدمات صادقة نتيجة كاذبة
 قد لا يمكن على هذا الوجه لما قد بدى من المقدمات الصادقة او باخذ
 بدل النتيجة ب وهو بين من هذا القياس انما او ضعف او موجود لان
 ان كان بمنزلة المقدم في القياس الشرطي المتصل وب بمنزلة الثاني وهو
 وانه اذا ارفع الثاني ارفع المقدم واما الزمان في هذا المقدم دور وجوده
 وقد نرى ان اذا وجد المقدم وجد الثاني موجود او غير موجود معا هذا خلف
 لا يمكن فاذ ان كانت اصادقة فباضطرار ان يكون ب صادقة لانها كانت
 غير صادقة عرضا ان يكون ب غير موجودة وموجودة وقد بين اسما ذلك
 وليس ينبغي ان يتصور هنا شيئا واحدا واما اخذت بدل المقدمات الصادقة
 التي نسبة احدها الى الاخرى كنسبة الكل الى الجزء وذلك ان اذا كان قولنا
 اسئلة على كل ب صادقة وب متصلة على كل ب صادقة ايضا فباضطرار ان يكون
 قولنا اسئلة على كل ب صادقة ايضا والاولى ان يكون الصادق غير صادقة
 كان ليس يزل من ارتفاع المقدم ارفع الثاني فليز ان كانت كاذبة
 ان يكون ب التي هي النتيجة كاذبة لان الزمان النتيجة عن القياس ليس واما
 اعني سفسا وهذا البرهان هو بعينه عامه للقياس الذي يخرج ان ابرار
 الوجه اعني ان لا يكون ان يكون من مقدمات صادقة نتيجة كاذبة واما اذا كانت
 المقدمات في القياس كذا فقد يمكن ان يكون منها نتيجة صادقة الا ان ليس
 بعرض ذلك ان افعالها تتقارن كون الكاذبة ولا يفرق بين المقدمات الكاذبة
 اعني الكل والجزء ولكن سبق اخذت الكبرى وحدها كاذبة بالكلية فاذ
 يكون من القياس الذي هذا انه نتيجة صادقة اصادا واما استر اخذت كاذبة
 بالجزء او اخذت كلها المقدمات كاذبة او اخذت الصغرى كاذبة فقد يمكن ان
 يكون منها نتيجة صادقة فلكل من المقدمات كاذبة بالكلية فانه يظهر
 المواد انما يخرج نتيجة صادقة وذلك ان ليس يمنع ان زمان كون مثلا او في الطرح

لم يكون
 ان يخرج ب موقوده
 انه اذا وجد المقدم وجد
 فيعلم ان يكون السام

الاغظله حوله مما صدق على ج التي هي الطريق الاصفى وتكون اغير موجودة
 لبوب ايضا التي هي الحد الاوسط غير موجودة في الذي هو الطريق الاصفى
 فاذا اخذنا المحمول على كل ب وب محمولة على كل ج كانت المقدمة ان كان
 وكانت النتيجة صادقة وهذا ان المحمول على كل ج مساو له قولنا كل انسان
 حجر وكل حجر حيوان فكل انسان حيوان فاما ان مقدمتان كاذبتان باصلية
 ونتيجة صادقة ومثال هذا بعينه يعرف في القياس الكلي الذي ينتج الساب
 في الشكل الاول لانه قد يجوز ان يكون اغير موجودة في شيء من ج الذي
 الطريق الاصفى وتكون اموجودة لب الذي هو الاوسط وب غير موجودة في
 فاذا اخذنا اغير موجودة في شيء من ب وب موجودة لكل ج كانت صادقة
 الا انه ينتج ان اغير موجودة في ج وهو صادق مثال ذلك قولنا كل انسان حجر
 ولا حجر واحد منه فلا انسان واحد منه وكذلك بين متى اخذت المقدتان
 كلتاها كاذبتين بالجيزة فان كانت المقدمة الواحدة كاذبا وكانت المقدمة
 العظمى وكانت كاذبة بالكل فانتج ان النتيجة لا يكون صدقا وسائر ذلك
 ان يكون اغير موجودة في شيء من ب وب موجودة في كل الجيم فاما ان اخذنا
 ان اموجودة في كل ب وذلك كذب واخذنا ان ب موجودة في كل ج وهو
 صدق فحاصل ان تكون اموجودة في كل ج اعني ان يكون قولنا في كل ج
 صدقا وذلك لانه قد كان الصادق ان ليست ب موجودة في شيء مما هو موضوع
 لب وج موضوعه لب فاذن ليس يمكن ان يكون حمل ا على ج صادقا
 ذلك بين نفسه من معنى المقرر على الكل وسواء كانت المقدمة الكبرى
 اذا اخذت كاذبة بالكل او سالبة او موجبة واما اذا كانت المقدمة الكبرى
 كاذبة بالجيزة فقد تكون النتيجة صادقة لانه يمكن ان يكون اموجودة في
 كل ج وفي بعض ب ويكون ب في كل ج فاذا اخذت المحملة على كل ب
 وب على كل ج كان حمل ا على كل ب كاذبا بالجيزة وحمل ب على ج صادقا

بالكل

بالكل والنتيجة صادقة بالكل مثال ذلك قولنا كل قنفذ ابيض وكل ابيض
 حي قنفذ فتنتج النتيجة صادقة والكبرى كاذبة بالجيزة وهو قولنا كل ابيض
 حي وكنت ابيض من حيث كانت المقدمة الكبرى سالبة اعني الصلابة واخذت
 بالجيزة مثال ذلك قولنا كل ابيض ولا ابيض واحد على النتيجة ولا ينجح واحد وهو
 صدق فاذا اخذت المقدمة الصغرى كلها كاذبة وبكبري كلها صادقة فان
 النتيجة قد يكون صدقا لانه ليس شيء يمنع ان يكون اموجودة في كل ا واحدة من
 ب وج وتكون ب غير موجودة في شيء من ج فاذا اخذت اموجودة في كل ب
 وب موجودة في كل ج وهو صدق وهذا يعرف في الزعمين اللذين يتحقق
 واحد اعني ان الجنس يحمل على كل ا ولا يحمل احد على الثاني فقولنا اخذنا
 سرجة في احد هما بوجده فالان وجود الثاني في الذي اخذنا الجنس
 او اموجودة فقد اخذت نتيجة صادقة من مقدمتين كبراهما صدق صغرها
 كاذبة بالكل مثال ذلك قولنا وكل ابيض من حيث كانت المقدمة
 الكبرى سالبة وهذا يعرف في الجنس مع الانواع التي تحت شرا فاعني ان
 يكون الجنس مسلوا من كل واحد من النوعين مسلوا من واحد فاذا اخذنا
 سرجة في الثاني واخذ الجنس غير موجود فبعد انج ان مسلوا من الثاني اخذت
 مسلوا من اجل سبل في الثاني مثال ذلك قولنا كل سويق طيب في الاطراف
 حيوان فكل سويق واحد حيوان وهو صحت مقدمتين صغرها كاذبة باصلية
 وكبريها صادقة وكذلك ان كانت المقدمة الصغرى كاذبة بالجيزة فالنتيجة
 ايضا قد تكون صادقة لانه قد يكون ان تكون اموجودة في كل واحد من ج
 ويكون ب موجودة في بعض ج او يكون اغير موجودة في شيء من ب ج وتكون
 ب ايضا موجودة في بعض ج فاذا اخذنا ب موجودة في كل ج واموجودة
 في كل ب انتج ان اموجودة في كل ج وتلك نتيجة صادقة من مقدمتين كبراهما
 صادقة بالكل والاخرى كاذبة بالجيزة وهذا يعرف في الجنس الذي يوجد للنتيجة

ينتج ان اموجودة في كل ج
 والعصاة كاذبة في كل ج
 بكونه في كل ج
 كل ج قدس كل ج
 كل ج زلم
 وكل واحد من النوعين
 ليس به

سأبته وذلك من هذه الحدود بعينها وذلك لانه اذا اعتد بعض الابصار
اسود ولا اسود واحد حتى نتج ان بعض الابصار ليس هو ذلك الصدق
كذلك اذا كانت المقدسات كاذبتين وكانت الكبرى كاذبة بالكل فبعض
ان يكون النتيجة صادقة كانه قد يكون ان يكون اغير موجودة في شيء من موجوده
في بعضه وكونه بغير موجوده في شيء من غير موجوده فانه غير موجوده في
الشيء الذي من جنس الجزء وهو موجود في البعض الذي يوجد لانه واحد وذلك
البرهان غير موجود في النوع مثال ذلك قولنا بعض الابصار عدد وكل عدد حتى
فبعض الابصار حتى وذلك نتيجة صادقة عن تقديرين لكن ذلك ليس مائة اذا
سأبته مثال ذلك قولنا بعض الاسود قففسر ولا قففسر واحد حتى فانه نتج ان بعض
الاسود حتى وذلك صدق عن تقديرين كاذبتين فهذه هي اقسامها في
الشكل الاول من مقدمات **النتيجة** كاذبة نتيجة صادقة **في الشكل الثاني**
في سوادها في الشكل الثاني فقد يكون ان يكون نتيجة صادقة عن تقديرين كاذبتين
كل واحد من التقديرين كاذبة وذلك بالكل والبالجزء واسا اقسامها بالكل
والافضل بالجزء او كانه احد كاذبة والافضل صادقة كانه كاذبة بالكل
او كانت بالجزء وذلك يكون فيه في القياسات التي نتج اصلها بالجزء وذلك
انه قد يكون بطلان الذي هو الحد الاوسط غير موجوده في شيء من الذي هو
الطرف الاعظم وموجوده في كل من الذي هو الطرف الاصغر فكل من اغير
موجوده في شيء من على ما تبين مثال ذلك قولنا كل انسان حتى ولا يوجد
حتى قولنا انسان واحد فانه وضعت هذه المقدمات على هذا هو بان
بغير موجوده في كل ما اعني بان يوجد ان كل حجر حتى وغير موجوده في شيء من
اعني بان يوجد انه ولا انسان واحد فانه نتج انه ولا فسر الانسان كاذبة
صادقة عن تقديرين احد كاذبة والافضل صادقة وكذلك يوجد ان كان بعض
المقدمة الواحدة كذا وكذا كانت الافضل كذا صدق كانه ايضا قد يكون ان يكون

نحو

في بعض او في كل حتى ويكون اغير موجوده في شيء من كالي فانه موجوده في بعض
الابصار في كل غراب او الابصار غير موجوده في واحد من الغراب اذا اخذ انه
ولا ابصار واحد حتى وكل غراب حتى فانه نتج ولا غراب حتى فانه نتج ولا غراب
واحد ابصار حتى حتى صادقة عن تقديرين احد كاذبة بالكل والافضل بالجزء وهو قولنا
واحد حتى والثانية كاذبة بالكل وهو قولنا كل غراب حتى وكذلك يوجد ان
كانت الكاذبة بالجزء على المحبة وكانت الثانية صادقة بالكل مثل قولنا
كل ابصار حتى ولا زرق واحد حتى فانه نتج ولا ابصار واحد زرق حتى حتى صادقة
عن تقديرين احد كاذبة بالجزء وهو قولنا كل ابصار حتى ولا ابصار سامة
صادقة بالكل وهو قولنا ولا زرق واحد حتى وكذلك يوجد ان يكون النتيجة اذا
كانت كل التقديرين كاذبتين بالجزء ومثال ذلك قولنا كل ابصار حتى ولا اسود
واحد حتى فانه نتج عن هذا انه ولا ابصار واحد اسود وذلك نتيجة صادقة عن
كاذبتين بالجزء وذلك لان بعض الابصار حتى وبعض الاسود حتى ومنه نتج الساب
هو الكبرى او الصغرى بان تقدر ولا ابصار واحد وكل اسود حتى اعني انه يكون
نتيجة صادقة عن تقديرين كاذبتين بالجزء فهذه حال التاميم الكلية المقدمات
الكاذبة في هذا الشكل واسا التاميم الجزئية فانه قد توجد في هذا ايضا استلزام
في الكل وذلك انه قد يكون الكبرى كاذبة بالكل والجزئية صادقة فكل من
صادقة مثال ذلك قولنا بعض الابصار حتى ولا انسان واحد حتى فانه نتج عن ذلك
ان بعض الابصار ليس انسان وهو صدق عن تقديرين الجزئية صادقة الكلية
كاذبة بالكل وكذلك يوجد ان ميرت الكلية الكاذبة على المحبة مثال ذلك
قولنا بعض الابصار ليس حتى وكل غير متفلس حتى فانه نتج عن ذلك ان بعض الابصار
غير متفلس وهو صدق عن تقديرين احد كاذبة بالكل وهو قولنا كل ابصار
يرضاهان ومفلس المقدمات الصادقة على الكلية والكاذبة الجزئية مثال ذلك قولنا
بعض غير المتفلس ليس بعدد وهو صدق عن جزئية كاذبة وكلية سامة صادقة

ولكن لا يبرهن اذا احدثت الصادرة موجبة والجزئية الكاذبة سائبة وذلك
 يشي بمرتب الجسوس الارباع الموجودة فيه وهو سائبة الارباع وذلك لان
 يصدق ان يقر سائبة الشا ليس في كل انسان في نيتية عن ذلك ان بعض
 الشا ليس باسان وذلك صدق عن مقدمة صادرة كلية وكاذبة جزئية وكذلك
 اذا كانت المقدمة كاذبة اكانا جزئية والصلية فانه قد يكون عن ذلك نتيجة
 صادرة سواء كانت سائبة على الجزئية او الصلية مثال ذلك قولنا كل علم هو معرفة
 وبعض الانسان ليس في حيوانية فانه يتبع عن ذلك ان بعض الانسان ليس
 له علم وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين وكذلك يبرهن ان كانت السائبة هي
 الكلية والجزئية الموجبة مثال ان يقر ولا انسان واحد له قوة حيوانية وبعض
 هو قوة حيوانية فانه يتبع عن ذلك ان بعض العلم ليس للانسان الناس ليس علم
 او ليس له علم **في الشكل الثالث** وقد سبق ايضا في هذا الشكل ان يكون
 النتيجة صادرة وكلما المزمعتين كاذبتان اما بالكل والجزء والاصح
 والثانية بالجزء وكذلك اذا كانت احداهما صادرة والاخرى كاذبة بالكل
 كانت اولى بالجزء وذلك لان ليس مستبعد ان يكون شيان غير موجودين في نفس
 اخر واحد هو موجود في الثاني فمتى امكن كل واحد منهما موجود في ذلك الشيء
 حدث هذا لان نتيجة صادرة عن مقدمتين كاذبتين بالكل مثال ذلك قولنا كل
 غير متنفس شاد كل غير متنفس انسان فانه يتبع في هذا الشكل ان بعض الشا انسان
 وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين بالكل مثال ذلك قولنا اذا كانت
 الواقعة سائبة والاخرى موجبة كاذبة يمكن ان يكون ج التي هي مثال الطريق
 غير موجودة في شي من الذي هو الاوسط وتكون التي هي الحد الاكبر موجودة
 في كل سب غير موجودة في ج فاذ احدثنا ان ج موجودة في كل سب واجه موجود
 في شي من سب ان ج ان غير موجودة في بعض سب مثال ذلك قولنا كل قنفص
 اسود ولا قنفص الذي هو الاوسط ويكون التي هي الحد الاكبر موجودة في كل

ب فانه يتبع ان بعض الاسود ليس في ج وهو صدق عن مقدمتين كاذبتين
 بالكل وكذلك اذا كانت كل واحدة كاذبتين بالجزء فمتى يمكن ان يكون النتيجة
 فيهما صادرة لا يمكن ان يكون اولى موجودتين في بعض سب وهو صدق عن مقدمتين
 ويكون اسجودة في بعض ج كاذبتين بالجزء فانه امكن ان يكون في بعض التي
 والجزء موجود في بعض الاخر فاذ احدثنا كاذبة اولى موجودتين في كل سب
 فانه يبرهن ان يكون ج في بعض ج وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين بالجزء
 مثال ذلك قولنا كل سب في بعض ج وكل ج في بعض فانه يتبع ان بعض الاخر ج
 صدق وكذلك يبرهن اذا كانت الكبرى سائبة وهي مقدمة اولى كاذبة لا يمكن
 منع ان يكون اغير موجود في بعض ج وتكون ج موجودة في بعض ج كون
 اغير موجود في بعض ج التي هي النتيجة مثال ذلك قولنا لا ج واحد ج كل
 ج اغير فانه يتبع عن ذلك ان بعض الاخر ليس ج وذلك صدق عن مقدمتين
 كاذبتين بالجزء وكذلك قد يكون النتيجة صادرة انه اذا كانت احدى المقدمتين
 كاذبة بالكل والاخرى صادرة كاذبة قد يمكن ان يكون كاذبة اولى موجودتين في ب
 ويكون اغير موجود في شي من سب ج موجودة في كل سب ان ج اغير موجودة
 في بعض ج وذلك صدق عن مقدمتين احداهما كاذبة مثال ذلك قولنا كل
 قنفص ج ولا قنفص احد اغير فانه يتبع عن ذلك ان بعض التي ليس اغير وذلك
 صدق عن مقدمتين احداهما كاذبة وكذلك يبرهن اذا كانت مقدمة اولى هي
 الكبرى صادرة والحدود التي هي سب ذلك منها على الاسود وقنفص غير القنفص
 ذلك انه اذا احدثنا ان كل قنفص اسود ولا قنفص احد غير متنفس اخرج لنا ان بعض
 الاسود غير متنفس وذلك صدق عن مقدمتين صوابهما كاذبة بالكل وكذلك
 يبرهن اذا احدثنا كاذبتين من جيتين اعم الصادرة والكاذبة والحدود التي
 هي سبها ذلك هو والقفص الاسود وذلك اننا نقول كل قنفص اسود
 وكل قنفص ج فانه يتبع ان بعض ذلك الانسان بعض الاسود ج وهو صدق عن مقدمتين

او لا شيء من ب ان يكون موجودة في كل ليس عرب ولا بدور للشي
 غير لازم كما انه ليس يلزم ايضا هذا العكس الذي وصفه هنا اعني انه
 ليس يلزم في كل مادة اذا كانت اسهل من كل ما هو ب ان يكون ب
 موجودة في كل ليس هو فان لا يثبت سلوب عن كل ما هو اسهل من
 موجود في كل ليس بغيره وانما يلزم هذا العكس في الاشياء المتعابلة التي
 ليس يعلم من احد ما هو موجود من الموجودات لكن لما يستل هذا العكس
 اوسطا وان كان جزئيا كما يستل عكس المحيطة الكلية فلهذا لا يثبت
 من هذا المعنى عن اصله ولا ان عكس الازهر هو برة عكس المقدمة كخاتمه
 عينه في غايله في بيان الدور من ان يكون بالنتيجة عكس احدى المقدمتين لان
 عكس الازهر برة عكس المقدمة فلهذا لا يكون بيان المقدمة في الاصناف القياسية الكلية
 من الشكل الاول والقياسات الجزئية التي في هذا الشكل فانه ان يثبت
 طريق الدور والمقدمة الكلية من النتيجة والمقدمة الجزئية لان الكلية اما يثبت
 بمقدمات كلية لا جزئية وايضا فانه لا يكون قياس من جزئين اذا كان البرهان
 بالدور والنتيجة وعكس احدى المقدمتين والمقدمة الصغرى قد يكون ان يثبت
 على طريق الدور فلتكن موجودة في كل ب وب موجودة في بعض ج والنتيجة ج
 في بعض ج فاذا اذن ان يثبت وجود ب في بعض ج على طريق الدور فاما اذا
 موجودة في بعض ج وهو النتيجة وعكس المقدمة الكبرى الكلية وهو قولنا ب في كل
 ا فنتيجة ان في الشكل الاول ان ب في بعض ج ويكون الحد الاوسط فيه اول
 ا اذا كان القياس الجزئي ساديا فليس يمكن ان يثبت المقدمة الكلية للمقدمة التي
 قلنا واما الجزئية فثبت يمكن ان يثبت على طريق الدور اذا قلنا في المقدمة
 الكلية ما قلنا في القياس السادى الكلى اعني ان يثبت ان يثبت عن قولنا اول
 من ب ان يكون ب موجودة لكل ما يسل عنه اما اذا اخذنا هذه المقدمة
 واستعان اسهل من بعض ج انتج لنا ان ب موجودة لذلك البعض فهذا هو

وجه البيان بالدور في الشكل الاول **الشكل الثاني** وانما الشكل الثاني
 فليس يمكن ان يثبت جهة الدور بالمقدمة الموجبة لانه لا يثبت الاسباب واما
 السالبة فتبين ان يثبت على هذه الجهة فلتكن موجودة في كل ب وايضا موجودة
 في شيء من ب فالنتيجة في هذا الشكل الثاني ان ب غير موجودة في شيء من ج على ان
 الحد الاوسط هو اما ان اخذنا الى هذا ان ب موجودة في كل ج وهو عكس الكبرى
 ينتج عن ذلك في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في شيء من ج وهو الصغرى في
 القياس الاول والحد الاوسط في هذا القياس هو ب وكان في الشكل الاول ان كان
 اخذنا المقدمة الكلية الكبرى في الشكل الثاني ساديا فانه يمكن بالدور لكن في
 الشكل الاول لانه اذا قلنا ان ب غير موجودة في شيء من ب موجودة في كل ج
 فحينئذ ينتج لنا في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في شيء من ج اذا كان الحد
 الاوسط فاذا اخذنا الى قولنا ب غير موجودة في شيء من ج وهو النتيجة قولنا ج
 في كل ج وهو عكس الصغرى التي في الشكل الاول ان ب غير موجودة في شيء من ج
 لان ج هو الحد الاوسط فاذا عكس هذه النتيجة حصلنا اول لا شيء من ب في
 المقدمة الكبرى ساديا في الشكل الاول ولذا لا يثبت البيان بالدور في هذا
 الصنف من الشكل الا يحتفظ في هذا الشكل بعينه بل يعود الى الشكل الاول ولا
 يمكن ان يثبت المقدمة الموجبة في هذا الشكل اذا كانت هي الصغرى بطريق الدور
 اذا استعملنا الاصل المتقدم وهو عكس لانه ساديا واما اذا كانت كبرى فليس يمكن
 الا عكس النتيجة وذلك خارج عن طريق البيان بالدور واما القياس الجزئي
 فهذا الشكل فليس يمكن ان يثبت من هذا المقدمة الكلية على جهة الدور اذا كانت
 اما يثبت جزئية واما المقدمة الجزئية فثبت ان يثبت ان اذا كانت الكلية موجودة في
 هو ساديا مثال ذلك ان يثبت ان موجودة في كل ب وايضا موجودة في بعض
 ج فيكون النتيجة ان ب غير موجودة في بعض ج فاذا اخذنا الى ذلك عكس المقدمة
 الكبرى وهو قولنا ب موجودة في كل ج حصلنا ب غير موجودة في بعض ج

موجودة في كل ما فينبغي لنا ان ايز موجودة في بعض ج وذلك في هذا الشكل
 بعينه اذ كان ب هو الحد الاوسط وهو محمول في هذا المثال على الطرفين
 جميعا فان كانت المقدمة الكلية على السالبة وهي مقدمة ا ب فانه لا يمكن
 ان يبرهن الصغرى الموجبة التي هي مقدمة ا ج اذا انعكست مقدمة ا ب لانه
 لا ينتج نتيجة مرجحة غير مقتضية من البعدين الواحد بهما السالبة ولكن قد يكون
 اذا استعمل الاصل المتقدم ان نتج الموجبة الجزئية وذلك لانه اذا كان معنا
 ان ب غير موجودة في بعض ج وهو النتيجة وكان حساب كوا في شي من ا ب فانه
 اللازم من هذا وهو ان كل ما يند ا فليس فيه ب ثم عكسا هذا وهو ان كل
 ما ليس فيه ب فاذا اخفنا الى هذا امرجوة في بعض ج فهذا يكون بيان الدور
 في الشكل الثاني **واما بيان الدور** في الشكل الثالث فانه اذا
 كانت كلتا المقدمات كليتين فليس يمكن ان يبرهن بالنتيجة احدى المقدمات
 في هذا الشكل لان النتيجة تكون جزئية والمقدمة التي يتصدرها هي الكلية
 فان كانت المقدمة الواحدة كلية والاخرى جزئية فاحيانا لا يمكن ان
 يبرهن الجزئية واحيانا لا يمكن ان يبرهن جزئية لان ا كانت المقدمات
 موجبتين وكانت الصغرى هي الكلية فانه يمكن ان يبرهن على طريق الدور
 واما اذا كانت الكبرى هي الكلية فانه لا يمكن ان يبرهن على طريق الدور
 ذلك ان تكون امرجوة في كل ج التي هي الكبرى وب فاذا اخفنا الى هذا
 عكس المقدمة الكبرى وهي ان ج موجودة في كل ا ينتج لنا في الدور ان ج
 في بعض ج وهو شي وان كان لازما من زمانا قد نثبت ان الجزئية الموجبة عكس
 فليس هو الشيء الذي يبين بطريق الدور بانه ج ا ولا بد ان كان في وسط
 العكس اذ كان البيان بالدور كما قبل وهو ان يبرهن المقدمة الواحدة بالنتيجة
 وعكس البينة فان كانت الكلية هي الصغرى مثلا ان يكون ب موجودة في كل ج
 وا في بعض ج فانه يبين ان لا يمكن على طريق الدور ان يبرهن ان امرجوة في بعض

ج وهو النتيجة الجزئية الكبرى وذلك ان نتيجة هذا القياس هي في بعض
 ب فاذا اخفنا الى عكس الصغرى وهو ان ج في كل ب فانه نثبت انه
 يبرهن ان يكون ا في بعض ج اذ كانت ب على الحد الاوسط وهي موجبة
 للطرفين جميعا واما اذا كانت احدى المقدمات موجبة والاخرى سالبة
 وكانت النتيجة الكلية والسالبة جزئية فانه يتبقى لنا ببيان الجزئية
 مثال ذلك ان تكون ب موجودة في كل ج وا غير موجودة في بعض ج فان
 النتيجة تكون غير موجودة في بعض ب فاذا اخفنا الى هذه النتيجة امرجوة
 في كل ب فانه يبرهن جزئية ان يكون ا غير موجودة في بعض ج على اثنين في الشكل
 الثالث اذ كانت ا ب ا هو الحد الاوسط واما اذا كانت ا ب ا هي الكلية
 فان الجزئية الموجبة لا يبرهن على طريق الدور لان استعمال ذلك الاصل
 ذلك ان يكون ا غير موجودة في شي من ج وب في بعض ج وتكون النتيجة ان
 ا غير موجودة في بعض ب فاننا لا بد ان ا غير موجودة في شي من ج ان ج
 موجودة في كل ما ليس فيه ا و اخفنا الى هذا ان ليس في بعض ب فبرهن ان
 ب ج ب ان يكون في بعض ج وهو المقدمة الجزئية الموجبة فبرهن ان البيان
 الذي يكون بالدور ا في الشكل الاول فيكون الشكل الاول ويكون شي شبه
 الشكل الثالث وهو اذا استعملنا ذلك الاصل المتقدم اعني ان اخفنا الى هذا
 ا و اعني شي من ب ان ب موجودة في كل ما ليس فيه ا او وجد شبهه بالشكل الثاني
 ان ا ب محمول على شي من واحد احد بهما ا ب ا ب والاخرى ب ب وهذا القياس
 هو وضع الحد الاوسط في الشكل الثاني من الطرفين مقل هذا القياس
 اسطر في هذا الشكل الثالث لاعلى ان الشكل الثالث في الحقيقة والبيان في الدور
 في الشكل الثاني فيكون ايضا الشكل الثاني نفسه ويكون الاول ويكونا بيان
 الذي يشبه الشكل الثالث وكذلك البيان الذي بالدور في الشكل الثالث
 يكون بالاول والثالث والاصل الذي يشبه الثالث وهو بيان النتيجة

ان قلنا انما لا يبين على طريق الدور وذلك في الشكل الثاني والثالث
 ان قلنا ذلك فيها اساسا قلنا لا يمكن في بعضها ان يبين على طريق الدور
 والاساس قبل ان يبينها ما يمكن الاثنتين بطريق الدور لكن في بعض طريق الدور
 ناقصا **التوضيح في القياس المتعكس** والعكس يظهر في
 هذه الصاعقة على ضربين والذين يراهم هوان بطلان بقاها للاحقة
 واصري المقدمة الثانية الاخرى من القياس كما نرى ضد البيان بالدور
 وذلك ان يجرى ضرورة اذا اخذت من النتيجة فاضيف الى احدى متدقي القياس
 ان بطلان المقدمة الثانية ضرورة لا يمكن ان يبطل بطلان النتيجة لان المقدس
 اذا لم يبطل فلم يبطل النتيجة على ما بين لكن النتيجة قد بطلت بوقوع تعيقها
 خلت لا يمكن والابطال الذي يكون كاحد المتدقين بطلان النتيجة فيكون
 كما ان الثاني لا يضره او يقتضي على ما بين بعد المناقضات كما قلنا
 كل واحد لا يضر ولا واحد لا يضره في قولنا كل واحد واحد ومعه لا يضر
 فليكن منها في الشكل الاول ان اعلى كل ب وب على كل ج و السبعة ان
 على كل ج فاذ اخذنا المضاد لهذه النتيجة وهو ان اعلى كل ج ج و اضفنا
 اليها المقدمة الكبرى من القياس وهو ان اعلى كل ب كل ا ب فمخرج
 نتيجة في الشكل الثاني ان ب و ا في شي من ج وهذه المقدمة الصغرى في الشكل
 في القياس وكذلك ان اضفنا الى هذه النتيجة بعينها المقدمة الصغرى
 فانه يخرج نتيجة من القياس الكبرى وذلك ان يكون مما اولا في شي من ج
 هو ضد النتيجة فاذ اخذنا اليها الصغرى وهي قولنا ب في كل ج فمخرج
 انه نتيجة في الشكل الثالث البس في بعض ب وهي نتيجة المقدمة الكبرى
 لا ضد هذا الشكل الثالث لا يمكن ان يبين كلية والمقدمة الصغرى كلية
 فالمقدمة الكبرى في الصنف الاول من الشكل الاول اما متاوم متاومة
 جزئية لا كلية بهذا الطريق اعني ان اخذنا النتيجة واما الصغرى فيمتاوم

كل

كلية وشكلا بعينه يوضح في الصنف الثاني من الشكل الاول وهو الذي
 ينتج سابا عليها اعني اذا اخذنا النتيجة المكن ان يتاوم الصغرى
 متاومة كلية واما الكبرى فاما يمكن ان يتاوم متاومة جزئية انما
 القياس من متاومة هذه في الشكل الثالث واما اذا اخذت من النتيجة
 في هذين الصنفين من الشكل الاول فانه لا يمكن ان يتاوم كل واحد
 متدقي القياس اما متاومة جزئية لان احدى متدقي القياس المتاوم يكون
 جزئية اذا كان النتيجة جزئيا ولذلك يجب ان تكون النتيجة جزئية فليكن
 المتاومة جزئية فليكن ذلك الصنف الاول من القياس هوان يكون
 في كل ب وب في كل ج فيكون النتيجة ا في كل ج فان اخذنا النتيجة
 هذه النتيجة وهو ان يجرى ضرورة في بعض ج و اضفنا اليها المقدمة الكبرى
 وهو ان اسوجد في كل ب و ب في ج فانه يخرج عن ذلك في الشكل الثاني ان
 ب في ج ضرورة في بعض ج وذلك نتيجة المقدمة الصغرى لا ضد هذا ولكن
 ان اضفنا الى قولنا ان يجرى ضرورة في بعض ج المقدمة الصغرى وهو ان ب
 سوجدة في كل ج فانه يخرج عن ذلك ان يجرى ضرورة في بعض ج ونتيجة
 الكبرى فاذ من متاخذ النتيجة لتمكن المتاومة كلية بل جزئية وهذا
 يعرض بعينه في الصنف السالب الكلي من هذا الشكل لاننا اذا اخذنا
 نتيجة نتيجة وهو قولنا اسوجد في بعض ج و اضفنا اليها المقدمة
 الصغرى وهو ان يجرى ضرورة في شي من ب فانه يخرج لما ان يجرى ضرورة
 في بعض ج وكذلك يعرض ان اضفنا اليها النتيجة مثلا ان يكون ا في بعض
 ج وب في كل ج فانه لم يضره ان يكون ا في بعض ب وذلك نتيجة
 الصغرى واما في الصنفين الجزئيين من هذا الشكل فانه اذا اخذنا منها
 المكن ان يبطل المقدمة ثان فيها جميعا واما اذا اخذنا الصغرى فانه ليس يمكن ان يبطل
 ولا واحدة منهما بهذا الطريق فليكن النتيجة ان اسوجد في بعض ج متوسط

ليس بنا قصر المقدمة الثانية وهو ان اربعين ج اذ قد يكون ان يكون امره
في بعض ج وغير موجود في بعض اخر وان اضمنا الرتبة المتبادلات الخفية فاما
لا يكون قياسا لانه يكون المقدتان كلتاها جزئيتين فمن هذا يتبين انه
متى مكسبت النتيجة الى الضد فانه لا يكون باطلا واحدة من المقدمتين وانما
اذا عكست النتيجة فانه قد يطرأ واحدة من المقدمتين فاما ان اخذ
تفويض النتيجة وهو ان ب موجودة في كل ج فنتى امنا الرتبة ليست في شيء
من ب اتي في الشكل الاول ان ليست موجودة في شيء من ج وفي تفويض
قرنا اموجود في بعض ج التي هي المقدمة الصغرى وان اضمنا الرتبة المقدمة
الصغرى وهو قرنا اموجود في بعض ج كان صواب موجود في بعض ج كان
صواب موجود في كل ج واموجود في بعض ج فاتيح لنا في الشكل الثالث
ان اموجود في بعض ب وهو تفويض قرنا اول في شيء من ب التي هي المقدمة
الكبرى وهذا بعينه تبين هذا في الصنف الذي كراهه كلمة موجودة اضمنا
الجزء الثاني في **التفويض في انعكاس الشكل الثالث** ولما قلنا في
الثالث فانه اذا عكست النتيجة الى الضد لم يكن ان يطل بذلك ولا واحدة
من مقدمتيه وذلك في جميع الاقسام التي في هذا الشكل واما اذا عكست
الى التفويض فانه يمكن ان يطل بذلك كل واحدة من مقدمتي القياس باضافة
قرينتها الى العكس وذلك في جميع اقسام هذا الشكل فليكن اموجود
في كل ج وب موجود ايضا في كل ج فهدر انه يتيح عن ذلك ان اموجود
في بعض ب وذلك ان هذا هو الصنف الاول من الشكل الثالث فان
اضدنا هذه النتيجة وهو قرنا اربع موجودة في بعض ب واضدنا الرتبة
المقدمة الصغرى وهو قرنا ب في كل ج فان ذلك يكون غير مستقيم لان
الكبرى يكون جزئية في الشكل الاول ولا ايضا ان اضمنا الرتبة المقدمة
الكبرى وهو قرنا ا في كل ج لانه يكون قياسا في الشكل الاول ان كل موجودة

دعنا

وذلك ان يكون سنا اربع موجودة في بعض ب واموجود في كل ج هو شكل
عنا من اذا كانت احدى المقدمتين الموجبتين جزئية اعني ان لا يكون ان
يطل فيها واحدة من المقدمتين بعكس النتيجة الى الضد وذلك ان
دبر ابطال المقدمة الكلية كان القياس من جزئيتين وان دبر ابطال
الجزئية سنا الكبرى جزئية وعلى هذا لا يكون قياسا في الشكل الاول ولا
الثاني وهما الشكلان اللذان بهما يطل مددات هذا القياس فنتبين
انه متى عكست النتيجة الى الضد والموجبة من هذا القياس لم يكن
ان يطل بذلك ولا واحدة من المقدمتين فاما ان عكست النتيجة الى التفويض
فانه يمكن ان يطل كل واحدة من المقدمتين بالمقدمة الثانية والعكس
بيان ذلك انما اذا عكسنا قرنا اموجود في بعض ب وهو الذي فرضنا
نتيجة الضد الاول من هذا الشكل اعني الثالث الى التفويض وهو قرنا ا
ولا في شيء من ب فانه متى اضمنا الرتبة في كل ج وهو احدى
مددتي القياس فانه يتيح عن ذلك في الشكل الاول ان اربع موجودة في
شيء من ج وذلك لتفويض قرنا اموجود في كل ج التي هي المقدمة الثانية
من القياس المفروضة ولذلك ان اضمنا الى قرنا اربع موجودة في شيء من
ب بالمقدمة الثانية وهو قرنا اموجود في كل ج فنتبين انه يتيح في
الشكل الثاني ان ب ولا في شيء من ج وذلك لتفويض قرنا ب في كل ج
التي هي المقدمة الصغرى ومثل هذا يتيح اذا كانت احدى المقدمتين الموجبتين
جزئية لانه ان كانت اربع موجودة في شيء من ب التي هي تفويض النتيجة
التي هي المقدمة الجزئية اتيح لنا في الشكل الاول
ان اربع موجودة في بعض ب فان اضمنا الى هذه النتيجة المقدمة الكلية كان
سنا اول في شيء من ب واموجود في كل ج وذلك يتيح في الشكل الثاني
ان ب اربع موجودة في شيء من ج وذلك لتفويض المقدمة المفروضة الجزئية

يبرهن في القياس الكلي السليم هذا الشكل اعني الذي يكون متديين
 كليتين احداهما سالبة وفي القياس الجزئي في السالبي اعني القياس الذي
 احده متدي جزئية والثانية كلية واحده سالبة متديا او متديين
 في الموجب الكلي والجزئي اعني الذي عكست النتيجة فيها الى الضد
 ان يتطاول ذلك ولا واحدة من المتديين وان عكست الى النقيض الممكن
 ان يتطاول ذلك كل واحد من المتديين والسبب في ذلك ان يمتد
 السبب في الصنف الموجب الكلي والجزئي والبرهان على ذلك هو ذلك
 البرهان بعينه فقد تبين مما قبل ان يكون القياس في كل شكل اذا عكست
 النتيجة الى الضد الى النقيض ومنه يكون باطل ومنه لا يكون اذا كان
 يكون كلياً ومنه يكون جزئياً وان المتناهيين المطلك لكل واحد من متديين
 الشكل الاورسا اذا عكست نتيجة تكون في الشكل الثاني والثالث والاربع
 يتطاول منه بالشكل الثاني فالمتدي الصغرى والاربع يتطاول منه بالشكل
 فالمتدي الكبرى وكذلك تبين ان المتناهيين المتطاول كل واحد من متديين
 الشكل الثاني اذا عكست نتيجة تكون في الشكل الاورسا والثالث والاربع
 الصغرى في الشكل الاورسا والاربع في الشكل الثاني والثالث والاربع
 ايضا المطلقة لمتديي القياس الذي في الشكل الثاني اذا عكست نتيجة يكون
 في الشكل الاورسا والثالث والاربع في الشكل الاورسا والاربع في الشكل
 في الشكل الثاني **في قياس الخلف** والقياس الخلف فانه
 يكون اوضحا من ذلك متديا في قياسه فانه لا امر مستحيل في هذا
 النوع من القياس قد تبين ان مركب من كل شرط وهو السابق الى الحال
 هذا القياس يقع في قياس الخلف في الاشكال الستة كلها وقياس الخلف يشبه
 بعكس القياس لان كل واحد يتطاولا واما الفرق بينهما ان القياس المتكسر يكون
 من اخذ النقيض فيه والمقدمة الصانعة فيه معدودا في القياس حتى يكون النقيض

هو نقيض نتيجة ذلك القياس والمقدمة الصانعة هو احده من متديي ذلك
 القياس والقياس على طريق الخلف فاما اخذ نقيض المقدمتين
 نتيجة قياس وصنف اليه مقدمة صادقة لا مقدمة قياس من موزن وايضا
 فان عكس القياس اما يتاقي به ابطال الشيء الكاذب بان يتطاول
 الذي هو الصادق وفي قياس الخلف اما تبين النتيجة بوضع الحال نفسه وكلما
 تبين بقياس كلي هو الذي يسمى المستقيم يمكن ان تبين بذلك المقدار
 بعينها بقياس الخلف وحده فكون القياس الخلف اشد شيئا بالقياس
 المنكسر وذلك ان صور تلك الصور بعينها وسبب ذلك ان القياس
 اذا دار الى الخلف يكون الحدود والمقدار فيها واحدة بعينه سال ذلك ان
 تعرض ان امجودة في كل قياس مستقيم وان يكون امجود في كل قياس
 سرجة في كل قياس فانه ان امجودة في كل قياس فان ارادنا ان هذه النتيجة
 بالخلف فكلما ان ان لم يكن في كل قياس فكلما ان النقيض صادرة هو
 ان ليست في بعض بولصيف بها ان امجودة في كل قياس فكلما ان
 ضرورة في الشكل الثاني ان يكون غير امجودة في كل قياس وذلك بعينه
 المقدمة الصغرى وهو حال فاذن الموضوع وهو نقيض النتيجة اوضحا مما
 واذ كان نقيض الموضوع صادرة نقيضه وهي النتيجة وهذا بعينه هو صفة
 القياس وكذلك تبين في قياس الاشكال ان القياس متساوي في قياسه
 بيان نتيجة على طريق الخلف وجميع المطالبات الاربع تبين الخلف في كل
 الاشكال باخلا الموجبة الكلية فاما الايمن بالشكل الاورسا والاربع
 والثالث فاما ان لا يبين الموجبة الكلية في قياس الخلف بالشكل الاول
 فذلك يظهر هكذا ان الزر ان المقدمة التي تزيد بها ما هو ان في كل فاذ
 رسا بيان ذلك يظهر من الخلف فان ذلك يكون ان كان اما ان
 وهو ان اعز سرجة في شي من بولصيف ثم اذا اخذنا الى حد من المتناهي

مقدمة اخرى يكون القياس متا بالنتيجة تا ليد الشك الاول فانه يجب ان
 يكون ج اما محتمل على اوب على كل ج فان كان المتبادل الموضع فنتجها
 وهو ان ليست في كل ب ضرر من ان ليس يكون قياس في الشكل الاول
 الى ان الطرفين وصفت المقدمة الاولى وذلك ان كانت الصادرة ان
 ج في كل ا كان صلا في كل ا وليست في كل ب وذلك غير متنج في
 الشكل الاول لان الصغرى سالبة وان وصفاها من ا حيد ب كير بها ا
 ليست في كل ب وب في كل ج وهذا ايضا غير متنج في الشكل الاول لان
 الكبرى فيه جزئية وقد قيل ان ذلك غير متنج فان اخذنا احد الموجبة التي
 رصا ابا فاقاد وصفا اليها المقدمة المعروفة صرنا من ناحية الباء مثل
 ان نفع ا ولا في شي من ب ب في كل ج فانه يتنج في الشكل الاول ان
 ولا في شي من ج وذلك محال فاذن اوصفا محال وهو قولنا ا ولا في شي
 من ب الا ان ليس يلزم متى كذب قولنا ا ولا في شي من ب ان يصدر عنها
 وهو قولنا ا في كل ب الذي كان مطلوبا اذ كان التقاد ان قد يكونان
 ساكنتين في التقارب المتقدم فان اضيفت المقدمة الصادقة من ناحية ا
 لم يجد قياس لا يكون الصغرى سالبة في الشكل الاول فغير ميزان كل
 قياس على طريق الخلق فاما يكون باخذ الضد او باخذ النقيض وايضا فنتج
 صادقة الى احديهما وكان قد بين انه اذا اخذ النقيض الموجبة الكلية و
 اضيف اليها مقدمة كلية صادقة لا يكون قياس وان اذ اخذ الضد فاما
 الا يكون قياسا واما ان يكون قياسا لكنه لا يتنج مما يلزم عن كذب صدق
 الموجبة الكلية المطلوس بيانها فاذن ليس يمكن ان بين الموجبة الكلية
 بقياس خلف يكون الخلق السابق في الى الحال في الشكل الاول واما الجزئية
 الموجبة فانه يمكن بيانها بالخلف في الشكل الاول اذ اخذنا المتبادل لسان
 الكلية الذي هو النقيض السالبة الجزئية التي هي ضد ما و ذلك ايضا

متى كانت المقدمات الصادقة من ناحية ب لسان ناحية ا فلتضع ان ا
 ان لم يكن ما و قد وجد في بعض ب فلا شيء من ب ا ثم نقيض هذا
 ان كل ج ب فنتج ان ا ولا في شي من ج وذلك كذب فاذا اتى لزم
 عنه الكاذب كاذب وهو قولنا ا ولا في شي من ب واذ الكذب هذا صرنا
 نقيضه وهو قولنا ا ولا في شي من ب واذ الكذب هذا صرنا نقيضه وهو قولنا
 ا في بعض ب وذلك ما قصدنا بياننا واما متى اخذت المقدمة الكاذبة من ناحية
 ا فانه يكون الصغرى سالبة في الشكل الاول فلا يكون قياس وكذا لان اخذ
 الضد لا يكون قياسا لان وصفت المقدمة الصادقة الموجبة من ناحية ا
 كانت الصغرى سالبة وان وصفت من جهة ب كانت الكبرى جزئية وكلاهما
 غير متنج في الشكل الاول فان اردنا ان بين بقياس الخلق السالبة الكلية
 فان ضررها المتبادل لما يتنج ان يكون الموجبة الجزئية وهي النقيض وهو قولنا
 ا في بعض ب فاذا اخذنا اليها ان ج في كل ا اتج محال وهو ان ج في
 ب فاذا اتوا ا في بعض ب كاذب واذ الكذب هذا صدق ا ولا في شي من ب
 وهو المطلوب وكذا ليس يجوز ان كانت المقدمة الصادقة الكلية سالبة
 فان وصفا المقدمة الصادقة من جهة ب لم يجد قياس لان الكبرى يكون في
 الشكل الاول وان اخذنا محان النقيض الضد صرنا قياس في محال الخلق
 ناحية وصفا المقدمة من طرف النقيض الا انه لا يتنج مما لا يلزم عن كذب
 متاملة الذي هو المطلوب فاذن في قياس الخلف متى اردنا ان بين جها
 يلزم عن كذب صدق متا بل الذي هو المطلوب فينتج ان اخذ النقيض لا
 الضد وذلك عام في جميع اشكال الخلف من اشكال الاستدلال الكلية
 تركب فاذا اردنا ان بين السالبة الجزئية بطريق الخلق في هذا الشكل
 فانه يتنج ان يكون ضررها المتبادل الموجبة الكلية لان اذ كان ضررها
 المتبادلان ا في كل ب واخذا اليها ان ج موجودة في كل ا على انها الصادقة

فانه يتبع محالاً ان في كل رب محالاً واذا ذكرنا صدق قولنا اليس في
كل رب وقد لا يكون المطلوب وكذلك يرضى ان كانت هذه سائبة و
كذلك ان اصنافها في كل رب في بعض في فانه يتبع محالاً في
الشكل الاول وانما ان اصنافها في بعض انما لا يكون قياساً لان
الكبرى تكون جوهر في الاول وكذلك ان كانت هذه سائبة قد يتبين
ان جميع المطالبين بالخلف والشكل الاول ما عدا الموجب للصواب وان
الذي يتبع به في كل مادة في قياس الخلف هو اخره فيقيض ما يرام به انما لا اخذ
ضده لانه اذا كذب بعد الضدين على ما يتبين والكتاب المستعمل الميزان
يصدق الضد الا في هذا هو ايضا من المشهور ان الضد اذا كذب صدق
ضده فاما الموجبة الكلية فيبين في الشكل الثاني وانما ان ذلك
انما اذا اردنا ان يتبين ان اوجودة في كل رب في الشكل الثاني فلا اخذ
نقيضها وهو ان اليس في كل رب فاذا اخذنا هذا النقيض ان
سوجودة في كل رب فانه يحجب عن ذلك في الشكل الثاني ان يكون في غير
في كل رب فاذا كان هذا محالاً او كانت المقترنة المعقولة بالنقيض صادقة
فما جاز ان يكون الكذب عن غير النقيض وهو قولنا اليس في كل رب
اذا كذب هذا صدق نقيضه وهو ان في كل رب وان اخذنا هذا النقيض
لم يتبين به في كل مادة واذا اردنا ان يتبين في هذا الشكل الموجبة الجزئية
وهو قولنا اوجودة في بعض رب فانه يتبين ان ما اخذ نقيضها هو لا في
شي من رب ثم نضيف اليه اوجودة في كل رب فينتج لنا ان في كل رب في
من رب وذلك محال لان من وصفنا او لا شيء من رب فنقيضه ان
وهو قولنا في بعض رب فان اخذنا هذا النقيض الضد عن من رب لا يرضى
في الشكل الاول ان يتبع محالاً لكن لا يبين في ذلك صدق التام الذي
في كل مادة فان اردنا ان بين السائبة الكلية بهذا الشكل فاما اخذ نقيضها

وهي ان اوجودة في بعض رب ونضيف اليها الاشكال في صدق وهو ان
اغير موجود في شيء من رب فيلزم ضرورة ان يكون في غير موجود في بعض
رب في الشكل الثاني فان اردنا ان يتبين السائبة الجزئية فاما اخذ نقيضها
وهو في كل رب ونضيف اليها اغير موجود في شيء من رب فيلزم محالاً
وهو ان في غير موجود في شيء من رب فنقيض ما يلزم عند المحال صادق
وهو قولنا ان اليس في بعض رب الذي فصلنا بيننا فنتبين من هذا
ان جميع المطالبين بالخلف في الشكل الثاني وكذلك يرضى ان
يتبين جميعاً بالشكل الثالث وبيان ذلك انما اذا اردنا ان بين الموجبة الكلية
اخذنا نقيضها وهو قولنا اغير موجود في بعض رب اخذنا هذا النقيض
في كل رب فينتج في الشكل الثالث ان اغير موجود في بعض رب في كل رب
الذي هو رب هو صريح للضرورة فاذا كانت النتيجة محالاً فنقيضها
عند المحال صادق وهو قولنا في كل رب المقترنة انما جاز فان وضعا الضدين
النقيض انما محالاً لكن لا يلزم عن ضرورة صدق المطلوب بل ان من
في سائر الاشكال فان اردنا ان يتبين ان اوجودة في بعض رب في الموجبة
الجزئية فاما نضع اولاً في شيء من رب وهو نقيضها ونضيف اليها في بعض
فينتج في هذا الشكل ان اغير موجود في بعض رب فان كان ذلك كاذباً
فما يلزم عند الكذب وهو قولنا اولاً في شيء من رب كاذب فاذا كذب هذا
صدق نقيضه وهو المطلوب الذي هو في بعض رب فاذا اردنا ان يتبين
ان اولاً في شيء من رب فاما اخذ نقيض ذلك وهو قولنا في بعض رب
نضيف اليها اوجودة في كل رب فاذا ان يلزم في هذا الشكل ان يكون
في سوجودة في بعض رب فاذا كان ذلك كاذباً فالكذب انما يلزم عن النقيض
المرضع اذا كانت مقدمة في الاشكال في صدقها فاما كذب النقيض الذي
هو الموجبة الجزئية صدق الكلية وهو قولنا اولاً في شيء من رب فان اخذ

الصدور من قولنا بعض في سائر الاشكال فان اردنا ان يبين ان
 الجزئية فالتصريح فيها الذي هو الموجبة الصليبية مثل ان بعض ا في كل ب
 ونضيف اليها ان ب موجودة في كل ب وهو الذي لا يشك في صدقها فنتبع
 ان ب موجودة في بعض ا فان كان ذلك كذا فالنتيجة الذي هو الموجبة
 الصليبية المشكوك فيها كذب واذا كذب الموجبة الصليبية صدقت ان
 الجزئية فقد تبين من قياس الخلف عنها امران غير الذي سلكناه انه
 يكون داما مستغابا في كل مادة احد النقيض لا باخذ الضد وان جميع المطلقات
 تتاقي في الشكل الثاني والثالث وان الشكل الاول لا يتاقي في كونه
 الكل فقط ويتاقي في هذا المطلب المذكور **فصل** في الترتيبين
 القياس المستقيم والخلف اذا انجما مطلوبا واعلم ان من مميزات واحدة
 بعينها ان القياس الذي بالخلف نضع او لا نزيد بطلا وهو نقيض ما ترو
 به انه ليس هو الترتيب الى كذب معتزف برانه كذب واما القياس المستقيم فاما
 بدي من مميزات متفرقة بها الا ان القياس المستقيم يكون من المميزات المتكافئة
 عما يكون القياس واما القياس الذي بالخلف فاحدى مميزات فقط هو
 من مميزات القياس المستقيم والثانية نقيض النتيجة معرفة قبل كون القياس
 واما الذي بالخلف فقد عجب ان يكون معرفة لموضع نقيضا ولا فرق في ذلك
 بين ان يكون النتيجة موجبة او سالبة وكل مظهر بين قياس مستقيم
 يمكن ان يبين تلك المقدمات باعيناها قياس الخلف وكل ما بين تلك
 الخلف فقد يمكن ان يبين تلك الحدود والمقدمات بقياس مستقيم واذا كان
 القياس الخلف الذي في الخلف في الشكل الاول فان القياس المستقيم الذي
 على ذلك المظهر يتولد المقدمات باعيناها يكون في الشكل الثاني في
 الثالث اما سائر الخلف في الشكل الثاني واما الموجبة الجزئية في الشكل الثاني
 والسالب الجزئية في الشكلين ما اذا كانت الصادقة موجبة واما اذا كانت

سالبة فثالث في فاذا كان القياس الخلف الذي بالخلف في الشكل الثاني
 فان القياس المستقيم يكون في الشكل الاول وذلك في جميع المطلقات اذا
 كان القياس الذي بالخلف في الشكل الثالث فان قبله المستقيم يكون في
 الشكل الاول وذلك في جميع المطلقات لان القياس الذي في الثالث اما الموجبة
 ففي الشكل الاول واما السالب ففي الثاني واما ان كانا اذا ما بقياس
 الخلف في الشكل الاول ان ليست موجودة في شيء من مميزات نقيض ذلك
 وهو ان موجودة في بعض ب واصفا هذا النقيض مقدمه صادقة نتيجة
 في الشكل الاول نتيجة كاذبة واذا كان الامر كذلك فبين المقدمات الصادقة
 اما نقيضا من جهة الامر جهة ب حتى تكون الصادقة على الكبرى ليس يمكن ان
 يكون الجزئية كبرى في هذا الشكل فيمكن المدة الصادقة ان موجودة
 في كل ا فيكون معاه في كل ا في بعض ب فينتج لنا في الشكل الاول ان ب
 في بعض ب وهو الكاذب لان القياس الخلف الى المستقيم الصادقة التي
 هي في كل ا ونقيض النتيجة الكاذبة التي هي في كل ا في شيء من ب ما يمكن
 فيج الذي هو الطرف الاكبر من النتيجة التي كانت في الشكل الاول الذي نتج
 الحال في قياس الخلف وكل مقدمتين استمرنا في الطرف الاكبر من المطلقات
 فالهينما في الشكل الثاني في قياس القياس المستقيم هكذا في كل ا في شيء من ب
 ينتج اولا في شيء من ب وهو المنهج بقياس الخلف وكذلك يبين ان مميزات
 الخلف في الشكل الاول ان غير موجودة في كل ب بعض السالبة الجزئية ب
 نقيضا وهو ان موجودة في كل ب واصفا هذا النقيض مقدمه صادقة كلية
 من جهة ا وهو ان ب موجودة في كل ا فاذا انتج ب موجودة في كل ب وهي
 الكاذبة اضنا نقيضا وهو ان ب ليست في بعض ب واصفا هذا المقدم
 الكبرى الصادقة فانه يمكن القياس المستقيم على الاكبر من قياس الخلف هكذا
 ب موجودة في كل ا ب ليست في كل ب فالتب في كل ب وهي نتيجة قياسية

الخلف وقد تبا في هذا في الشكل الثالث اذا اصفنا المقدمه الصادقة الصا
 الى التيقن صغرى في الشكل الاول فان التيقن لما كان موجبا لعليا يمكن
 يكون مقدمه الصغرى في الشكل الاول فيكون النتيجة الكاذبه في كلج هذا
 اخذنا تيقضا وهو ان ليست في بعض ج واصفنا اليها المقدمه الصادقة
 وهو ان ب في كلج في غير ان المقدمتين اما مشتركان في الطرفين الاخرين
 نتيجة الشكل الاول فكونا القياس في الشكل الثالث ونتيجته ان ليست في بعض
 ب وذلك هو الشيء المميز بطريق الخلف في الشكل الاول وهو ان اخذنا
 المقدمه الصادقة من جهة اسائنه ان يكون قياسا مستقيما في الشكل الثاني فقط
 وذلك لانه اذا اخذنا تيقضا المطلوب بطريق الخلف وهو ان في كلج واصفنا
 اليه المقدمه الصادقة من جهة اول ج ليس موجوده في شيء من ائنه في
 الشكل الاول ان ج ليست موجوده في شيء من ب وهذا كاذبه فاذا اخذنا تيقضا
 وهو ان ج موجوده في بعض ب واصفنا اليه مقدمه صادقه الذي هو ج ليست
 موجوده في شيء من ائنه في الشكل الثاني ان اليس في بعض ب وهو المطلوب
 بطريق الخلف واما الوجه الجيز في تيقن في الشكل الثالث وليكن تيقنا
 لنا في الشكل الاول قياسا بالخلف ان موجوده في بعض ب ورضنا ان ائنه
 موجوده في شيء من ب الذي هو التيقن واصفنا الى ذلك ان ب في كلج
 وهو الصادقة لانه ليس يمكن ان نضيفها من جهة الا ان الصغرى لا يكون سائنه في
 الشكل الاول فنتيجته لنا ان غير موجوده في شيء من ج وهذا الحال فاذا اخذنا تيقضا
 هذا الحال وهو ان في بعض ج واصفنا اليها المقدمه الصادقه وهو قولنا
 في كلج في غير ائنه نتيجته لنا في الشكل الثالث ان في بعض ب ان ج هو الخلف المشترك
 تيقن الحال والمقدمه الصادقه وهو موضوع للطرفين وكذلك يكون اذا كانت
 المقدمه الصادقة المعافاة الى التيقن خربه اعز مقدمه ب ج ومنه ما كان صحيح
 ائنه بالخلف من الطالب في الشكل الاول فاذا قد تبين انه لا يمكن فيه الموجب لعل

والاشكال الثالث فكل من ائنه من هذا الخلف مرجحه بطله وهو ان موجوده
 في كلج ب واصفنا تيقضا وهو ان ليست في كلج واصفنا اليها مقدمه
 صادقه تيقضا في الشكل الثاني وهو ان ا في كلج فينتج ان الكذب عن
 ذلك وهو ان ج ليست في كلج فقولنا ان قياس هذا المطلوب يكون
 في الشكل الاول وذلك لانه اذا اخذنا تيقضا النتيجة الكاذبه وهو ان ج في كلج
 واصفنا اليها قولنا ا في كلج وهو الصادق فينتج انه نتيجته لنا في الشكل الاول
 فقط ا في كلج وهو مرجحه بطله وذلك ان هاتين المقدمتين الصادقتين
 اللتين احدهما تيقضا الكاذبه والاخرى الصادقة الموضعه في قياس الخلف لم
 يشتركا في الوجه فيكون الشكل الثاني ولا في الموضع فيكون الشكل الثالث
 ولا في الموضع فيكون في الثالث بل الذي اشتركت موضعه للطرفين الاخرين
 في المطلوب وهو ا على الاخر وذلك هو تكييف الشكل الاول وليكن
 عندنا في الشكل الثاني الخلف مرجحه جئنه وهو ان ا في بعض ب ورضنا
 ان اولا في شيء من ب الذي هو المطلوب واصفنا الى ذلك ان ا موجوده
 في كلج حتى لمزم ذلك ان ج ليست في شيء من ب الذي هو الكاذب
 فاذا ان قياسا مستقيما يكون في الشكل الاول وذلك لانه اذا اخذنا تيقضا
 في كلج وهو الصادقة الموضعه في قياس الخلف وج في بعض ب واصفنا
 النتيجة الكاذبه فينتج انه نتيجته في الشكل الاول ان ا في بعض ب فلو كان
 الذي من الخلف سائنا لعليا في الشكل الثاني ب واصفنا تيقضا وهو ان ا
 في بعض ب واصفنا الى ذلك ان ا غير موجوده في شيء من ج حتى يكون
 النتيجة الكاذبه ان ج ليست في بعض ب فلو كان قياسا مستقيما يكون في الشكل
 الاول وذلك لانه اذا اخذنا تيقضا النتيجة الكاذبه وهو قولنا ان ج
 في كلج واصفنا اليها اولا في شيء من ج وهو الصادقه فان نتيجته لنا في الشكل
 الاول ان اولا في شيء من ب وكذلك ان ب ايضا بالشكل الثاني في قياس

الحلقة سابعة وهران غير موجودة في بعض بوضعا فيقضا وهران اربعة
 في كل رب واهضا الى ذلك ان غير موجودة في شين من غير ذلك
 ان في غير موجودة في شين من رب وهو الكاذبة فان قياس المستقيم يكون ان
 تاحذ في بعض بوضعا فيقضا الحلقة الكاذبة ووضعا فيقضا الحلقة
 وهو قولنا اولا في شين من غير ذلك عنه ليست في بعض بوضعا فيقضا
 ساجن في الحلقة في الشكل الثاني ان قياس المستقيم يكون في الشكل الاول
 ذلك في جميع المطالب **القول في الشكل الثالث**
 وايضا في شين في الشكل الثالث بطريق الحلقة موجه كلية وهو قولنا اربعة
 في كل رب بوضعا فيقضا وهران ليست في بعض بوضعا فيقضا الى ذلك
 ان في كل رب حتى يكون الكاذب بالان ان ليست في بعض بوضعا فيقضا
 ان قياس المستقيم يكون في الشكل الاول وذلك ان اذ اضربنا فيقضا
 الكاذب وهو قولنا ا في كل رب واهضا الى ذلك في كل رب الصادقة
 ان في الشكل الاول ان في كل رب وهو الذي في الحلقة ان اولا لا يكون
 فيها ان في كل رب ان يكون موصفا بالان وهو لا على بالان هو اطلاق
 وكذلك ان بهنا الحلقة موجه جزئية في الشكل الثالث وهو قولنا ا في
 بعض بوضعا فيقضا وهو قولنا اولا في شين من رب واهضا الى
 ذلك ان في بعض بوضعا فيقضا يكون الكاذب المستقيم ان ليست في بعض
 فان قياس المستقيم يكون في الشكل الاول وذلك ان اذ اضربنا فيقضا
 الحق فيقضا وهو قولنا ا في كل رب واهضا الى ذلك في بعض بوضعا فيقضا
 القياس الصادقة في شين ان في بعض بوضعا فيقضا ان في الحلقة
 كلية في الشكل الثالث بوضعا فيقضا وهو قولنا ا في بعض بوضعا فيقضا
 الى ذلك في كل رب حتى في شين ان في ذلك في بعض بوضعا فيقضا
 فاقول ان قياس المستقيم يكون في الشكل الثاني وذلك ان اذ اضربنا فيقضا

القول

النتيجة الصادقة والمقدمة الصادقة القياسات في بيان الحلقة يكون
 ساجن ولا في شين من ا في كل رب في شين ان اولا في شين من رب وهو
 الشين المبين بطريق الحلقة وكذلك بعض ان في شين من الحلقة
 الجزئية ان اذ اضربنا فيقضا وهو المرجح لكل مثل ان اذ في كل رب فيقضا
 ا في بعض بوضعا فيقضا ان في بعض ا وهو الحال فاقول ان في قياس
 المستقيم يكون في الشكل الثاني وذلك ان اذ اضربنا فيقضا فيقضا والمقدمة
 على الصادقة في شين ساجن ولا في شين من ا في بعض بوضعا فيقضا ان ليست
 في كل رب ا وليست في بعض بوضعا فيقضا ان جميع المسائل التي بين بقا
 الحلقة في جميع العلوم يمكن ان تكون قياسات مستقيمة وان تراد بها
 تلك المقدمات باعينا وتلك الحدود ايضا باعينا وان تراد بها
 المستقيم الى الحلقة موجه القياس الذي يسمى المتكسر وكذلك في شين مائة
 ان اذ اردت القياس المستقيم الى الحلقة ا في قياس ترجح في الحلقة وكذلك
 اذ اردت قياسات الحلقة الى المقدمات ا في قياسات ترجح ويزان
 كل مطلوب يمكن ان يكون الحلقة وعلى الاستقامة **القول في القياسات**
المرتبعة من المقدمات قالوا في كل رب يمكن ان يكون
 القياس من متدين متسايلين وفي كل رب لا يمكن قولنا في شين ما مضى
 اما لا فقه في المقدمات بالحقيقة على جهة السلم والاحكام لاثان
 المتافضان والمتضادات واذ اقرر هذا فاقول ان ليس يمكن ان يكون
 قياس في الشكل الاول ان متضادات ولا من مقاضات لا قياس في
 ساجن ولا قياس في شين ساجن اما ساجن فقل ان في شين ان يكون القياس
 من متدين موجهين والقياس الذي يكثر من المقدمات على طريق القياس
 او المتضاد احد من متدين ساجن والا في موجهة والمساواة ايضا لا يمكن
 ذلك من قبل ان المصنوع والمحرر في الموجهة والساجن هو واحد موجهة على

في الكتاب المتقدم والقياس الذي يكون في الشكل الاول قد ساء ليس المحرر
 فيها واحد الا الموضوع واحد اذا كان الحد الاوسط جدي موضوع في احد المتعينين
 محرر في الاخرى والاشكال الثاني فانه يمكن ان يكون فيه قاسرين متعينين
 متقابلين اما على طريق القضاء والاعلى طريق التناقض ومثال ذلك قولنا
 كل علم فاضل او واحد من العلوم هو علم وذلك غاية الشبهة وذلك لان
 ان وصفنا كل علم فاضلا والطبيب ليس بما فاضل وذلك ان سلبنا العلم
 هو سلبه لغير بعض العلوم فكذلك وصفنا كل علم فاضلا بعض العلوم ليس
 فينتج لنا بعض العلوم ليس بعلم والسبب في احوال هذا في الشكل الثاني
 ان الحد في المتقدمين فيه هو واحد بعينه وكذا الاسر في المتقابلات
 سواء فرضنا الموجبة على الكبرى والسالبة على الصغرى او كان الامر العكس
 في ذلك واحد بعينه وليس يمكن ان ينتج المتقابلات الحقيقة في هذا الا
 بان ترضى الموجبة والسالبة جميعا مثل ان يترس كل علم فاضل ليس كل علم فاضل
 او اخذنا معنى واحد من المتقدمين المتقابلين ومنطقا بقدر المتقدمة تحقا
 بدلا للمتقدمة نفسها الموجبة او السالبة مثل ان اخذنا بذكر كل علم ليس بما فاضل
 الطبيب ليس بما فاضل او بذكر قولنا كل علم فاضل قولنا الطبيب فاضل ثم يتبين
 ولا علم واحد فاضل فانه لا فرق بين ان ترضى بالمتقدمة المتعاقبة نفسها او بان ترضى
 تحقا وتسمى له ترضى المتدبران احدى هاتين الجهتين لم تكن متعاقبة ولا كانت
 ترضى تفاقمة المتعاقبة لا في التي يتقابل على طريق التناقض والاشكال الثالث
 فانه لا يمكن في الاضافات الموجبة عند ان يكون المنفرد من المتقابلات لان المتقابلين
 احدهما موجبة والاخرى سالبة وتلك هي العلة بعينها التي عرفت في الشكل
 الاول واما اذا كان القياس سالبا فانه قد يمكن ان يلف فيه قاسرين متعينين
 متعاقبة اذا كانت المتدبرات كلية او جزئية مثال ذلك قولنا كل طبيب علم فانه
 يجب من هذا ان يكون بعض العلم ليس بعلم وكذلك يعرف ان احد المتدبران

المتعين

المتعينين جزئية مثل ان ترضى بعض الطب علم ولا شيء من الطب علم فانه يلزم
 عند ان يكون بعض العلم ليس بعلم واذ كانت احدى المتدبران قهريتين
 القياسين جزئية والاخرى كلية فان القياس يلف فيه من المتعاقبة ليس المتعاقبة
 اذا كان المتعاقبان كليتين ومثلي ان ترضى ان المتعاقبين المتقابلين
 من الموجبة والسالبة امثلا فاما اوليا اعني السالبا يلف فيه في هذا الشكل
 هو قاسم لهما على اثنين قاسمته في كل شكل وذلك لانها كانت المتعاقبة
 ثمة ان زوج احدهما قولنا كل واحد من المتقابلات على طريق التناقض او
 الاثنان متبايلان على طريق التناقض احدهما ان تكون الموجبة على الصغرى والسالبة
 الجزئية والثانية عكس هذا فمثلا ان يلف فيها في كل واحد من الشكلين
 اقلية ولا ان المتدبران المتقابلين لهما وصفان في الشكل الرابع احدهما ان
 يكون الموجبة على الصغرى والسالبة الكبرى والوضع الاخر عكس هذا الزم
 عند ذلك ان يكون اضافة المتعاقبين ستة في شكل واحد او اثنان في هذا الشكل
 كانت الصغرى في الشكل الثاني سالبة او موجبة لانه انما يصح ان يكون سالبا
 فيما سلف باضافة المطلوب محدودا والفرع منها هذه المتالفة
 اما هو العليط وانما هو السواء كان الحال هو النتيجة او عكسها فمتعين
 من هذا القدر في الاستحالة يمكن ان يلف المتعاقبين المتدبران على
 وكما عدد الاول الذي يجرى منها جرى الاسطوانات وهو بين بين انه قد
 يكن ان ينتج من المتعاقبين التي فيها متدبرات كاذبة نتيجة صادقة فاعلم هذا
 الصنف من المتعاقبين هو نتيجة واحدة كذا لان النتيجة فيها ايداء متعاقبة للشيء
 المفروض وهو ان الشيء الموجع وغير موجود مثلا ان في ليس في وياي صنف كذا
 فليس كذا وصلا كان ذلك الموصوف موجودا خارج الزمن او غير موجود
 مثلا ان ينتج اوصافا ليس بغير ايل فانه يلزم عند ان في ايل ليس بغير ايل
 وذلك فترس متناقض في نفسه وان لم يكن على ايل موجودا فانه قد يفتقر

الشيء بعينه وسلبه مما سيقول سواء كان الشيء موجودا او غير موجودا
لانه هذا في هذه القاميس من قبل ان القديسين في انفسهم اما ان القديسين
المؤمنين فيها واحد بعينه واما ان واحد من هذه الاخر وهو هذا القاميس
الانسان الذي في الصانع من فكره فانه قد يكون ان القديسين في
القاميس الصحيحة التي في تلك الصاعقة عناصر القديسات القاميس من غير
يشهد بذلك الذي اعترف في تلك القاميس القاميس انما هي حقيقة وذلك
اما انظر ان يجرى اولها فيكون صاعدا الصاعقة البكيت عن غير الصاعقة
تلك الصاعقة ويسلم مثلا ان يضع واضع ان الجبر الساموي غير متناه
ونفس مع ذلك انكره في السطر فانه لم يزل عن كون الشاقي غير متناه
ما يتبع هذا في مقابلة الاقوال القاميس في الصانع فيكون ان يعلم ان لا يكون
الانسان ان يغلب فيض من متساويين متساويين في قياس واحد بسيط بعينه
وكذلك لا يمكن السائل ان يغلب الجبر حتى يسلم له متساويين متساويين
في قياس واحد بسيط ولا ان يسلم ان اسئل عنها بوجه واحدة ووجه
اخرى او صنعت جزا من قياس ركب اما مقابلة بوجه السوال عما بوجه
مثلا ان يسلم ليس على الاسمين ليس بافضل فانه يمكن ان يسلم ان هذا
على الاسمين هو مجموع شيئين وليس هو ابيض وحده فقط فعلى هذا المقهور
يمكن الجبر ان يسلم ان هذه القديسة عند سر الاله عما فاذ اسأل الاله
بعد ليس انسان محي ابيض لكن ايضا ان يسلم ان هذه الاخرى من غير علم
وهو ان بعضا هو ابيض ليس بافضل وكذلك يمكن ايضا ان يسلم ان القاميس
اذا وصفت احد بها جزا من قياس بسيط نحو نتيجة محمودة ووصفا الاخرى ايضا
جزا من قياس اخر بسيط نحو ايضا نتيجة اخرى ولهذا بعينه يمكن الانسان ان
يغلب فيض قول القاميس المركبة بوجهات متناقضة مثلا ان يسلم ان كل
طبع علم وكل علم من غير ان يصح بالارادة عن ذلك وهو قول كل طبع علم

ان القديسة ثمانية وهو قولنا لا شيء من الطبع فلو يكون قد سلم ان في هذه
القديسات الشك وقد بين متساويين وهو ان كل طبع علم لا شيء من الطبع علم
فيلزم عنه ان لا شيء من الطبع علم والكرامير من سائلنا عن كذا القاميس
لا عن المتأخر بل نفسه فانه يجوز يسلم انما بوجهة متى كان الارادة بعيدا
ان يسلم عن اجاب جبر الموضع فسلم لاهم سائل عن سبل في ذلك الجبر
جبر ذلك الموضع او عن زعمه عن شخصه فيسلم ان فيلزم عنه سبل ذلك
الجبر بعينه عن جميع ذلك الموضع الذي اوجب له او من بعضه **القول**
في وضع المطلوب الاول نفسه في القاميس وهو الذي يسمى صادرة
وضع المطلوب الاول اعني الذي يقصد به انفسه انما اجاب عنه في القاميس
النتيجة له هو من جبره الا ان لا يمكن ان يكون من سائلنا الذي يقصد
برهان والمطلوب هو من له ان لا يبرهن من القول الذي يقصد به اجاب
جبات اربع احدها ان يكون ذلك القول لا يكره عنه النتيجة التي يقصد
ان يكره عنه الا انه غير متناه اصل الشيء من الاشياء واما ان غير متناه
الذي يقصد انما بوجه واحدة ان يكون القديسات اقوى من النتيجة فان من
شرط القديسات ان يكون اعرف من النتيجة والجهة ان لا يكون القديسات
والنتيجة في مرتبة واحدة من الحقا والجهة الرابعة ان يكون النتيجة وهو السبق
مرتبة القديسات فان من شرط القديسات ان يكون اعرف من النتيجة وان يكون
هو السبق في معرفتها وهذا يفضل هذا القديس من القديسات في واذا القديسات
فليس وضع المطلوب الاول في قياسه وهو الذي يسمى صادرة هو القديسات
لا يبرهن به المطلوب اذا كان هذا لا يبرهن على جبات بل القول اذا لا يبرهن به
اجا اخرى ان يجرى الجبر وهذا النوع من القول الذي يسمى صادرة هو ان
يروم اسنان ان من شيا بجه لا يبرهن انفسه وانما يبرهن الجبر لا يمكن
ان يبرهن الا بغيره فان الاشياء المعلومه صفات اسلمت بانفسها وهي القديسات

الاول المعلوم بغيرها وهو ان قبل القدمات الاول فمضى رام اسان ان
شيئا ما يعلم بغير نفسه فلهذا الذي يسمى في هذه الصاعدة صادرة عن
المطلوب الاول وهذا العلم من العاقل والعاقل تقع على وجهين احدهما
ان تقع المطلوب بنفسه مقدمة في بيان نفسه وذلك ليعرف ان اذا كان
او الموعود في المطلوب باس من مترادفين على اساقى بعد الوجدان ان
بين نتيجة ما بما يستلزم من مقدمة من كبرية مبدأ اضافي تلك
المقدمات الاخرى ان اذا استعملت تلك النتيجة مقدمة في القياس المتع
لها اسان بين اسان ان اسجدة في كيان احدان اسجدة في
فوق اثنين وجود في وجود في ج و ه في ج ثم بين وجود في وجود
اقى التي على النتيجة ووجود في ج فانه لا فرق بين هذا الصنف
الصنف الاول الا ان الصنف الاول نتج فيه الشيء المقصود اتاحه من
الشيء نفسه وهذا الصنف نتج فيه الشيء المقصود اما احدا بكم من
واحدة والعاطف في هذا الصنف الثاني يقع كذا الوضع العيان مثل
ايضا من غير هذا اذا وقع خط مستقيم على خطين مستقيمين فيقول الزاوية
الذين في جانب واحد مساويتان لا يمكن ان الخطين متساويان فانها
ان لم يكونا متساويين فانها اذا افترقا على استقامة التقاطع احدى وجهين
فكذلك هذا المثلث يكون زاويا له اكر من قائمين وذلك خلف لا
يمكن فان كون المثلث زاويتين قائمتين بالامتنان بالخطوط المتوازية و
بالجملية يعرف من يستعمل هذا النوع من البيان من الشناعة المحذورة من
فقط ان كان هذا الشيء موجودا فهذا الشيء موجود وعلى هذه الوجهة
كون الاشياء كلها معلومة بانفسها وعندها ان تعلم بغيرها هي كائنا ما هي
مجهول الوجود شيئين مختلفين وكان وجود احد فبذلك الشئين
معلوم بانفسه واما ان يتصور وجود ذلك الشئ المحذور احد بذلك الشئين

1293

[illegible]

ان يظن برهان وذلك ان محور المطلوب والحد الاوسط والاصغر عدد
 الحد الاوسط فبين ان قياس المصادرة بالثمن من مقتضى احد محاسنها
 وهي وجود ذلك الشئ بين الاخرين الذين هما في الحقيقة واحد في
 المستظهر والثاني في مجهولة وهي وجود الطرفين للجهر من المطلوب
 اما الاكبر للاوسط هي الصغرى والوجود الاوسط للاصغر ان كانت
 هي الكبرى مثل ان يكون ب وج اسير مترادفين فبين ان بين وجود
 في ج بتوسط ب اعني ان نأخذ ا في ب وب في ج فان وجود ا في ب يكون
 مقتضى المجهولة ووجود ب في ج يكون مقتضى المعلومة اذ كان اسير
 مترادفين او ا يظن بها انها كذلك وكذلك بعض ان كان ا و ب هما
 الاسان المتزادان اعني ان يكون وجود ا في ج هو المعلومة ويكون وجود ب
 في ج هو المجهول واذ كان هذا هكذا فطهران اصناف الاقسام
 المركبة هذا التركيب المسمى بمصادرة يكون في كل شكل من الاشكال الستة
 وانها اذا كان القياس من مقتضى سويتين فانه يكون الاصناف الثلاثة
 من هذا الجنس في الشكل الثالث والاول فعند اصناف النتيجة في واحد واحد
 منها انما يكون في كل شكل فكلان حدودها متعكسة بعضها على بعض اعني
 المعلومة والاولى نصف النتيجة في الواجب فان كل صنف متفانيه الى
 صنفين احدهما ان يكون الصغرى هي الجهر والكبرى هي المعلومة الصغرى
 الثاني عكس هذا وهو ان تكون الصغرى هي المعلومة والكبرى هي المجهولة
 اما اذا كان القياس سببا اعني من مقتضى احد محاسنها وجبة والاخرى سببا
 فليس يتفق ان يتضاءل هذه الاصناف لان المجهولة انما تكون ابدا سببا
 اذ لا يبيح ان يكون مقتضى المشكلة المعلومة سببا لانها لا يمكن ان يكون
 الحقيقة واحدا لما يظن برانته واحد واذا كان البان على جهة المصادرة
 صنفين المصادرة حقيقة وهي التي يكون مقتضى المشكلة فيها اسير مترادفين

واما مصادرة بحسب الطرفين الجبل المستظهر وهو مقتضى ما بين قياسها
 على نفسها انها واحدة او من قياسها احدى الطرفين تحت الاخرى واحدة فبين
 صناعة البرهان انما يرفع مقتضى الحقيقة منها وان صناعة الحد من مقتضى
 الصنفين جميعا اعني ما هو مصادرة حقيقة وما هو مصادرة بحسب الجهر
 صناعة الوسطانية فهذا البيان حاضر بها وكذلك يشبان يكون الخطاب لا
 ترفض واحدا من صنف هذا البيان فمقتضى من هذا ما هو البيان المسمى بمصادرة
 ولم اصنفه **القول في انه ليس بسبب النتيجة الحادثة** على سبب
 ولما اذا انج السائل على الجبل الكذب من مقتضى الموضوع الذي راجع اليه
 بان مقتضى ان الكذب لم يوضع من قبل الامر الذي وضعه انما السائل وانما
 عرض عن ارفق في هذا القول الذي يستلزم ان يقتضيه ان الكذب عرض عن
 الوضع الذي يقتضيه ان يحفظ او سلمه فذلك انما يوضع من القياس الذي بالحد اذا
 عرض ان يكون الكذب فيه لا يراعى ان يكون في ذلك تأخر لاصل الموضوع ذلك
 انما يوضع من قياس الثلث من كانت احدى مقتضى صاعده والتي لزوم عنها الكذب
 مشكور فيها واصنف ايضا الوضع على انه انما يوضع على مقتضى فانه متى كانت مقتضى
 القياس الذي بالحد مشكوكا فيها فانه مقتضى السائل الكذب بعد ان اختلف
 جعلنا الوضع ليرصد ان الكذب انما يوضع عن الموضوع فمقتضى الجبل ان يتور
 ان الكذب انما يوضع عن الكذب الذي في القياس ووزان يحتاج ان يوزن له ليس
 من قبل الموضوع عرض الكذب لانه انما يحتاج الى هذا القول اذا كانت احدى
 مقتضى من قياس الجبل مصادرة والاخرى مشكوك فيها وكذلك ايضا يظهر انه
 ليس يكون هذا القول من الجبل اذ كان الابطال الذي وجهه سائل عليه
 من قياس قياس مستقيم وذلك ان القياس المستقيم ليس يوضع احدى ابطال
 وانما يوضع في قياس من الجبل واذا كان قياسا ان هذا القول العادي من
 الجبل انما يكون عن قياس السائل قياس الجبل لا بالقياس المستقيم فبين

انه ما يميز في قياس الحلف اذا كان الحال لا راجحه الموضع الذي تم فيه
او ارتفع كانه حينئذ يسبق للموضع الذي ليس من قبله الموضع الذي
اما و سلمه لزم الحال في هذا القياس الذي رتبته ان من قبله لزم الحال هذا
يرتفع على مرتبة في قياس الحلف بينهما وهو الذي ليس بحق على احد وان كان
به او يملط فيه الا فكذلك ان السور هو الا يكون الموضع مشاركا ولا يوجد
من جهة اخرى المحل والموضع لحدود المقدمات التي لزم عنها الحال
ذلك ان يكون الاصل الموضع الذي هو بطلاله في كل ب من كون كان
في كل ب وكان ج في كل د و و في كل ه فانه لزم ان يكون ج في كل ه وذلك
حال فالحال انما لزم عن وصفه في كل ب فاذن في كل ب حال فانه لزم
انه ليس يكون ا في ب في هذا القياس كما لا يرد في وجود ج في ه الذي هو الحال
وسال هذا كما تراه ان شرط من المواد من ان النظر لا يشارك الضلع
ان شاركه وكان المحل انما يقطع المسافة المتعاقبة بعد ان يقطع نصفها او يقطع
نصفها الا بعد ان يقطع نصف ذلك النصف وكان يرد في العطف انما لا ياتي
لما لا يجزى ان كانت الحركة موجودة ان يكون المحل ان يقطع مسافة متعاقبة
فما لا يتناهى وذلك حال والحال انما لزم عن قولنا ان العكس شارح للضلع
فانه بين ان هذا القياس الذي هو في الحال الذي هو في الحركة ليس يصدق
من اجزاء الموضع الذي يرم بهذا القياس بطلاله وذلك كما يستعمل هذا القياس
اشارة الى الذي هو اخص من الاول ان يكون الموضع الذي يرم بطلاله مشاركا بالصفة
اما المقدمات التي لا تجزى الكذب دون النتيجة والما النتيجة الكاذبة التي لا تكون
للنتيجة هو اخص وهو الذي ذكره ارسطو واذا كان مشاركا للنتيجة فاما ان يكون
بالجور او بالموضع فاما ان كان مشاركا برامد من هذين فاما ان يشارك على ان
يكون محولا اعني في النتيجة واما ان يشارك على انه موضوع فيه فيا لزم من ذلك
اربعة اقرب وذلك انما اشار الى النتيجة مشاركا المقدمات واذا اشار الى المقدمات

في مشاركا

فانظر

في الشكل الاول فاما ان يشاركهما من فرق وذلك بان يكون احد طرفي الموضع
محولا على طرفي المحل الاول في المقدمات اما المحل منته ولا الموضوع فليكن
احد طرفي الموضع محولا في النتيجة الكاذبة مثال ذلك ان يكون الموضوع الذي
يزيد ان يلزم ان الكذب لزم عنه ان في كل ب يكون المقدمات المتتمة
في الشكل الاول الذي يرمسها هنا انج الكذب ج على د وعلى كل ه فاذن
احد مشاركا ب على ج وعلى كل ب و ب على كل ج و ه على كل د وعلى كل ه ثم
انجنا نحن ذلك المحل وهو ان ب مقولة على كل ه فمفهوم ان هذا المحل لا يرم
دون مقدمات اب الذي هو اصل الموضع وان هذه المشاركة هي الموضع
الاصل المقدر وبطلاله فقط على ان يرمض اصل هو محول في النتيجة الكاذبة و
ان وصفنا القياس هكذا فليكن ا في كل ب و ا في كل ج و ج في كل د و د في
كل ه ثم انجنا نحن ذلك المحل وهو ان في كل ه فمفهوم ان هذا المحل لا يرم
شارك اصل الموضع الذي يقدر بطلاله في المحل فقط الذي هو على ا في ب
في النتيجة وانه اذا ثبت مقدمات اب التي هي اصل الموضع بقى المحل كما كان و
كذلك ان وضع اصل الموضع مشاركا لهذه المقدمات اصغر من ان يشاركها
اعني ان يوضع موضع الموضع المتتمة الاخر من المقدمات التي لا تجزى الكذب
ذلك ان تضع ج على كل د و د على كل ه و ه على كل ا و ا على كل ب الذي
الموضع ويكون الحال الا ان ج على كل ا فمفهوم ان الموضع مشاركا للنتيجة
الكاذبة يجزى المحل على ان يرمض على ان يرمض لهما وكذلك ان يرمض ج على كل د وعلى
كل ه و ه على كل ب و ا على كل ب وكان الحال ان ج على كل ب فمفهوم ان
ان النتيجة الكاذبة شاركت اصل الموضع بوضع ج على ان يرمض فيها فمفهوم ان
تمت اربعة اوصاف تحدث من مشاركة المقدمات في الشكل الاول لاصل الموضع
الموضع وكلها لا يصدق المحل بان يشاركه ليس من قبله اصل الموضع لزم
الكذب لان اصل الموضع الذي هو مقدمات اب يرفع في جميعها وفي المحل بعينه

وكذلك مريض مثل هذا في جميع ضرب الشك الأول وفي الثالث في الثاني
والثالث على ذلك قريب فذهب من هذا انه يمكن الموضع صلا الشك
الوسط التي اختصة النتيجة كما ذكرنا لا يكون الكذب لازما من الموضع وعلى
وجه مريض ذلك وكذلك ليس يمكن في كون الحال لازما من الاصل الموضع
بان يكون مشاركا للمنتجات التي اختصة الحال بل وان يكون مع هذا اذا لم
ارتفع الكذب فانه اذا اجمع هذان الامران للموضع علم ان الكذب لازمة
اخران يكون مشاركا للنتيجة كما ذكرنا وان يكون اذا ارتفع ولم تحلف مقتضية
مشاركة ارتفع الكذب كانه قد يكون اذا ارتفع الاصل الموضع ومقتضية مقتضية
مشاركة ان ينتج ذلك الكذب بعيدا فانه قد يكون ان ينتج شي واحد بالوسط
ولما ان ينتج نتيجة واحدة بما ليس بخلفية الحدود باسرها فليس يمكن الا ان يكون
الاختلاف في الحدود والوسط دون الاطراف ولذلك ليس يمكن ان ينتج رتبة
اذا ارتفع الاصل الموضع وبقي الحال ان ذلك الحال قد يكون ان يكون مريض ذلك
الاصل الموضع بتأثيره من جميع حدودها المتعارفين التي انتجها الى ان
الموضع واذا ارتفع الموضع المتعارفين وبقي الحال فبين انه يجب ان يكون في ذلك
الوسط بين الحال والموضع مقتضية كاذبة فان النتيجة الكاذبة لا يمكن وجودها
مقتضية صادقة على ما بين فان كان القياس الذي اضيف الموضع اليه وادام
ان يظل به الوضع قياسا بسيطا اخص من مقتضين فقط فان كون الحال لازما
مع رفع الوضع يكون قياسا بنفسه او كونه لازما من الاصل الموضع واما ان كانت المقادير
التي تفصل بين الحال اكثر من قياس واحد فان ذلك يكون مجزئين لكن علم ان
قد انطوى في القياس كذب فاذ اصلت تلك المقادير كلها الى القياس الاول
الذي تركت عنه وتبينت نتيجة فاذ يظهر هذا هل يوجب الكذب مع ارتقا
الوضع او لا يوجب المقادير التي هي هذه الصفة اعم من الكيفية التي توجبها او لا فبين
احدا بما صادقتوا الاخرى كاذبة شكوك مضافا ولكن تكون النتيجة غير من بينها انها

كذب

كذب فاذ اضيف اليها مقتضية صادقة ربما كانت النتيجة الحاصلة ايضا مقتضية
من ارها انما كاذبة ايضا فافان ايها ايضا مقتضية صادقة وتبين نتيجة
التي ان تنضم الى نتيجة بين من ارها انها كاذبة فيعلم حينئذ ان تلك
النتيجة كلها كاذبة فاذ اصلت الى القياس الاول واعتبر القياس الاول
الاصل الموضع عرف بهذا القارئ هل الحال لازمة عند **المسألة**
فان مقتضى النتيجة في مسطرة الجدول اذا اقتضى حفظ شي ما او السائل مقتضى
ايضا له بالمقتضيات التي يسلمها من ان يحفظ الا يسلم له صلا واحدا في المقادير
التي يسلمها عن طريقين فاكثروا لا ازالها في السؤال بالمقتضيات فقط دون
النتيجة فانه اذا لم يسلم احد من مقتضيات المقادير لم يكن هناك صلا
واذا لم يكن بالمقتضيات التي يسلمها احد مقتضى في نفسه فليس قياسا
فضلا عن ان ياتي في مقتضى واحد من مقتضيات الوضع وان يسلم له صلا واحد من مقتضيات
المقتضيات فحينئذ ياتي ان يامتنع تلك النتيجة التي هي مقتضى من مقتضى مقتضية
ترتبط الحد الاوسط عند رفع من انواعها من ان ياتي التي قبلت اخص اذا
لم يرتبه الترتيب الذي ينفق وهذه القصة يكون للنتيجة في شكل
من الاشكال الثلاثة اخص كان مسطوحا صلا واحدا ومقتضى كاذب فافان
للتكثير باسرها ذلك شي مقتضى فانه الذي يامتنع الجواب الى السائل
عليه من ان يسلم ما يترد باطل ومقتضى الذي يامتنع السائل ان يسلمه على مقتضى
الكون حتى يذهب ذلك على الجحيم ذكر في ذلك وصلا لك مقتضية هذا
الكلام صلا ان لا يسلم عن المقادير مع السائل بل يخفى السائل سؤالا
كانت المقادير قديمة او بعيدة وذلك يرضى في القياس المركب اذا كانت
المقتضيات الدان ينتج التفتيش احد ما ينتجها الثانية اخذت بالسؤال يكون ان
تلك النتيجة تكرر من مقتضين كلاهما اخذت بالسؤال فافان سائل
عن تلك مقتضيات وتكرر المقادير الرابعة التي هي النتيجة والوصية الثانية ان يسلم

تفتيش

عن المقدمات البعدية وتترك السؤال عن الترتيب وذلك لتبقى ايضا في الترتيب
المركب اذا كانت المقدمات المتقدمة لتتضمن قياسا من كل واحد من
القياسين لا يمكن من متدين فيكون ههنا مستندات اربع مبدئية وهي
المقدمات التي ليست نتائج وانما هي قديمة وهو النتائج فليس لها اثر
ويترك الاشياء والفرق بين هذه الوصية والاولى ان كان كلا الوجهين
حذفت منه النتائج ان ههنا لا حذفت النتائج باخرها بل هو قديم
والوصية الثانية ان يترك قديم المقدمات في السؤال ليس ليعمل على
النظام الذي يملك عليه في القدر مثال ذلك اذا رام ان ينجح عليه ان
موجودة في زبرسط وجرد اقرب وبودود في دوه في زفليس مثلي
يسئل هل موجودة في ب ثم هل موجودة في د ولكن ينبغي ان يسئل اول
هل موجودة في ز ثم بعد ذلك هل موجودة في د وعلى هذا الوجه في
السؤال عن الباقية من عدم الترتيب الموجود لها عند الاستنتاج فان ذلك
الامر على الجواب فاما يجب ان يفعله السائل من الاضاف في القياس المركب اما في
القياس البسيط الذي يكون من متدين فقط وحده او من واحد من متدين
مبدئية بالسؤال الا ان المقدمات الكبرى ثم حينئذ يستلزم عن الصغر كما علم
الجهة نحو النتيجة جدا على الجواب وذلك لانه يتشكل في ذهنه خلافا للشك
ولان السائل العارف بما في هذا الكتاب وهو الذي يتوصل اليه هذه الوصية
خاصة قد عرف متى يكون قياس مستقيم في الترتيب ومتى لا يكون وكيف يكون فهو من
ان لا يخفى عليه متى اجتمع له من المقدمات التي يسلكها من الجواب شيئا
لا يجتمع ذلك لانه قد علم ان متدين او الجواب مقدمات موجبة او كان بها الكبر
والسائل ان قد يمكن ان يكون شيئا لا يكون شيئا لانه لا يكون قياسا ايا
يكون مقدماته سالمة جديدا او يكون احد ههنا موجبة والاخرى سالمة فان اجتمع
مع هذا ان تكون النتيجة تقضي الوضع الذي يقضي بالجواب فذلك كان شيئا

بالضرورة

بالضرورة لان التبعيية هي قياس من تقضي الوضع الذي يقضي بالجواب
فاما متى لم يترك الجواب مقدمات موجبة فانه من الجمال ان يكون شيئا لانه
قد بين ان لا يكون قياسا من مقدمات سالمة واذا لم يكن قياسا لانه
تبعيية واما اذا كان تبعيية فقد يجب ان يكون قياسا ولما اذا كان قياسا
فليس يجب ان يكون تبعيية وذلك لان هذه هي حال الاستصحاب اتم
مثلا حال الحيوان مع الانسان وحال القياس المطلق مع القياس المبكيت
وكذلك بين ايضا ان لا يكون قياسا لانه لا يتقدم مقدماته لانه القياس
الشيء قد بين ان من شرط ان يكون احد مقدماته كقوله الخ والآخر
موجبة **فصل ثالث** وكما عرض المخطوط والاعمال
في المقدمات حتى يعرف ما هو سلمه لا يعلم اذ ان كان يقضي مدانه
ليس يمكن ان يكون يقضي لانه هذا المبدئية في النتائج اعني ان يقضي ما هو علم
عند ان كان ان ليس يمكن او بالعكس قد يقضي ان هذا غير ممكن ان
يعرض لنا في النتائج اعني ان يعلمها يعلم بعين وان يقضي ما لا يعلمها
مثلا ان يكون شيئا واحد يعلم وجوده في متدين بلا توسط مثلكم ان موجوده
الاشياء يعلم وجودها ايضا في شيئا اخر بلا توسط مثلكم ان موجوده
في جميع وبوجوب موجودات قد بلا توسط فان من علم ان موجوده في
كل ب وب في كل ج وعلم ايضا ان ج موجوده في كل ه فانه ليس يمكن ان
يقضي ولا ان يتصور ان احدى موجوده في شيئا من ذلك قد يعرض من ذلك
ان مثل الشيء بعينه وتقبله من جهة واحدة وذلك لانه انما يقع للامكان
بالشيء من جهة الجبل المستند له في ذلك الشيء فان كان عنده في ذلك
الشيء فان كان عنده في ذلك الشيء علم عن ذلك ان يعلم الشيء والجبل
وذلك مستحيل وكما يقضي ان هذا منتهى القياس المحكم الحد والوسط
مثلا هذين القياسين اللذين يمثلان بهما كذلك يقضي ايضا الوضع في

نظر على من جزمين مختلفين وذلك شئ موجود بالحس فاما بعد كثر ان
 اناس يكون عندهم متساويان متساويان في النتيجة كما يكون عنده
 العلم الكلي فيخرج في الجزئي ومما سطر ذلك انه قد يكون هذا ان ما ان
 كلي متعلقا بجزئي وان هذا المشار اليه مفكده ونظير بها اما ما كان اشخاص
 يراه في وجودها فيكون عنده ظن على شئ الواحد بعيدا ما علم من قبله من حيث
 الصادقين الذين عنده والمطين فمن قبله قياسي فاسد حدث له في ذلك
 الشئ وذلك ان من شأن الظن الذي يحدث لنا في امثال هذه الموضع في
 متعلقة العلم ان ينشأ عن قياس فاصد مقتضى علم المتقدمين وحاصل النتيجة قد علم
 شيئا واحدا بعيدا وجعله لكن علم من جهة الحق وجعله من جهة العقل وتعلم
 المتقدم الكبري من القياس فقط فتجمل الصغرى من جهة علمها من جهة الحق
 علمها من جهة الامر الكلي وجعلها من جهة الحاصل الجزئي وتعلم الصغرى من
 علم الكبري من جهة وجعلها من جهة لكن علمها من جهة الجزئي وجعلها من جهة
 العلم الكلي فتدبر من هذا على ان جهة يمكن ان يحصل لها في النتائج علم ظن
 معا على انسان واحد وعلى جهة لا يكون ذلك وانما الجهة التي لا يمكن في
 انسان واحد هي ملكة في انساني **فصل** في اشياء من جهة الالات
 فربما قد التماس في بعض الذين يتصورون ان الامداد شئ واحد
 بمثل الذين يتصورون ان الحيز والشئ واحدان فليز من هذا التصور
 ان يكون الشئ على الحيز والحيز على الشئ على الشئ يورث عن ذلك ان
 يحل الشئ على نفسه وذلك ان هذه سيقرون ان الحيز يورث وان الشئ هو
 جزئيا فكيف هذا التورث على حال ايتلاف الشكل الاور ولم يزل
 يكون الحيز جزئيا كمالا بالكلية التورث لو كانت هذه المقدمات معادلة وكذا
 يلزم من تصور ان جميع الموجودات واحدة اعني ان يكون الشئ على كل شئ
 ان كانت ج وب شيئا واحدا وب و شيئا واحدا لزمه ان يورثا الشئ

هو ب وان ب هو ا وان ج هو ا ب ج ا فاشئ واحد فالنتيجة يكون لا شئ
 مفردة في امثال هذه الاقوال لكن النتيجة كاذبة عن مقدمات كاذبة وذلك
 انه ليس يمكن ان يكون جزئيا الا بالعرض فاما بالذات فلا وتصور الامداد
 واحدة بهذا السبب يكون ومزوب كيز من التوحيات كما عرض ذلك للفتاة
 وانواع هذه التبعيات التي تستلزم امثال اصحاب هذه الاراء اذا
 استقصى امرها وجدت سادة لانواع المتطلبات ولا نوع الاشياء التي
 قياس عليها اسم الواحد والكثرة قاس واذا كان مناصد ومثيرة
 ترتيب الشكل الاور سلطان يكون موجودة في كل ب وب موجودة في
 كل ج فالنتيجه انكست النتيجة فان المتقدمين منكم ستان وذلك لان
 ان ج موجودة في كل ا فاجب ان يكون ج موجودة في كل ب وب في كل ا
 لا بد ان هذا الذي في كل ا واضنا اليها المتقدم الكبري ونحو ان في كل
 ب ا ب عكس الصغرى وهو ان ج في كل ب وكذلك ايضا شئ اخر على
 وفي قول ج في كل ا واضنا اليها المقدمة الصغرى ا ب عكس الكبري وذلك
 انه يكون متباين في كل ج وهو الصغرى ج في كل ا وهو على النتيجة
 فباب في كل ا وهو عكس المقدمة الكبري واما القياس لسبب الكلي
 هذا الشكل فانه يورث لدا انكست المقدمة الكبري منه ان النتيجة ايضا
 تنكسر ومثال ذلك انما اذا اضنا ا لاق شئ من ب وب في كل ج ا ب ج ا
 ولا في شئ من ج فان عكسا الكبري انكست النتيجة وذلك ان يكون ج ا
 ولا في شئ من ا وب في كل ج فبنتج لنا في الشكل الثاني ج ا في شئ من
 وهو عكس النتيجة هذا ان كان عكس السابقة الصيغة صغرى غير متعلقة
 انه امر لم يتبين لنا بعد فستعمل في هذا الموضع وكذلك في عكس السابقة
 الموصلة انكست النتيجة ايضا لانه يكون معا كل ج هو ب ولا في شئ من
 فبنتج لنا في الشكل الثاني ان ج ا في شئ من ا و ا انكست النتيجة في هذا

الضف وانكسرت الضف الكبري لان كبري صاها وكافي شي
من اوج في كل بنبج في الشكل الثاني ان ب كافي شي من ا وهذه
الجهة فقط يمكن ان تنكسر المتدبره بعكس النتيجة كما المكن ذلك في الضف
الموجب وان كان ا ب هـ من عكس النتيجة الضف مع عكس النتيجة ومع
بين انعكاس الكبري والانعكاس النتيجة عن انعكاس احد المتدبرين
يكن في الضف موجب كما المكن ذلك هـ لان ا ب هـ من مرجع في
الشكل الثاني **فصل** هـ وان كان صان تنكسر كل واحد
منها على صاحب مثل ان يكون كل ا هـ ب وكل ب هـ ا وكان ايضا
صان ا ب هـ تنكسر كل واحد على صاحب مثل ان يكون كل ب هـ ا وكل
د هـ ب وكان ا ب هـ متساويان وب د ايضا متساويان فان كان ا ب هـ
المتساويان لا يخلو من احد هـ من صان ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ
لا يخلو ذلك الموضوع من ان لا يخلو من ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ
كس فان ب ود لا يكون احدهما لان ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ
توجد فيه وكل واحد منهما ب هـ فوجد فيه وكان ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ
ب هـ فظ ان ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ
توجد فيه ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ
اما ان يوجد فيه ب هـ فوجد فيه ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ
كن لا يخلو من ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ
من المواد اذا اعتد ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ
بدل وعبر فاسد وكان كل يكون فاسد وكل فاسد كوا وكذا كل غير
مكون غير فاسد وكل غير فاسد غير يكون فاسد ان كان كل شي المكن
واما غير يكون فوجد فيه كبري المكن فاسد واما غير فاسد لان كان كل
ما هو كبري فاسد واما غير كبري غير فاسد وكان كل شي لا يخلو من ا ب هـ

الكلية

الكلية واما غير كبري فوجد فيه كبري لا يخلو من ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ
اسا غير فاسد فوجد فيه ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ
يخلو من ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ
المتساويين تنكسر على الجزء ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ
من احد الزوجين المتساويين تنكسر على الجزء ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ
ذلك ان اذا كان كل شي ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ
وكان كل يكون فاسد وكل فاسد كوا فوجد فيه ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ
وكل فاسد غير يكون ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ
فاسد وان كل شي فوجد فيه ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ
فاسد وكان قد وضع ان الفاسد تنكسر على الكون اي ان كل فاسد يكون
يلزم عن ذلك ان يكون غير الكون كوا وذلك حلق لا يمكن لان لا يمكن
التياسر هكذا غير الكون فاسد وكل فاسد كبري النتيجة فكل غير يكون
وبمثل هذا بين ان غير الفاسد تنكسر على غير المكن **فصل**
واضا اذا اختلف مرجع ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ
لا يوجد في غير الطرفين وكان الطرف الاوسط يوجد في كل الاخر فوجد فيه
ان يوجد الكبري في كلا الاوسط اعني ان تنكسر عليه مثل ان يكون ا ب هـ
في كل ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ
ان يكون ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ
في جميع جهتها فوجد فيه ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ
ان كل ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ
مرجعتان في الشكل الثالث وكان الحد الاوسط تنكسر على الطرفين
فان وجد ان يكون الطرفين الاكبر في كل الاخر اعني ان يمتد مرجع كليهما
ذلك ان يكون ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ ا ب هـ

مرثیہ

入

ان يراهم واذالمجامع اخذوا ان يراهم فالحجة ان يكونوا اسطوا
ان لا يكون من فعلها الجماع والمان يكون الجماع انما هو شئ من الاجتهاد
والنظر الطبيعي او لا كما لا يتم من الحجة وهذا الشبهة وحيدة كما قلنا
فان يكون من الشهور اذا اقررت بالصحيح والاطلاق تحت افعال
الصناعة وذلك الحلق اذا استعملها الانسان قد عرفت بحسب ذلك
الصناعة وذلك من الصناعة الطبيعية اذا اقررت بالضرورة فاجبت
يكون فعلها بالضرورة على التام فندبر من هذا كيف حال الحدوث المنعكسة
بعضها على بعض وكذا قياس بين الاثر والافضل بهذا النوع من الاستدلال
ويشبه ان يكون اسطوا من هذا النوع الذي ذكرناه من سائر اصناف
الاثر والافضل فرب هذا من طبيعة القياس احيى في قوله **فصل**
في ان الاستدلال بالغير وسائر القاميس المستقلة قوتها في التنبه في رتبة
ان ينظر ان ان يميل القاميس الى اشتغال في الخطايب والنقد والمصنفين
القاميس في كل صنف وبذلك لا يكون ان جميع القاميس يكون في كل صنف
التي بلغت ليس الرجائية فقط والحد ليدبر جميع القاميس المنكوسة في كل
كل صنف يتبع وكل صناعة وذلك لان من ان كل صنف في كل صنف
لما ان يكون القياس واجازة القياس وهو المسمى بغيره اما الاستدلال
بجائز الاستدلال وهو المسمى بغيره اما الاستدلال فانه فيه ابداء وحده
ان يكون خطايب في القياس فيما سألنا ان يكون هذا الوسط في القياسات
ان يكون من طرف اخر وبهذا الوجه يكون اللازم عند واجازة ذلك
ان يكون الحد المستطابق من اوجه من جهة اخرى على الجوزي الطبيعي فرب
وكون اخر الحد الكبر الطبع وبذلك الوسط الطبع مع الاصفق في رتبة وجود
اخرى لا يوجد افي رتبة بل يكون عليه البيان في القياس
من ذلك من المود ان ما يذهب الى الجوزان الطويل النور وعوض الجوزان

والشهور

الصغر المارة وعرض ج البتل والنفس والاشنان فبين ان كل جوا صغير
 المارة فطوئها العوان يستقر في جميع اصناف الحيوانات الصغر المارة
 الطريقة العرش البتل والحمار والنرس فيبين ان كل حيوان صغير المارة
 طوئها العوان اذا كان الاستقار هو هذا فبين ان طوئها العوان الحد الاكبر
 بالطبع والوسط الصغر المارة والاصغر الجزئيات وتحت ارجاء وجودها
 في الاوسط بوجده في الاوسط وانما يكون هذا البيان لانها عن الاستقار
 صحيحا اعني مناسب للزوم النتيجة عن القياس الصحيح الشكل من استقار جميع
 الاصناف الصغر المارة فوجدنا جميعا طوئها العوان فيبين ان الاستقار
 موجود في كل من اهل الطويل والمواد الصغر المارة في البتل والنرس والحمار
 الانسان ان يكون اوسع من كل ما كان فيكون ذلك ان شاء الله تعالى
 جميع الحيوانات الجزئية التي اخذنا عرضها فيبين ان كل ما بين قلة هذا فلهذا
 في الحد فلهذا عن ذلك ان يكون في كل ما بين قلة هذا فلهذا
 يكون الا ان من الاستقار انما هي اذا استقرت في جميع الجزئيات
 بالقياس هكذا صغر المارة فلهذا ما بين الاوسط والحمار والاشنان
 وكل واحد من هذه طوئها العوان فكل المارة طوئها العوان واما اذا لم
 يستقر في جميع الجزئيات فليس يترتب عنه شئ بالضرورة وليس استقار هذا
 في الاستقار ما يتكلم من الاستقار المستعمل في الجدل الى الاستقار المستعمل في
 البرهان كالمثل قوله فان الاستقار مستعمل في البرهان التقدير بما يمكن
 من خارج ويحصر سري لا الاية الاستقار بالذات وان استقرت فجميع
 الجزئيات وهو كون المحور ذاتيا للموضوع فهذا ينصل هذا الاستقار
 الاستقار البرهاني واما ان هذا الاستقار يجب ان يكون خاصا بالجدل
 بالجله صديقا في ذلك ليطهر من ان شرط صاعده الجدل ان يكون القياس
 صحيح الشكل واذ كان ذلك كذلك فلا يجب ان يكون الاستقار مستعملا فيها

بجهة الميزنة عنها الشئ الذي يتقدمه بانه ضرورة ثم ينصل من الاستقار المستعمل
 في البرهان اما الذي قلنا من الجدل الثاني واما ان يكون الاستقار المستعمل
 في الجدل استقرت فيه جميع الجزئيات التي هي جميع في المشهور التي هي جميع في
 الحقيقة فعلى هذا فيبين ان نفسه الاستقار شرط صاعده يحتاج جميع الشكوك
 التي يتردد فيها ابو نصر واما على استعمال صاعده الجدل النزاع من الاستقار الذي
 لا يستقر فيه جميع الجزئيات بل اكثرها وحده هو استقار او قوة شارة
 فذلك شئ يخص عند كتاب الجدل قال في الاستقار اما قد بين
 ابدأ بالبيان ان بين جدلا اوسطا وهو ايضا خاصا بنفسه لان ما
 شانه ان بين جدلا اوسطا فليس يمكن ان بين ايه وهو خاصا بنفسه
 الاستقار فيه فلهذا وهذا اصداء لثابت فلهذا استقار القياس والاستقار
 كالمثل يشار الى القياس في ان يكون ثلثه معدودا لثابت ايضا وان القياس
 بين وجود الطرفين الاكبر للاصغر الحد الاوسط والاولى الاستقار فيبين
 وجود الطرفين الاكبر في الحد الاوسط بوجده في الطرفين الاصغر اعني فلهذا
 ان يكون في القياس طوئها العوان واما اوسطا وطوئها العوان الذي يبين
 المطلوب في الاستقار هو انه صديقا لان الذي يبين وجود المطلوب في
 فيه جدا وسطا ويحتاج ايضا القياس في ان تقدم بالطبع والاستقار اقتدر في
 المعرفة فلهذا الثلث الاشياء التي يجب ان تكون القياس والاستقار لا غير ذلك
القول في الثالث قال في اما المال فهو ان بين وجود الطرفين
 في الاصول ان بين وجود الاكبر في الاوسط بوجده الاكبر في الشبهة الاصول اذا
 كان وجود الاوسط في الاصول الاكبر في الشبهة بالطرف الاصغر من الذي
 يزيد ان فيه وهو وجود الاكبر في الاصول وشاره لذلك ان يكون الطرفين الاكبر
 والاصغر في الاوسط وبالشبهة ويكون وجود في في وافي
 اعرف من وجود في في ومثل ذلك من المواد ان يقتضيه وجود

فكر عثمان ويدرر بقل الخلفاء ويدرر فكر عثمان عليه فاذا اردنا
ان نثبت ان فكر عثمان جودا فاما يقدم لذلك ان فكر الخلفاء جودا
ذلك بان فكر عثمان عليه جودا فاما ان فكر الخلفاء جودا
هو فكر الخلفاء جودا ويدرر ان يكون عثمان جودا فاما ان فكر
جودا عثمان فاما ان فكر عثمان جودا ويدرر ان فكر الخلفاء
سجودا في الاوسط وهو قولنا فكر الخلفاء جودا ويدرر في السبب
بالطريق الاوسط الذي هو فكر عثمان في الخلافة والحقه وكذا
يدرر ان كان بين جودا الطريق الاوسط جودا ويدرر في السبب
المستوف فيه جميع الجزئيات فكذلك الاستقراء المستوف فيه
ان المثال هو البيان الذي يكون المصير اليه من جزئيات اخرى
لان المتشابهين ليس احدهما تحت الاخر وان الاستقراء هو صير
اخر الى كل واحد والقياس من كل واحد الى جزئيات اخرى وهو النتيجة الدالة
تحت المقدمة الكبرى والفرق بين المثال والاستقراء المذكور ههنا ان الاستقراء
من جميع الجزئيات الدالة تحت الحد الاوسط بين الحد الاكبر جودا
للاوسط واسا المثال ليس من جميع الجزئيات من جودا الطريق الاكبر
في الاوسط واما البيان الذي يكون بالاستقراء فاما يتبع به فان يوضح جزئ
قياسا اذا جعلت المقدمة التي تبين بالاستقراء مقدمة صفوي في القياس
الاول وكانت الكبرى منه بنفسها وذلك ايضا اذا كان جودا الحد الاوسط
للاوسطا فاما من النتيجة او مسلويا لها في الحقا الاكبر مقدمة صفوي فلا دالة
استعمل في بيان المقدمة الكبرى واستوفيت جميع الجزئيات على الشرط المذكور فيه
فتبينت النتيجة بنفسها بالاستقراء فاما ان يثبت به يتبع به فان جعل جزئيا
ليس يكون ذلك مبنيا بالاستقراء ويدرر من جزئيات الى الاستقراء قاس
واذا كننا اقل خفا من النتيجة او مساوية لها في الحقا فلا دالة اذا كانت جزئ

من النتيجة لم يكن ان يبين الحد الاوسط بالاستقراء وذلك لان خفا ما تبين
بالاستقراء واجبا ان يكون دون خفا ما تبين بالقياس والامانة قوة القياس
والاستقراء واحدة واما يبين ان يكون خفا المقدمة التي تبين بالاستقراء
مساوية للتي تبين بالقياس اعني النتيجة اذا كانت النتيجة انا جودا منها
المعنى الذي يحمل من المقدمة الصفوي وهو كونها كلية مثال ذلك ان يكون
الطلب هو كل فضيلة مستقلة فهو بيان ذلك بمقدمة تبين احد بيان كل
فضيلة علم والثانية ان كل علم مستقل فكون الكبرى معلومة بنفسها وهو قولنا
كل علم مستقل ويكون الصفوي محموله الكلية مثل جودا النتيجة لان من المعلوم
ان ان بعض الضايل ومن الحكمة علم ومستقل واما المطلوب بل كل فضيلة
علم ومستقلة فاذا صح لنا بالاستقراء ان جميع الضايل علم فكون قد صحت
المقدمة الصفوي وهو ان كل فضيلة علم بعد ان كان جودا باعلا في تسمية
واحدة اعني المقدمة الصفوي وبالنتيجة وذلك من جهة ان الوجود
كان معلوما واما ان كان الجودا الكلية واما اذا كانت النتيجة محمولة
بالجزء والكل على الاطلاق وكانت الكبرى معلومة بنفسها الى الصفوي
شأننا ان تبين بالاستقراء فانه يجب ضرورة ان يكون المعرفة بها اكثر من
النتيجة وذلك بمرص اذا كانت الجزئيات المستقلة في الاستقراء اقل
العدد مثل ان كان فرض الهندس القديم حين اراد ان يبين ان الدائرة برصد لها
شكل من يساويها بان وضع مقدمة كبرى وهو ان كل شكل مستقيم الخطوط
لدربع يساويه وذلك معروف عند الهندس من قبلهم ان يبين ان كل دائرة فاما
مساوية لكل مستقيم الخطوط بان فرض الدائرة الى اشكال يسوية العدد مساوية
للاشكال المستقيمة الخطوط وهو الاشكال الهلالية فانه لو كانت الدائرة
كلها الى الاشكال الهلالية حتى يقسمها الى اقل من الاستقراء وهذا الموضع
يجري مجرى ما كانت المقدمة الصفوي فيه اقل خفا من النتيجة والمسمى بكمالات

محدودة فان اسأل هذه المقدمات ليس هي الاستقراء واما ما بين
ولذلك ليس اسأل في اسأل هذه المقدمات ليس هي الاستقراء
واما ما بين التماسر ولذلك ليس اسأل في اسأل هذه المقدمات ليس هي
البيان المستعمل فيها استقراء لان البيان الراجع فمثل هذه المقدمة اما
ان يكون قياسا واما بيانا واما استقراء لم يستوف فيه جميع الخواصات
وقد صرح هو في هذا الموضع ان هذا النوع من الاستقراء هو سؤال وكما
ان اذا كانت وسائط المقدمة الصغرى كثيرة لم يسم البيان المستعمل
في ذلك استقراء وكذلك ايضا ولا اذا كانت المقدمة الصغرى قليلة
بنسبة فالمقدمة التي تبين بالاستقراء هي ما صيد ان يكون صغرى ويكون
اكثر خاص من النتيجة او مساوية لها وان يكون مذكور معلومة بنفسها **القول**
في المائدة قال سادس المائدة فهو الانسان بمقدمة تضاد المقدمة التي
يقصد ابطالها بالعدا والفرق بين المقدمة التي ان المقدمة التي يقصد ابطالها
يكون ابطال كليتها لانها التي ابطالها بطل النتيجة في القياس الذي هو **مقدمة**
جزئية والرائية كلية واما المقدمة المضادة بالقرينة هذه المقدمة فتد
يكون كلية اذا كانت اعلم من المقدمة المقابلة المقابلة التي يقصد ابطالها وقد
يكون جزئية اذا كانت اخضر من المقدمة المقابلة المقابلة التي يقصد ابطالها
المادة تكون بالطبع وادراك تحليل الشكل الاول والثالث وذلك ان
النتيجة التي يقصد بها ابطال المقدمة الكلية من القياس اما ان يكون كلية و
اذا قصد ابطال الحكم واما جزئية اذا قصد ابطال الجزئي والجزئية اما
يتم في انما جاعلة المقادير اما جاعلة اوليا في الشكل الثالث والكلية في الشكل الاول
وسواء كانت المقدمة المقصد ابطالها كلية او جزئية او مرجحة كلية لانها اذا
كانت كلية مرجحة موصفتها بمرجحة كلية واما بجزئية وتبين ان المقادير المقادير
الكبرى تكون اذا كانت كلية في الشكل الاول واد كانت جزئية في الشكل الثالث

من الجوار استقضاء مثال ذلك ان اذا اوضح واضمح ان مرجحة في كل من دارنا
ان عاود هذه الصلابة نتيجة كلية سائلة فما انضغ ان اسلمت من كل محيط
يب وجعل على رب ويكون مثله يكون بمرجحة بالطبع في مرجحة
لذلك وذلك هو ما بين الشكل الاول من مرجحة وان فلو ما جاعلة مقادير جزئية
احدا ان اسلمت من مرجحة ويكون ذلك البعض فلو بمرجحة في
للطريق وذلك هو ما بين الشكل الثالث وتكون تلك المقدمة من المرجحة
للمقدمة متالبة بالقرينة المقدمة التي يقصد ابطالها بالمرجحة انما امر واما
جدة انما اخضر وكذلك لا يكون اذا كانت المقدمة التي يرا ابطالها كلية
سائلة ومثاله ذلك من المرات ان يقصد المقادير قوله ان لا يكون في مرجحة
من الاضداد عليها واحد فاذ اراد ان يؤول بمقدمة كلية سائلة اخضرنا
سائلة محيط بها وهو قوله لا وارجح واحد من المقادير عليها واحد يكون
الاضداد التي هي موضوع المقدمة التي يقصد ابطالها داخل تحت المقادير
في تلك القياس في الشكل الاول وهو ان الاضداد متالبة ولا وارجح من
المقادير عليها واحد فلو واحد من الاضداد عليها واحد وان قاسا هذه
المقدمة الكلية بمقدمة جزئية اخضرنا الحرجة في اسلمت باع من الاضداد
مثلا ان الجهر والمعلوم ليس عليها واحد فاذ في الحد الاوسط موصفا للظرفين و
يذلك القياس هكذا الجهر والمعلوم ليس عليها واحد والجهر والمعلوم اخضرنا
فاذن بعض الاضداد ليس عليها واحد وكذلك في مرجحة اذا كانت المقدمة التي يقصد
متاوستا سائلة كلية اعني ان المقادير لها ان كانت كلية كانت في الشكل الاول
وان كانت جزئية كانت في الثالث ولما كانت بيان ان مرجحة ان يكون القياس
تأثيرا طباعا للوجود اعني ان يكون فيه الخواص في الذهن على ما عليه الطبع
خارج الذهن وهو الذي يربط بالجل على جري الطبع في المرجحة المقادير انما
في الشكل الاول والثالث لان تارة المقدمة التي تقصد ابطالها مقادير

هذا الاطلاق كانت كلية كما قلنا كان الشكل الاول وان كانت جزئية كان
 الشكل الثالث فاما المادسة بالشكل الثاني فاما انما هي ذلك لان وضع
 المتقدمة التي هي المتقدمة لمتقدمة المقصود ابطاها من اول الامر على انما
 منه بنفسها بل بان وضعها على ان من نفسه ثم وضعها على شكلها وذلك
 يحتاج الى ان تضع كاشف اسطر في الشكل الثاني الى على كثير وسائر ذلك انه
 اذا اراد ان ينافي قولنا في كل بر من اقضية كلية في الشكل الثاني فانه يضعها
 على ان من نفسه بان هو المحيط بليست في شيء من ان يضع ان هذا ينكسر
 حتى يورد اول في شيء من ج وهذا كله يتكلم خارج عن الطبع مع انه يكون محظوظ
 في الجري الطبعي وكذلك الحال في المتقدمة الجزئية التي يكون في الشكل الاول
 فهذه هي اصناف المتكلمات التي تكون بالاشكال الخلية وهذا ايضا متاوات في معرفة
 من الصدد ومن السبب ومن الراي المتصور عن واحد وتبقى او يغير تغييره
 المتقدمة من الصدد ومن السبب تكون في المتابعة الشرطية مثال المتقدمة
 الصدان يضع واضع ان الجز هو الذي يحسن الجميع اخرا فمتاوات بان يترك
 لو كان الجز هو الذي يحسن الجميع اخرا فلنكون من مثل الجميع انما هو وسائر
 المتقدمة بالسبب ان يضع واضع ان الاصل يكون بان يخرج من البحر في الماء
 المبصر فيقول له لو كان ذلك يجرى ان السمع يجرى يخرج الى السمع ويسا
 المتقدمة التي يكون من الراي المتصور قرار التايل ليس ينبغي ان يحدد السائر
 صاحبنا لان ملكا كان لا يقدح منه وكان يتركه الجايات **القدح**
في العلامة والضمير قالوا اما العلامة والضمير فليس هما شيئا واحدا لان الضمير
 يكون من المتدمات المحمودة وهي التي يكون من الملكة على اكثر اعني الاسر الذي
 يكون او لا يكون على اكثر ويحدد او لا يحدد ذلك من قبل قرار التايل ان الجا
 يتقصر وان الجز من جبروتها العلامة فتكون من المتدمات التي هي محمودة على
 وجود الشيء وتكون وهذه الدلائل ان يكون استطرادية والماسهورة الصدد

والله

والعلامة التي تقرر على وجود الشيء تحمل على تلك جهات على مال الجايات
 الوسطى في الاشكال الثلثة اعني انما ان يكون محمودة على الاضرب من معرفة
 لاكثر فيا يملك العلامة في الشكل الاول وانما ان يكون محمودة على الجايات
 في الشكل الثاني وانما ان يكون محمودة على الطرفين فيا يملك في الشكل الثالث
 مثال ذلك في الشكل الاول قرار التايل هذه العلامة قد ولدت لا على
 ذات لين لانها يملك القياس هكذا هذه العلامة ذات لين وكل ذات
 لين والدة فهذه المرأة والدة وهي النتيجة ومثال ايلافة في الشكل الثاني
 قرار التايل الحكم فضلا لان سقراط فاضلا فيا يملك القياس سقراط حكمه
 فاضلا فيا يملك اذن فاضلا ومثال ايلافة العلامة في الشكل الثاني قرار التايل
 هذه المرأة قد ولدت لا على صيغة فيا يملك القياس هكذا هذه المرأة صيغة
 الزائدة صيغة فينتج في راى الراي ان هذه المرأة والدة فاذ اصرح في ج
 الاصناف الثلثة بالمتدبرين جميعا سميت اقبية واذا اصرحت احدى المتدبرين
 البيا فاعاد الملكة فاستبنت العلامة والعلامة التي تكون في الشكل الاول
 لا يفتقر من قبل صحة لزوم النتيجة عينا وانما التي في الشكل الثالث فينتقص
 قبل ان النتيجة توضع عليه وهي في الحقيقة جزئية وانما التي في الشكل الثاني
 فينتقص من قبل ان الشكل نفسه لا يكون فيه قياس من متدبرين مرجحين لان
 ليس اذا كانت المرأة الزائدة في وقت المتدبرين وان كانت هذه المرأة فضلا
 يجب ان يكون والدة في جميع هذه العلامات الثلثة ان متدبرها يكون
 صادرة وينفصل بعضها ببعض بالاشكال التي تملك فيها فالمسح من هذه العلامة
 بالحقيقة هو التالف في الشكل الاول والثالث وهو كانت العلامة
 اخضر من الطرفين او اعم من الطرفين اعني طر في المظهر فاذا كانتا اعم
 ايتلف في الشكل الثاني فاذا كانتا اخضر ايتلف في الثالث واما العلامة
 التي تملك في الشكل الاول فهي اصديق العلامات واحدها وهي التي تحق اسم

الدليل القوي في قياس القزاسة قاسر وألحاق قاسر

القزاسة فاما يكون وجوه مكملة عند من سلب ان عوارض النفس الطبيعية
مثل الغضب والشجاعة متأثر عطا النفس والبدن فاصل الحلقه لانه
معلوم ان العوارض الغير طبيعية لا تتأثر عطا البدن وان تأثرت النفس مثل
انه من قتل صاعده الموسيق فقد تأثرت بنفسه لكنه لم يتأثر عطا البدن
امان خلق شجاعا من الحيوان بالطبع او جابا بالطبع فان لم يكن ان يولد
انه يوجد ابدان هذه المزايا من الحيوان متأثرة عن هذه العوارض الطبيعية
الموجودة في نفسها فاذ سلم هذا وسلم انه يوجد نوع من المزايا الحيوانية
عاطرة من عوارض النفسانية الطبيعية لزم ان يوجد لو اصد واحد
علامة واعراض خاصة لعارضة من عوارض النفس الطبيعية اذا
كان الامر كذلك لكان ان يوجد قياس القزاسة مثالة للامثلة كما كانت
قد توجد الشجاعة للاسد فقد يجب ان يكون في خلقه علامة تدل على الشجاعة
لانه قد وضعنا ان النفس والبدن يتأثر عطا العوارض النفسانية الطبيعية فليكن
تلك العلامة مثلا عظم الاطراف العالية فيكون واجبا ان يوجد عظم
الاطراف في كل نوع من المزايا الحيوانية الذي يكون شجاعا لانه يجب ان يكون
هذه العلامة وخاصة بالشجاعة اذ قد وضعنا ان لكل عارضة من عوارض
النفس علامة خاصة والشجاعة قد توجد في غير الاسد وذلك لان الانسان
وعنده شجاعة فوجب من احاطة العلامات الدالة في نوع من المزايا الحيوانية
على العوارض النفسانية التي يختص بها نوع واحد او اكثر من نوع واحد او اكثر
من نوع واحد كان ذلك الذي يوجد في ذلك الحيوان الواحد صفا هو عارضة
واحد او اكثر من عارضة واحد مثلا ان يكون في الاسد الشجاعة والشجاعة وكل
واحد من هذه علامات قد وضعنا ان يستعمل القزاسة تحكم على اربعة لادن
الاستحسان تلك العلامة انه يوجد ذلك العارضة من عوارض النفس وقياس

القزاسة يكون اذا انعكس الحد الاوسط على الطرفين الاكبر ولم ينكسر عليه
الطرف الاوسط لانه من كان الحد الاوسط غير منكسر على الاكبر لم يكن العكس
حاشية بذلك الاثر فلم يدرك عليه مثالة ذلك انه لم يكن صادقا قولنا ان لكل
عظيم الاطراف شجاع لم ينتج بذلك قبحان ان هذا الانسان شجاع لانه
عظيم الاطراف وذلك اما ان كان معا ان الشجاعة عظم الاطراف وعظم
الاطراف هو الحد الاوسط والشجاعة هو الطرف الاكبر فوجب ان يكون عكس
الطرف الاوسط وهو العظيم الاطراف على الاكبر وهو الشجاعة لم يمكن ان
يكون منه ان هذا شجاع لانه عظم الاطراف لانه هذا شجاع من مميزات احد
ان هذا عظم الاطراف ولكن عظم الاطراف شجاع وقد وجدنا شجاع
واما ان كان من شرط الانكسار الطرف الاوسط على الاكبر لانه لو انكسر كان
عظيم الاطراف اسدا وذلك ان هذا كونه حدود الاسد والشجاعة عظم
الاطراف والنظم الاطراف هو الاوسط والاسد اصغر والشجاعة الاكبر
فلم صدق انكسار الطرف الاوسط على الاكبر وهو ان عظم الاطراف
اسد لم يكن ان يوجد عظم الاطراف لغير الاسد فلم يكن ان يكون ذلك
في غير الاسد ان شجاع كما انه لم ينكسر الاوسط على الاكبر لم يكن عظم

الاطراف علامة خاصة بالشجاعة

وهذا النقص يلحق بماني

هذا الكتاب

وعزائيك

هذا قد التزمنا الترتيب
 وصلى الله على محمد وآله **الفصل الأول من البرهان** قاس
 وكل تعلم وكل تسمية هي فاما ان يكون بغير مقدمة للمتعلم والامكنه
 ان يعلم شيئا هذه القضية يظهر صحتها استقراء وذلك لان العلوم
 المتألفة وما اشبهها من الامور لا تزداد الا بتفصيلها وان العلم الحاصل
 فيها عن التعليم اما ان يكون من معرفة مقدمة مستقلة عنها وكذلك يظهر
 في سائر الاشياء التي شاعنا ان يعلم متدرج وتظهر صحتها ما تقدم
 ذلك ان كل تصديق متدرج فانه يكون اما من قبل القياس واما من قبل التجربة
 والتأمل على ما بين قبل هذا الذي يعلم القياس وقد يجب قبل تعلمه
 القياس ان يكون قد سبق هذه العلم بتدرجات القياس والذي يصح المقدمة
 العملية بالاستقراء قد يجب ايضا ان يكون عنده معرفة الجزئيات مستقلة
 عن معرفة الكلية وكذلك الذي يعلم الشيء بطريق التمثيل والافتقار قد يجب ايضا
 ان يكون قد تقدم معرفته الشيء الذي يمثله قبل ان يعرف الشيء الذي يمثله
 من قبل المثال والعلم الذي يجب ان يتقدم على كل ما سألنا ان يدرك بتكرارها
 على غير ما سألنا ان الشيء موجود او غير موجود وهو العلم الذي يسمى التصديق
 واما علم ما لا يدرك عليه اسم الشيء فيكون تصديق البعض الاشياء يجب على المتعلم
 ان يتقدم فيعلم من اسره ان وجوده فقط مثل المقدمة التي يتأخر عنها ان على
 كل شيء صدق اما لا يحار او السلب فان سأل هذه المقدمة ما تحتاج ان
 تعلم من امرها صدق فقط ولا بد فاعلم ان السوسطانيون وبعضا يجب
 ان يتقدم فيعلم من امرها علم ما لا يدرك اسما فقط مثل ان تقدم الهندس
 فيعلم على ما لا يدرك اسم الدائرة في صناعة واسم المثلث وبعضا يحتاج ان
 يتقدم فيتعلم فيعلم الامور جميعا مثل الوحدة فانه يجب على المتعلم ان يعلم
 يدرك اسما وانها شيء موجود وذلك لان العلم بوجود الشيء عن العلم بما لا يدرك

عليه اسمه فقد يعلم ما يدرك عليه الاسم ولا يعلم وجهه ولا يتفكر في هذا بل
 يجب على من علم الوحدة ان يعلم ان الاسم ليس تقدم العلم المتقدم على
 العلم المتقدم من ان تقدم الاحاسان الاول للشيء على الاحاسان الثاني
 في وقت اخر وذلك ان تقدم شيئا قد كنا قد تقدمنا قبل فاحسبنا هذا
 ما نحن عليه انما نعرف انما تقدمنا احسنا ما قبل فانه لو كانت حال العلم
 المستند بالتعلم مع العلم المتقدم هذا الحال لوجب ان يكون العلم المتقدم
 تشكلنا في هذه المقدمة اعني القابلة ان كل شيء يعلم انما يكون بمعرفة
 مستقلة اما تقدم شيئا من غير ان يتقدم لنا احاسانها فان هذه
 المعرفة والمعرفة الحاصلة عن التعلم من غير اسم ان الاسم وبعض الاشياء
 يحصل لنا من قبلها بالحس ابتداء وتعلمنا سائر ذلك هو الاشياء الجزئية التي
 لم نحسها وهو داخل تحت الاشياء الكلية التي هي اعم من ذلك انما
 عندنا علم بان كل مثلث زواياه مساوية لتأثيرتين وليس عندنا علم بان
 المثلث الذي رسمته انت في التخرج واخبرته عن هذه الصفة فاذا شئت
 ان نعلم حاصلنا من قبل الحس انه موجود ومثل ذلك من قبل العلم بالامر الصلي
 زواياه مساوية لتأثيرتين فالمقدمة الصغرى في هذا العلم حصلت من الحس
 وهو ان هذا مثلث وانتيجه وهو ان هذا المثلث زواياه مساوية لتأثيرتين
 حصلت لنا عن المقدمة الكبرى التي كانت عندنا معلومة من اول الامر لما
 انضفت الى المقدمة الحاصلة عن الحس وهو الصغرى وهذا حال جميع الامور
 مع كل ما تعلمه من قبل ان نعلم بالحس اعني اننا نجهل من جهة معلومته
 من اخرى والجمل فلهذا هو حال الشيء المستند بالتعلم اعني اننا نجهل من جهة
 صغرى في وحده من جهة الامر الكلي المحيط به فانه لو كان الشيء المجهر عندنا
 مجهر لمن جميع الجهات لما امكننا ان نقول فلما شئنا ان نعلم من الشهود وهو الذي
 يزعم ان الانسان لا يعلم انما ان يعلم انما لا يعلم وهو جاهل به فان كان

يتعلم اعلم ان تعلم بعد شيئا كان مجهولاً عنه وان كان تعلم اجماله فمن ان
علم ان ذلك الذي كان مجهولاً هو الذي علمه فان من تعلمه بعد اننا هو
مجهولاً اذا صادف لم يعلم ان ذلك هو الذي كان مجهولاً الا ان يكون قبل
ذلك يعلمه فاذن لا تعلم هذا اصلاً ولا تعلمه وانما نحن على اننا نعلم ان الشيء
المطلوب يعلم بالامر على وجهه جزئية وهي الجهة التي تخصه لم يمتز هذا
الشك المتذكر وكذلك هذه الجهة بعد ما نحن بالشك في الوسط في التي
جزئية العادة باستحقاق في هذه الاشياء الجزئية وذلك ان هذه كانت جزئية
عند ذلك علم بان المثلث زواياها مساوية لتاثيرين وليس عند ذلك علم بذلك
فاذا اتينا بحجج بان علمه علم ان ذلك كاشف له من مثلث مرسوم في قوسه و
قالوا علمه عند علم هذا المثلث ان زواياها مساوية لتاثيرين فبان ان كاشف
عنه لم يكن عند ذلك علمه بذلك فاذا قاسم لم يكن عند ذلك زواياها مساوية
لتاثيرين قالوا قد كان عند ذلك علم بان المثلث زواياها مساوية لتاثيرين لم يكن
عند ذلك علم بذلك فان هذا شك لم يعلمه قبل تحقق علمه بان قدر ان هذا
علم به وجهه ولم يكن عندنا علم به باخرى وليس مستحيلاً ان نعلم ان الشيء مجهول
باخرى وانما المستحيل ان نعلم ان الشيء المجهول بما قاسم ولا ينبغي ان
ان يحل هذا الشك بالجهة التي علمه قديمه وذلك لعدم قوا في جوار هذا
ان لم نعلم ان كل مثلث زواياها مساوية لتاثيرين بل انما علمنا اننا موجود مثلثا
زواياها مساوية لتاثيرين فان العلم الحاصل لنا بالمثلث عند اكتشافه لم يحصل
بهذا الشرط اعني ان النتيجة لم يكن مأخوذة بهذا الشرط اعني ان لم ينتج لنا ان
هذا لما كان معلوماً ان مثلث كاشف زواياها مساوية لتاثيرين بل انما ينتج لنا ان
الحسن من المقدرة الصليحة التي كانت عندنا ان هذا لما كان مثلثا وجب ان يكون
زواياها مساوية لتاثيرين فاذا علم الحاصل لنا من هذا البرهان اننا حصلنا
طبيعة المثلث مطلقة من حيث مأخوذة بهذا الشرط قاسم وانما اننا

نقول

تدعى الشيء على الحقيقة في الغاية متى علم الشيء بالامر من لدن علمه على
الوسطا فيكون بل من علمه بالعلم الموجهة لوجوده وعلما انما علمه ان
لا يمكن ان يوجد من دون تلك العلة ومن الدليل على ان العلم الحقيقي هو هذا
ان كل ما يدعى ان تعلمه فانه ما نرى ان تعلمه بهذه الجهة من علمه بالحقبة اوله
يعلم فان علمه انما يعلم ان امره على الشيء بهذه الجهة لكن العرف حينما ان الذي
يعلم الشيء على ما هو من علمه ان تعلمه وهو يعلمه والذي علمه على الحقيقة
وهو تعلمه والذي علمه على الحقيقة علمه علمه وان كان هذا هو العلم الحقيقي
فالذي عند هذا العلم هو البرهان وقد قاسم العلم الحقيقي على ان هو العلم
الكتيب الجدا ان ان القوس هنا الا انما نرى العلم المكتسب بالبرهان ثم بعد
ذلك يتكلم في ذلك العلم الثاني والبرهان بالجملة هو قياسه بغيره
علم الشيء على ما هو عليه في الوجود بالعلمة التي هو موجودا اذا كانت تلك العلة
من الامر المعروف لنا بالطبع وان كان القياس البرهان هو الذي من شأنه ان
يقيد هذا العلم الذي هو العلم الحقيقي كما قلنا فيمن ان يجب ان يكون عندنا
القياس البرهان صا وقبوله ليس بغيره بحد وسط وان يكون اعرف من
النتيجة وان يكون علمه النتيجة بالوجوه جميعا اعني علمه لعلنا بالنتيجة وعلمه
ذلك الشيء النتيجة نفسه وان كانت علمه للشيء النتيجة نفسه فتدعي في كل
مسايسة للامر الذي يتبين بما فان هذه هي حال العلة من المعلوم وقد يتبين
في كتاب المتقدمة انه قد يكون قياس صحيح دون هذه الشروط على ما تقدمه قاسم
التي يتبين منها هذا لا يمكن ان يكون قياس برهاني دون اجتماع هذه الشروط
اما كون مقدمة البرهان صادقة فمن قبل ان المقدمات الكاذبة لا يمكن استعمالها
ان يعتقد ما ليس موجودا فهو جوهري وان يعتقد ان قطر المربع مساو لكتفه
وانما كونه غير ذوات حد وسط فمن قبل ان الذي هو الحد وسط في هو خطأ
الى البرهان كحاجة الاشياء التي نراهم ان يرفع بها واستا كونه على ذلك لا يمكن

وهو يعلم

نحو

من قبل ان يلقاه من ان العلم الحقيقي الذي في العالم انما يكون في الاشياء
 متى قلنا ذلك واما كوننا مستندة على النتيجة فمن قبل اننا علمنا النتيجة فبهي
 مستندة عليها السببية وانما كونها اعرف منا سفا فانه يجب ان يكون اعرف
 في الوجود من المتقدم من حيث ان يكون اعرف من النتيجة فيما لا يدرك عليه
 اسما وفي انما يوجد امر حادثة في الارض يتاخر على من بين احد هذه
 والاخر عند الطبيعة فانه ليس المتقدم في المعرفة هذا هو المتقدم عند الطبيعة
 في جميع الاشياء وذلك ان الامر المحسوس في الارض هو اقرب من المعرفة
 والاعرف عند الطبيعة هو الامر البسيط التي سماه الفلاسف بالركبات وهي البنية
 من الحسن اعني التي يدركها الحس بغير ان كانت ما شاعنا ان يدركها الحس
 والاشياء البعيدة من الحس بالجملة هي الاشياء الصالحة والقرينة هي
 الاعرف عند هي الاشياء الجزئية اي الاشخاص الموجودة المركبة ومعنى قولنا في
 البرهان ان يكون من الاول الى من المبادئ المناسبة فانه لا فرق بين ان
 او ايل وبين قولنا سادس من قبل انما اسان سادس فان اي يدرك على
 واحد وسدس البرهان هو مقدمة في ذات وسط اي مقدمة في معرفة واحد
 اوسط وهي التي ليس يوجد مقدمة اخرى قد مر منها في المعرفة ولا في الوجود
 فالأقدمية بالجملة في مقدمة في ذات وسط حيث قيل انما هو في الزمان الحاضر
 اما الوجوب وانما السالب وقد يتحد بانما قد مر منه شي على شي لا يجب
 فيدعي شي من شي وهذه سفا موجبة وسفا سالبة واما المقدمة الجديدة
 المقدمة التي يتبدل بالسؤال اي من من النقيض انفق ان يسلل الحجب كان في ذلك
 الذي سلمه الصادق او من الصادق وانما المقدمة البرهانية فهي الصلة
 من احد في النقيض واما الحكم فهو اي جزء النقيض من السالين الاجابة
 السلب واما النقيض فهو المقابلة الذي ليس منه وسط وكل هذا قد سلمنا
 في الكتب المتقدمة وسدس البرهان الذي هو كالمقدمة عند ذات مجرد

نظم

تنقسم الاقسام الى ما هو مما لم يكن مقبلا الى ما هو في تلك الصناعة
 ولا كما ان هو فانه تنقسم عند المتعلم وهذا يسمى املا من وراء العلم انما
 كان موقفا عند المتعلم وهذا هو الذي يسمى العلم المقارن والارض ايضا
 ينقسم قسمين فمنها ارض في وضع ايها اقل من في النقيض اما الوجوب
 انما السالب وهذا هو الذي يخص باسم الرض ومنه ورو في بعض
 المقدمات وهذا هو صفة من فلة من الوجود التي يصحها العدوي في قدر انما
 غير ينقسم بالكلية عن ذات وضع والفرق بين المقدمة الموصوفة والمقدمة
 ان المقدمة لا يتغير ولا بد ان الشيء موجود او غير موجود وهذا هو المعنى المقدم
 واما الى فليس يتغير بذات ان الشيء موجود او غير موجود اعني من جهة ما يوجد
 فانه ليس معنى ما هي الوحدة ومعنى انما شي موجود معنى واحد بل ان
 تحتلان وان كان ملحق في الاشياء ان سلم المعلم ما كما ساقا في صفة ما كان
 العلم بالبرهان انما يقع لنا الصدور في يقيني به من قبل القياس البرهاني
 وكان الصدور في القياس البرهاني انما يكون من قبل المقدمات التي تنطوي
 القياس فانه يجب من ذلك ان يكون موقفنا بالشيء العلم بالبرهان
 النتيجة وموقفنا بالمقدمات التي باءت النتيجة على حد سواء اعني ان يكون موقفنا
 بالمقدمات والنتيجة في مرتبة واحدة من المعرفة وذلك ما في جميع المقدمات انما
 في بعضها بالوجوب فانه ان يكون موقفنا بالمقدمات اكثر وذلك ان الشيء الذي
 من اجله وصير شي ما يصدر ما هو في وجود تلك الصفة له من الشيء الذي
 وجدت له تلك الصفة من قبله وسال في ذلك انما لا كما يجب العلم في كل
 الصبي فانه يجب ان يكون جنبا للمصير اكثر من جنبا للمعلم وكذلك انما تنقسم
 بالنتيجة من اجل صدقها بالمقدمات فانه يجب ان يكون صدقها بالمقدمات
 اكثر وان كان صدقها بالنتيجة هو من اجل صدقها بالمقدمات ومحال ان
 كون صدقها بالبرهان الذي لا يعرفه اكثر من الشيء الذي يعرفه

يكون في هذا افضل من الشيء الذي يعرفه وانما نقول ان يعرفه بعد الجمل
 لان الجمل قد يلزمه ان لم يتقدم الانسان في معرفة الاشياء لم يعلمها قط
 وان كان هذا هكذا فارجح ان يكون جادى البرهان اسما كليا او ابوصفا
 اعرف من النتيجة ومن اراد ان يحصل له العلم البرهاني فليس يتصور ان يكون
 المقدمات اعرف من النتيجة عنده وان يكون تصديقها اكثر من تصديق النتيجة
 بل وقد يتحتم مع ذلك ان لا يصدق شي من مقدمات المقدمات المعروفة بنفسها
 وتلك هي امور الغلط التي هو جادى قياسا لوسطا بين السبب
 ذلك ان العلم البرهاني خاصة لا يقبل التغير كالتساوي لا يخطئ ما
 المعتقد له كما ان مقابله ما دام المعتقد له صحيح العقل موجودا وقد
 طرقت مرارة ليس هناك اصل ولا نفعا لطبيعة جادى قبل ان تظهر ان
 كل شيء يجب ان يام عليه برهان اعني انه لا يصدق ان كان حال مقدمات البرهان
 فمحتاجا الى البرهان هو مثل حال النتيجة بعينها وقد يكون اثبتا لطبيعة
 البرهان واعتقد ان البرهان يكون على جميع الاشياء وكلا الرأيين كاذب
 فانهما ليسا بمقابلين فاما الذين نفي طبيعة البرهان فانهم قالوا ان
 كان كل شيء حاكما الى البرهان وكان غير ممكن ان يعلم الاشياء متاخفة في العلم
 باشياء متقدمة دون ان يكون تلك المتقدمة ايضا متقدمة وتلك المتقدمة
 ايضا متقدمة اخرى وكذلك الى النهاية له وكان قطع الانهائية لم يكن ممكن
 فاذ ليس هناك جادى معلومة يتصور اليها على سبيل الوضع لا على سبيل الطبيعة
 وازالم يكن هناك جادى فلا برهان هنا اصلا واعتقدوا ان الاشياء متاخفة
 لا تعلم الا ان متقدمة وان قطع الانهائية لم يستحيل صحيح وصوابا
 ما اعتقدوا ان كل شيء يحتاج الى البرهان وانه ليس هناك جادى معلومة
 بانفسها باطلا والاقدم الاخرين قالوا سلموا ان كل شيء يحتاج الى البرهان
 وانه ليس هناك جادى معلومة بانفسها باطلا والاقدم الاخرين فانهم

سلموا ان كل شيء يحتاج الى البرهان ولو ان وجود البرهان لكل شيء ممكن على
 جهة الدور كالمطلحة الاستقامة وهو الذي يلزمه فمقاطعة الانهائية لم يستحيل
 والاعني بقوله ان ليس كل شيء يعلم بالبرهان بل هو اشياء تعلم بنفسه
 وسط ولا برهان ووجود ذلك بين نفسه ومن سلم وجود البرهان في كل
 ضرورة ان يتران هناك جادى معلومة بنفسها وذلك ان كان واجبا
 تعرف مقدمات البرهان فاما ان تعرفها بوسط او بغير وسط فانها في وسط
 على السؤال ايضا في ذلك الوسط هل يعرف بنفسه او بوسط فاما ان يعرف
 الحق فانه على استقامة فلا يكون هناك برهان اصلا واما ان يكون هناك
 جادى معلومة بنفسها واما ان يكون البرهان دورا واما ان لا يعلم
 للوسطا بين ان يبادى البرهان في معلومة بغير العلم بقوله ان
 بالعلم وهو الذي يراه لاجزاء الحقيقة المعروفة بنفسها فاما ان يعرف
 بين شي مجهر معلومة على طريق الدور فذلك متبين بالادلة والاقدم
 ان البرهان الذي في نهاية اليقين ما يكون في المبادئ التي هي اعرف عند الطبيعة
 فان كانت المقدمات بالنتيجة على ان النتيجة اقدم منها عند الطبيعة وقد
 كانت النتيجة بنت المقدمات قبل على انها اقدم عند الطبيعة فقد لم يكن
 شي واحد بين متقدما على شي واحد وبينه ومتاخر عن وجهه واحدة وذلك
 مستحيل فانه ليس يكون ذلك الا ان يكون ذلك التقدم محققا في كل متقدم
 مثل ان يكون احدها اقدم عندها في المعرفه والاشياء في اقدم في المعرفه عند الطبيعة
 الا انهم ان ادعوا ذلك لنعم لما اولوا فان يكون طبيعة البرهان الذي في
 النهاية من القين طبيعتين وذلك ان يكون منه ما هو من الاشياء الاقدم في
 المعرفه عندها ومنه ما هو من الاشياء الاقدم عند الطبيعة فيكون طبيعة البرهان
 المطلق هو طبيعة الاستقرار وذلك ان الاستقرار ما بين فدا المعرفه
 الطبيعة وهو الكلي بالاعرف عندها وهو الجزئيات وايضا فان سلموا

ان هذا علم البرهان يسمى بها بالاصافة اليها وهو الذي يسمى
 الدليل ونوع اخر يسمى بها بالاصافة الى الامر في نفسه وهو الذي
 جرت العادة بان يسمى بها اسطفا فقد لم يحسن من ذلك ان كل البرهانين
 محتاج الى صاحبه على طريق الدور في تعيين ان الشيء موجود او غير موجود
 اخرى لا ان كان احد طرفي الحال وجودا او ان كان الشيء في بيان نفسه
 وهذا يظهر بان فرض تلك الاشياء يلزم بعضها بعضا في بيان على
 الدور فانه لا فرق بين ان تضع الدور في اشياء كثيرة على طريق الدور
 او في اشياء قليلة ومن العكس في اثنين او ثلاثة فان طبيعة الدور
 كلها طبيعة واحدة لو كان ما يجب فيه ان يكون في عدد منها فقط
 العدد ثلثان فليس ثلثان اما علمنا هاهنا قبل علمنا بـ وان بـ
 اما علمنا هاهنا قبل علمنا جـ وان جـ اما علمنا هاهنا قبل علمنا دـ ذلك
 ان دـ اذا كانت اما علمنا هاهنا قبل علمنا بـ وبـ قبل علمنا جـ فان
 آ اما فرضا هاهنا قبل علمنا بـ او ذلك مستحيل وايضا فانه قد تبين في
 كتاب القياس ان البيان بالدور لا يمكن في المقدمات المعكوسة
 هي المقدمات التي تألف من الحدود والخواص وقد تبين هذا للعلم
 يمكن ان يخرج شي عن ستمته واحدة بل انما يمكن ان يخرج عنه شي هو ستمته
 فالدور في القياس لذلك انما يكون بان يبين ان النتيجة باسبغتين
 كل واحدة من المقدماتتين النتيجة والعكس المقدمتان الثانية ولذلك
 من شرط البيان الدلائل ان تعكس المقدمات فاذ ان تعكس المقدمات كما
 يتفق البيان الدلائل على التام وتبين ايضا ان اذا كانت النتيجة موجبة
 المقدماتان هذه الصفة يمكن ان يبين بها الا في جميع الاشكال كل واحدة
 من المقدمات اذا اضيفت اليها عكسها فربما لم يكن في الشكل الاول فقط
 اذا كانت النتيجة سالبة فليس يمكن ان يبين بها الا المقدمات الثانية

لا المقدمات المحببة واذا كان هذا هكذا فالبيان الدلائل محتاج الى البرهان
 شروط ان يكون كل واحد من المقدماتين معكوسة وان يكون النتيجة
 وان يكون التكليف في الشكل الاول وان يكون ذلك بجنتين اعم ان يكون
 المقدمات اعم من النتيجة بجنته والنتيجة اعم من الجنتين اعم فكيف
 يصح قد سرت ان جميع الاشياء بين بعضها بعضا على طريق الدور
 وذلك ان هذه المقاميس التي يتفق فيها بيان الدور هي سبعة بالاصافة
 الى جميع المقاميس اذ كان الدور انما يتفق فيها جميع هذه الشروط التي
 ذكرنا واذا قد تبين هذا فليخرج الى ان ما كان فيمن ذكر شروط ستمات البرهان
 ففقد ان كان من بين الذين ان المطلب الذي تعلم علمنا حقيقة من العلم
 الذي هو داه قبل ان يجب في الشيء المعلوم من ان وجوده وعلى الصفة
 علم ان يكون غير ممكن ان يوجد بخلافه لانه عليه من وجوده في وقت من
 الاوقات وذلك هو ان يكون غير موجودا او ما كان هذا انما يعلم من امر
 المطلب من قبل البرهان وكان البرهان انما يعطى هذا من قبل ستماته
 على ما تبين في كتاب القياس فانه تبين هذا لان النتيجة لا مخرجة
 الدائمة لا يكون اعم من مقدمات اضطراية فليس انما اذا كان من شرط
 العلم الحقيقي ان يكون النتيجة ضرورية لانه يجب ان يكون مقدمات البرهان
 ضرورية اي غير مستحيلة ولا يتغيره واذا تبين هذا من امر مقدمات البرهان
 ففقد يجب ان ينظر في مسارات الشروط والخواص التي تكون المقدمات البرهان
 من قبل كونه ضرورية ثم تبين ذلك بالنظر في المطالب البرهانية والبرهان
 ذلك فبشي كنه ان من اسمي الحار على جميع الاشياء وما معنى كل
 بالذات وما معنى الحار المسمى في هذا الكتاب الحار على الكل فالقائمي
 قولنا ان الشيء محدد على جميع الشيء فبشي في هذا الكتاب متى لم يكن
 المحدد موجود البعض الممنوع وبعضه ليس موجود ومتى لم يكن ايضا موجودا

بيان من العلم

في وقت او في وقت اخر من وجوده بل ان يكون جميع الموضع وفي جميع الزمان
 مثل ان الانسان حيوان فان الذي يشي وصفه بانسان فهو حيوان
 بانده حيوان وفي وصفه بالانسان فهو وصف الحيوانية قال وقد
 يظهر ان الحاصل على جميع الشئ يحتاج ان يحتمل في هذا ان الشرطان من ان
 المادة لا مثال هذه القدرات انما يكون من هاتين الجهتين وذلك بان بين
 الماهيات بعض الموضعات قد يكون من ذلك الجهر ومن انه قد يكون الموضع
 الذي يوجد فيه وقاما وانما الذي بالذات فيقال على وجه اربعة احوالها
 على الجواهر التي ترخص في وجوده موضوعا لها اما على انها حدودا مستقلة او
 اجزاء حدودا مثلا الخط الماخوذ في هذا المثلث وذلك ان انظر الى شكله محيط
 بيده خطوط وشلا هذا الخط في حد خط المستقيم لا بها ايضا جوهرا مثل
 سرعه بانه اقص خط وصل به بين نقطتين او الموضع على تحت الخط الثاني
 فان حلال الخط على المثلث امره اني له وكذلك حلال الخط على الخط وانما في
 من تحتها بالذات هي الجواهر التي ترخص موضوعا لها في وجودها على انها
 اجزاء وحدتها لخط الماخوذ في حد الاستقامة والاختفاء الموجد في
 ويزن له اخذ العدد في حد الزوج والفرق وفي حد اول الكسب ويزن له
 المثلث في سادس زوايا القاميتين والجواهر التي ليس تحتها طائفة
 الجهنين هي الجواهر العنصرية بوزن حلال الاجزاء والحيوانية على الموضع
 الطليعية فان قولنا الوسيط ارجح وحيوان هو حلال البرزخ وانما هي
 ان لا شفه المعتبر على شخص الجوهرة وذلك ان قد جرت العادة
 قيار بها ليس هو موجود في شئ ولا هو متوكل على شئ على اقل في قسم شخص
 الجوهرة انه موجود بذاته والما يتاخر في موضع فليس قيار فيه انه موجود
 بذاته بل يعرفه وهذه هي حال الاغراض وانما الحق الرابع فهو المعلوم
 اللامتناهية او المعلوم انما على لها اعني التي يتبعها ولا بد فان هذه

بيان معنى الجواهر بالذات

ان صلاها كما انما عظمها الذات في الموت الذي يتبع النزع وانما الملاكات
 التي ليس يتبع عليها الا الاتاق وفي الاقل فهي العلة العنصرية مثل ان يمشي
 الانسان فيعرف برق فانه ليس بشئ الانسان فانه لو جرد البرق وانما التفرع الذي
 اتقاها وليس هكذا حال الموت الاتاق للذبح فانه لو جرد الموت عن الذبح انما
 لم يجد منه ضروري واسر كانه والسطر من اصناف ما بالذات في مميزات
 البراهين ما صفا ان الجواهر الذاتية اعني الصف الذي هو هذا الجهر في هذا الموضع
 هو الصف الذي في هذا الموضع في هذا الجهر وذلك ان هذا الصف ايضا يظهر من
 ان الجهر في هذا الموضع وان الموضع في هذا الجهر وانما الجهر في هذا الموضع
 وهذه اما انما هذا الموضع نفسه في هذا الجهر فالمر في هذا الموضع في هذا
 كان لا ياتر مثل اخذ الانسان في هذا الصفات وانما كان في هذا الموضع في هذا
 بين الموضع وهو الاغراض العنصرية مثلا الخط الماخوذ في الاستقامة والاختفاء
 والعدد الماخوذ في الزوج والفرق فان هذه لما كان الجهنين يتبعها في حصة
 وكان واجبا ان لا يخلو الجهنين من احد مما هو ذلك لانها لم تكن اما على الجهر
 والمثلث واسما على جهة الاجاب والسلب مبرهان يكون من هذه المقالات
 وتخص في الطبيعة التي تنسب اليها حتى يكون النسبة الجهنين الى جميع تلك القامات
 نسبة الموضع نفسه الى ما تحتها من نسبة الانسان الى الصفات انما كان
 لا ياتر الصفات كذلك كما انما والجهن من المقالات واذا كان ذلك
 من جهة انه يعلم انه ليس يتحمل الجهنين من احد مما يعلم انما من الاضطرار له لكن لا
 التعيين فمما تبين من قولنا ان معنى الذات والحلال الكل المستعمل في البراهين
 وانما الحلال على الحلال المحض بهذا الكتاب فهو الجهر الذي هو في شئ من شروط
 الجهر الذي يقال على جميع الموضع الذي سماه قبل والثاني ان يكون حلالا
 على الموضع بالذات والثالث ان يكون حلالا عليه حلالا او اعني ان يكون حلالا
 على الموضع من قبل طبيعة اخرى مثل حلاسا وانما الزوايا القاميتين فانها اول

الحال والصفات على
 بيان معنى الجواهر بالذات

وليس ياتى الخلق الاصلح كانه ليس مساواة زواياها لتاثير من جود بل بالثقل
 تحتل الاصلح بل باهر مثلك قلت واما اشتراط هذا في محمل البراهين
 لان المحل الذي ليس محلا من طين باهر هو داخل مجده في المحل الذي هو
 والملك قد تميز المحل الذي على المحل كونه ان تارة المحل على كل الموضوع
 وبتاثير من قبل ان لا فرق بين قول ان هذا الشيء المحل موجود لهذا الموضوع
 او موجود له او لا وذلك لان الاستقامة والاختصاص هما امران موجودان للموضوع
 وباهر من وجودهما اخذ ان في هبة كانه فضلا لفظ الذي به يتصور ولكن المحل
 في مساواة الزوايا التاثير في الثلث فان هذا المحل ليس يكون ان يهرن للثقل
 باهر من كل اقسام المربع مسكلا وليس زوايا مساوية لتاثيرين ولا يكون ايضا ان
 للثقل المختلن الاصلح وان كان المراد بوجوده فان ذلك ليس باهر من كل
 اذا كانت مساواة الزوايا التاثير من جود في مساواة الاصلح والمساواة الساقية
 واذا كان ذلك كذلك فلهذا المحل انما هو في الثلث باهر مثلك والبرهان المحقق
 انما هو الذي هو انما هو ان هذه المحل وان ذلك كان برهان مساواة الزوايا
 لتاثيرين للثقل المختلن الاصلح ليس ايسر ايسر ولا باهرا من جود قد يتبين ان
 يتضح ونظن ان قد تميزا الشيء على طريق المحل الذي على المحل ونحن لم نثبت ان يكون
 قد بينا ونحن نظن ان التاثير في انما الاشياء التي تميزها انما هي من جود المحل
 على المحل ونظن ان التاثير في انما الاشياء التي ليس يوجد بها الا شخص واحد فقط مثل
 السماء والارض والشمس والقمر فانه متاثير بها على شيء من هذه انما هو متاثير
 ان تميز البرهان على انما الساجم لا يتاثير ولا خفيف او ان الارض في الوسط فاذ قد
 انما اذا اقتضى البرهان على امر شخصي على امر كل اقسام ليس يوجد من هذه اكثر من شخص
 وتيسر الامر كذلك فاما ان تميز ذلك على الارض باهر من انما هو شخص وانما اقتضى
 الطبيعة الكلية الموجودة للارض باهر من سواه وجودها اشخاص كثيرة او لم يوجد
 بل اذا اقتضى البرهان عليها فانه على ان لا يوجد من جود كثير كانه حاله هذا المحل

انما انما كانت تكون مثلا في الوسط كما ان له عدد اشخاصا من جود لا يتغير منها الا شخص
 كما ان يميز البرهان على ذلك الانسان انما هو شخص انسان بل باهر انسان
 ولم يكن ذلك صارا انما في قائمة البرهان عليه من طريق باهر وانما الاشياء التي تميز
 انما هي ان يكون لم يميز الذي على المحل ونظن ان قد بينا ان تميزا انما هو
 المختلن الاصلح التي تميز من جود وجود محله واحد يميز لكل واحد على حدة
 من قبل اختفاء الطبيعة المشتركة التي توجد لها ذلك المحل باهر من جود
 هو ان الاعداد المناسبة اذا بدلت تكون مناسبة وبين الهندسة ان الاعداد
 المناسبة اذا بدلت تكون مناسبة وبين هذا المعنى يميز الرجل الطبيعي للارض
 فانه قد يميز كل واحد من هؤلاء ان قد بينا انما هو على المحل ليس كذلك فان
 يتبدل النسبة ليس للخطوط باهر من خطوط ولا الاعداد باهر من اعداد وانما هو من جود
 بذاته الطبيعة العامة التي تشترك فيها هذه الثلثة ولذلك يصير ان كل واحد
 والاعطاء والازمنة المناسبة فانها اذا بدلت تكون مناسبة انما يكون البرهان
 في هذه على المحل وكانت الطبيعة المشتركة لهذه معرفة فاقية البرهان عليه وانما
 اقية البرهان في تميز النسبة على كل واحد من هذه على حدة فانه قد بينا انما هو
 ولا عرف ذلك معرفة تامة كما ان اذا بينا في الثلث المختلن الاصلح على جود ان
 زواياها مساوية لتاثيرين ومن ذلك يميز في المساواة الساقية وفي المساواة
 ولم يعرف من طبيعة جود مساواة الزوايا التاثير للثقل اكثر من هذا المعنى من جود
 لكل واحد من الزوايا الثلثة فقد بعد لم يعرف باهر لطبيعة الثلث باهر مثلك انما هو
 يعرف بغير من الزوايا التي تميز على ما يكون العلم المستطاني وايضا لم يعرف من طبيعة جود
 مساواة الزوايا التاثير للثقل اكثر من انما هو موجود للمختلن الاصلح والمساواة
 والمساواة الساقية لم يعرف بعد ان هذا الموجود لكل ثلث باهر مثلك وانما
 مثلث من المثلثات الاصلح مساوية لتاثيرين الا ان يمكن ان يميز جود من جود التي
 يميزها الاستقامة وذلك لشيء من جود كان في البرهان وانما الموضوع انما هو الذي

الثلث

لما فيه ان نطقنا بما اقتضى الامر الذي على العمل ونحن لم نجبه فهو الموضوع الذي يريد
 ان فيه ان يبين شيئا منى ما يجد اوسطا في وجه العمل والكون الشيء المتيقن لا
 على العمل فظن بان وجه العمل من قبل كون الحد الاوسط بهذه الصفة مثلا ان
 ان يبين من هذا ان اذا وقع خط مستقيم على خطين متوازيين في وجه واحد من الزاويتين
 الداخليتين اللتين في جهة واحدة مساوية لما فيه ان الخطين متوازيان فان المتوازي
 سجد على الخطين اللتين بهذه الصفة لكن العمل ان التوازي انما يوجد على العمل الخطين اللتين
 يقع عليهما خط ثالث فكون مجموع الزاويتين الداخليتين اللتين في جهة واحدة مساوية لما يبين
 سواء كان كل واحد منهما قائما او كان ما يقتر من الزاوية في الاخرى واما كون الحد الاوسط
 فهذه هي الصورة على العمل وان كان هذا هو الحد الشرطي بالبراهين فتدبر في ان يعلم
 يقع ان العمل الذي على العمل وسمى المتوسط انما يبين شيئا واحدا بعد ان يبين
 كثيرة فان وجدنا تلك الاشياء انما يبين في الاسماء فقط مثل اختلاف السيف في الصفات
 والمعنى فيها واحد فان كان على العمل مثلا ان لا يكون لكون معنى للحد الاوسط
 الاضلاع ومعنى للحد المتساوي السابق معنى واحد بعينه لكونه كذا في ان مساواة
 الزوايا لما يبين انما تثبت للحد الاوسط والاضلاع والمتساوي السابق على طريق
 العمل فاما اذا لم يكن معناها واحد بعينه لكون معنى كل واحد منهما معنى لا فاما لهما
 لم يكن محورا على العمل ولا بعد اوسط محول على العمل واذا لم يكن موقفا عندنا الوصف للشيء
 الذي لم يكون البيان على العمل المتساوي ان يستنبطه بان نأخذ الاشياء التي بها يتصف
 ذلك الشيء الذي اوجبه له ذلك المحور فاذا وجدنا الصفة التي اذ ايقنت هي المتوسط
 سائر الصفات التي للمحور واذا ارتفعت هي ارتفاع المحور او ارتفاعها فكل الصفة
 الصفة التي من قبلها وحد البان لها على العمل مثلا انما اذا يبين في الحد المتساوي
 المتساويين المحور من خارج مثلا وحسب ان الزوايا مساوية لما يبين فاما اذا اردنا ان
 تستبط الصفة التي من قبلها وحد له هذا المحور فوجدنا الزاوية التي معنا عندنا من خارج
 واما انما يبين لم يرتفع هذا المحور الذي هو مساواة الزوايا لما يبين وكونه للشيء

عنه انما يتساوى السابقين او غير ذلك من الصفات الموجودة لم يرتفع عند هذا
 المحور واما سائر صفات انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين
 عندا رتبا عاونا وليس محال بهذا القانون انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين
 انما يبين عند مساواة الزوايا لما يبين فان ذلك ليس هو ارتفاعا عاونا او لهما
 له ذلك من قبل ان يرتفع الحد المتساوي لكونه انما يبين الحد المتساوي يرتفع الحد
 انما يبين المحور الذي هو مساواة الزوايا لما يبين فاما على هذه الطريقة انما يبين
 هو موجود على العمل للحد المتساوي انما يبين الذي وجد له البان على العمل وانما يبين
 بين على طريق البرهان الحد واحد من اقسام الحد المتساوي انما يبين الاضلاع والمتساوي
 السابقين مساواة الزوايا للحد المتساوي واذ قد بين انما يبين على العمل من اقسام
 المحورات الذاتية وانما صفات احد هذه المحور الذي يرتفع في هذا الموضوع والصفة التي
 يرتفع في هذا الموضوع وكان قد بين ان البرهان يجب ان يكون من صفات متساوية انما
 العلم بالبرهان من شرط ان لا يكون بخلاف ما علم ولا في وقت ساد ذلك انما يبين له
 من قبل المتطلبات الضرورية وكانت المتطلبات الضرورية على الذاتية المحرلة على العمل فبين
 يجب ان يكون البرهان من صفات الضرورية الذاتية المحرلة على العمل فقلت هذا انما يبين
 وانما يبين انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين
 لا يخلو ان يكون من الصفات الذاتية او الوضعية فان كان من الوضعية لم يكن من الضرورية
 لان الوضعية ليست بضرورية لكن من الامور الضرورية فليس من الامور الوضعية واذا
 لم يكن من الوضعية فهو من الذاتية مثلا انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين
 ان يكون ضرورية وهو الذي جعلنا مساويا انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين
 ذاتية وقد يمكن ان يكون قديما ان ذلك باسلف وقد يمكن ان يبين ذلك لهما
 او سمح ان يبين انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين
 يبين انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين
 الصفة ايضا بالبرهان الذي يبين انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين

في بيان صفات البرهان

ضروريا فالقدمات واجبة فيها ايضا ان يكون ضرورية الا ان ليس واجبها في كل قياس ان
 يكون من مقدمات ضرورية وذلك انه قد يكون ان يتجه تخيلا صادقة عن مقدمات
 صادقة غير ضرورية فاما البرهان فمن شرط ان يكون مع انها صادقة ضرورية وقد يكون
 على ذلك انما صادقة من طرف انه قد لا يكون على شرط ان يكون مع انها صادقة غير
 ان يكون اقرب بان يعرف ان البرهان الذي اقرب ليس من مقدمات ضرورية
 او بان ذلك القياس الذي قلنا انه ليس يتجه او بان تلك المقدمات باخوذة
 من الشهرة والشهادة لا يقينه فاسد من جهة اثنين ان من جهة ان المقدمات
 البرهانية لا تكون مشهورة فهو في غاية البعد والخطا بل ان كان في غير ذلك من جهة
 المقدمات بغيرها وفي ذلك ان كان الذي يعلمه علم وشي من علمه يعلم
 ما هو العلم وذلك كاذب وان كان مشهورا وذلك انما كاذب انما لا يكون
 في مقدمات البرهان ان يكون صادقة فقط بل وان يكون ضرورية ومما سببه وادوية
 للجدل الذي يصدق به علم بالحوى ان لا يكون كونه مشهورة وان ليس كل مشهور
 صادقا فضلا عن ان توجد فيه سائر الشرايط الا انه قد يظهر ان البرهان يجب ان
 يكون من مقدمات ضرورية من قبل ان الذي ليس يعلم الشئ من ضروري بالضروري
 فليس يعلم ان ضروري علمية لان نظرية الامر الضروري ضرورية من ليس يعلم الشئ
 بطلان فليس علم بعد الا بطريق الوهم مثال ذلك ان من علم ان اخرج
 بل بالضرورة بواسطة ضرورية وهو بطلان هذا العلم وجوده بل بالضرورة من
 قبل الحد الاوسط وذلك ان الحد الاوسط الذي هو بطلان قد يكون ان يترجم
 عنه ان امره بطلان بالضرورة واذ كان ذلك كذلك فبطلان الذي هو الحد
 الاوسط لم يكن سبب علم ان امره بطلان بالضرورة الا ان كان كذلك بالضرورة ايضا
 فان كان الانسان قد يعلم بواسطة ضرورية علمه ان ضروري بالضرورة ان يكون قد
 ما القياس موجودا والقياس موجودا والتخمين موجودا والعلم بالضرورة موجودا وذلك ان قد
 يمكن ان يتبع الحد الاوسط فيكون المطلوب في علمه والقياس موجودا فيكون علمه ان

منتهى
 شرط

العلم

الجهد في ذلك المطلوب ومما يقاس به ما ان احد قبل ان يكون علمه بالقياس وذلك اذا
 ارتفع الحد الاوسط وان كان الحد الاوسط غير متجه فحينئذ يكون علمه بالقياس حلال
 ضروري اما العلم بالضرورة ان شرط الامر ضروري وذلك ان الحد الاوسط هو علمه بالقياس
 يستلزم ان يتبع العلم بالضرورة من قبل علمه بالقياس ضروري لكن بالضرورة
 لا بالضرورة بل من قبل علمه بالقياس ضروري من قبل علمه بالقياس ضروري من قبل علمه بالقياس
 بالضرورة كما ان ليس يتبع ان يتبع تخمين صادقة عن مقدمات كاذبة وذلك ان الحد
 في استنباط ضرورية التخمين ضرورية المقدمات كالحال في استنباط صادقة
 المقدمات على اثنين في كتاب القياس اعني ان سبق كانت المقدمات ضرورية كانت التخمين
 ضرورية لان ان لم يكن ضرورية وكانت ممكنة كانت المقدمات ممكنة وقد يكون
 هذا خلف لا يمكن ان المقدمات ايضا اذا كانت صادقة كانت التخمين صادقة
 وليس يتبع هذا اعني ان سبق كانت التخمين ضرورية كانت المقدمات ضرورية وكذا
 الحال في صدق التخمين مع صدق المقدمات لا ليس يلزم وجوده انما هو العلم
 على اثنين في كتاب القياس الذي يعلم الشئ بواسطة ضروري فهو علمه بالقياس
 عن ضروري لا يمكن ان يكون العلم الذي يعلم الشئ بواسطة بطلان الصفة اعني بواسطة
 ضروري هو علمه بالقياس انما يعلم وهو لا يعلم ذلك انما العلم في الوسط انما
 ليس ضروري من ضروري وانما ان تحقق ان ليس يعلم ذلك انما العلم ان ذلك
 بواسطة ضروري فانه ليس يكون علمه من علم ذلك الشئ الا ان ذلك موجود في
 ذلك الوقت الذي علمه وانما قد يكون ان يتغير هو في نفسه او يتغير الحد الاوسط في
 نفسه فيعلم بواسطة وقد يشك في هذا فقول ان كانت التخمين انما يكون قد
 من مقدمات ضرورية فتدبر ان يكون موقفا قياسا من مقدمات ضرورية فليكن
 للحد ان يتبع عن المقدمات التي يتبعها العلم بالقياس انما يتبعها ضرورية وطول هذا
 قريب مما قد مر وذلك اننا علمه في هذا القياس انما يتبعها ضرورية علمه بالقياس
 وانما يتبعها ضرورية فانما انما علمه في هذا القياس علمه بالقياس علمه بالقياس علمه بالقياس

العدد التي هي موضوع صناعة الارثا طبق لطيفة المتدار التي هي موضوع صناعة
 الهندسة ولذلك كان البرهان على مطلوب عددي ليس يمكن ان يتناول
 غير العدد والبرهان الثاني على امر عددي ليس يمكن ان يتناول الى امر غير عددي
 وانما يمكن ان يتناول البرهان من صناعة الى صناعة متى كان المطلوب في الصناعة
 واحدا بعينه اما على الاحلاق ان يمكن ذلك وانما ان يكون واحدا بوجه واحد
 وذلك بان يكون احد الصناعتين تحت الصناعة الاخرى بمنزلة علم المناظر التي
 هو تحت علم الهندسة ومنزلة علم الموسيقى الذي هو تحت علم العدد فان علم
 المناظر يستعمل الامر الهندسي في علم الموسيقى امر لانه يترادف اما ان
 المطلوب ان يتناول ليس يمكن ان يبرهن واحد منها في غير الصناعة التي تخصه
 مثال ذلك انه ليس يمكن ان يبرهن صاحب علم الهندسة ان الصناعة التي
 واحد وان الصنعتين علمهما واحد اما ذلك العلم الاخرى كما انه ليس يعلم الا
 ان يبين ان المتعين ان اصفوا احدهما بالآخر كان مناصدا فلهذا ما ذلك
 للعددي وليس انما يتبين ان يبرهن صاحب صناعة الامر الغير الموجود لموضوع متنا
 بل هو الامر الذي هو موجود لموضوع صناعة الا انه ليس من الامور الذاتية له
 لذلك ليس للهندسة ان يبين ان الخط المستقيم هو افضل الخطوط
 وان كان الافضل والاحسن هو امر اوجهة للعظم لكن ليست له موجهة
 بالزوات وهذا مما يدعي غاية الذي لا على انه ليس يمكن ان يتناول البرهان من صناعة
 الى صناعة لان الامر المشترك اكثر من موضوع صناعة واحدة هو من الامور
 العرضية لان الامور الذاتية قد يبرهن من هذا انه لا سبيل الى ان يتناول
 البرهان على امر من الامور العرضية المناسبة التي تخصه وانما ليس يتناول
 في البراهين ان يكون متنا بصادقة وعزوات اوساط اي علمه من شغل
 فقط بل وان يكون مع ذلك خاصة بالموضوع الذي نطرقه ولذلك لا يبرهان

بروس الذي استعمل في استخراج الربع المساو للدائرة ليس متنا بصادق وان كان استعمل
 فيه مبادئ صادقة لانها عامة مشتركة وذلك ان الساعات لها على ما اعظم من كل شكل
 في الدائرة واصغر من كل شكل يقع خارج الدائرة قال ان العلم الذي هو صناعة
 ان يكون مساو للدائرة لان الدائرة هي اعظم من كل شكل يقع فيها واصغر من كل شكل
 خارجها والاشياء التي هي اصغر واعظم مما هي اشياء واحدة باعياط هي متنا
 وهذه القضية العامة الكلية وان كانت صادقة فليست خاصة بل مشتركة فليست
 ولذلك يصح اوسط في كتاب السفسطانيان بروس هذا برهان منسوط
 وان لم يكن كما ذكر سما وسفسطانيان في قياس اربابا اذ كان يلزم بانه برهان
 وليس برهان ولذلك يمكن ان يتناول هذا الحوز من البرهان من صناعة الى صناعة
 ويستعمل في بيان اشياء كثيرة وبما كان البرهان كما تبين انما يكون من الاشياء الذاتية
 الخاصة فبحر ضرورة ان يكون الحد الاوسط في البراهين منسوطا في الجنس الموضوع
 لذلك الصناعة واما من طبيعة الجنس الاعلى المحيط بغير الجنس بمنزلة ما يكون
 البرهان كثيرا على الامر الموسيقية من المبادئ العددية وذلك ان النغم فليست
 تحت العدد بمنزلة ما يبرهن على كثر من الامر التي في علم المناظر من المبادئ الهندسية
 واذ اعرض للصناعتين مثل هذا من جهة ما ان احدهما تحت الاخرى فان الصناعة
 التي تنظر في الجنس العالي يبرهن من ذلك الشيء سببه والصناعة التي هي وتكافئ
 من ذلك الشيء وجوده مثال ذلك ان صناعة الموسيقى تقضي ان الهندس التي الارادة
 متفق ويرتفع على سبب هذا الاتفاق من صناعة العدد وهو ان هذه النغم هي
 على نسبة الزايد جزا والنغم التي على نسبة الضعف مثلا والزايد جزا متفق
 مثال ما يصح صاحب علم المناظر ان الاشياء اذا نظر اليها على بعد نظر اصغر ويصلي
 سببه لان من صناعة الهندسة وهو ان الزاوية الصغرى يبرزها خط صغيرا
 كان ذلك لان الوسط الذي من العلم الاعلى في مثال هذه الاشياء يكون هو العلم
 سببه في الصناعة السفلى على قرينة واذ قد تبين ان البراهين المحققة انما يكون

المبادىء المتقدمة بالطبع التي هي في غنى عن العلم والطبيعة فمن البين انه ليس يمكن ان يكون
صاحب صناعة مبادىء صناعة الخاصة بالجنس الموضوع لها من قبل ان يحتاج في بيان
كلها المبادىء الى ان يكون مبادىء اخرى خاصة بذلك الجنس مستقدمة عليه والمبادىء
الخاصة ليس لها مبادىء خاصة بل ان كانت عامة وكذلك لا وجوب ان يكون بها
جميع المبادىء لصناعة الحكمة العامة اعني الفلسفة الاولى التي هي من خواص الموجودات
موجودة فتقدم من هذا القول ان البرهان ان يكون من المبادىء المناسبة الخاصة
وهي الاسباب القريبة للشيء وتقدم من هذا متى يمكن ان يقال ان هذه الترتيبات
من صناعة المصنعة متى لا يمكن وكذا البرهان المطلق الذي هو سبب الشئ
القريب هو البرهان الذي يتوالت به موجودة بهذه الشروط التي تقدمت كلها علينا
ان نفهم طبيعة البرهان الذي هو برهان الحقيقة المعروف بهذه الشروط علينا
ونظن اننا قد علمنا الشئ على ما يقتضيه على مبادىء متقدمة في ذاتها لو سلمت
الامر كذلك دون ان يكون فيها مبادىء الشروط التي ذكرنا من المناسبة والتقدم بالطبع
ولما كان كل برهان القياسية وقاسم من تلك الاشياء اعمها الاسرار الموضوعه
في تلك الصناعة والآن في المقدمات الواجب قبولها والآن في المحولات المطلوبة
في تلك الصناعة وجودها لتلك الموضوعات فمن ان الالف في الصناعة يجب ان
تتقدم عنده في هذه الثلثة الاجناس معارفنا اول اذ كان قد وضع ان كان علم
وتعلم فحين ان يكون عن نفسه مستقدمة اما الموضوع فيجب عليه ان يتقدم فينبغي
اسم الزم وجوده ولا يجب في وجوده اصلا لا ليس عنده مقدمات باجتهاد عنه
واما المقدمات فيجب ان تقدم فيعلم من امرها ايضا على ما اذيلنا اسمها وانها
والا المحولات المطلوبة وجودها للموضوعات فاما ما يحتاج ان يعلم من امرها على ما
يدل اسمها فقط ثم يطلب وجودها للموضوعات البراهين من تلك الحاجات المقدمات
ان يعرف على ما اذيل اسم الثلث والديانة والمنطق والاصم والعدد على ما اذ
يدل اسم الفرد والزوج والاول والاولى من الاول ومنه ما لم يحج في هذه الثلثة الى التقدم

وهو ان يتقدم على
الامر كذلك دون

والترتيب بهذه الاشياء لطول الاسرار في ذلك ان كثير من الموضوعات ليس لها
تحتاج ان تقدم فحينما لا يجب على صاحب هذه الصناعة ان يتسلم وجودها اذ
وجودها في العالم من الظهور عند الحس ثم وجود الحار والبارد الذي هو موضوع
العلم الطبيعي وكثير من يحتاج فيها الى ذلك الحال في العدد فان الناطق فيجب
ان يعرف اول اشارة ما يتسلم وجوده قبل ما ان وجوده عن عند الحس وكذلك الحال
في المقدمات والعلم وكذلك كثير من المقدمات ومن المحولات المطلوبة في الموضوعات
فيما الى ان يتقدم فيعرف على ما اذيل الاسرار مستقدمة التي يتقدم عليها
اذ انقص من المتساوي متساوية بعينها الباقي متساوية والمقدمات التي تتقدم
في الصانع متساوية وهي المناسبة الذاتية التي ليس يمكن ان يستعمل في كثير من
سبب واحد من ان الخط المستقيم هو الموضوع على سمة الخط المتعاقلة ونحوها
لاكثر من جنس واحد الا ان يكونها ليس كغير طبيعة واحدة بل كغير متساوية
التاثير اذ انقص من الاشياء المتساوية متساوية بعينها الباقي متساوية فان
هذه القضية تصدق على الاغصان والاعداد والاركان لكن ليس التساوي فيما
منه واعدادها بطولها كغير الحيوان للانسان والزمن لا يتناسب بل ان يتقدم
وهذه المقدمات اذ استعملها صاحب صناعة صناعة فترها واداءها من موضوعها
به كانت قريبا من المقدمات الخاصة المناسبة مثل ان يتقدم الهندس من ذلك
الاشياء المتساوية الاغصان المتساوية وان يتقدم العدد على ما اذيل في الاعداد المتساوية
ولذلك ليس يرفع مسائل هذه المقدمات الشك فيما قبل من ان مقدمات البرهان
يجب ان يكون عامة ومناسبة وان لا يجب لذلك الانتقال البرهان من صناعة
المصنعة فان هذه المقدمات العامة هي مقدمات كثيرة والمستعملة من ذلك
في الهندسة غير المستعملة في العدد والمقدمات التي تنسب الى الصناعة التي هي
مقدمات من رتبة العلم عندنا واجبة قبولها وسواء ما درأت وسواء اصبحت موضوع
وسواء هذه المقدمات المعروفة بالطبع بخلاف الصادق والاصل الموضوع من قبل

تسليم القضية التي تقدمت بها
والقضية والاصول

ان المتبادر من المعنى ان العلم يصدق بما ياتى به وليس كذا وان يتصور فيها
انها على غير ما هو عليه ولا يمكن ان يعادها في نظر العقل بل ان كان من قبلة الحاشي
وهو اللفظ فقط والبرهان هو بحسب النظر الداخلي لا بحسب النظر الخارجي وانما
الموضوع فعل المحدث الذي يتسلطه المتكلم من العلم على انما يتصور العلم على انما
عند المتكلم ولا عند ايضا على خلافه وانما المصادرة فعل التي يتسلطه المتكلم من العلم
لكن عند علم على خلافه وحيث ان الحدود والاصور الموضوعية والمصادرات من غير
ان الحدود ليس فيها حكم بان شيئا موجودا وغير موجود وانما الحدود هي متقدمة على
تفهمه ذات الشيء ومعناه فانما الامور الموضوعية فليس هو جزء من متقدمه بل
الموضوع هو الشيء اذا استلقت متعلقاته وجود النتيجة وليس مستعمل المحدث من في النتيجة
متدنا كاذبة كاطر من ذلك قد حيث قالوا ان يضع ان هذا الخطا هو متدنا كاذبا
وليس هو عند الحسرة ذلك المقدار وان هذا الخطا مستقيم وليس الخطا الذي يتصور
مستقيما فانما هو ليس ليس به من على الخطا الذي يتصور وانما هو على الخطا
الذي في هذه الذي خذلة ذلك الخطا هو متدنا كاذبا وبذلك منه وقرنا في
الحدود والمصادرات والاصور الموضوعية وهو ان الحد لا يكون الا كليا وذلك
قد يكون كلية بوجوبية والبرهان فليس يتصور على الاشياء الكثرة بل انما هو على
الطبيعة الكلية السارية في تلك الاشياء الكثرة المحكم عليها بالحكم البرهان
فانما اذا لم يكن في الاشياء الكثرة طبيعة هذه الصفة لم يكن هذا الحكم على
موجود واذ لم يكن هذا الحكم على كل موجود لم يكن هذا الحد واسط محله كلية
طريق ما هو واذ لم يكن هذا الحد واسط لم يكن هذا البرهان اصلا وانما
ما يجب ان يكون في الاشياء التي يتصور عليها البراهين طبيعة هذه الصفة
على الاشياء الكثرة متواطؤا بالاشتراف الاسم قد والتقية العامة المشتركة
التي يتصورها ان جزئ التفسير لا يمكن ان يصدق قاسما لظهورها قد ياتي كذا ان لا يصح
بطا في البراهين وان يجعلها جزء من البرهان الا حيث لفظ السادة في

مؤمن

مؤمن احد ما ان يتردد ان الحد لا يوجد للموضوع وان يتصوره من غير ان يتردد
ان يتردد ان العالم يشاهد وان ليس غير متناه واذ لا بد ان لا يكون متناهي في
الشرط في الحد الا كبريتا ذلك اذا اردنا ان يبين هذا المعنى للعالم برهان
جسم وانما في الحد الجسم والجسم متناه وليس غير متناه ومع ذلك ان العالم متناه
وليس غير متناه وليس هذا الاشتراط ينتج به في هذا المعنى في الحد الا واسط اعني
في حال الحد الا واسط على الاكبر وسلب تنقيضه عند ذلك في حال الحد الا واسط
الحد الا واسط وسلب تنقيضه عند ذلك ان حال الا واسط على الاكبر وسلب تنقيضه
انما يصدق ان كان الحد الاكبر ساويا للاواسط وكان ذلك الحال في الاواسط على الاكبر
وانما اذا كان اعني فليس يصدق ذلك على انما اذا كان الانسان جسم واسط
ان يكون فانه لا يصح ان يعكس المتقدمة الكبرى من هذا الشكل وهو ان كل جسم
وانه ليس غير جبر ان كان كل جبران جسم وان ليس غير جسم وايضا في انما
التي يصح انما في هذا الاشتراط اشتراط غير منتفع به في التام فاصد له من ان
الحد الاكبر موجود للاصغر وتنقيضه من غير جبره وانما الموضع انما في الذي يستعمل
في هذه القضية العائدة صرحا بما فيها انما في البرهان الحاشي
واذا كان هذا كاذبا فتتقضى صادق لان التفسير لا يحتاج ان معا على الكثرة
ليس استعمالا في العلوم الجزئية اعني يختص بحسب من الموجودات من جهة
هو علمه لما كان يربطها الى الموضوع فقدر ما يمكن ان يكون نسبة كاسل في ذلك
من قولنا وهذا الجبر من القضايا اعني العائدة يشترط في استعمالها في العلوم
وصاتة الحد قد تكلف فقرة هذه المقدمات وتبينها وكذلك العلم المدبر بالحكمة
الا ان الفرق بين العلمين ان صاتة الحد ليس تقدر تبين شيئا من غير تبينها
لما موضع مخصوص ولذلك كانت المقدمات التي يستعملها صاتة الحد لا واحدة من السك
والمدبرين فليس يقدر تبينها من السؤال ان كان ليس يقدر اثباتا في التفسير
او انما له بل انما يقدر اثبات شيئا واحد بعيد وبطلان تنقيضه والمطلوب في المقدمة

والتي هي شواهد واحدة بالمصنوع والما خلف بالجملة ولذا كان الشرط في المطالب
 البرهان في هذا الشرط بعد في المقدمات البرهانية وأما الذي كان في عمل الهندسة
 الخاصة بعلم في هذا العلم لولا ذلك العلم وإذا كانت شرطه الاستدلال في علم علم
 بعينه شرط المقدمات فطالما هو ليس على الهندسة أن يجب عن أي مسألة
 ولا على الطبيب أن يجب عن أي مسألة افتقر بالجملة فليس على صاحب صناعة أن
 الأغنى المسائل التي تخص صناعته أو المسائل التي هي من الجنس الأعلى من صناعته
 وذلك أنه ليس يجب على صاحب علم الماظر أن يجب الأغنى المسائل التي تخص علمه
 عن المسائل الهندسية التي يتعلمها بآدي في صناعته لكنه ليس يجب عن أي مسألة
 المسائل بأمر صاحب علم الماظر والمجرب على الهندسة بأمر صاحب صناعة الهندسة
 أن لا يعرف عن المسائل التي علم الماظر وذلك ما هو من جهة أنها من الأسفل من جهة ودرا
 تحتها وإذا كان ذلك كذلك فطالما هو ليس يمكن أن يتعلم صاحب صناعة من ليس
 من أهل تلك الصناعة فانه لو كان الإنسان ذلك لوقع له جرة في الصناعة وقد ساء
 ساء لم يتصور هل يمكن أن يعلم من العلوم مسائل الهندسية إلى ذلك العلم
 مثل أن يطول في علم الهندسة مسائل الهندسية فان طرات فعمل هو مستوفى
 إلى ذلك العلم إلى علم آخر فعمل في كل صناعة تعرف من مسائل هو خطأ وانضمت
 فعمل الخطأ في ذلك ما هو من قبل صحة القياس من قبل ما هو متفق ان يكون
 مسئلة في هندسية مثلا ولا في طبيعة تفهم على من بين احداهما ليس له يعلق
 بالصناعة بوجه من الوجه بمرئاة فيقر في العدم الصواب انه لا صورت له والثاني
 على ما يتعلق بالصناعة لكن بفكر خطأ ودرى بمرئاة انظر في صورت فيجب ان
 لا صورت له وهذا العلم هو احد مسائل الجمل الماظر الماظر الحق وهو الاعتقاد
 لا الجمل الذي هو عدم الحق وذلك لا يكون هذه الاعتقاد في الشئ اصل الا كما
 ولا صدق كما ما قبل في هندسية من قبل انه هندسية خطأ فقله يكون
 بصناعة الهندسية بمرئاة ما يميل الهندسة ليس الخطوط المتوازية اذا اتوا في

فان هذه المسألة هي من جهة أنها خطأ في هندسية ومن جهة أنها من اسفل ذاتية
 هندسية وذلك ان المتوازي من الاسفل ذاتية الخطوط واما ما قبل في هندسية
 بمعنى انه قد عدم الاسفل المستوفى للهندسة فهو من جهة أخرى بمرئاة اصل
 الهندسة من مسألة مستوفى واما الصواب فانه من جهة الخطوط من قبل صحة
 القياس ومن قبل ما هو وجبته من قبل ما هو اشتراك الاسم الرابع في الحد الأوسط
 لكن القائل في هذا هو من جهة الخطوط الذي يكون من قبل اشتراك الاسم من قبل ان
 الحد الأوسط فيها ليس في حد واحد وهو كثر كما يعرف ذلك من قبل اشتراك
 الاسم في غير هاتين الصانين والسبب في ذلك ان الاسم الذي يظهر فيها التعاليم هي
 عند الهندسة كمال الاشياء المتساوية المتساوية المتساوية وذلك ان الهندسة من جهة
 مثلا ان كل دائرة متساوية شكل وقد كان عدم قوس الدائرة ما هو فانه ليس يمكن ان
 ولا ان يغلط بان يمانه ساء بان يتصور ليس كل دائرة متساوية شكل او كان القدر الموزون
 دائرة وليس شكل فان الدائرة الهندسية التي تفهم عند رسم الدائرة هي من
 المصنوع في الهندسة بحيث لا يتصور عليه الدائرة الهندسية مع الدائرة التي هي
 الموزون وليس متساويان كون الغاير في حيزها واحدة من الاستقامة بل كمالها
 الشروط بعينها التي يتصور في المقدمات البرهانية على الاطلاق هو التي يتصور في
 المقدمات البرهانية البرهانية اذا كانت المقدمات البرهانية بها استوفى حيزها
 والخطوط الذي يعرف من قبل صحة القياس هو مثل ان بين مسوحي اسوية في
 الشكل الثاني مستوفى من مستوفى وذلك ان الموجبة ليس تنعكس كلية في كل دائرة
 مثل ان ينشأ ان الكواكب ما هو من قبل ما هو اتفق والناقص واما يمكن ان يتصور
 في الشكل الثاني في الاسفل المتكسرة وهو الحد والحد والرسم ولو كانت النتيجة
 انما ينتج ابداع من صواب مصادقة لذلك ان التحليل بالعكس قد استنبط على الجمل
 من الماظر مثلا بعد ولما هو من جهة فلهذا لا يمكن ان يكون الا من لا يميز اعتزاله لو كان
 انما اذا كانت المقدمات صادقة لم يميز من ان يكون النتيجة صادقة كذلك اذا كانت

التي هي صادرة عن كون المقدار صادرة لكن متى فرضنا النتيجة مبرهنة وجعلنا الاثر
عنا الذي يتجلى في حال العطف لذلك في التحليل في العكس في التاثير اسهل منه في
الجهد من قبل ان النتيجة في التاثير اما نحن من اسهل من جهة محض وهو المقدار
الذي فيه التاثير في النتيجة في الجهد يكون من اسهل من جهة مستقلة اذا كانت يكون من
الامر الوضعية في الوضعية والامر التاثيرية في حال الجهد ليس من قبل ان المقدار
التاثيرية ليست من من قدرات تبيين من شرط المقدارات التي في التاثير اما
منه لغير من شرط الاستدلال من جهة من قدرات تبيين من شرط الاستدلال واستدلال
من جهة من قدرات تبيين من شرط الاستدلال وانما المقدارات الجهدية قد يكون من قدرات
ليست من الامور المستقلة وانما قدرات السؤال على انما من قدرات من شرط
فيكون العطف لا يكون في الجهد لكونه **فصل** ولما كان البرهان الذي يفيد وجوده في
قد يكون في الذي يفيد وجوده وكان قد يفيد هذا الصنف اما في صنف واحدة
والا في صنفين فقد يفيد في صنف واحد او في صنفين اما في علم احد من وجهين احدهما
واذا كانا في علمين فقد يفيد في صنف واحد او في صنفين اما في علم احد من وجهين احدهما
ان البرهان الذي يفيد وجوده في صنف واحد او في صنفين قد يفيد في صنف واحد او في صنفين
هو اسباب وجوده والبرهان الذي يفيد في ذلك الشيء يكون بالعلل القريبة له والى
التي في برهان البرهان الذي يفيد وجوده في صنف واحد او في صنفين قد يفيد في صنف واحد او في صنفين
اوساط لكن الحدود الوسطية امر مستقلة وسبب من الطرفين الاكبر وانما يكون
هذه البراهين اذا كانت الامور المتأثرة في الجهد وهو المثل لا في التاثير من
من اسهل من جهة مستقلة والامر المتأثرة التي قد تكون اوساطا في حال صنف واحد او في صنفين
صنفان اما امور مستقلة للطرف الاكبر الذي هو العلة وشكك عليه وانما في
الطرف الاكبر امر متأثر التي هي متعلقة وشكك في قدر من ان الكواكب
التي هي لا تنظر وما لا تنظر من الكواكب هي من جهة الكواكب التي هي في
متاثر في ان التاثير الذي هو من جهة المطالب هو سبب روية الكواكب لا تنظر

سئل

سئل

والا

والا في صنف واحد او في صنفين قد يفيد في صنف واحد او في صنفين
والا في صنف واحد او في صنفين قد يفيد في صنف واحد او في صنفين
اعرف من ان الكواكب التي هي في صنف واحد او في صنفين قد يفيد في صنف واحد او في صنفين
صنف واحد او في صنفين قد يفيد في صنف واحد او في صنفين
هذه الصنفية قد يفيد في صنف واحد او في صنفين قد يفيد في صنف واحد او في صنفين
هو السبب لغير من جهة مستقلة في حال الجهد في ذلك الشكل لكن التاثير الذي يفيد هذه الصنفية
اعرف من ان الكواكب التي هي في صنف واحد او في صنفين قد يفيد في صنف واحد او في صنفين
ان الحدود الوسطية امر مستقلة وشكك في قدر من ان الكواكب التي هي في صنف واحد او في صنفين
يجعل الحدود الوسطية امر مستقلة وشكك في قدر من ان الكواكب التي هي في صنف واحد او في صنفين
ذلك الشيء موجود في ذلك الصنفان لم يعلم وجوده المتقدم بالما في صنف واحد او في صنفين
انما اعرف ان التاثير في صنف واحد او في صنفين قد يفيد في صنف واحد او في صنفين
المقدار الذي يفيد في صنف واحد او في صنفين قد يفيد في صنف واحد او في صنفين
البرهان هكذا في صنف واحد او في صنفين قد يفيد في صنف واحد او في صنفين
فالتاثير من جهة هذه الصنفية لا في صنف واحد او في صنفين قد يفيد في صنف واحد او في صنفين
التاثير بالسبب الذي من اجله كان التاثير في هذه الصنفية وهذا هو الذي
برهان لم وانما البراهين التي الحدود الوسطية في صنف واحد او في صنفين قد يفيد في صنف واحد او في صنفين
يتفق فيها البرهان في صنف واحد او في صنفين قد يفيد في صنف واحد او في صنفين
التي هي فان في كل ما لم يثبت بالسبب القريب فيما مثالا في صنف واحد او في صنفين
يتفق في صنف واحد او في صنفين قد يفيد في صنف واحد او في صنفين
ان ليس بجواب لان لو كان الامر كذلك لوجب ان يكون الجواب هو العلة القريبة في صنف واحد او في صنفين
للتفكير في صنف واحد او في صنفين قد يفيد في صنف واحد او في صنفين
لا يتفق وانما في ذلك كذا في صنف واحد او في صنفين قد يفيد في صنف واحد او في صنفين
ذلك الشيء القريب من جهة الجواب ان يكون ذلك الشيء هو السبب القريب في صنف واحد او في صنفين

الشيء مثال ذلك من قال ان هذا الحيوان ليس بمشي من قبل ان يمشي عند الحاجة
 لم يجب ان يكون اعتدال الحرارة من سبب صحة القريب وكذلك لو كانت العلة
 هي السبب القريب في وجود الشيء فان سببها هو السبب القريب في ذلك الشيء
 وكما ان مثال هذه البراهين تألف في الشكل الثاني ظاهره ان الحد الاوسط يكون
 في مثال هذه الاشياء محمولا على الطرفين فان الحيوان لم يمشي على المنطق بل اجاب
 وعلى الحائط بسبب وانما يولي مثال هذه الاسباب البعيدة على جهة التقوى او التوق
 في تبين ذلك الشيء مثال ذلك ان لو فرض ان بلدان الصناعات ليس فيها مشي
 السبب في ذلك ان ليس فيه كرم فان وجود الكرم بسبب عدم المشي وانما
 كانت اشياء هذه تعقل الاستزاد انما اذا سلب شي من شي من قبل سلب سببه البعيد
 عنه كانه لا يخلق ان يسلب عنه بسبب سببه القريب منه فهذا هو قدر ما يجب ان
 يبرهان لم يبرهان بالوجود في الصانع الواحدة بعيدا والآخر الذي يمتد اذا
 كان احدهما في علم والاخر في ثمان فمعرفة هذا الخلاف وهذا الخلاف هو الجوهري
 بما يكون احدهما اما يعطى في ذلك العلم الواحد من الشيء ان يوجد فقط وليس كرم
 ان يعطى بسببه في ذلك العلم من جهة اخرى ذلك العلم والاخر يعطى في العلم الثاني بسبب
 وجوده فقط وليس كرم فيه ان يعطى في هذا العلم وجوده وانما كان في علم واحد لم
 يتكلم بهذه الجهة اذا كانت الجهة التي يعطى السبب منها احدهما والجهة التي يعطى
 الوجود الاخر جهة واحدة كانت قلنا ان من حيث كلاهما طبيعي والحق انما يتكلم
 بالاشياء التي قد تمت وانما كانا في علمين اختلفا بالجهة التي بها كان احدهما يعطى
 السبب والاخر الوجود كانه قلنا من جهة احدهما برهان من جهة والاخر من
 ويحضر هذا لجميع العلوم التي يكون موضعها واحدا او احيانا بعضها تحت معنى من زكاه
 موضع علم المناظر اما تحت موضع الهندسة وذلك ان الابعاد والاشياء في علم
 تحت الابعاد الهندسية وكذلك الحال في علم الخلد في سياحة الحيات علم ان
 المكون من علم الهندسة وعلم احكام الجوزة الملازمة اعني التي تظهر وتزهر عند علم احكام

سلب

المع

الجوزة القليلة وانما هو هذا المثال هذه القليلة باحتمالين بل ان موضعها تنق
 بالاسم والحد بزيادة علم الجوزة القليلة علم الجوزة الملاق وبزيادة علم الجوزة القليلة
 العلم بالعلمة التي هي مثال هذه العلوم كمن العلم انما الشيء موجود في العلم الذي
 هو اقرب الى المحسوس والآخر الى المجرد والعلم لم هو موجود في العلم الذي هو مخرج
 من العيولي واخرى الى المجرد وهذا هو العلم القليل فان احكام القليلة
 الاسباب بحد هذه الاشياء التي تبين وجودها في العلم الذي هو اقرب الى العيولي
 والمادة ولذلك كثيرا ما يبرهن احكام القليلة انهم لا يشعرون ان الشيء موجود
 انما يشعرون بسببه فقط لانهم انما يحشرون من الاشياء من حيث هو حده من العيولي
 والوجود للشيء انما هو العيولي ولذلك قد يجد كثيرا من احكام علم المناظر
 لا يشعرون بكثرة العلم الموجودة في الموسيقى العلية وقد يجد كثيرا ما ينظر فيه صاحب العلم
 الطبيعي من علم المناظر حال في علم المناظر علم الهندسة اعني ان العلم الطبيعي
 يعطى فيه وجوده والعلم المناظري بسببه مثال الحال في قوس من قوس العالم فان
 الطبيعي يعطى فيه وجوده وعلم المناظر بسببه وقد يوجد علم المناظر من علم اخر هذه
 الحال وليس هو خلاصة بزيادة علم الطب عند علم الهندسة فان كون الجرح
 المستدير غير البرز الطبيعي يعطى وجوده والهندسة يعطى بسببه ذلك
 واو في الاشكال واحتمال ان كون شكل البرهان هو الشكل الاول فان العلوم
 القليلة انما يستعمل هذا الشكل ويكاد ان يكون جميع العلوم التي تعطى بسبب
 الشيء كائنات انما تألف برهانها في هذا الشكل لان العلم بسبب الشيء انما
 هو العلم الحق الذي يكون على طريق الاجاب وهذا ياتلف في الشكل الاول
 وايضا فان الحد ولا يمتد في هذا الشكل من قبل ان الحد موجود في الحد
 والشكل الثاني ليس فيه مخرجية والشكل الثالث وان كان قد يمتد مخرجية
 وقد لا يمتد كليته والحدود والنتائج البرهانية بالحد فهي كلية وايضا فان الشكل
 الاول هو غير محتاج الى السكينة الاخرين فان تبين مداه بعد ان غررنا

اوسط والشكلان الاخران يحتاجان اليه في هذا المعنى واما كان ذلك
 كذلك لان كل شكل فيه مقدمة موجبة وسدسة كلية فاذا كانت هاتان
 المقدمات في شكل اي شكل كان محتاجا الى اوسط احتج ان من مقدمات
 جزوات اوسط في شكل اخر والموجبة ليس يمكن ان ينتج في الشكل الثاني
 والكلية ليس يمكن ان ينتج في الثالث فنتي كانت الكلية هي الموجبة وكانت
 ذات وسط احتاجت في ان يتيقن بوسط الى الشكل الاول ضرورة سواء كانت
 جزء قياس في الشكل الثاني او الثالث واذا كان الامر هكذا فحينئذ يمتنع
 الرجوع الى الشكل الاول والحق الاشكال ان يكون شكلا له هذان المطلقان
 فينبغي وجود الشيء وسببه معا او السبب اذا كان الوجود معلوما وكما ان قد وجد
 مقدمات موجبات اولها اني ان توجد فمولاها لموضوعها بغير وسط مثل ذلك
 على الانسان كذلك قد توجد سببا لغيره ان سلب فمولاها في موضوعها
 او لا بغير وسط مثل ذلك المطلق على الانسان كذلك قد توجد سببا لغيره
 سلبا انسانا من الحمار واما يكون الحمار سلبا عن الموضوع سلبا لاول
 اتفق ان كان الحمار او الموضوع واما لا تحت طبيعة كلية والميزان اخر سلبا
 او كما ان كلاهما داخل تحت طبيعتين كليتين الا ان الطبيعة تباينان فانه اذا
 كان ذلك كذلك فحينئذ يكون الحمار سلبا عن الموضوع لاس من قبل سلب تلك
 الطبيعة الكلية عند ان كان الموضوع هو الداخل تحتها والامر قبل سلب الطبيعة
 المحيطة عن الموضوع ان كان هو الداخل تحتها والامر قبل سلب الطبيعة ان كان
 عن الاخرى ان كان كلاهما داخل تحت طبيعتين متباينتين اعني مسلوبا الكلية
 احد ما عن الاخرى فاذا كان سلب الحمار عن الموضوع من قبل سلب الطبيعة المحيطة
 به عن الموضوع ايتلف ذلك في الشكل الثاني فاذا كان من قبل سلب الطبيعة المحيطة
 بالموضوع عند ايتلف ذلك في الشكل الاول والثاني مثل ان ينتج شجرة القين
 ليست حمارا بوسط البات فياكتسب القياس في ان شجرة القين نبات الحمار

ليس نبات وفي الاول شجرة القين نبات والبات ليس حمارا فحينئذ
 ان شجرة القين ليست حمارا ومن ان هذا السلب ليس هو الاول ان كانت
 عن الحمار انا هو من قبل سلب جسمه الذي هو النبات عن الحمار مثال ذلك
 ما ليس ينتج في الشكل الاول وينتج في الثاني ان ينكر عكس هذا وهو ان الحمار
 بشجرة فياكتسب القياس هكذا الحمار ليس نباتا والشجرة نبات فينتج عن ذلك
 في الشكل الثاني ان الحمار ليس بشجرة واما مثال سلب الحمار عن
 من قبل ان الطبيعة المحيطة بكل واحدة منها مسلوب عن صاحبها فكل سلب الحمار
 من شجرة القين فانه يمكن ان ينتج سلب احد هذين عن الآخر بوسط واحد من
 الطبيعتين المحيطة بهما اعني بوسط الحمار او بوسط النبات اما بوسط النبات
 فمثلا قولنا شجرة القين نبات والبات ليس حمارا فينتج القين ليست حمارا واما
 بيان ذلك بوسط الحمار فقولنا شجرة القين ليست حمارا والحيوان
 ينتج في الشكل الثاني ان شجرة القين ليست حمارا لكون الصغرى سالبة واذا
 كان هذا هكذا فاذا في المقدمات التي هي الحمارات فينتسلي عن الموضوع سلبا
 هو المقدمات التي ليس واحد من جزئيهما منسحقا تحت طبيعة كلية ولا كلا الجزئين
 بهذه الصفة فانه يجب ان كان شئ مسلوبا عن شئ ان يسلب كل واحد
 منهما عن الآخر داخل تحت الاخر حتى يكون سلبه عما تحت بوساطة سلبه عنه نفسه
 انما اذا كانت مسلوبة عن ب فان يجب ان يكون مسلوبا عن كل واحد داخل تحت
 ب ويكون ب مسلوبا عن كل واحد داخل تحت ا فلهذا لا يمكن من ان اذا وضعنا
 من الاصناف تحت طباع متلازمة في الوجود اعني لم الاعضا عن الاخرين وضعنا
 صفاتها تحت طباع متلازمة ايضا في الوجود ووضعنا ذلك الواحد من الصفات
 لصاحب فانه من بين ان اي شئ وجد لطبيعة واحدة من الطبائع التي في صفته
 منها ان مسلوبا عن كل واحد من الطبائع التي في الصفات الثاني والاولى ذلك
 الصفات المتباينة ان احدها لا يوافق الا للآخر ان يضع احد الصفات المتباينة الحمار

والطريق من القوتين البري والسيار والصفين في النبات والطريق من
 الشجر والبقير فمن ان اى شئ وصفه واحدة من هذه الطابع التي في
 واحد من الصفين المتباينين انما هو صفة من الطابع التي في الصفين
 متساوية لئلا اذا وصفنا الجملة بانها شجرة فحين انما ليست شجرة ان يرى
 لا سيار ولا كان بعض هذه صفات بعض النيات والحيوان وانما انما
 قد توجد اشياء تسلب عن اشياء من قبل سلبها عن الاشياء المحيطة بها ولا كما
 الجملة من شئ جملة على طريق السلب والعقد وهو الجملة الذي ليس بعد اعتنا
 شئ من الاشياء ولا على طريق الملكة والحال وهو الاعتقاد الكاذب فان الجملة
 على طريق الملكة قد يوصف بجهتين احدها بما سار وجهته الى ان يقيس بغير
 مجرد افطع اعني ان يعتقد في الشئ الموجود انه غير موجود ولو في غير الموجود انه موجود
 وذلك في الاشياء التي وجودها لا يوجد لها غير وسط واما بوسط وانما هو
 والغلط الذي يكون بغير قياس فليس يكون له اسباب متعينة وهو بسيط غير
 كان سببه بسيط واما الغلط الذي يكون بغير قياس فان له اسباب كثيرة وذلك
 ان هذا الغلط يكون فيما ليس له وسط ونمائه وسط وفي كل واحد من هذين في
 الاجاب والسلب اعني ان يعتقد في السلب انه موجب وفي موجب انه سلبا
 الغلط الموجب الكلي فانه لا يكون الا في الشكل الاول وذلك يوصف في السلب الذي
 بغير وسط اعني ان يعتقد فيه انه موجب لئلا يقيس بغير قياس كما كان يقيس
 وانما من قبل ان الصوري يكون كاذبة والكبرى صادقة مثال ذلك انما اذا كانت
 سلبية عن سلب بغير وسط فاعتقد انسان ان اموجوده لب بطريق القياس اعني
 بواسطه صرح فانه قد يوصف بجهتين احدهما ان يكون المقدس ان كاذب يميز ذلك
 ان قد يكون ان يكون او ب كلاهما سلبية عن سلبا كليا فيعتقد هوان
 اموجوده لم وان هو موجوده لب وان ذلك موجوده لم فيكون قد اعتقد حيا
 كليا كاذبا في سلب صادقه بغير وسط من قبل متعينة كل واحد منها كاذبة في

غير متعينة فانه لما كان اسلوبا غير بغير وسط لم يتعنه ان يكون كل واحد منها سلبا
 عن هو وجهته الثانية ان يكون الكبرى صادقة والصوري كاذبة فانه يمكن ان يكون
 المحيطة به وسلبية عن سلبا او لا فانه لا ليس يتعنه وانما المتعنه ان يكون
 به محيطه بيب ويكون اسلوبية عن سلبا او لا يكون سلبية عن سلب
 من قبل سلبا عن المحيطة به او لا فانه لا يوصف في ذلك اذا كانت
 سلبية عن سلبا بغير وسط فليس يمكن ان يكون الغلط العارض في ذلك
 من قبل ان المقدس الصوري صادقة والكبرى كاذبة لانه ليس يوجد في محيط
 بيب حتى يكون بغير سلبية عن سلبا او لا يكون سلبية عن سلبا
 اوليا فانه من الوجهين فقط يكون الغلط الموجب الكلي في السلب الذي يقيس
 والغلط الموجب الكلي انما يكون في الشكل الاول كما قلنا والغلط الذي هو سلب
 كلي متعينة في الشكل الاول والشكل الثاني اذا كان كلاهما يتعنه السلب الكلي
 فليخبر على كم وجه يوصف الغلط السلب في موجب الذي يقيس بغير وسط في الشكل
 الاول اعني بان حال يكون المقدس ان في من الصدق والكذب فيقول كاذب
 ان يوصف في هذا الشكل قياس يكون مقدس كاذب يتعنه كلاهما وقد يمكن ان
 يكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة وتكون الصادقة والكاذبة ايتهما الغلط
 اما الصوري واما الكبرى فلما كيف يوصف ان يكونا كاذبين متعانه لئلا
 اتفق مثلا ان يكون اموجوده لم وسلبية عن سلبا وتكون به سلبية عن سلب
 فاذا اجابا جاعلهم وسطا واعتقدان انهم موجوده لم وان هو موجوده لب
 فقد وضع متعينة كاذبتين يتعنه عنهما السلب الكاذب وهوان انهم موجوده شئ
 سلب وانما يمكن ان يكون به على سلبا جابرا كاذبا لانه ليس اذ او جبر شئ في
 شئين لئلا ان يوجد احدهما للاخر فان الحيوان موجود للفرس والحمار وليس
 الحمار موجود للفرس مثال هذا من المواد ان يقرر كلا انسان فرس ولا فرس
 واحد حيوان فينتج لنا عن ذلك سالب كاذب عن متعينة كاذبتين وهوان ان كل

فانما يكون جديلا ليست
 سلبية عن سلبا الاول

ليس حيوان ووجود الحيوان لا انسان في وسطه واما كيف هو من ان يكون
 احدى المقدمتين كاذبة والاخرى صادقة فمثل ان يكون اسلوبه من ج
 كون ج اسلوبه من ج ب تكون اسبوجه وجود الاول فان ذلك لا يتحقق
 فاذا اخذنا اسلوبه من ج ب اسبوجه لب ان نتج لما ان اسلوبه من ب
 عن مقدمتين كبراهما صادقة وصغرها كاذبة ومثاله ذلك من المواد كل
 انسان مجز ولا حيوان فلا انسان واحد حيوان واذا فرضنا المقدمتين
 الكبرى صادقة يكون ذلك بالصغرى واجبا ضرورة من قبل انه يمكن ان يكون
 غير موجود بل وجوده لب وان يكون غير موجود لب وايضا فلو كان صادقا
 لوجب ان تصدق النتيجة على اسلف وكذلك يمكن ان يكون الصغرى هو الصادقة
 والكبرى هي الكاذبة وذلك مثلا ان يكون اسبوجه في كل ب وب في كل
 ب وب في كل ج اعني ان يكون الصغرى متفككة فيكون اضرة في ج في كل
 اذا كانت في كل ب وب في كل ج فواجب ان يكون ا في كل ج ا في كل ج
 ب بغير وسط وفيه بوسط فاذا اخذنا ان ا غير موجود بل وان ج موجود
 لب فانه من ذلك ان ا غير موجود لشي من ب ففقدنا نتج سالبه كل كاذب
 عن مقدمتين صغرها صادقة وكبراهما كاذبة ففقدت بين ان في الشكل الاول
 يمكن ان ينتج سالبه كاذب كون نقيضه موجب غير في وسط وذلك اما
 بان يكون المقدمتان كاذبتين معا وان يكون احداهما كاذبة والاخرى صادقة
 الاسرف المحجب للحاذب فان شئت لم يكن ان يكون الصغرى صادقة اما
 في الشكل الثاني فليس يمكن ان ينتج فيه سالبه كاذب غير مقدمتين كلهما
 كاذبتين بالحال فانه ان كانت اسبلا موجودة لكل ب بغير وسط فانه ليس بوجد
 شي يكون محورا على جميع ب باجابه اسلوبه من جميع او بعكس ذلك على
 يد جعله اسلوبه من جميع الحد او وسط في الشكل الثاني من الطرفين حتى يكون
 الغلط اذا اخذنا ان السالبة بجاها كانا الوجهين سالبا فقد استعملت

كاذبتين

كاذبتين بالخطية في الشكل الثاني فاما ان كانت المقدمتان كاذبتين في
 البعض فقد يمكن ان يكونا كاذبتين وذلك ان ليس بالمتعين من ان يكون
 موجودا لبعض او لبعض ب فاذا اخذت ج اسبوجه لكل ب وسلبه
 عن كل ا او العكس فان المقدمتين يكونان كاذبتين بالجزء مثلا ذلك
 ان الحساس يوجد للحيوان وجودا او لا او التحصيل يوجد في بعض الحيوان و
 في بعض الحساس فاذا اخذنا ان كل حيوان متخيل وان كل احساس واحد
 متخيل ينتج سالبا كاذبا وهو انه لا يوجد واحد حساس من مقدمتين
 بالجزء وقد يمكن ان يكون في هذا الشكل احدى المقدمتين كاذبة والاشهاد
 والاخرى صادقة فان كل اسبوجه لكل اسبوجه لكل ب بغير وسط
 ان اسبوجه لب وجودا او لا لم يتصور ذلك الموجود كلياها هي ج فان ذلك
 ج اسبوجه لكل ا غير موجود لشي من ب فان مقدمتيه الكبرى يكونان
 والصغرى كاذبة والنتيجة سالبة كاذبة كذلك يكون من تغير مكان المقدمتين
 وذلك ان يكون ج موجودا لكل ب وب غير موجود لكل ا فان الصغرى تكون
 والكبرى كاذبة وكذلك ايضا لما كان ما هو موجود لشي من ا من احداهما ليس
 موجودا لكل الاخرين قبل ان كان موجودا له كان موجودا لشي والنتيجة
 هو اسلوبه بعد ذلك جلف لا يمكن فاذا كان ج مثلا غير موجود لشي من
 موجود لكل فاذا اخذنا ان ج غير موجود لب وموجود لكل اسبوا ايضا
 بهذه الجهة ان يكون احدى المقدمتين كاذبة والاخرى صادقة مثلا ان يكون
 ج غير موجود لب فان السالبة يكون صادقة وهو الصغرى والوجبة كاذبة
 وكذلك ايضا من ان ا غير محاذ السالبة اعني ان توجد ج لشي من ا وج
 في كل ب فان الكبرى يكون الصادقة والصغرى الكاذبة وذلك ان الوجبة
 ابراهما كاذبة ففقدت بين من هذا حتى يمكن ان يقع الغلط والاعتماد في المقدمات
 التي هي من ذات اوساطا يكون المقدمتين معا كاذبتين او كون احداهما فقط

[illegible]

المصدر

فان

فان الحد الأوسط الذي بهذه الصفة لا يتخلل ان يكون موجودا للطرف الا اعظم
مسلوبا عن الاصف ولا يكون مسلوبا عنه كليهما وان يكون مسلوبا عن الاظم موجودة للاصغر
فاذا قلنا لا يمكن ان اذ هو موجود لموضوعه اعني لكل فليس يمكن ان يوجد شيء مسلوب
عن كل الحرف ويوجب هو لكل الموضوع واما ان يوجد شيء مسلوب عن كليهما او
عن الموضوع ويوجد للحرف فليس يمكن ومن اراد الذي بهذه الصفة ليس يمكن
ان ينسب بيان شيئا موجود في كل شيء فقد قلنا ان غير مناسب فاذا اراد ان الحد
الاكبر موجود في كل الاوسط كما قلنا والاوسط مسلوبا عن كل الاصف فان ذلك
ممكن مثلال ان يكون موجودا لكل ج و غير موجودا لشيء من ب و اما جوة
كل ب فنحن نخطر ان يكون المقدتان كلتا احدهما كاذبتين لانه لا يمكن من
مثلهما ان المقدتين ان يتبع نتيجة كاذبة رسالة الابان فكل المقدتان
الصادقتان جميعا اعني بان فرد الموجبة سالبة والسالبة موجبة كاذبة دون
لا يكون القياس سمي في الشكل الاول شيئا ان يحد احداهما على شيء من ج
على كل ب فنتبع له ان الاعلى شيء من ب وهو سالب لكل كاذبة عن شيئين
كلتا احدهما بيان واما سمي كان الحد الاوسط مسلوبا عنه الطرف الاظم و
الاظم في الاصف بمنزلة ان يكون مسلوبا عن كل ج فان مقدمة ج السالبة
ككون الصادقة واما مقدمة ج ب الموجبة فانها تكون كاذبة من قبل ان
موجبة وهو سالب لانه لو كانت صادقة من حيث موضوعه لزم ان يكون
النتيجة سالبة صادقة وقد فرضنا هاجوبة فلذلك لا يجب ان كان الحد الاوسط
الغير مناسب مسلوبا عن الطرف الاظم ان يكون مسلوبا عن الطرف الاصغر
كالمقدما فاما سمي كان هذا النقط في الشكل الثاني فان غير يمكن ان يكون كلتا
المتنتين كاذبتين بكلية اما من اجل ان اذا كانت اسجودة لكل ب فغير يمكن
ان يوجد حدا وسط كونهما احدهما مسلوبا عن جميع الاخر لانه لو كان
ذلك كذا لك كان اسلوبا عن كل ب كما قلنا فاقدمه فاما ان يكون احدى

المتدبرين كاذبين ايها كانت قد يمكن منزلة المكون في موجوده لكل واحد والكل
 فاذا اخذ في موجوده لكل واحد موجوده لشي من جملته ان ايز موجوده لشي
 من ب يمتد من احد ما كاذبه وهي السالبة والثانية صادقة وهي الموجبة
 كذا لشي من ا ان اخذ الاسر بالعكس اعني ان اخذت في غير موجوده لشي من ا
 وموجوده لكل ب واما ان كان الكذب بغيرها فقد يمكن ان يكون كاذب بغيرها
 مثلا ان يكون موجوده في بعض ج و ج في بعض ب فتدبر ان كيف يكون الغلط
 في السالب والغلط الاول والثاني في احوال من الصدق والكذب يكون
 عند ذلك المتدبرات واما الغلط الذي هو من في الاجراء الكلي فانه يورثها
 اذا كان الوسط مناسباً واذا كان ايضا غير مناسب اما اذا كان مناسباً
 فيمكن ان يكون كل المتدبرين كاذبين من قبل ان يلزم من الاصل ان يكون
 مقدمة ب ج التي ينتج الحق موجبه ومقدمة ا ج سالبة فاذا اخذت احدهما
 تحتفظ بان يكون القياس منتجا فاما غير السالبة فقط وظهر هذا المثال يورث
 الامر اذا كان الحد الاوسط قريباً من المناسب كما قيل في الغلط الذي يكون في
 السالب الكلي وذلك ان افترض ان كانت ا غير موجوده في شي من ج وموجوده
 في كل ب فاما متى لم يكن القياس بوسط مناسب فانه متى كانت موجوده في كل
 ج و ج غير موجوده لشي من ب فان مقدمة ا ج تكون صادقة ومقدمة ب ج كاذبه
 هي التي تملك موجبه واما متى كانت ا غير موجوده لشي من ج و ج غير موجوده لشي من
 ب فاذا المتدبرين كليهما اخر من السبل الى الاجاب فكون كل ما كاذب من جهة
 موجبا كاذبا واما ان كانت اسلمة عن كل ج و ج موجوده لكل ب فهو وسط
 مناسب والحاذ به فيه كاذب على الكبري ان كانت هي التي تخرج مثلا ان لا تدان
 كل من سبق علم وان كل علم حيوان فنتج لان كل من سبق حيوان واما مثال ذلك
 اذا كان الحد الاوسط سلوبا عن الطرفين فاحذوا عند موجبا للظرفين من المواد
 فلا قرر ان كل انسان حجر وكل حجر ديك فكل انسان ديك فنتج من

هذا التبر كيف يقع الغلط بالقياس الصحيح الشكل في المتدبرات التي لا اوساط لها
 وفي المتدبرات ذات الاوساط وعلى كل ضرب مع وبأي شرط وخواصه
 وقد يظهر ان من يفقد حسا من الحواس انه يفقد علم من العلوم من قبل ان
 جميع احواله لا انسان ليس يعلم من ان يكون عليه اما بالاستقراء واما بالبرهان
 اما البرهان فانه لا يكون من المتدبرات الكلية واما الاستقراء فانه لا يكون من البرهان
 البرهانية والمتدبرات الكلية لا طريق لها الى العلم بها الا بالاستقراء وذلك لان
 المتدبر الكلية الماخوذة في ذهن مجرد من المواد اذا رام الانسان ان يبين
 حدها فانه لا يبين صدقها بالاستقراء لانها لا يمكن ان تطلقا اذا كانت ماشا على
 ان يرضى بوجه تسمى المتدبرات القياسية واما بان يرضى بوجه ما اذا كانت ماشا
 ان يرضى بوجه ما وكان معنى هذا حسا فاما طريق الى الاستقراء بحسب سائر تلك
 الحاسة واذا لم يكن لها سبل الى الاستقراء لم يكن لها سبل الى العلم بالمتدبرات الكلية
 التي في ذلك الجسد واذا لم يكن لها سبل الى معرفة المتدبرات الكلية لم يكن لها سبل
 الى البرهان على شئ من ذلك الجسد فاذا انتهى فبما احصاها فاعلم ان كل واحد من
 مقدمه ا ب من ثلثة حدود على اثنين في كتاب القياس فان كان القياس موجبا ان
 ينتج الموجب كانت الحدود الثلثة محتملة بايجاب بعضها بعضا اعني الاوسط على الاوسط
 والاول على الثاني وان كان القياس سالبا اي منتجا للسالب كان احد الحدين محتملا
 بايجاب والاخر محتملا بسلب وهذا كله قد بين في كتاب القياس واما ان كان هذا
 هكذا فان القياس الذي يكون من المتدبرات المشهورة وهو القياس المجرد في العبر
 يشترط في مقدماته ان يكون مشهورة فقط سواء وجدت فيها شروط المتدبرات
 القياسية او لم توجد واما القياس البرهاني فانه يفتقر ان يشترط في مقدماته ان
 تكون مشهورة فقط سائر ما ذكرنا الا ان يكون على الحدود بعضها على بعض بطريق
 البرهان او على البرهان المجرد في العبر من قبل ان لا يمكن ان يكون على الايسر ان يبين
 الايسر موضوعا في القضية والا انسان فتقرر ان كل ايسر فهو انسان وذلك لان

الاصل هو ما يطبق على الانسان اذ كان موجودا في الانسان والاشياء منوعه
 بالطبع واذا كان الامر هكذا اعني ان ههنا اشياء منوعه بالطبع ومخلوطة بالطبع
 فقد جئنا ان يطرأ او جذا شيئا من ههنا منوعه فقط بالطبع ليس هو
 على شئ اخر مثل شخص الجرحه وكان الشئ الجرحه على الجرحه الطبعي او لا
 شئ اخر وذلك الجرحه الثالث ايضا منوعه الجرحه رابع بل شئ هذا الزيد
 والاشياء الى فرق في مثل هذا الجرحه الذي يكون بالطبع وبالذات يحصل
 الترتيب الى الجرحه اول ليس منوعه شئ اخر امره ذلك الجرحه الثاني وان
 ايضا هل او جذا شيئا او لا ليس جرحه عليه بالطبع شئ البتة وان كان غيره
 يحصل ايضا على موضع ثان والثاني على ان شئ هل يكون ايضا في مثل هذا الاختلاف
 والاشياء الى السهل يتصل الى موضع اول ام يزداد ذلك الى غير غاية والفرق بين
 المطلبين ان الاول طلبا فيه هل يحصل على الموضوع او لا يحصل على غاية لها
 بعضها على بعض مثل ان يحصل على ب و على ج و على د هـ ذلك يقدر ان في
 كان طلبا على الجرحه الاول يوجد له موضوعات لا غاية لها بقتل ما يقتضي
 الى موضع اربع ليس يكون له موضع اخر مثل ان يكون احوالا ولا ليس يحصل
 شئ ويحصل على ب و ب على ج و ج على د وايضا قد يكون ان يتجس ايضا ان
 شئ ان اطراف الحدود في البراهين متناهية اعني انه لم يزد ان يوجد بها جرحه
 اول ومنوعه او لا هل الاوساط التي بينها متناهية ام غير متناهية اعني ان
 يوجد بين كل حدين متناهية وسط وبين ذلك الحد وحد يزداد ذلك الى غير غاية
 والحد من المطلبين الاولين يستفاد منه هل المطلوبات متناهية ام غير
 متناهية وهذا البحث الثالث يستفاد منه هل ههنا متناهية في ذاتها او لا
 او لا لا يتبين بغيرها ان كل شئ فله وسط ويقع عليه البرهان على ان يرى
 ذلك من جهة ذلك من القدماء والفرق في المتناهية واللا متناهية ههنا
 بعيدا اعني ان كانت الحدود التي بهذه الصفة بعضها يحل يايجاب بعضها

بعضها منوعه

هل يتصل الجرحه الذي يكون في مثل هذه الحدود من الطرفين ام ليس يتصل
 ان اشئ قبل يمكن ان يكون بين الطرفين اوساطا لا غاية لها ليس يمكن ذلك
 والمنصف في الخص من هذه الاشياء في مثل هذه المتناهية اعني ان يكون ثلثة
 من الاجاب والسلب في تلك المنصف بعيدا التي في الوجبات فقط اعني
 هل يوجد من البراهين ذات وسط وهل يكون العلوه التي على طرفي السلطنة
 ويبنى ان تعلم ان قرة هذين الطرفين في الحدود المتعكسة بعضها على بعض قرة
 واحدة اعني ان كانت المحولات المتناهية متناهية فان الموضوعات
 يكون تلك الصفة وذلك ان المحولات في ما يمكن ان يكون موضوعات شئ واحد
 الجرحه الاول منوعه اخر متناهية في الموضوع او لا يحصل اخرها والعكس لا يمكن
 ان يصير ذلك الجرحه الاول منوعه او لا من غير شئ الى الجرحه اخر وهو الموضوع
 الاخر وهو شئ واحد منوعه اخر المتناهية في الموضوع او لا يحصل اخرها
 لم يجد موضوعا اخر وسواء كان انعكاسا وحلها كلها على الجرحه الطبعي مثل
 الجرحه على الموضوع الا ان كان حلها وانعكاسها طبعيا لم يكن هذا الموضوع
 اول ولا جرحه اول الطبع فلهذا وان كان الاطراف اذا كانت متناهية ان اول
 يجب ضرورة ان تكون متناهية فنتذكر انه لو كان يمكن اذا كانت الاطراف
 متناهية اي موجودة بالفعل ان يكون الاوساط بينها بالفعل غير متناهية لكان
 يمكن السلوك من طرف الى طرف لان السلوك بينهما انما يكون على الاوساط
 كانت الاوساط غير متناهية فالسلوك عليها سلوك غير منقطع فاذا كان بين
 احد الطرفين غير منقطع فالطرف الاخر غير موجود بالفعل هذا حلن لا يمكن
 وسواء فرضنا الاوساط الغير متناهية بين بعض الاوساط الغير الموجودة
 بالفعل بين الطرفين الموجودين بالفعل او بين جميع الاوساط الموجودة بالفعل
 بين الطرفين الموجودين بالفعل بين الطرفين مثل ان يكون الطرفين اوجوب
 الاوساط التي بينهما وودعنا هذه الاوساط الغير متناهية بين

مثل الحل العرفي على الجرحه او على غيرها
بحر في الطبيعي

فكان فرض وجود الفعل

به وبينهم فيه وبين الواجب او فرضنا هاهنا بين صحتها فقط وفرضنا الباقي
 ليس صحتها وسطا بل ان فرضنا الاوساط الغرضنا ههنا به فقط والباقي
 ليس ههنا وسطا بل ان فرضنا في ذلك واحد واللازم من هذا ههنا في البراهين
 التي ينتج الموجبات هو اللازم بعينه في البراهين التي ينتج السالبة على ان
 كانت الاطراف فيها محدودة فان الاوساط محدودة متناهية وذلك ان كان
 تبين انه اذا فرضنا الاوساط المحررة باجبار غرضنا ههنا به بين طرفين موجودين
 بالفعل احدهما محرر على الاخر باجبار من قبل حمله على ذلك الاوساط الغرضنا
 لم يكن ان يكون ذلك الطرفان موجودين بالفعل احدهما محرر على الاخر باجبار
 قبل حمله على ذلك الاوساط الغرضنا ههنا به لم يكن ان يكون ذلك الطرفان
 موجودين بالفعل وان احدهما محرر على الاخر باجبار كذلك بل ان كان
 في الطرفين اللذين احدهما محرر على الاخر على طريق السلب من قبل صدق
 وسطا لا نهاية لها وذلك ان كل شئ يسلب عن شئ وسطا فهذا لا يمكن
 احدهما موجبة والاخرى سالبة فان كان يجب ان يكون متعديا متعديا غير
 ذوات اوساط وان الامر في الموجبات المزعومة فانه يجب ان يكون الامر
 في المتعديا سالبة كذلك على ان الامر ان يكون سالبة عن سلب من قبل
 سلبا عن سلب ووجوده ليس سالبة عن سلب من قبل سلبا عن سلب ووجوده
 بل وكذلك الى غير نهاية فانه اذا كان الامر كذلك لم يكن سالبة عن سلب
 في وقت من الاوقات الا ان لم يكن وجود متعديا موجبة لا نهاية لها بين
 طرفين محددين وسواء كان البرهان السالب الذي بهذه الصفة متولفا
 في الشكل او في الشكل الثاني او الثالث اللازم في ذلك واحد وكلها
 قد تبين انه لا بد من متعديا موجبة وكلية وحكمة ذلك ان كان البرهان
 الذي متولفا من اكثر من شكل واحد فالمتولفين المتناهي هو متناه محدود
 اذا تعذر ان الاطراف اذا كانت متناهية فان الاوساط متناهية وليس ان

الاطراف

الاطراف متناهية ولا في القياسات العامة الصادقة التي تلتزم من
 المحركات البعدانية ثم تبين ذلك في القياسات العامة المتناهية وعلى ان
 تلتزم من المحركات الذاتية فتتولد ان المحركات التي تكون في القياسات
 العامة لا يخلو ان يكون اوجها للموضوعات التي هي بالحقبة موضوعات وهي
المحركات وصدور اجزاء صدور اعني اجاسا فصولا فاما ان كانت حدودها
 خفية فاما متناهية من جهة الحل وكذلك ان كانت اجزاء حدودها
 ان كان اجزاء الحدود وصدور الامر الى غير نهاية لم يكن ان تقتضي الاشياء
 التي تقوم منها تلك الاشياء وذلك الحال فان كان تقتضي الاشياء
 قبل حدودها فانه يجب ان يكون اجزاء الحدود متناهية والا فاما الموضوع
 او اجزاء الحدود لم يكن ان يكون له موضوع اعني الحدودات ويزيد ذلك في
 نهاية فان الموضوع اما ان يكون ههنا او نهنا فان كان ههنا فلا بد ان يكون
 له نوع اخر والنوع الاخر يتبع حمله الى الاشياء وان كان نهنا فانه يحل
 على الشخص فقط والشخص ليس محل شئ على المحرك الطبيعي هذه هي المحركات
 الجوهرية اذا كانت حدودها اجزاء صدور اعني اجاسا فصولا واما اذا
 كانت المحركات اوجها للموضوعات فانه اذا تجنس ايضا في هذا النوع من الحل
 الذي يكون محل الموضوع كما يجب الحل على المحرك الطبيعي وهو المحرك
 من جهة حمله على الطبيعة الجوهرية هو موضوع النوع مثل حل على هذا الايض
 انه ذو رعين او على ذي الذراعين ايضا وان كان ذلك من سائر الموضوعات
 فان ذي الذراعين اما محل على الايض من جهة انه من له ان كان محلا على اي
 الذي محل عليه الايض وهو الجوهر الموضوع لما كان كملت انسان او خشيعة و
 استعمل في ذلك الحل الحقيقي وان لم يكن ذاتيا وهو محل الموضوع على الجوهر
 محل المشي على الانسان فتبين ايضا ان مثل هذه المحركات ايضا متناهية
 موضوعها متناهية وذلك ان كل عرض محل فهو ضرورة اما المحرك على الجوهر

على العرض

من جهة التكيف او كذا الجود واحد من المتولات السبع وهو هذه الصفة فهو متناه في زود
 من جهة تناهي الحركات الجوهرية الموضوعة له هذا اذا اخذنا الحركي على ما اطلق والموضوع
 موضوع لا البرهان مثل ان قلنا متولد من غير متولد من غير متولد من غير متولد من غير متولد
 فالجواب الجلي اننا نجعل عليها احد اثنين اعني الحركي الحقيقي والاشياء التي تحتها هي
 الاشياء المتحركة ما هيها فاما الاشياء هي واحد من المتولات السبع وكل واحد من
 الاجناس والامزاج الموجودة في متولد متولد متولد متولد متولد متولد متولد متولد
 افرعها الموضوعة لذلك فانه ليس بعد الامداد الحقيقية الا في الاسرار المشابهة
 لذلك لانها اعمال الوضع الصوري فكل واحد من تلك المتولات لو كانت موجودة لانها
 انما هي لهذه الاشياء المشابهة لا تلك الصور المتناهية فلو اننا اخذنا هذا في ان
 الانسان الى فرق في الحركي ليس يمكن ان يراى في غاية في متولد من المتولات
 كذلك لا الخطا في الاستدلال فاذا كان الامر هكذا في ان كل واحد من المتولات
 متناه من الجهتين جميعا اعني الحركي والموضوع فهذا الوجه هو احد الوجهين التي
 يتبين منه ان كل قياس منطلق فان الحركي فيه متين الى استمدات غير ذات
 من قبل ان العرض فيه قد يخرج ان كونا محدودين فاما الوجه الاخر فانه ان
 كان البرهان انما يتولد من المتولات الحقيقية المحيطة بالشيء اعني التي هي على سنها
 كانت الاشياء التي تعلم البرهان فيمكن ان تعلم شيئا اخر سوى البرهان ولا يمكن
 هو افضل من البرهان فقد جبر ان كانت كل متولد متولد في البرهان يحتاج
 الى مقدمة اعلى منها لا يجد شيئا من الاشياء العلم بالبرهان من قبل ان يجرها
 لانها لا يمكن ان يخرج الى العمل لله الا ان ينعى واضع ان البرهان قد يكون
 من المتولات المصطلح عليها الموضوعة وصفا من غير ان يتبين في علم من العلوم
 ذلك شنيع فقد بين ان لا يمكن ان يوجد قياس منطلق من متولات غير متناهية
 واعني المنطق القياسي الذي متناهية كل متولد متولد في الاضافات متناهية فاما
 القياس البرهاني في المتاسب فمقدار الجود هما فقد بين ان يجب ان يكون

بالطبع

الاسان

الى متومات غير ذات وسط من قبل ان الحدود والعرفان من هذا النوع وذلك
 ان البرهان انما يكون من المتومات الذاتية كاسلف والمتولات الذاتية هي ان
 احدها ان يكون الحركات هي التي منها يتقدم عليها المتومات وهذه الحركات هي
 اعم من الحدود والضرورات فاما اخرى حدودها هي ان الحركات المتأخرة متناهية
 فمقدورها على انها من حدودها منزلة البرهان الحركي على العدد الذي ليس في
 فان العدد يتولد في عدد العدد البرهان والعدد البرهان واذا كان الامر هكذا في
 ان لا واحد من متومات هذا الحل يمكن الانسان فيه الى غير غاية وذلك ان في وجود
 شيئا يتولد من متولد البرهان فان العدد انما يكون اخره في عدد ذلك
 الشئ مع البرهان فان وجدت حركات هذه الصفة ليس نهاية يمكن ان يوجد في
 الجسد الواحد بعينه اشياء غير متناهية بالعدد وذلك مستحيل والذي يراه
 في امثال هذه الحركات ليس هو ان يراى في غاية بل ان يوجد فيها انما تتكسر
 ان يحمل الام على الاخر وذلك ان في متولد اخر من الارسل في ذلك ان البرهان
 هو اخر من العدد فان كان شيئا اخر يتولد من البرهان منزلة البرهان وذلك في
 ايضا من هذه الجهة انه ليس يمكن الانسان فيها الى غير غاية بل ان يتكسر
 لا يوجد اخر من هذه الاشياء الحركات التي توجد في حدود المتومات يمكن ان
 يراى في غاية في غاية فان كان الامر كذلك لما كان لا سبيل الى من يتولد
 الاشياء فاذا كانت الحركات في البرهان هي هذا الصفات من الحركات وكان
 قد بين في هذه انما تنقطع في الانسان الى فرق اعني في الحل وفي الانسان ايضا
 تنقطع اعني في وضع بعضها البعض فاذا كان الامر هكذا وكانت الحدود التي هي
 محصورة بين حدين قد بين قبل انما متناهية فيجب ان لا يكون ذلك ان يكون
 للبراهين متولات او لا ليس لها برهان او ليس لها حد وسط ولا يكون البرهان
 واقعا على كل شيء وهو الذي حكمنا ان قريبا يستندون ذلك فقد بين ان في
 كلا القياسين المنطقي والبرهاني يجب ان يكون متولات غير ذات اوساط متناهية

فما بعد فهو
 البعد من البرهان

الاستدلال

أحدهما ساقية للمقدمة الواحدة من البرهان السالفي في المعرفة والأخرى
 أعرف منها أن يكون البرهان الموجب أعرف من البرهان السالفي شبه
 أن يكون البرهان البسيط بالجملة أفضل من المركب فإذا اجتمع في البرهان
 البسيط من قبل الكيفية والكثرة كان أفضل من البرهان الذي أما هو بسيط
 جانب الكثرة فقط وذلك لأن البرهان البسيط من باب الكثرة أما هو من ثلثة
 حدود فقط فيشبه أن يكون هذا هو الذي قصد به أوسطه ليس هذا التبرير
 وبعضها وأيضا فإن النتائج العجيبة تبين من مقدمات موجبة فقط فالسابقة
 فالتبين من مقدمات أحدهما سابقة والأخرى موجبة والموجبات أفضل وأيضا
 فإن القياس السابق أن يزداد فيه أوسط بين حدين حتى يصير ذا حدود
 كثيرة فقد يلزم فيها تمكيد الموجبات فيه فالتساوي ليس يكون فيه ساطعا
 الأساسية واحدة شارة لذلك أن يكون أعرف بوجوده شي من ب و ب و ب و ب
 الكلج فإذا اجتمع إلى نتيجة المقدمات كلها فانه يجب أن يجعل بين أ و ب
 حداً أوسطاً بين ب و ج كذلك فليكن الحد الأوسط الذي بين أ و ب
 وبين ب و ج ق فالتبين أن يكون في هذا القياس ثلث موجبات وسالفة
 وذلك لأن يكون أولاً على شيء منه وة على كل ب و ب على كل ج و ج على كل ج
 وكذلك فليكن الحد الأوسط من الموجبات ومثبت السابقة واحدة فقط
 وإذا كان هذا هكذا فالموجبات على السبب فإن كانت السابقة نتيجة فأن
 الموجبة ليست هي محتاجة فإن ينتج إلى السابقة والسابقة محتاجة إلى الموجبة
 بل إذا كان القياس مركباً محتاجاً إلى أكثر من موجبة واحدة وكل محتاج فإن بين
 برشيق ما لا يوجد فذلك الغير أعرف فالموجبة بالجملة أعرف من السابقة البرهان
 الذي ينتجته ومقدماً أعرف فهو أعرف من الأعرف أفضل وقد تبين أن الموجبة
 من السابقة أما المقصد الإضافي إلى الموجبة والموجبة ليس مقصوداً إلا إضافة إلى السابقة
 إذا كان هذا هو الوجود وأيضا فإن الموجبة تدل على الوجود والسابقة على العدم

قال العدم

الوجود

والوجود أقدم من العدم وأفضل فهو البرهان الذي أقدم من العدم وأفضل
 فهو البرهان الذي هو أقدم وأفضل وأقدم وأيضا فإن البرهان الموجب
 كانه يستقدم بالطبع على السابق من قبل أن الموجبة مقدمة بالطبع على السابقة
 حيث يرتفع المقدم من الموجبة فليس هذا الذي ينتجته سابقة وإذا أوجرت المقدمات
 يلزم أن توجد نتيجة سابقة والبرهان الذي يترك من المقدمات المقدمه بالطبع كانه
 قد تبين أن من البرهان الموجب المستقيم أفضل من البرهان السابق المستقيم من
 البين أنه إذا تبين أن البرهان السابق المستقيم من البين أنه إذا تبين أن البرهان
 السابق المستقيم أفضل من البرهان السابق إلى الحد الموجب تبين أن البرهان
 المستقيم بالجملة أفضل من السابق إلى الحد فليس هذا إلا أن القياس السابق
 صفة هذه الصفة وهو أن يكون أسبقاً من صفة شيء من ب و ب و ب و ب
 الكلج فليكن من ذلك أن يكون أعرف بوجوده شيء من ج فإذا اردنا أن تبين
 النتيجة لتيسر ذلك فالتحاج أن نأخذ لنقتصر النتيجة أو ضدها وهو أن ج
 الكلج وضميفاً بما قد تبين لا يشك في صحة هذا وهو مثلاً أن ب موجودة لكل
 ج فلفظ أنه أخرج من الحال وهو أن موجودة في بعض ب فإذا لم يكن أن ج
 الكلج فهو غير موجودة لها فالحدود في كل البرهانين يكون واحدة كما سلف
 لكن الفرق بينهما أن السابقة الكبرى الكلية إذا كانت هذا أعرف من النتيجة
 القياس مستقيماً مثلاً أن يكون هذا قولاً ولا شيء من ب أعرف من قولنا أ
 على شيء من ج وإذا كانا كانت السابقة المستقيمة هي عندنا أعرف من الكبرى السابقة
 فالتأثير أن القياس على طريق الحد فإن يضع نفياً وضيفاً بهما وقا فيلزم
 عن ذلك كذب من الكذب بقياس الحد ليس يمكن حتى يكون النتيجة أعرف
 عندنا من المقدمة الكبرى بخلاف بالطبع أعرف المقدمات المحيطة بالنتيجة وإذا كان
 هذا هكذا فالقياس المستقيم من الأحسن بالطبع من الأعرف بالطبع وقياس الحد
 ينتج من الأعرف عندنا من الأعرف بالطبع وأما في الأعرف بالطبع فهو أفضل

الموجبة

فان الشئ اذا كان بالعلم والاطمئنان من نسبة احد بهما الى الاخرى كنيته
 الكل الى الجزئ على اثنين في كتاب القياس و قد كان هذا العلم المستقيم و
 قاسر الخلف ليست حال صدقات هذا الخا اذا كان كراس على وشرط
 على اثنين فاذا القياس المستقيم هو الذي يكون بالعلم و غير شرط و اما
 القياس السابق الى الخلف فكل افعله الفكرة بالعلم و اما افعله بالصدق
 فاذا كان الرهان الذي يكون من اثنين طبيعي و صدقات لغير بالعلم من جهة
 افضل و اذا كان الرهان السابق المستقيم افضل من هان الخلف الموجب
 فهو افضل من الخلف السابق و اذا كان الرهان الموجب المستقيم افضل من
 السابق المستقيم فهو افضل من الخلف بالاطلاق قال والعلم تفصيل
 بعضا في بار استقام المعرفة واليقين بالشئ حتى يكون علم او فن من علم
 احد هان العلم الذي يبين وجود الشئ بعينه و فن من العلم الذي يبين
 الشئ بامر متاخر عنه و اما فن من العلم الذي يكون موضوعه امر متاخر عنه
 فهو او فن علم اذا كانت المادة هي سبب بالمرز العلم في العلوم و لذل كان
 علم العدد او فن من علم الحان الشان العلم الذي يبارى موضوعا
 اوسطا في عينه او فن من العلم الذي يبارى موضوعا في عينه من ذلك العلم
 و معنى هذا ان العلم بالعدد مع علم الهندسة فان هذا العدد هو
 الواحد و سدا الاعطاء لقطعة الوحدة هو ذات في نفسه لها و فن فاذن
 انقطر اقل في البساطة من الوحدة قال و العلوم المختلفة هي التي يبارى بالامر
 مختلفة و موضوعاتها مختلفة و يظهر ان العلوم المختلفة يجب ان يكون مرادها
 من ازمى علمات المبادئ المستقلة و علم علم المبادئ اول في معرفة هذه في
 العلم و جدتها مختلفة اذا كانت المبادئ الاول في كل رهان يجب ان يكون
 بالطبيعة الموضوعه لذل العلم فتنه من قبل ان صدقات الرهان يجب ان يكون
 ذاتية شاسبة عليها سلف قال و قد يمكن ان يعرف من المطلوب الواحد بعينه

ص

في الساعات الواحدة بعينها بعد اربعين كثره الى جدد و وسط مختلف ليس
 يتفق ذلك بان يكون الحدود الوسط بعضا داخل تحت بعض شرايين
 برهان ذلك انما باللددة فهو يتغير بواسطة المحرك و بواسطة القابل للسكون
 فاما الرهان الواحد هكذا كما باللددة فهو يتحرك و كل محرك فهو يتغير
 فكل قابل لللددة قابل للسكون و كل قابل للسكون قابل للتغير فيكون التغير
 الذي هو متغير واحد بعينه قد بين شيئا واحد بعينه في ساعة واحدة جدي
 و سطرين ليس احد هما داخل تحت الاخر فاما ان كان احد الحدين الاخرين
 غير قابل الاخر فانه لا يكون سنا برهان على شيئا واحد اذ كانا جميعا
 ان موضوع واحد مثل ان تبين ان الانسان يتغير بواسطة اجزائه و
 بواسطة اذناطه قال و الاشياء التي يحدث الاتفاق على اقل الحس
 يكون علمها برهان اذا كان متاخر عن الاتفاق ليس هو من الاشياء التي تتو
 بالضرورة و لكن الاشياء التي توجد على اكثر الرهان انما يكون في هانين
 الطبيعية اعني الضرورية او الممكنة على اكثر اذا كان كل رهان فاما ان يكون
 صدقات ضرورية كما سلف و اما جارية على اكثر و النتيجة اللازمة من القديرات
 الضرورية تكون ضرورية و اللازمة من القديرات التي على اكثر تكون على اكثر
قال و لا سبيل ايضا الى حصر العلم بالرهان من الحسن و الحسن
 انما يكون الاختصاص بالحدود الوجه بالزمان و المكان و اما العلم بالرهان
 فاما يكون على الامر الصل و الامر الكلي هو كل شخص و في كل زمان و مكان
 هذا الواحسا شلا من هذا المثلث ان زوايا مساوية فاما ان يكون لها مكان
 الاحساس هو الذي ينفذ ان زوايا كل مثلث مساوية فاما ان يكون اذا كان لا
 اما ان لهذا المثلث الشا اريد الخلف و العلم يكون للمثلث و الكلي و هذا
 بعينه و انقول ان كان في محل الحق في شاعره و سوف استام الا من فيه و من
 الشئ لكان يحصل ان من هذه المشاهدة العلم بالسبب في كسره و لذل ان

فان في الرهان الواحد بعينه

فان في الرهان الواحد بعينه

و على هذا

العلم بالسبب انما يحصل من جهة الامر الكلي والحس لا يدركه هو ان كل
كسوف قمرى منسب بقيام الارض بينه وبين الشمس بل انما يدرك الحس ان
هذا الكسوف منسب بقيام الارض بينه وبين الشمس بل انما يدرك الحس
ان هذا الكسوف منسب بقيام الارض بينه وبين الشمس لكن الحس وان
كان لا يدرك الامر الكلي فان الكلي انما يدركه العقل من قبل كذا الحس
على الحس وتعال كثر حتى يجمع من ذلك التكرار في العقل الامر الكلي
متبين من ذلك ان الكلي اشرف من الجزئي من اجل انه هو السبب القريب
في وقوع العلم بالامر الكلي ايضا افضل من التصورات المفردة اعني العينية
اسبابا لكن ليس كل تصور عام من السبب هو افضل الاما كان كسب
فاما الاول الذي لا استبان له فالامر فيها جلاء من هذا المقتضى
هذا انه ليس المعنى الذي يقتضيه كسب الحس والمعنى الذي يقتضيه كسب الحس
منه وانما العلم ان يحصل انما هو العلم بالامر الكلي وانما استبان
لما كان الحس يدرك الامر الكلي من انما هو العلم بالامر الكلي
بطا ولو كان احسنها كانت معلومة لنا بطا ولو لم يحتج ان يتعلمها
برهان ولا ان يتخلف عنها سال ذلك انه لو كان احسن في العلم سالا
ينفذ فيها الشك لعدم حاجتنا نحن انما لا نستطيع ان نكون بهذا الوجه
على ان نعلم ولو شاء الله كان ذلك عندنا معلوما بنفسه وكان العقل
يتبين من ذلك الاحساس السبب الكلي في ذلك ولذلك قلنا ان من مقتضى
خاصة ما يقتضيه حساب العلم كسب وليس يمكن ان يكون مقتضى
اصناف العلم كسب مقتضى واحدة باعيا لها اما اذا فاذ احلنا نظرا في
ذلك على طريق المنطق والامر العام والاما فاذ احلنا نظرا في ذلك
نظرا في تلك الاما الذي على طريق المنطق فيمن ان كل قياس فالانتم مقتضى
صادقة وانما كاذبة وان النتيجة الصادقة انما يكون الزاوية مقتضى

والكاذبة عن مقتضى كاذبة واذا كان كل قياس فان مقتضى انما يكون
صادقة وانما كاذبة فيمن ان ليس يمكن ان يكون مقتضى الصادقة هي
باعيا لها الكاذبة فاذن ليس كل قياس مقتضى واحدة وقد بين ان كسب
التي مقتضى ما كاذبة انه ليس يمكن ان يكون مقتضى واحدة اذ كانت
النتائج الكاذبة قد يكون اضدادا ولا اضدادا ليس يمكن ان ينتج الا عن مقتضى
هو اضداد ولا يمكن ان يوجد الضدان شي واحد ويمكن ان يوجد قياس
واحد بعينه ينتج ان الانسان فسر وان الانسان فسر او ينتج ان المساوي
واحد فانه يجب ضرورة ان يتخلف المقياس المتخلف لاسال هذه المقدارات
اذ اختلفت المقياس فاما وبها تخلف مقتضى من ان بناء على القياس القياس
الصادقة ليست واحدة باعيا لها الامر الكلي الذي يقتضيه الحس والبيان الخاص القصر
على هذا الوجه وذلك ان المبادئ التي توجد لاجاس مختلفة بالطريق
بعضها البعض فقد يجب ضرورة ان يكون هي ايضا في نفسها مختلفة وشا
ذلك ان الرصدات لما كانت محالة بالطبيعة للفتن اذ كانت الرصدات
ليس لاصح والنظر لافاض قد يجب ضرورة ان يكون البراهين على احد
هذين الجانبين محالة للبراهين التي تنافي على الجسد الاخر وذلك ان
اقتضت فلا يخلو ان يتصور ان يكون سائلا في العلم الواحد بعينه وضع في العلم
الشافي اما وسطا بين طرفين وانما هو مقتضى الشك واما على اقل شي فاما
ذلك العلم الاخر اعني اطرافا اكبر وانما اسفرو ذلك اما ان يتصور
في الصلدين حيثما واما ان يتخلف مثل ان يكون واحد احدا وسطا وفي
الاخر طرفا اكبر والعكس وهو من ان النقطة لا يكون احدا وسطا في قياس
والاطراف اكبر ولا اصغر على جهة الاتفاق ولا على جهة الاختلاف مثلا ان يكون
هذا وسط في العلم العددى والهندسى معا او يكون احدا وسطا في العلم
في الاخر بل يخص احد القاسمين فقط وهذا الذي يجب في المقدارات العامة

ان يكون بحسب ما يختلف لاسر احد ان المقدمات العارضة انما يستعمل في علم
علم مقرون بالقدرة الخاصة بذلك العلم مثال ذلك ان القدرة العالمية
ان الاشياء المساوية لشيء واحد هي مساوية انما يستعمل العدد في حصة
الى ان هذا العدد يساوي هذا العدد والمقدر من ان هذا الخطر في
هذا الخطر والامر ان في ان كل واحد منهما يترتب في موضع محقق
علم العدد يتوزع الاعداد المساوية لعدد واحد هي متساوية ومساوية
يتوزع الخطوط المساوية لخط واحد هي متساوية وكذلك الحال في ما
المقدمات العامة فهذا احد ما يظهر منه ان المقدمات التي في العلوم المختلفة
يجب ان تكون مختلفة وقد يظهر ذلك ايضا من ان المقدمات يجب ان يكون
قريبة العدد من النتائج وذلك انما يترتب عليها بحد واحد وهو الحد الاول
وهو الموضع المابين الطرفين واما ما جاء عنها وما كانت النتائج كما ان تكون
غير متناهية فقد يجب ان تكون المقدمات غير متناهية ولو كانت مقدمات
العلوم واحدة باعينا فانها لا يمكن ان يكون محصورة العدد متناهية
الاشياء التي تتوزع فيها الاشياء كثيرة يجب ان يكون هذه الصفة اعني محصورة
العدد بمنزلة جود في الحقيقة من الخط المكتوب وبالجملة من ان المبادي
باعينا فان جميع العلوم وبما تميز في العامة وكانت العلوم للموجبات فقد يجب
ان تكون الموجبات واحدة باعينا وان تكون الصناعة البرهانية الصناعية
واحدة وان يثبت اي مطلوب يتفق في اي مطلوب يتفق في اي صناعة
وذلك شنيع ومستحيل وليس لئلا ان يتصور ان منها سادى جاسدين
ذات او سادى مشترك في جسد واحد ومبادى خاصة بحقق شنيع من غير محقق
ذلك الجنس هو تحت هذه المبادى العامة فان كان الامر كذلك لما كانت
جميع الصنائع النظيرة اجزاء لصناعة واحدة وليس الامر كذلك بل الصنائع
الاجسام الاول اخلافا ليس ترقى في الجنس عال يوحى حق ينقسم ذلك الجنس

الشم

انقسام الجنس العالي الى افراده للذاتية تحت قدر ان الاشياء التي
اجساما مختلفة فاجسام مبادى يجب ان تكون مختلفة وذلك ان
المبادى قياس على من احد صانعها العامة وهي التي تميز بها طائفة كثيرة
وصانع مشترك لكن لا على انما سر جوده لجنس بعد تلك الصنائع على انها
اسطوانات المبادى تميز لكون المقدمات العالمية ان الاجسام والسلب
تقتسمان الصدق والكذب في جميع الاشياء والفرق ان في المبادى
الخاصة وهذه ليس يميزها مشترك بحد من الوجه لا اكثر من صناعة
فالمبادى العامة تميز ارسطو منها ان منها ما يكون ابرهان في صناعة
اذ كانت ليست هي انفسها تستعمل في صناعة صناعة وانما يستعمل في
والمبادى الخاصة تميز بها ان منها ما يكون ابرهان نفسه اذ كانت هي اجزاء
انفسها فان العلم على ان الصدق الصادق من قبل ان العلم يكون في
الامر الكلي الفردي مجرد ووسط مفرقة والفردي هو الشئ الذي هو
على صالة ما هو ممكن ان يكون بخلاف ذلك الحال واما العلم الصادق فانه يكون
او بالذات للامر المكتنفة وذلك لانه لما كانت ههنا اشياء واحدة موجودة
يترتب على ذلك ما هو عليه فبين ان ليس يمكن ان يكون في هذه علم ان العلم
هو ان يقتضي الشئ الموجود انه لا يمكن ان يكون بخلاف ما هو عليه واذ كان
هذا هكذا وكانت الاشياء التي يصدق بها العقل والعلم والظن صادقة
ومنه كاذب وكان الصدق في هذه الطبيعة ليس يمكن ان يحصل لنا من قبل
العقل اعني العقل النوع التي يميز بها المقدمات الاول الفردي ولا من قبل
العلم اذ كان موضعها كليها هو الموجود الفردي وكان ايضا ليس يمكن
يحصل لنا الحكم الصادق من قبل الظن كاذب فتدبر ان يكون الحكم على هذه
الموجبات هو الظن الصادق اعني التي هو موجوده بالظن ويمكن ان يبرهن على ذلك
ما هو عليه وذلك هو اعتقاد صدق وسط هذه الصفة ونتيجة لازمة عما هي

ان يكون

وهذا والظن

الظن

خيالات

الصفة التي هي ضرورة وجودها في هذه الطبيعة وذلك ان الظن ان كان
 هو ان يعتقد في الشيء انك لا تدرى كذا ما لا يعتقد فيه انه يمكن بخلاف ذلك
 ان الانسان لا يمكن ان يعتقد ان يعتقد فيه انه لا يمكن ان يكون بخلاف ما هو عليه
 هذا الاعتقاد ظن بل هو اعتقاد بحسب ان يكون الاشياء التي هو وجودها بهذه الصفة
 الكثرة هي موضوع الظن او بالذات لا ان يعتقد بخلافه ان قد يقع ان ظن صادق
 ضرورة وذلك لانك لا تعلم ان مقول ان الظن والعلم شيء واحد كما لا تعلم وان ذلك
 ان كل ما يقع به الانسان ما لم يعتقد ان يقع به لا هو ظن وسواء كان ذلك العلم
 ضروريه او بنفسه او بوساطة او بالحاصل بوساطة من باب الشيء او من باب
 الشيء فتدبر ان كان المعتقد اعتقاده في امور الضرورية والوجود على هذه الصفة
 ضرورية في هذا الموضع وانها لا يمكن ان يكون بخلاف ما هو عليه فذلك ان
 علم في الشيء ان الظن وذلك يكون ان تعلم ان تلك الاشياء المصدرة الصفة
 انما ذاتية وجودية وانما اعتقد في تلك الاشياء الضرورية انما صادرة فقط
 وذلك يكون اذا لم يعلم من امرها انما ذاتية وجودية فاما عده فبما ظن صادق
 فقط وسواء كان المعنى المعروف بهذه الجهة ضروريه او بغيره سواء كان
 الموضوع للظن والعلم واحدا بهذه الجهة بغير ان وليس بل من كون الظن
 العلم قد يكون في شيء واحد ان يكون شيئا واحدا وان الظن الصادق والصادق قد
 يكون في شيء واحد واحدا على ما هو عليه في تلك الحال في العلم والظن الصادق
 فان الواحد بعينه يتناول على وجه كثر فالظن الصادق والعلم يكونان واحدا بمعنى
 واحد من المعاني التي يتناول عليها اسم الواحد ولا يكونان واحدا بمعنى اخر وذلك ان
 قد يكونان واحدا بالموضوع لا بالاعتقاد كما ان الظن الصادق والصادق قد يكونان
 واحدا بالموضوع ولا يكونان واحدا من جهة الاعتقاد ومثال ذلك ان الظن الصادق
 شارح للعلم فلهذا قد يكونان واحدا من جهة الاعتقاد انما يشتركان في ضرورة وجوده
 اعتقد على ما يقينا واذا كان العلم والظن انما يمكن ان يكونا واحدا من جهة الموضوع لا بالاعتقاد

فناضرا
 لتصلح من قبل امور كلية
 فقد ظننا صادقا
 من اعتقاده غير متشارك

فناضرا

فناضرا لا يمكن ان يكون الانسان واحدا من جهة ما وذلك ان لا يمكن ان يكون
 الانسان واحدا اعتقاده ان لا يمكن ان يكون بخلاف ما هو عليه واعتقاده ان لا يمكن
 بخلاف ما هو عليه فان ذلك مستحيل فاما يمكن ان لا يمكن في شيء واحد ان
 ذلك يمكن اعتقاده ان يكون لاحد صفة ظن صادق ولا فاعلم فقد تبين من هذا ان
 من العلم والظن وانما الظن في معنى النفس انما هي من جهة العلم والظن
 والعلم والصناعة والفهم والحكمة فان بعضها ينظر صاحب العلم الطبيعي بعضها
 صاحب العلم العملي وهو المعروف بالخلق وانما الذكاء وجوده الحدس الظني فلهذا
 الوجود على الحدس الاوسط الى التنبه له في زمان يسير مثال ذلك ان الانسان
 ان لم يكن الشمس من القرص المضيء انما هي سرية السبب في الصائفة وصورته
 يستبين من الشمس وكذلك انما يرى الى انما يخاطب انسانا واحدا معنى
 والاخر فغيره صرنا انما يخاطبه ليستقر منه شيئا وان كان كلاهما عدو
 لانسان واحد صرنا انما احدا قائل القائل القائل الاول بعد رتبة
 تعالى وحسن توقيفه

في شيء واحد

في شيء واحد

الظن

بسم الله الرحمن الرحيم
 على محمد واله القائلين انما من تحتكم كل البرهان لا سطوفا
 الاشياء المطلوبة عدد واحد بعينه عدد الاشياء المطلوبة وذلك انما يعلم
 بالاشياء المطلوبة والمطلوبات عدد واحد بالجلد اربع اشياء من كذا
 اشياء مبسطة فالاول من المركبة هو ان يطلب هذا امر جرد لهذا
 مثلا ان يطلب هذا الشئ مستقلة عن الامر وهو طلب هذا المركب والمطلوب
 الثاني طلبه ان كان هذا الشئ مجرد هذا مثلا ان يطلبه انما كانت المستقلة
 وهذا المطلوب الثاني انما يكون بعد الاول اعني انما يطلب في الموضوع الواحد
 هذا المجموع بعد ان تبين عندنا وجود ذلك المحرر له فاذ ان هذا المطلوب انما

المفرد
الذي

فانما المطلوب ان فاحدهما هو طلب وجود الشيء على الاطلاق لا محالها وهو
المطلوب المفرد مثلا ان يطلب حال الخلاء موجودا او غير موجودا والطلب
الانفي هو الذي تنفيه بعد معرفة هذا المطلب فيه وهو طلب احوال هذا
الشيء تبين وجوده بجميع المطالب التي هي احوالها النتائج القينية هي
بالجنس اربعة وقد يدل على انما مطلوبه بالاطبع لنا اذا وقعنا عليها
كفنا عن الطلب والاطبعها اذا كانت عندنا سلمت بانفسها ولا يظهر
انها اذا طلبنا حال هذا المحرر موجودا لهذا الموضوع وهو طلب حال المركب
انما انما تنقسم وجود الحد الاوسط الذي هو صفة في كون ذلك المحرر موجودا
الموضوع او غير موجودا وكذلك تنقسم طلبنا هذا الشيء بوجوده باطلاق فاما انما تنقسم
وجود الحد الاوسط الذي هو صفة وجود ذلك الشيء على الاطلاق او في غير
انما اذا صح عندنا ان هذا الشيء موجودا لهنا او لا موجودا على الاطلاق بوجوده
او سكا من غير ان ذلك المعنى الذي طلبنا انما ان لم يكن ذلك الحد الاوسط
من اسباب وجود المحرر في الموضوع وذلك في المطلب المركب او سببا من
وجود الشيء مطلعا وذلك في المطلب المفرد انما بعد ذلك الطلب في المطلب
المركب هو في المفرد ما هو ان يوقنا على وجوده وقتنا على ان سببا من
هذا المطلب ليس هو شيئا غير طلب معرفة الاوسط الذي هو العلة او هو الذي
الموضوعين جميعا اعني في المطلب المركب والمفرد سائر ذلك انما اذا طلبنا حال المحرر
ينكشف ان لا فاما ان طلبنا اوسط هو صفة وجود الانكشاف له فاذا صح عندنا وجود
الانكشاف له بوجود الحد الاوسط وكان الحد الاوسط ليس بصفة لانكشاف طلبنا
بعد ذلك لم ينكشف وذلك ان ليس هو شيئا اكثر من طلب معرفة احوال الحد الاوسط
بالطبع الذي هو سبب وجود الانكشاف وكذلك الحال في المطلب المفرد مثلا
ان نطلب حال الحيوان موجودا فان هذا الطلب يقتضي طلب وجود حد اوسط هو صفة
وجود الحيوان فاذا تبين وجوده تبين ان له علة وسببا واذ تبين طلبنا بعد ذلك فيه

ما هو وليس ذلك اكثر من طلب معرفة الحد الاوسط الذي هو سبب وجوده
على الاطلاق فاذا تبين وجوده تبين ان له علة وسببا واذ تبين طلبنا بعد ذلك فيه
هذا هو المطلوب اعني ان يتبين وجوده واذ تبين ان هذا من المدينين طلبنا في الحد
الوسط من انما تنقسم طلبنا هذا الاوسط وعرفنا من ان هذا انما تنقسم
واحد من انما تنقسم طلبنا في ذلك الشيء معرفة اصله انما تنقسم طلبنا
السبب في كون انما تنقسم طلبنا في ذلك الشيء معرفة اصله انما تنقسم طلبنا
هو سبب في كون انما تنقسم طلبنا في ذلك الشيء معرفة اصله انما تنقسم طلبنا
من الحد كالتقسيم الى امر الكلي الامر قاصر ومطلبه هو لم يظهر من انما تنقسم طلبنا
توق مطلقا واما ان الامر بها هو علم بشي واحد فيكون الموضوع وذلك انما اذا طلبنا
ما هو كسوف المحرر فيكون في انما تنقسم طلبنا في ذلك الشيء معرفة اصله انما تنقسم طلبنا
بينه وبين الشمس واذ طلبنا انما تنقسم طلبنا في ذلك الشيء معرفة اصله انما تنقسم طلبنا
وجن الشمس وقوة هذا المحرر في المعنى وقوة واحدة وكل المطلبين يجازان
معرفة الموجود كما قيل فذلك من هذا التقرر ان المطالبين بها معرفة وسببا من
تبين ايضا انما تنقسم طلبنا في ذلك الشيء معرفة اصله انما تنقسم طلبنا
اعني انما تنقسم طلبنا في ذلك الشيء معرفة اصله انما تنقسم طلبنا
كما ان الشيء واحد يبينه واذ قيل في السبيل التي بها تنقسم طلبنا في ذلك الشيء معرفة اصله انما تنقسم طلبنا
ببرهان على سبب وجوده فذلك في السبيل التي بها تنقسم طلبنا في ذلك الشيء معرفة اصله انما تنقسم طلبنا
وهذا الحد في ترتيب احوال الحد ولا في الاشياء كونه الحد واذ قيل في ذلك انما تنقسم طلبنا في ذلك الشيء معرفة اصله انما تنقسم طلبنا
عاجي في غير المتقدمة لما زيد ان قوله في ذلك هو انما تنقسم طلبنا في ذلك الشيء معرفة اصله انما تنقسم طلبنا
بالحد حتى يكون معلوما بها سببا من حد واحد وان لم يكن كاشي بهذه الصفة فذلك انما تنقسم طلبنا في ذلك الشيء معرفة اصله انما تنقسم طلبنا
يوجد في هذه الصفة فاما انما تنقسم طلبنا في ذلك الشيء معرفة اصله انما تنقسم طلبنا
سبب من انما تنقسم طلبنا في ذلك الشيء معرفة اصله انما تنقسم طلبنا
برهان فذلك انما تنقسم طلبنا في ذلك الشيء معرفة اصله انما تنقسم طلبنا

بهم

سادبا وانما يعرف الذوات واسماء البراهين قد تفيد العلم الجزئي وذلك لما
 يثبت منها في الشكل الثالث والحد هو كل واحد من البراهين
 قد لا يكون من البراهين قد يكون من قبل الحد وليس من قبل
 البرهان فانه لما احتجنا على البرهان الى البرهان لما كان يوجد البرهان على
 تقدمه قد تبين من هذا ان البرهان قد لا يكون له حد فانه
 ليس كما ينبغي ان يكون البرهان ان يكون من قبل الحد من جهة واحدة فاما
 ان ليس كذلك ان يوجد الاشياء الصفة اعني ان يكون الحد والبرهان من جهة
 واحدة قد لا يكون من جهة واحدة انما هو من جهة واحدة انما شأنه ان
 البرهان ليس كذلك فانه البرهان فلو كان من قبل الحد والبرهان لم يكن
 يوجد من قبل ما شأنه ان يكون البرهان من قبل البرهان وذلك شنيع وقد تبين
 بطريق الاستدلال انما اذا تصفنا الاشياء التي على احوال البرهان لم نجد شيئا
 منها ان لا يطرئ الحد سواء كانت تلك الاشياء من امور الذاتية او العرضية
 وايضا فان الحد انما هو الاشياء والبراهين قد تفرقا امر خارج عن
 الاشياء وهو الاعراض الذاتية وايضا فان الصانع ينعى الحدود وصفا وتسميها
 للحدود وليس يتناول من وجودها الحدود بغير ان يضع صاحب العلم الحد
 وحد الزد وايضا فان البراهين تركبها على جهة الحد والحدود تركبها على جهة
 والتقدير فان ذلك انما هو انما هو من شأنه ان يكون من قبل الحد وليس كذلك
 من هذا وهذا التفسير على صاحبه وانما اجزاء البراهين فهو محمد بن بعضه على بعض
 وليس الحد معاندا للبرهان على جهة ما ينادي الشكل المعنى الذي تحت اعني ان
 فانه قد يعارض البرهان ما ينادي الصفة سال ذلك ان البرهان الذي هو على
 الثالث المتساوي الساقين وما ينادي له ما ينادي له هو من جهة واحدة تحت البرهان
 الشكل الذي هو من هذا المعنى للحد المطلق فانه لما كان الحد معاندا للبرهان بهذا
 التفسير لمكان الاشياء الموضوعة لها معاندا واحدا تحت بعض فكان يصير معنى الواحد

فقد ان يبين

بعض

بعضها من بعض وذلك حال فلهذا البرهان والحد ليس معاندا
 احدهما الاخر بان احدهما متضمن تحت الاخر ولا العلم الحاصل على علم
 واحد الشيء واحد من جهة واحدة واذ قد تبين ان البرهان من الحدود
 وان العلم الحاصل عن احدهما غير العلم الحاصل عن الاخر فليست في الطريق
 التي ستأتي الى الاستنباط الحد منقول من احد الاشياء يظهر انه حال
 بين البرهان من قبل ان البرهان هو قياسه والقياس انما يكون بوسط
 الشيء مفكك على الشيء وهو عليه من طريق اخر فليست في الحد الاوسط
 الذي يريد به الانسان ان ينتج ان الطريق الاكبر لا اصغر ان يكون الحد
 الاوسط مفكك ايضا على الحدود وان يكون هو اعلى من طريق اخر فليست
 الاوسط على الاصل من طريق اخر مساويا والاخر على الاصل
 من طريق اخر مساويا له فانه قد تبين من طريق هذا ان الشرطان في حال الاكبر
 على الاوسط والاوسط على الاصل لم يميز عن ذلك ان يكون الحد الاكبر
 بل انما يميز عن ذلك انما هو شرط في كلتي القديتين او في احدهما هذا ان
 الشرطان ان يكونا طرفي الاكبر يوجد الاوسط فقط الا ان فاعاد ذلك
 يلزمه ان يصار على المطلوب الاول على ان الشرط في الحد الاوسط ان يكون
 هو على الطريق الاوسط من طريق اخر مساويا وكذلك الاكبر من طريق
 ساهر ومساويا له من شأنه ذلك ان يكون انما ان الحد المتضمن
 هو كذا في كل واحد من الطرفين اولا فلو كان ان الشرط هو علم الحياة فانه
 وذلك ان كل واحد من الطرفين اللتين هذه الصفة ان كان يوجد كل واحد منهما
 جوابا هو بل صاخر وميتة الشيء واحدة فاما حد احدهما فانه
 الذي يضع احدهما في الاخر فانه صاخر وعلى المطلوب ان لا يكون ولا
 ايضا طريق القسمة فانه في انما هو من جهة واحدة ان يستطرد من
 جهة من طريق اخر فانه في انما هو من قبل ان القياس من قبل ان الذي

يكون

اصلا الجدل على قسمة المكان كالمشترى وسائر اقسام السبل الذي على طرفيها غاية جدا
اوسط ان يقاسم لم يتجاوز اطلال الشئ قبل ان يمتد ان يقاسم كان الصحة ولم يتجدد البيت
فيما سلك كان حفظ الآثار ولم يمتد في الانسان بعد العاشق في سائر الطعام
عن هذه الصحة وحال العلل التي على طرفيها غاية من سبلها انما بالعكس من حال العلل
التي على طرفيها غاية من سبلها انما بالعلل التي على طرفيها غاية من سبلها انما بالعلل
العلل في الوجود بالزمان ولذلك يكون الاوسط هو اسهل من الصحة والوجود
بالزمان على السطح واما السبب الذي على طرفيها غاية من سبلها انما بالعلل في الوجود
المتجدد ولذلك ان الصحة انما بعد المسمى وليس يتبع ان يتبع في الشئ الواحد
بعينه السبب الذي على طرفيها غاية من سبلها انما بالعلل في الوجود بالزمان في الوجود
سبلها انما بالعلل في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود
والمكان سبلها انما بالعلل في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود
وقد كان المكان سبلها انما بالعلل في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود
الضرورية في شئ ما اذا المكنة ذلك من ذلك ان سبلها انما بالعلل في الوجود بالزمان في الوجود
الجزء الذي في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود
بالضرورة لا انما بالعلل في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود
بدا على الحميم وبالجملة فكيف انما بالعلل في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود
وذلك انما بالعلل في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود
تقال على طرفيها غاية من سبلها انما بالعلل في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود
الى اسفل وصورة النار الى فرق والفرق الثاني الذي من قبله الصغر من سبلها انما بالعلل في الوجود
لزمه بالضرورة ان كان فاسدا والعلل في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود
ان الصحة الطبيعية لا يمكن ان في صغر وفي هذا المظهر في العلم الطبيعي والاسم الذي في الوجود
بالضرورة والتكرار وكذلك الحادثة عن الطبيعة بعضها بالاتفاق والنجس وبعضها بالضرورة
فاما التي تحدث بالاتفاق فهي الاصل وسبلها انما بالعلل في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود

ان يكون

الاسم

الاسم الطبيعي وهو الذي يحدث المكان شئ من الاشياء واما التي تحدث بالاتفاق فهي
الاشياء التي سببها الصانع او الطبيعة اذ المكنة صغر فاصغر اعتدافا
بالذات بل بالعرض منزلة الصحة التي تحدث بالاتفاق من قطع عرض
ارضا شدة ذلك ومنزلة الاصبع السادسة في الاسم الطبيعي ولذلك انما بالعلل في الوجود
يسمى انما بالعلل في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود
ولا الطبيعة فان الصانع والطبيعة كليهما انما في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود
بشيء الصانع والطبيعة فاما البحث بالاتفاق فليس يوجب هو كان غاية من سبلها انما بالعلل في الوجود
ولا شئ من الاشياء ولذلك كان صغر في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود
الطبيعة ولا استقلال الاوسط في البراهين فاسد وعلى الاشياء الموجودة في الوجود بالزمان في الوجود
هو في الاشياء الحادثة في الزمان الماضي والحال في المستقبل واحدة بعضها في
انها بعضها هي سبب للاسم الموجود في الزمان المستقبل وهو الذي يحدث صغر في الوجود
في البراهين وهذا العلم هو موجود مع الاسم الموجود وكما يتبع في الاشياء الحادثة
فان كانت الحادثة كائنه في الماضي فان كانت في المستقبل فهي كائنه في المستقبل
فلاسانة في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود
كانت هذه العلة موجودة بالعلم فان الوجود موجود لما الذي كائنه موجودة بالضرورة وفي
الزمان والمستقبل فان الوجود موجود بالضرورة وفي الزمان المستقبل وكذلك حال العلل في الوجود
العلل انما بالعلل في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود
ان كان في المستقبل في المستقبل فاما العلل التي ليس يوجد مع سبلها انما بالعلل في الوجود بالزمان في الوجود
والعلل في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود
سبلها انما بالعلل في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود
ان كانت موجودة فلهذا سبب وجوده وذلك انما بالعلل في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود
كانت العلل انما بالعلل في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود بالزمان في الوجود
الاسم وليس اذ وجد اول لزم ان يوجد اخر وقد يشك في هذا فاما كيف انما بالعلل في الوجود بالزمان في الوجود

حرب

مكان

فهي كائنه في الماضي

الا ان لا يتبع الا ان يكون الكون متصلا ولا ان كان قد كان محال ان يتبع
 او الذي قد وقع من الكون الذي يتكون فلا يكون يكون متصلا لكن ان كان
 قد وجد ان يكون الا وراذ او جد وجد الاجز متفرقة ان العالم ليس يتبعه
 المتكون بالذات ولا يكون متصلا بالذات على اعلية الحركه الواحدة متصلة
 فانه لو كان الامر كذلك لا يمكن ان يكون غاية العالمين متصلة بمبدأ المتكون و
 النهاية والمبدء فليس يمكن ان يتصل احدهما بالآخر من قبل ان كل واحد منهما
 غير متقسم الا لو اختلف الخط من نقطه وذلك ما عتب امتناعه في العلم الطبيعي
 ولا يمكن ايضا ان تتساوى المتكون باس طية العالمين وذلك ان المتكون
 غير متقسم وليس يمكن ان يتساوى المتكون باس طية العالمين غير متقسمه وليس قدس فيها
 يتقسم ان باس الا يتقسم كالاية سائر الخط يتولد انقطه والصلوات في غير هذا العلم
 انما هو متساو لا يتصل ولو كان الكون متصلا للزم ان تتحد بين العلل المتتبعه
 بالزمان والمعلول كانت المتابعة عفا اوساطا بلا غاية اعني العللة والمعلول القريب
 فيها وهو بين ليس بين العللة المتتبعه بالزمان والمعلول المتأخر اعني القريب
 وسط فانه ان كان حيث قد كان محيط وان كان محيط قد كان اساسا وان كان
 اساسا قد كان حجارة ومعلوم انه ليس من البيت والمحيط وسط هو طية ولا
 المحيط والاساس والحجارة ولو كان البيت متصلا للزم ان يكون بين البيت
 المحيط متوسط هو سائر من المحيط ومتحد على البيت ولو كان يلزم ان يكون بين
 العللة القريبة وسائر ما وسطا اعني بين العللة المتتبعه بالزمان على سائر ما الا ان يتصل
 العللة القريبة بمعلولها فلا يكون متفرقة وسطا بالزمان ولو كان ذلك كان يلزم ان يكون
 بين هذا الوسط وعلته وسطا فذلك الذي قد كان متكون اسبابا لا شيئا يمكنه
 غير متناهية وتزوم هذا الاشياء التي قد كانت مثل زومه في الاشياء التي هي
 ان يكون ولما كان هذا الاشياء يتكلم بعضها على بعض اعني ان يكون العللة معلول والمعلول
 عللة وجب ان يكون البرهان في هذه الاشياء يجري وراوان يكون الارض مياطة

والوسط او لا مثال ذلك انه ان كانت الارض متصلة فيكون عفا بجار وان كان
 محال فيكون مطر وان كان مطر قد قبل الارض متصلا كانت الارض
 متصلة ان يكون الارض متصلة وان كان جارا ان يكون جارا وكذلك في كل واحد
 من هذه وبعض الاسماء يكون مجردة على كل من الكل او ايا هذه اما ان يكون مجردة
 اياها واما ان يكون متكونة اياها ولا بد في هذه ان يكون الامر دورا وقد وجد
 ليس مجردة هاسر مد لكن على اكثر متبنيات الحجة للكل ذكر من ان امره في هذه
 الوسط في هذه يكون على اكثر من ذلك المتبنيات وكذلك في التبعه وذلك ان
 ان كانت متحول على كل في اكثر الموضع او اكثر الزمان وكانت متحول على كل
 ج في اكثر الموضع او اكثر الزمان فانه يلزم ان يكون المتحول على ج في اكثر الاسماء ليس
 بجدا امر في هذه دورا كما قد بين كيف يستنبط المحرر البرهان
 وعلى وجه لا يمكن قد يتحقق ان ينظر في الطريق التي منها يتبع الحد وهو
 فقرر ان الاشياء المحركة على الشيء اياها من طريق ما هو منها ما جعل عليه وهو
 اعلم الشيء ما هو ما يتبعه طبيعة الجنس الذي يوجد فيه ذلك الشيء واما
 عمر ما يتبعه في طبيعة جنس ذلك الشيء مثال ذلك انما جعل على الثلث
 من طريق ما هو منها مجردة وانما عدد فردا ان جعل عليها انما مجردة
 يتبعه طبيعة الجنس الذي فيه الثلث وهو العدد اذ كان معنى الوجود في عدد
 من العدد واسم معنى الفرد فانه وان كان يفضل على الثلث اذ قد يوجد في
 والسبعة وغيرهما من الاعداد فانه لا يتجاوز جنسها الذي هو العدد وان كان
 ذلك كذلك فالوجه في تبعية الحدود هذه الطريق ان يتجوز الحركات على الشيء
 من طريق ما هو الذي لا يتبعه جنس ذلك الشيء ولا يتجاوز الى امانه ويجعلها
 ان يجد منها ان حركه يكون كل واحد منها اعلم من الشيء ويكون جميعها سائر
 المقصود بتدريده فانه اذا اجمع لاسما احده هذه كانه ذلك هو تمام الشيء
 وشأنه لذلك الحركه الثلث على ما من طريق ما هو منها عدد فرد وانما عدد

اولها المعينين الذين يتاثر بها في العدد انما هو الذي لا يترك من عدد الزنى
 لاسيما ان الزنا قد انما كان في العدد يتاثر على هذا المعينين في هذه
 الحركات كل واحد منها اعم من الثلثة وجميعها سوا للثلاثة وذلك ان الزنى
 يوجد لها ولغيرها والاولى الذي هو كيان عدد يوجد لها وللثلاثين وكذلك
 بالحق الثاني يوجد لها وجميع الافراد واما هذه الحركات الثلثة فليس يوجد لها
 هذا الثلثة ضرورة الى ان ثبتت سواها انما عدد في الزنى انما اذا جعلت
 اكثر من واحد على الشيء من طريق ما هو فاما ان يكون قرينة الجنس ان لم يكن لها
 اسم واحد وكون جنسا ان كان لها اسم واحد لكن ان كانت جنسا او قرينة الجنس
 كانت اعم ولم تكن مساوية في الزنا اذا كانت هذه الحركات على الثلثة ليست جنسا
 كانت ليس اعم ان يكون هذا في السبل التي يمكنها في استنباط عدد الانواع
 الاجزاء وان كانا المصود تحتها اجنبا ومن سوا بين الانواع الاجزاء
 الجنس المنفرد فيه والسبيل في ذلك اننا نأخذ عدد تلك الانواع الاجزاء الى
 ينقسم بها ذلك الجنس بتلك السبل التي وضعت فاذا وجدنا كل واحد من
 القسمين استقامت في ذلك بحصر واحد واحد منها واذا اشتتر واحد
 اليه جنس في ذلك الشيء المأكدة والمأكدة والما في ذلك من الاجناس المحيطة بذلك
 الشيء العالي فيكون المجتمع من ذلك هو الجنس المقصود تحديده مثال ذلك
 انما اذا انما انما الحظ فانما هو الى انواع الاجزاء وهو الحظ المستقيم المستقيم
 والحق في هذا عدد كل واحد من هذه الانواع الثلثة بتلك الطريق فلتنظر انما
 وجدنا الحظ المستقيم انه طور بلا عرض لاسيما وسط اطرافه عند النظر اليه
 على استقامة ووجدنا الحظ المستقيم انه طور بلا عرض في داخله فقط كل الحظ
 الخارجة منها اليه مساوية ووجدنا الحظ المنحني انه ايضا طور بلا عرض
 مضافا اليه خاصية اخرى فطلب المشترك لهذه الحدود الثلثة فنجد في انما
 طور بلا عرض منها الى خاصية اخرى فطلب المشترك لهذه الحدود الثلثة فنجد في انما

وهو انكم فيكون هذا الحظ المطلق انكم له طور بلا عرض وسببنا الوجود
 الاجناس من حدود الانواع هو شي مجرى مجرى العلم وذلك ان الاجناس
 مركبة والانواع بسيطة وما يوجد للركب انما يوجد له من قبل وجوده البسيط
 فقد يتصور ان كان الحد يوجد للانواع والاجناس ان يكون وجوده ناديا من قبل
 وجوده للانواع قلت وهذه الطريق انما ذكرها الرسطولاني في انما هو على كل
 واستنباط عدد الانواع من طريق القسمة وهي التي تعرف بطريق الركب
 لا انما في هذه الطريق كافي في استنباط الحدود ومن المواضع المذكورة في
 كتاب طوطي اعني مواضع الاشياء والابطال ومواضع الجنس والفضل
 سائر المواضع التي قد رت عنها ذلك مشهورة فلفظ سوا البرهان في
 فاما استخراج الحد بطريق القسمة فانه يتبع ما في الحد من هذا النوع
 من الاستعاضة على الحد الذي يتبعها سلف اعني ان طريق القسمة انما تنقسم في
 الحدود العنصرية للوجود المحدود وانما تنقسم بها استنباط الحدود المحيطة
 فاما تلك في ذلك مستعمل طريق المصادرة وانما يتبع بها في النوع من الحدود
 الذي لا يبلغ الحذف فيها ان يتبين بعد اوسط اذا حفظ القسمة فيها فانه
 فرق كثير في القسمة بين ان يجعل الفصل الاول في مرتبة الفصل الثاني
 في مرتبة وبين ان يجري الامر بخلاف ذلك اعني ان يجعل الاجزاء في مرتبة
 الاولى بمنزلة من تقسيم الحيوان الى ماله ورجلان والى باليس له رجلان فان
 هذا النوع من القسمة ليس يعطى حد من الانواع ان كانت حدود الانواع
 انما يكتسب من امر واحد هو الجنس القريب والاخر الفصل الذي بعده اعني
 الذي يتبعه من غير وسط بمنزلة الانسان الذي معناه بالكن من الحيوان
 انطلق واما هذه الاقسام التي يعطى هذا النوع الحذف من القسمة فاما
 هو من ثلث من الاجناس البعيدة والفصل الاجزاء فانما الرطلين هو فصل
 اجزاء الحيوان ومنها فصول كثيرة وكما جاز هذا يعني القسمة اذا قصد الحصر

منه

فيها

اول هذا عرفت هذا

۱۰

الحمد لله

احد هاتين التاويلاتين المجتمعة من الجنس الاول والنقص التي بعد فان كانت
 مساوية للشيء او الجنس المقصور عنه فتدبرنا مجده وان كانت اعم فقلنا
 قد لا يكون مثلها صفا قبل امتحان ان يثبت الفصل الاخر على ان يثبته من سائر شي
 فنسبر عنه ايها الحدود داخل هذه الجملة مساوية له او غير مساوية واذا وجد احدا
 مساوية فثبت ان ذلك الحد ليس يتقيد بفصل من النقص التي التابقت معها ذات
 الشيء الحدود او اي مرتبة او يوجد فيها فصل من قبل ان انقضاء ان يكون
 جسا افضلا للجنس الاول قد مضى فيه وقررت اليه جميع النقص الموجودة
 في تلك الطبيعة فان فرض انه قد مضى فصل فانه ذلك الفصل يكون محالنا في
 الطبيعة لذلك النقص والنقص التي من جنس النقص يكون صفها الحدود من
 طبيعة واحدة قاس والمقسم فليس به جارية عنه بتسمية الحد بالقسمة ان قسم
 جميع النقص الموجودات حتى يكون كونا استبناط الحد بالقسمة شيئا متسا
 اذا كان لا يمكن ان ينقسم جميع النقص كاطن ذلك بعض النقص فان اناظر من
 ذلك ان ينقسم اما اذا لم لا ليس فيظهر انقسام الى ان يثبت الجنس الى جميع النقص
 الموجودة فيها وان كانت هذه صفها حصرية وسواء غير حصرية واما يعطى في قسمته
 الى النقص الطورية فهو التي تحدث انما عت ذلك الجنس والاثباتا
 الطابع العامة ينقسم الى نقص متساوية مخصوصة والشيء المقصور وحدها
 ان يكون من اختلاف عت احد تلك المتساويات وليس يحتاج من انهم الى النقص
 الى اكثر من ان يعلم المتساويات قد حدها عت ذلك الشيء فاما المتساويات الاخر المتسا
 فليست به جارية الى اجمال النقص التي تنقسم اليها اذا كانت غير الشيء المقصور عنه
 مثال ذلك انما اذا قصدنا ان الحد يدان ان من نقصنا الحيوان الى الفاطر غير الفاطر
 فوجدنا الانسان داخل تحت الفاطر فليست بها جارية الى ان ينقسم غير الفاطر الى جميع النقص
 الاخرية وسواء كانت تلك النقص سلوة لما في غير سلوة فانه ذلكا هذه السلوة
 مساوية لاجلها مساوية للحدود وكون الشيء الحدود داخل ولا بد تحت احد التاويلات

المتألمة التي تقسم اليها جسد فيلوس بحري في المصادرة اذا كانت النفس التي قسم
 الجنس اليها على جسد الفيلوس كمن ان يولد منها من سوطا وكان هذا امر متناهية
 في القوة فيلوس من ذلك ان يكون الذي يولد عنده اذا عرف ان ذلك جسد متناهية
 تحت احد هاد لا بد من سوطا جسدنا عند البصر عند ما يتجر الجسد في المجرورة
 له من طريق ما هو ان يتخفى في الاشخاص التي هي من غلظة ذلك المعنى الذي يقصد
 فان وجدها واحدة في جميعها يتبين لنا من ذلك ان تلك الطبيعة التي تروم عند ما
 طبيعة واحدة وان لها واحد واحد وان يصير ذلك المعنى في خلاصة تلك الاشخاص
 في جملة اخرى على ان الذي يقصد عنده ليس بمعنى واحد بل هو معنيان
 او اكثر من ذلك مثال ذلك ان اذا اردنا ان نجد ما هو كبر النفس فتناظر هذا المعنى
 في الاشخاص الذين نضمهم كبر النفس فنجده بعضهم قتل نفسه وبجده بعضهم انتقل
 من دين الى دين وبعضهم عارب من لا يجد مجارته فاذا لمنا معنى كبر النفس في
 هؤلاء وجدها قلة احتمال الضم وانما لكبر النفس الموجود في ذواتها من سوطا
 وغيره من استحقاقه الجسد والاشواق كان الواجب من الحق قلنا ان كبر
 النفس فيه هو الاستحقاق بجودة الجسد فاذا نظرنا الاستحقاق بجودة الجسد
 وقلة احتمال الضم لم نجد شيئا يجمعها ولا طبيعة واحدة مع بعضها كبر النفس قلنا ان
 كبر النفس ليس له حد واحد وانما هو مشترك فان الحد ما يكون حد الطبيعة
 الواحدة الكلية للطبيعة الجزئية ولذلك ليس على الطبيعة شيئا هذه العين
 المشار اليه وانما يعطى شيئا العين باطلاق وذلك يكون بان يوصل المعاني التي
 يقال عليها اسم العين ويجوز النوع الذي يقصد عنده من ذلك وعنده النوع
 لهذا المعنى اسهل من تحديد الجنس من قبل ان استقر الاسم يظهر في الانواع
 اكثر منه في الاجسام ولذلك في بعضه ان يوصل الى تحديد الاسم من تحديد
 اذا كان الاضمار عند الحسد كما ان البراهين ينبغي ان يكون معنى التسمية
 اسرا وانما يحكي اعني انما اقيس بحجة الشكل لذلك ينبغي ان يكون المعاني التي

فكرها

تحديدها واحدة بنية ظاهرة في الحدود وهذا ما يكون اذا توصلنا الى تحديد
 الاشياء العامة من الاشياء الخاصة التي توضيح المعنى الذي يقصد عنده
 لايجب طاهر فيها من ذلك اما اذا اردنا ان نحدد طبيعة اللون جلدنا
 انظر في ذلك من المعنى الموجود في لون لون لاسم اللون العام الذي هو من جميع
 وكذلك اذا اردنا ان نحدد الصوت جلدنا انظر في الاصوات التي هي من الصوت
 العام فان هذا العقل متبع الاحتمال من اسم الشئ وذلك ان كان كذا
 في الجدل من الاسم المشترك مع من اضطرار في الجدل قالوا جسد على ان اذا
 يسهل عليه الجواب لم في الاوامر التي توجد لنفسه من اصناف الموجودات
 المحسوسة ان يكون قد وقف بطريق التسمية على الجسد وانواعها وبطريق التسمية
 على جميع اعضائها فاذا كان عالمنا ذلك المبدأ اذا استدل عن وجوده من النوع
 من الانواع او الجنس مثال ذلك ان الانسان اذا تقدم فاعلم بطريق التسمية
 ان المقدري من حساس ومن غير حساس ثم استدل ان كان الحيوان يسمي بالطبيعة
 الكلية هي السبب في وجود الحيوان فان لا يستغنى عن ذلك لان حيوان و
 كذلك يعرف له اذا استدل عن لاحق نوع من الانواع وكان غايها بالطبيعة
 الكلية التي هي السبب في وجود الحيوان فان ذلك الاصل لذلك النوع من
 قبل التسمية مثلك ان يار امصارا الذي يتفرق في الجماع فبقا لا يطرأ
 ولم صار الانسان متنفسا فبقا لا يجران سيار ذودم وبقا لا يظهر لنا
 الطبيعة الكلية التي هي السبب في ذلك الوصف المسؤول عنه بطريق التسمية
 يكون قد ظهر لنا قبل التسمية عن عام شيئا عن تلك الطبيعة فبقا تمام تلك
 الطبيعة مثال ذلك ان قد وقفا بالتسمية على ان كان من الحيوان انه ذودم فبقا
 كذا وليس له اسان في الملك الاعلى فاذا استدل اسلام كان لا يملك ذودم فبقا
 لا يملك كذا وليس له اسان في الملك الاعلى وكذلك لما وقفا بالتسمية على ان
 كل حيوان طوله الوصف المارة بالاضافة الى جسمه فاذا استدل اسلام صار لا

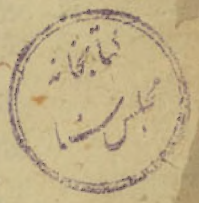
وكما ان الحيوان يجب ان يحفظ نفسه
 في الحدود واستعمال الاسم
 صنفه م م

فبقا

فكرها

طراد العرق لا يصفى المرأة وربما كانت العظمى والجفن الذي وقنا عليه من
 التقسيم ليست واحدا الا بالترتيب مثل تقسيم القدم العظمى للثمن وفي
الحزن في الحيوان الحزفي قال وتكون المسائل واحدة حتى كان البر الماحضة
 في عاصدا اوسطا واحدا فربا كان واحدا بالترتيب وربما كان واحدا بالجنس مثل
 ان يساوي سايل لم يحدث في الصدر ولم يحدث قوس قمر ولم ير الانسان صورة
 في الجسم الصغير فان السبب في هذه المسائل واحدا بالجنس وهو الانكاس
 لكن سبب الصدر هو انكاس الهوى وسبب قوس قمر هو انكاس القوة
 وسبب الزقية في المرأة الصغيلة انكاس البصر قال وقد يكون سببا واحدا
 بين يدا وسلا كثره اذا كان بعضا سببا لبعض وكان التقدم سببا ليعطي ابد في
 جوار السوال لم يمتزج الماخز الى ان يترقى السوال الى السبيل الاور وفيما الذي
 هو علة لم يمتزج الماخز الى ان يترقى السوال الى السبيل الاور وفيما الذي
 في جوار ذلك لان هذا الوقت شديد بوقت الشفاقة ولم يمتزج هذا الوقت
 شفاقة بوقت الشفاقة لا محاق من التوفيق لم يمتزج من وقت لا محاق
 مع الشمس فان اجتماع الشمس هو العلة الاولى لهذه العلل وهو سبب السيل
 في اثر الشهد هو العلل الاخرى واما سبب العلل وعلته قال وقد يتكلم في
 في العلة الماخضة عدا اوسط وفي العلل الذي هو الطرف الاكبر وفي العلل
 كما يمكن ان يمتزج الشيء من قبل علة كذلك يمكن ان يمتزج وجود العلة من قبل
 العلل وذلك بان يكون كل واحد منها يلزم صاحبه ويوجد بوجوده سواء ذلك
 حل كما ان اذ اوجدنا جود اللبن للشجر وجدا انتشار الورق له كذلك ايضا اذا اوجدنا
 انتشار الورق وجدا جود اللبن وكان ان اذ اوجدنا قيام الارض بين الشمس والقمر وجدا
 الكسوف كذلك اذ اوجدنا الكسوف وجدا قيام الارض بين الشمس والقمر
 انه لم يكن للشيء الواحد اكثر من علة واحدة وكان الشيء لا يمكن ان يمتزج من علة واحدة
 بين كل واحد منها صاحبه لكن اذ بين العلل بالعلل كان ذلك سببا ليعطي الوجهة

٢٤٣



واد استور
 العبد العظمى
 كان ذلك
 ليحيى الله

۱۹۲

Handwritten text in Persian script, likely a list or account, covering the right page of the manuscript. The text is written in a cursive style and includes various entries, some of which are numbered or marked with symbols.

۳۱/۵

شماره

روزنامه
امروز
تاریخ

